

كِتَابُ

أُمَّا لِي بْنِ الْحَاجِبِ

لِلْأَبِيِّ عَمْرٍو عُثْمَانَ بْنِ الْحَاجِبِ

٥٧٠ - ٦٤٦ هـ

obeikandi.com

الإملاء على آيات من القرآن الكريم (١)

(١) عناوين الأقسام كما في نسخة الأصل ، وقد أثبتتها في أماكنها من الكتاب ، إلا هذا العنوان فقد ورد في صفحة العنوان فقط.

[إملاء ١]

[توجيه الرفع في قوله تعالى : ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾]^(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَوَاتِهِ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ. قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ جَمَالُ الدِّينِ أَبُو عَمْرٍو بْنِ الْحَاجِبِ رَحِمَهُ اللَّهُ مَمْلِيًّا بِدَمَشَقَ الْمَحْرُوسَةِ سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةِ وَسْتَمِائَةِ: [قَوْلُهُ تَعَالَى] ^(٢): ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ ^(٣) لِلرَّفْعِ وَجِهَانِ ^(٤): أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُشْرِكًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ (تُقَاتِلُونَهُمْ) فِي الْعَطْفِ. وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً مُسْتَقَلَّةً مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا بِاعْتِبَارِ الْجُمْلِيَّةِ، لَا بِاعْتِبَارِ الْإِفْرَادِ ^(٥)، وَ (تُقَاتِلُونَهُمْ) فِيهِ مَعْنَى الْأَمْرِ، وَإِنْ كَانَتْ صَيْغَتُهُ صَيْغَةَ الْخَبْرِ. وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ مَجْرَدًا عَنْ مَعْنَى الْأَمْرِ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ لَا يَنْفَكَّ الْوُجُودُ عَنْ أَحَدِهِمَا لِصَدَقَ الْإِخْبَارُ،

(١) ترقيم الإملاءات ووضع عناوينها من عملي.

(٢) زيادة على الأصل من النسخ الأخرى.

(٣) الفتح : ١٦.

(٤) وهي قراءة الجمهور . وقرأ أبي وزيد بن علي بحذف النون منصوباً بإضمار (أن) . انظر

البحر المحيط لأبي حيان ٩٤/٨ (مطبعة السعادة بمصر).

(٥) قال ابن الحاجب : «والرفع على الاشتراك بين يسلمون وتقاتلونهم على معنى التشريك

بينهما في عامل واحد ، حتى كأنك عطفت خبراً على خبر أو على الابتداء» . انظر الإيضاح

في شرح المفصل ٢٣/٢ (تحقيق وتقديم الدكتور موسى بناي العليبي) . وقال سيبويه : «إن

شئت كان على الإشراك ، وإن شئت كان على : أو هم يسلمون» . الكتاب ٤٧/٣ .

وانظر المفصل ص ٢٤٧ .

ونحن نرى الوجود ينفك عنهما، ولا نقول إنه يمتنع لما تؤدّي إليه «أو» من الشك، وذلك في حق العالمِ باطل، فإننا على يقين نعلمُ أنّ «أو» تأتي لأحد الأمرين إذا كان المُخبر عنه لا ينفك عن أحدهما، وليس ذلك عن شك بل عن قطع أنه كذلك، كقولك: الجسمُ إما أن يكونَ ساكناً أو متحركاً، وكذلك ما أشبههُ مما يلزم أن يكون على أحد أمرين في عقليته أو وجوده. وإنما يلزم الشك في الإخبار عن أمر معيّن في الوجود وقع أو سيقع على أحد أمرين، فههنا قد يُتوهم لزومُ الشك من المُخبر، كقولك: زيدٌ إما مريض وإما معافى. وإذا ثبت أنّ (تَقَاتِلُونَهُمْ) في معنى الأمر، ف(يسلمون): إما في معنى الأمر، فيتضح المعنى، ويكون المعنى: الواجبُ عليكم إما القتالُ، وإما الإسلامُ منهم، وهذا واضح، وعلم أنّ الإسلام لا يسقط عنهم بالقتال من المسلمين من دليل آخر. وإما أن يكون (يسلمون) ليس في معنى الأمر، فيكون المعنى: الإخبارُ بأنَّ أحدَ الأمرين لا ينفك عن الوجود، وهو إما وجوبُ القتال منكم، أو حصولُ الإسلام منهم^(١). والله أعلم بالصواب.

[إِمْلَاء ٢]

[وجه التعقيب في قوله تعالى: ﴿فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً﴾]

وقال أيضاً بدمشق سنة سَبْعَ عَشْرَةَ مِئْثَةً مِئْثَةً على قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ. لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ. فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ. فَيَقُولُوا هَلْ نَحْنُ مُنْظَرُونَ﴾^(٢).

قال: عقبَ الإتيانِ بغتة بعد الرؤية، ولا يستقيم ظاهراً إتيانه بغتة بعد أن

(١) قال القرطبي: «وهذا حكم من لا تؤخذ منهم الجزية». انظر الجامع لأحكام القرآن (مطبعة دار الكتب). ٢٧٣/١٦

(٢) الشعراء: ٢٠٠ - ٢٠٣.

شاهد ورؤي، فلا بد من حمله على وجه يصح فيه معاقبة الإتيان له (١)، وهو على وجهين: أحدهما: أن يُراد بالرؤية مشارفتها ومقاربتها، فيستقيم تعقيبه بالإتيان بغتة وإطلاق الفعل بمعنى مشارفته وقربه كثير. قال الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ﴾ (٤). والمعنى: إذا قارب حضور الموت. وكذلك: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُغْنِ أَجَلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ (٣). ومعلوم أن الإمساك لا يكون بعد بلوغ الأجل. وإنما المراد: فقارب بلوغ الأجل. ويدل ذلك على أن بلوغ الأجل ظاهر في انقضاء العدة قوله: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُغْنِ أَجَلُهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ (٤) الآية. الوجه الثاني: قوله: ﴿فِيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً﴾. أخذه لهم بعد رؤيته هو البغتة، فإنه لا يلزم من رؤيته أن يكون آخذاً لهم وهم لا يشعرون، لأنهم قد يرونه ولا يعتقدون أنه عذاب البتة فيأخذهم بغتة وهم لا يشعرون. كقوله: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ﴾ (٥). وقد يرونه ويعتقدونه عذاباً ولكن لا يعتقدون أنه لهم فيأخذهم بغتة بعد رؤيته. كمن يرى ناراً وتأخذه بغتة فيصح أن يقول: رأيت النار فأخذتني بغتة من غير أن أشعر بأخذها لا برؤيتها. والله أعلم بالصواب.

(١) قال الزمخشري: «ما معنى التعقيب في قوله فيأتيهم بغتة فيقولوا؟ قلت: ليس المعنى ترادف رؤية العذاب ومفاجأته وسؤال النظرة فيه في الوجود، وإنما المعنى ترتبها في الشدة، كأنه قيل: لا يؤمنون بالقرآن حتى تكون رؤيتهم للعذاب فيما هو أشد منها وهو لحوقه لهم مفاجأة فيما هو أشد منه وهو سؤالهم النظرة». الكشاف ١٢٩/٣.

(٢) البقرة: ١٨٠.

(٣) البقرة: ٢٣١.

(٤) البقرة: ٢٣٢.

(٥) الطور: ٤٤.

[توجيه القراءات في قوله تعالى : ﴿ لا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سَبْعَ عَشْرَةَ على قوله تعالى : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ وَلا يُؤْتِقُ وَثاقَهُ أَحَدٌ ﴾^(١) : العامل في الظرف (يعذب). وقد جاء ما بعد النفي عاملاً في الظرف في مواضع متعددة، كقوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لا يُسألُ ﴾^(٢) ، و ﴿ قل يومَ الفتحِ لا يَنفَعُ ﴾^(٣) ، ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لا يَنفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعذِرَتُهُمْ ﴾^(٤) . وهو كثير . والضمير في (عذابه) في قراءة كسر الذال والشاء^(٥) للإنسان المتقدم ذكره^(٦) . و (أحد) فاعل ، أي : لا يعذبُ معذبٌ يومَ القيامةِ عذاباً مثلَ عذابِ هذا الإنسان . فمفهومُه أن عذابَ غيره دونَه لعِظَمِ جريمته . ولا يحسن^(٧) أن يكون الضمير في (عذابه) لله ، لأنَّ المعنى يصير : لا يعذبُ يومَ القيامةِ عذابَ اللهِ أحدٌ . فلا يقوى المعنى لما سيق له ، لأنَّ المعنى سيق لتعظيم عذابِ الله لهذا الإنسان أكثر من عذابِ غيره . وإذا جعل الكلامَ خبراً ، بأنَّ اللهَ ذلكَ اليومَ لا يعذبُ أحدٌ مثلَ عذابه فُقدَ هذا المعنى . وأيضاً فإنه يصير مفهومُه أن غيره يعذبُ دونَ عذابه .

فإن قلت : اجعل المفعول مقدرًا ، أي : لا يعذبُ ذلكَ اليومَ مثلَ عذابِ

(١) الفجر : ٢٦ .

(٢) الرحمن : ٣٩ .

(٣) السجدة : ٢٩ .

(٤) الروم : ٥٧ .

(٥) وهي قراءة الجمهور . البحر المحيط ٤٧١/٨ .

(٦) قال الزمخشري : «والضمير لله تعالى أي : لا يتولى عذاب الله أحد ، لأن الأمر لله وحده في ذلك اليوم ، أو للإنسان ، أي : لا يعذب أحد من الزبانية مثل ما يعذبونه» . الكشف ٢٥٣/٤ .

(٧) في س : ولا يحصل .

الله لهذا الإنسانِ أحدٌ، فحُذِفَ المفعول للعلم به . قلت : لا يستقيمُ أيضاً لأنه لا يكون فيه تعظيمُ عذابٍ للإنسانِ المذكور ، لأنَّ عذابَ غيره يصحُّ أن يُقالَ ذلك فيه ، إذ يصحُّ أن يُقالَ : لا يعذبُ مثلَ عذابِ اللهِ لذلك الإنسانِ ولا غيره أحدٌ . فلم يبقَ للإنسانِ خصوصيةٌ بذلك . ويبقى الوجهُ الثاني على حاله قائماً .

وَمَنْ قرأ (يعذبُ) بالفتح^(١)، فيجوز أن يكون الضميرُ للإنسانِ، ويجوز أن يكون لله . فتقديره إذا كان للإنسانِ : لا يعذبُ ذلك اليومَ أحدٌ مثلَ عذابِ ذلك الإنسانِ، فمفهومُهُ أنَّ غيره دونه في العذابِ، وأنه هو أعظم، ولم يُذكرِ الفاعلُ لأنه معلوم، وتقديره إذا كان الضميرُ لله : فيومئذٍ لا يعذبُ أحدٌ مثلَ عذابِ الله لهذا الإنسانِ^(٢)، فيستقيم المعنى أيضاً^(٣)، لأنَّ فيه تعظيمَ عذابه، ومفهومُهُ أنَّ غيره يعذبُ دونه .

فإن قلت : كيف استقام جعلُ الضميرِ لله على هذه القراءة، ولم يستقم على القراءة الأولى؟ قلت : لأن الأمرين المانعين ثم مفقودان ههنا، أحدهما : أنه يصحُّ أن يكون غيره كذلك، وهذا ليس كذلك، لأنَّ أحداً ثم للمعذبِ، فدخل فيه كلُّ معذبٍ غيرُ الله ، لأنه مذكور في قولك : عذابه، على هذا التقدير، وها هنا (أحد) للمعذَّبين والفاعلُ المرادُ به الله ، فلم يلزم ذلك . والوجه الثاني عن ذلك نشأ ، لأنه إذا كان (أحدٌ) للمعذبِ غيرِ الله ، والقراءة بالكسر، مقيداً باليوم كان مفهومُهُ أنَّ غيره يفعل دون ذلك من العذاب . وفي

(١) وهي قراءة الكسائي وابن أبي إسحق وابن سيرين . البحر المحيط ٤٧٢/٨ . وقال الزحشري : «وهي قراءة رسول الله ﷺ والضمير للإنسان الموصوف ، وقيل هو أبي بن خلف . أي : لا يعذب أحد مثل عذابه ولا يوثق بالسلاسل والأغلال مثل وثاقه» . الكشاف ٢٥٣/٤ .

(٢) في الأصل : هذا للإنسان . وفي النسخ الأخرى : هذا الإنسان . والأنسب ما أثبتته .

(٣) أيضاً : سقطت من م .

الفتح (أحد) للمعذِّبين، والفاعلُ اللهُ، فكأنَّه قال: لا يَعذِّبُ اللهُ يوماً مثلاً عذابه لهذا الإنسان أحداً. والله أعلم بالصواب.

[إِملاء ٤]

[دخول الفاء في جواب الشرط]

وقال أيضاً سنة سَبْعَ عَشْرَةَ مملياً بدمشق، قال: إذا قلتَ: إنَّ أكرمتني أكرمتك. لا يجوزُ دخولُ الفاء لما تقرر من أنَّ حرف الشرط إذا أفادَ في الجزاء استقبالاً لم يَجْزُ دخولُ الفاء، وكلُّ موضع لم يُفدْ فيه الشرطُ استقبالاً فإنه يجبُ دخولُ الفاء، وكلُّ موضع يَحْتَمِلُ الأمرين يجوز فيه الوجهان^(١). وهذا مقرر بعلة في الإملاء على المفصل^(٢)، وفي المسائل الدمشقية^(٣) وفي الإملاء على المقدمة^(٤)، فليطلب في أماكنه.

قال: فإن قيل: قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ. وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾^(٥)، فإنه مثلُ المسألة المفروضة المتقدمة في امتناع دخول الفاء. فكيف صحَّ دخول الفاء في الآية؟ والجواب عنه: أنه لم يُفدْ فيه الشرطُ استقبالاً البتة، لأنه إخبار

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ٢/٢٦٢ (دار الكتب العلمية . بيروت).

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤٨. قال ابن الحاجب: «وأما الجائز فكل موضع وقع فيه الجزاء مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً بلا كقولك: إن أكرمتني أكرمتك، وإن أكرمتني فأكرمك، وإن أكرمتني لا أكرمك، وإن أكرمتني فلا أكرمك. إلا أنَّ حذف الفاء أكثر وهو في المثبت أولى».

(٣) لم يذكرها أحد ممن ترجم لابن الحاجب.

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٣٧ (طبع في استنبول سنة ١٣١١ هـ).

(٥) يوسف: ٢٦، ٢٧.

عن ماضٍ محقق^(١)، فعلى هذا لا بد من دخول الفاء ليؤذن بجواب الشرط. وأورد على ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾^(٢). و«إذا» قد عوملت معاملة «إن» في وجوب دخول الفاء وعدمها، واحتمال الأمرين، فلم تُفدْ (إذا) فيما ذكرناه استقبالا فينبغي دخول الفاء. وكذلك قوله عز وجل: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٣)، فإن (إذا) أيضاً ما أفادت استقبالا، لأن (ما) لنفي الحال، فيستحيل المجامعة بينه وبين الاستقبال بدليل وجوب الفاء في قوله: ﴿وَإِنْ يَسْتَعْجِبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ﴾^(٤).

والجواب: أن «إذا» تستعمل لمجرد الظرف، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾^(٥). فإنه يستحيل أن تكون ههنا للشرط، وذلك أن الليلَ مخفوضٌ بواو القسم^(٦)، وهو قسم إنشائي، الذي يدلُّ عليه أنه له الجواب، ولو كان إخبارياً لما احتيجَ إلى جواب، ولما حُذِفَ الفعل وأتى الجوابُ دل على ما ذكرناه. وأيضاً فإنه لو كان إخباراً لما كان التعبير عنه بالواو. فإذا ثبت ما ذكرناه فمعنى الآية: أقسم الله بالليل في زمن غشيانه. ولو كانت للشرط لزم تعليق القسم على الشرط، والباري تعالى أقسم من غير شرط معلق.

(١) قال أبو حيان: «وهو على إضمار قد، أي فقد صدقت، وفقد كذبت». البحر المحيط ٢٩٨/٥.

(٢) الشورى: ٣٩.

(٣) الجاثية: ٢٥.

(٤) فصلت: ٢٤.

(٥) الليل: ١.

(٦) قال الزمخشري: «والواو الأولى في نحو (والليل إذا يغشى) للقسم، وما بعدها للعطف». المفصل ص ٣٤٩.

وإذا ثبت أن «إذا» لمجرد الزمان المحض بدليل ما ذكرناه وقدرناه، فيكون معنى الآيتين على هذا واضحاً^(١)، وهو أن معنى قوله (هم ينتصرون) ينتصرون^(٢) في زمن إصابة البغي لهم. وكذلك قوله: (وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات، ما كان حُجَّتُهُمْ) في هذا الزمان إلا أن قالوا؛ إلا أن في قوله: ما كان حُجَّتُهُمْ، تقديم ما في حيز النفي عليه. وجوابه أنه ظرف، والظروف اتسع فيها. ومثله في القرآن: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾^(٣)، على خلاف فيه. وكذلك قوله: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾^(٤) وهو أيضاً مختلف فيه^(٥).

وفي قوله: ﴿هم ينتصرون﴾ جوابان آخران، أحدهما: أن (ينتصرون) جواب الشرط، وأفاد الشرط فيه استقبالا، و(هم) تأكيد للضمير في (أصابهم). والآخر: أن الفاء مُزادة، وهو قول ضعيف. والله أعلم بالصواب.

[إِمْلَاء ٥]

[أُخْرُ جَمْعُ أُخْرَى]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرٍ﴾^(٦):

أُخْرُ : جمعُ أُخْرَى، مثل قولك: فُضِّلِي وفُضِّل. وأما أُخْرُ فَيُجْمَعُ عَلَى

(١) في الأصل: واضح. وهو خطأ من الناسخ، لأنه خبر يكون.

(٢) ينتصرون: سقطت من س.

(٣) الفرقان: ٢٢.

(٤) الذاريات: ١٧.

(٥) انظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢٩٦/١ (تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري).

(٦) البقرة: ١٨٥.

أواخر مثل قولك: أفضل وأفاضل، وآخرين إن كان لمن يعقل، كقوله تعالى: ﴿وآخرون يَضْرِبُونَ﴾^(١). وإنما جُمع ههنا على فَعَل وهو في المعنى جَمْعٌ آخر لأنه للأيام، وواحدها يوم، ويوم إنما يقال فيه آخرُ باعتبار أصلِ آخر، وهو أن كل صيغة لموصوف مذكّر مما لا يعقل فأنت فيها بالخيار، إن شئت عاملتها معاملة الجمع المذكّر، وإن شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث، وإن شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث، فتقول: هذه الكتب الأفاضل والفُضليات والفضلى والفضل. فالأفاضل على لفظه في التذكير، والفُضليات والفضل إجراء له مجرى جمع المؤنث لكونه لا يعقل، والفضلى إجراء له مجرى الجماعة، وهذا جار في الصفات والأخبار والأحوال، ولذلك^(٢) جاء آخر نعتاً للأيام إجراء له مجرى جمع المؤنث، ولولا ذلك لم يستقم. ولذلك لو قلت: جاءني رجال ورجال آخر، لم يَجْزُ حتى تقول: أواخر أو آخرون، لأنه ممن يعقل. وقد أجرت العرب لما لا يعقل من المذكّر في الضمائر مثل هذا، ألا تراهم يقولون: الكتب^(٣) اشتريتهن، وهو للمذكّر، مثلُ آخر وهو للمذكّر، ولم يأت في الضمير لما لا يعقل من المذكر غيرُ الأمرين بالجمع المؤنث وما لمفرده، بخلاف الظاهر فإنه جاء له بالجمع المذكر بمن يعقل إذا كان^(٤) مكسراً، كأنهم قصدوا أن يجعلوا لمن يعقل أمراً يختصُّ به. ولما كان في جَمْعِ الظواهر جمع تصحيح يختصُّ بمن يعقل شاركوا بين المذكر ممن لا يعقل وبينه في جمع المكسّر لاختصاصه بالجمع السالم. وليس في الضمائر لمذكّر مَنْ يعقل أمران أحدهما يختصُّ به فيشاركُ بينه وبين الآخر، فلما لم يكن لجمع المذكر في الضمائر إلا لفظ خَصُّوا به من يعقل، وشركوا بين المذكر ممن لا

(١) المزمّل : ٢٠ .

(٢) في م : وكذلك . والصواب ما أثبتناه ، لأن المقصود التعليل .

(٣) الكتب : سقطت من س .

(٤) كان : سقطت من س .

يعقلُ وبين المؤنثِ في الضمير، فلذلك لم يقولوا: الكتب اشتريتُهُمْ، لأنه مخصوص بالعقلاء، كقولك: العبيد اشتريتُهُمْ، وكذلك لا تقول^(١): الكتب نفقوا، ولكنْ نَفَقْنَ ونَفَقَتْ، لأنّه مخصوص بمن يعقل، كقولك: العبيد نفقوا، وكذلك في جميع أبواب الضمير. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٦]

[عود الضمير على مذکور وغير مذکور]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة: لا يُشترط أن يكون الضمير عائداً على مذکور ليس إلا، بل على مذکور وغير مذکور، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^(٢) إلى قوله: ﴿وَلِأَبْوَابِهِ﴾. فإنّ الضمير عائد على الميت، وإن لم يتقدّم له ذكر، إلا أنه لما قال: يوصيكم، عَلِمَ أَنَّ نَمَّ ميتاً، فيعود الضمير على مذکور وغير مذکور إذا كان في الكلام ما يُرشد إليه، وإن لم يكن مصرحاً به. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٧]

[إعراب قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾^(٣):

يجوز أن يكون في موضع نصب على المصدر ب (نعيدُهُ)، كأن الأصل:

(١) لا تقول: سقطت من س.

(٢) النساء: ١١.

(٣) الأنبياء: ١٠٤. والآية بتمامها: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْهَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾.

نعيد أوَّل خلق إعادة مثل ما بدأناه، وتكون (ما) مصدرية. ويجوز أن يكون في موضع الحال، كأنه قال: نعيد أوَّل خلق مماثلاً للذي بدأناه^(١). وصح الحال لأنه من الضمير المعرفة في (نعيده). ويجوز أن يكون (كما بدأناه) متعلقاً بـ (نطوي) منصوباً على المصدر، أي: نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل. والمصدر المذكور للتشبيه تارة يوافق المشبَّه به في اللفظ والمعنى، وتارة يخالفه. وإذا خالفه فقد يكون الأول بأمر عام والثاني بأمر خاص^(٢)، وقد يكون بالعكس^(٣)، وقد يكونان جميعاً مذكورين بلفظ خاص^(٤)، والمراد تشبيهه بالأمر العام، وهذا من القسم الآخر. والله أعلم بالصواب.

[إملأء ٨]

[إعراب قوله تعالى : ﴿ يدعو لمن ضره ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى : ﴿ يدعو لمن ضره أقرب من نفعه ﴾^(٥):

فيه أقوال: منها: أن يكون (يدعو) تأكيداً لـ (يدعو) الأولى^(٦)، وما بعدها مبتدأ وخبر، وليس بشيء، فإن التأكيد اللفظي لا يُفصل بينه وبين مؤكده بالجملة. ومنها أن (ذلك) في قوله: (ذلك هو الضلال البعيد) بمعنى الذي،

(١) ما ذكره ابن الحاجب هو موقع الكاف من الإعراب في قوله: كما. قال الزمخشري: «ووجه آخر وهو أن ينتصب بفعل مضمر يفسره (نعيده)، وما: موصولة، وأول خلق: ظرف لبدأناه». الكشاف ٥٨٥/٢.

(٢) كقولك: فعلت هذا كما ضربت ذلك. هامش الأصل ورقة ٥.

(٣) كقولك: ضربت هذا كما فعلت ذلك. هامش الأصل ورقة ٥.

(٤) كقولك: أكلت هذا كما ضربت ذلك. هامش الأصل ورقة ٥.

(٥) الحج: ١٣. وبعدها: ﴿لبس المولى ولبس العشير﴾. والآية التي قبلها: ﴿يدعو من

دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه ذلك هو الضلال البعيد﴾.

(٦) وقد ذكر هذا الوجه أبو حيان، واستحسنه. البحر المحيط ٣٥٦/٦.

و (هو الضلال البعيد) صلته، وهو في موضع نصب مفعولٍ لـ (يدعو)، كأنه قال: يدعو الذي هو الضلال البعيد، وما بعده مبتدأ وخبر دخل عليه اللام، وليس بقوي لأن اسم الإشارة لا يقع عند البصريين بمعنى الذي، وهو قليل أيضاً عند من جوزوه^(١). ومنها: أن اللام زائدة، فَـ (مَنْ ضَرَّهُ) في موضع نصب مفعولٍ لـ (يدعو)، وليس شيئاً لأن اللام المفتوحة لا تُزاد بين الفعل ومفعوله^(٢). ومنها: قول مَنْ قال: إِنَّ اللام مقدّمة عن موضعها^(٣)، والتقدير: يدعو مَنْ لَضَرَّهُ أقرب من نفعه، وليس بجيد أيضاً، لأن لام الابتداء لا تُقدّم عن موضعها. ومنها: قول مَنْ قال: إِنَّ (يدعو) بمعنى ينادي ويقول^(٤)، فيصح أن يقع مفعوله جملة، كما يقع مفعول يقول، فيكون (ضَرَّهُ أقربُ من نفعه) مبتدأ وخبر في موضع نصب؛ والقائلون بهذا منهم من يقول خبره محذوف تقديره: إله، وحملوا الدعاء والقول على أنه في الدنيا، فأورد عليهم أن هؤلاء لا يصفون آلهتهم بأن ضَرَّها أقرب من نفعها. فأجيب بأن ذلك من قول الحاكي، وإذا حكى حاك كلاماً فله أن يصف المُخبر عنه لِمَنْ يحكي له بما ليس في كلام الشخص المحكي عنه. ومثاله أنه لو قيل لك: زيد قائم، لجاز لك أن تحكي لِمَنْ يعرف أنه خياط فتقول: قال فلان: زيد الخياط قائم. وكذلك لو كان صفة قبيحة أو حسنة. ومنهم من قال: الخبرُ: (لبئس المولى ولبئس العشير)^(٥)، ويكون هذا

(١) هم الكوفيون . انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١٧/٢ (دار الفكر . بيروت).

(٢) وقد ذكر هذا الوجه أبو حيان ، وضعفه . البحر المحيط ٣٥٦/٦ .

(٣) وهو قول الفراء . انظر معاني القرآن ٢١٧/٢ (تحقيق محمد علي النجار) . وقال أبو حيان : وهو بعيد . البحر المحيط ٣٥٦/٦ .

(٤) وهو قول الأخفش . انظر معاني القرآن ٤١٣/٢ (حققه الدكتور فائز فارس) . وقد أجاز أبو البقاء العكبري هذا الوجه . انظر إملاء ما من به الرحمن ١٤٠/٢ (تحقيق إبراهيم عطوة عوض) .

(٥) وقد جوزه أبو البقاء العكبري . إملاء ما من به الرحمن ١٤٠/٢ .

قولهم في الآخرة. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٩]

[التقدير في قوله تعالى: ﴿وكذلك نري إبراهيم﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿وكذلك نري إبراهيم ملكوت السماوات والأرض﴾^(١)، لما تقدّم قوله: ﴿وإذ قال إبراهيم لأبيه آزر أتتخذ أصناماً آلهة إنني أراك وقومك في ضلال مبين﴾^(٢). أشار بقوله: وكذلك، إلى هذا، فكأنه قال: نريه ليعلم هذا كما علم أنّ ما تقدم لا يصلح أن يكون إلهاً، فإذا ظهر التقدير تبين الإعراب. ويجوز أن تكون الرؤية رؤية العين^(٣). والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١٠]

[توجيه القراءات في قوله تعالى: ﴿على كل قلب متكبر﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة وستمئة على قوله تعالى: ﴿كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار﴾^(٤):

قرأ أبو عمرو^(٥) وابن ذكوان^(٦) بتنوين (قلب)، فيكون العموم في القلوب

(١) الأنعام : ٧٥ .

(٢) الأنعام : ٧٤ .

(٣) قال أبو حيان : «والظاهر أنها بصرية». البحر المحيط ١٦٥/٤ .

(٤) غافر : ٣٥ .

(٥) هوزيان بن العلاء بن عمار التميمي المازني البصري. ولد سنة ٦٨ هـ وتوفي سنة ١٥٤ هـ أو سنة ١٥٥ هـ أو سنة ١٥٧ هـ . كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة . انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/١٣٤ (إشراف ومراجعة علي محمد الضباع).

(٦) هو عبد الرحمن بن أحمد بن بشر بن ذكوان . ولد سنة ١٧٣ هـ . كان شيخ الإقراء في الشام . وتوفي سنة ٢٠٢ هـ . انظر النشر في القراءات العشر ١/١٤٥ .

مستفاداً من غير تأويل، لأن (كل) داخلة عليه وهو نكرة غير مضاف، كقولك: ضربت كل رجل، فلا تبقى الكلّية مستفادة إلا في آحاد جنسه، ولا يبقى على هذه القراءة إلا وصف القلب بقوله: متكبر جبار، وهو من صفة الجملة، وهو قريب بوجه من المعنى حسن، وذلك أن العرب تصف الجزء الذي يصح نسبة ذلك المعنى له على الحقيقة بما تصف به الجملة، كما تنسبه إليه^(١)، كقولك: أَبْصَرْتَهُ عَيْنِي وَسَمَعْتَهُ أُذُنِي وَفَهَمْتَهُ قَلْبِي: ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ﴾^(٢)، ﴿وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ﴾^(٣)، وأشبه ذلك كثير. ولو قيل إنه في الحقيقة صفته ووصف الجملة به لضرب من السعة لكان صواباً، ولكنه كثر ذلك حتى صار كأنه الأصل.

وقرأ باقي القراء بإضافة (قلب) إلى (متكبر) فلا يُستفاد العموم في القلوب من الظاهر، ولا بدّ من التأويل لأنه لما أضفت (قلب) إلى (متكبر)، و(متكبر) مفرد غير مضاف إليه (كل) وجب أن يبقى على حكم الأفراد، كما في قولك: أكلت كل رغيف زيد أو كل رغيف إنسان. وإذا بطل العموم في ذلك بطل العموم^(٤)، فيما أضيف^(٥) إليه (كل)، لأنه إنما يعم إذا لم ينسب إلى ما يبطل العموم فيه. وإذا بطل العموم فيما أضيف إليه (كل) وجب حمل الكلّية على أجزاء ذلك الواحد لأنه لو عم في الأول لعم في الثاني، وقد بطل التعميم في الثاني. ولو عم في الأول من غير الثاني لم يستقم لأنه ليس للمتكبر الواحد قلوب حتى يعم قولك: كل قلب، المضاف إليه باعتبارها، فوجب تأويل الآية؛ لأن المعنى الذي سيقته له الإخبار بالطبع على جميع قلوب كل متكبر، وذلك حاصل

(١) في س: إليك . وهو تحريف.

(٢) البقرة: ٢٨٣.

(٣) المؤمنون: ٦٠.

(٤) بطل العموم: سقطت من د.

(٥) في د: أضيفت.

بتقدير (كل) محذوفة مضافة إلى متكبر، كأنه قيل: كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر، فحذفت المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وحسن لظهور المعنى المراد. وبذلك يتنفي المعارض للعموم في القلب ويحصل الموجب للعموم في المتكبر. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١١]

[الفاء في قوله تعالى: ﴿فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾]

وقال أيضاً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ (١):

الفاء للتعقيب من غير مهلة، وإصباح الأرض مخضرة بعد النزول إنما يكون بمهلة. والجواب (٢): أن هذه الفاء فاء السببية، وفاء السببية لا يشترط فيها ذلك، وإنما شرطها أن يكون ما بعدها مسبباً عن الأول كما لو صرح بالشرط. ألا ترى إلى صحة قولك: إن يُسلم زيد فهو يدخل الجنة، مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما. ثم لو سلم ههنا أنها لمجرد العطف لم يلزم ما ذكره من نفي المهلة، فإن ذلك إنما يكون على حسب ما يعده الناس متعقباً، والاختصار بعد الإنزال يعده الناس متعقباً، ولا يعد مثل ذلك فيه مهلة (٣). ألا ترى إلى صحة قولك: تزوج زيد فولد له ولد، وإن كان لا يكون إلا بعد مهلة في الوجود،

(١) الحج: ٦٣.

(٢) والجواب: سقطت من س.

(٣) وقد أجاب الرضي عن ذلك بقوله: «ثم اعلم أن إفادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل إذا كان أول أجزائه متعقباً لما تقدم كقوله تعالى: ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة﴾. فإن اختصار الأرض يبتدىء بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة، فجاء بالفاء نظراً إلى أنه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاختصار». شرح الكافية ٢/٣٦٧. وانظر ما قاله ابن هشام في هذه الآية في شرح شذور الذهب ص ٣٠٧

ولكن يصحُّ إذا لم يكن (١) إلا مهلة الحمل . وكذلك قوله : ﴿ثم خلقنا النطفةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا﴾ (٢) ، وإن كان في كل واحد مهلة وجودية . والله أعلم بالصواب .

[إملاء ١٢]

[معنى «لا» في قوله تعالى : ﴿واتقوا فتنةً لا تُصيبنَّ﴾]

وقال مملياً بالقاهرة سنة خمس عشرة على قوله : ﴿واتقوا فتنةً لا تُصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصة﴾ (٣) :

الظاهر أنه نهي (٤) ، والمعنى : واتقوا فتنة مقولا فيها : لا تصيبنَّ الذين ظلموا منكم . والنهي في الظاهر للفتنة ، والمعنى نهي المتعرضين لها ، والفعل للإصابة (٥) ، والمعنى التعرض للإصابة . وقد يعدل الناهي عن الشيء لمسببه ، لأنه هو المقصود بالنهي ، وإذا انتقل إلى المسبب أسنده إلى ما هو فاعل له ، كقوله : ﴿لا يفتننكم الشيطان﴾ (٦) و ﴿لا يحطمنكم سليمان﴾ (٧) ، وكقولك لصاحبك عند تعرضه للمعصية : لا تحرقك نار جهنم ، فجعلت الفعل لإحراق ، والمنهية النار ، وإنما المنهية عنه التعرض والمنهية مخاطبك ، ولكنك عدلت إلى المسبب إذ النهي عن التعرض إنما هو خشية إحراق النار ، فلما عدلت إلى المسبب أسندته إلى ما هو له وهو النار ، فكذلك ههنا ، فكأنه

(١) في الأصل : تكن . وما أثبتناه من د ، وهو الأحسن .

(٢) المؤمنون : ١٤ .

(٣) الأنفال : ٢٥ .

(٤) قال به الأخفش . انظر معاني القرآن ٣٢١/٢ .

(٥) في الأصل : الإصابة . وما أثبتناه من ب ، د ، وهو الأصوب لأن المعنى يقتضيه .

(٦) الأعراف : ٢٧ .

(٧) النمل : ١٨ .

قال: لا تتعرضوا للفتنة التي يُصيب المتعرضين بلاؤها، فعُدل عن التعرض الذي هو سبب إلى الإصابة التي هي مسبب. فعلى ذلك يكون الظالمون مخصوصين بالإصابة لأن المعنى: لا يتعرض متعرض للفتنة فتصيبه خاصة، فعُدل على ما ذكرناه، فصار لا تُصيب الفتنة متعرضاً لها خاصة. ثم ذكر المتعرض بلفظ الظالم تشبيهاً عليه للصفة التي يكون عليها عند التعرض، فثبت أن المعنى على ذلك خصوصُ الظالمين بالفتنة.

ويجوز أن تكون (لا) نافية، ودخول النون فيها على وجه ليس بالقوي^(١)، فيكون المعنى: واتقوا فتنة غير مصيبة الظالمين خاصة، ولكنها تعم الظالم وغيره، فعلى هذا تكون الإصابة عامة بخلاف الوجه الأول. وقد ذكر الزمخشري^(٢) هذا الوجه^(٣)، وجعلها للإصابة أيضاً فيه خاصة، وليس بجيد، إذ المعنى: وصفها بأنها لا تصيب الظالمين خاصة، وإذا لم تُصيهم خاصة، فكيف يصح وصفها بكونها خاصة؟

وقد قيل: إنه يجوز أن يكون جواباً للأمر^(٤) ويكون دخول النون أيضاً في النفي على وجه ليس بالقوي، فقدروه بأن قالوا: واتقوا فتنة إن أصبتموها لا تُصيب الظالمين خاصة، ولكنها تعم فتأخذ الظالم وغيره، وهو غير مستقيم، إذ جواب الأمر إنما يُقدَّر فعله من جنس الأمر المُظْهَر، لا من جنس الجواب. ألا

(١) وقد أجازهُ أبو حيان . البحر المحيط ٤/٤٨٣ .

(٢) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري . ولد سنة ٤٩٧ هـ . تلقب بجار الله وفخر خوارزم . من تصانيفه : الكشاف ، المفصل ، الأعمدج . توفي سنة ٥٣٨ هـ . انظر بغية الوعاة للسيوطي ٢/٢٧٩ .

(٣) انظر الكشاف ٢/١٥٣ .

(٤) وقد أجاز ذلك الزمخشري فقال : «كيف جاز أن تدخل النون المؤكدة في جواب الأمر؟ قلت : لأن فيه معنى النهي» . الكشاف ٢/١٥٣ . وذكر ذلك أيضاً أبو البقاء ولكنه ضعفه ، لأن جواب الشرط متردد فلا يليق به التوكيد . إملأ ما من به الرحمن ٢/٥ .

ترى أنك إذا قلت: أَسْلِمَ لا تدخل النار، فَإِنَّ المعنى: فَإِنَّكَ إِنْ تُسَلِّمَ لا تدخل النار، وليس المعنى: فَإِنَّكَ إِنْ تُسَلِّمَ تدخل النار، وههنا لو كان جواب الأمر لكان التقدير: فَإِنَّكُمْ إِنْ تَتَّقُوا لا تُصَبُّ الظالمين، فيفسد المعنى، لأنه يصير الانتقاء سبباً لانتفاء الإصابة عن الظالمين خاصة، فكأنه (١) قيل: الانتقاء من المتقي سبب (٢) لانتفاء الإصابة عن الظالم المرتكب وهو بالعكس أشبهه، فظهر أَنَّ المعنى لا يستقيم في جعله جواباً لانعكاس المعنى .

وقد ذكر الزمخشري ذلك (٣)، وجعله من المعنى الذي يُوجب التعميم بالإصابة للظالمين وغيرهم، وليس بمستقيم، لما تبين فيه من فساد المعنى من أجل أَنَّ فِعْلَ الشرط المقدر لا يكون إلا إِنْ تَتَّقُوا، وعند ذلك لا يستقيم. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١٣]

[عود الضمير في قوله تعالى: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة خَمْسَ عَشْرَةَ على قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ﴾ (٤).

الضمير في قوله: هي، يحتمل أن يكون عائداً إلى الصدقات (٥)، ويحتمل أن يكون عائداً على الإبداء (٦)، وهذا هو الظاهر، بدليل قوله: ﴿وَإِنْ

(١) في د، س: وكأنه.

(٢) في الأصل وفي م: سبباً. وهو خطأ، لأنه خبر المبتدأ الذي هو: الانتقاء.

(٣) الكشف ١٥٣/٢.

(٤) البقرة: ٢٧١.

(٥) أجزاه العكبري. إملاء ما من به الرحمن ١١٥/١.

(٦) نص عليه ابن عطية. انظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢٥٦/٢ (تحقيق وتعليق

الأستاذ أحمد صادق الملاح).

تُخْفُوها وتُوْتُوها الفقراءَ فهو خيرٌ لكم ﴿١﴾ ، فذَكَرَ الضميرَ العائد على الاخفاء .
ولو قصد الصدقاتِ لقال : فهي . فلئن ﴿٢﴾ قيل لِمَ اَنْتَ والذي عاد عليه مذكَرٌ ؟
فالجواب : اَنْ هذا على حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، كقولك :
القرية اسألها ، فلما حَذَفَتِ المضافَ ، بقي المضاف إليه على حاله ، والتقدير :
إبداؤها . والله أعلم بالصواب .

[إملاء ١٤]

[الجواب على إشكالين في قوله تعالى : ﴿ فتذكَرَ إحداهما الأخرى ﴾]
وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة سِتِّ عَشْرَةَ على قوله تعالى : ﴿ اَنْ تَضِلَّ
إحداهما فتذكَرَ إحداهما الأخرى ﴾ ﴿٣﴾ :

فيه إشكالان : أحدهما : أن قوله : اَنْ تَضِلَّ ، ذُكِرَ تعليلاً لاستشهاد
المرأتين موضعَ رجل ، ولا يستقيم في الظاهر أن يكون الضلال تعليلاً
للاستشهاد ، وإنما العلةُ التذكير . والإشكالُ الثاني : قال : فتذكَرَ إحداهما
الأخرى ، وقياس الكلام في مثل ذلك أن يقال : فتذكَرَها الأخرى ، لأنه قد تقدّم
الذكر ، فلم يحتج إلى إعادة الظاهر ﴿٤﴾ .

والجواب عن الأول : أن التعليل في التحقيق هو للتذكير ، ومن شأن لغة
العرب إذا ذكروا علة ، وكان للعة علة قدموا ذكرَ علة العلة ، وجعلوا العلة
معطوفة عليها بالفاء لتحصُل الدالتان معا بعبارة واحدة ، كقولك : أعددتُ
الخشبةَ اَنْ يميل الحائطُ فأدعمها ؛ فالإدعام هو العلة في إعداد الخشبة ،

(١) البقرة : ٢٧١ .

(٢) في م : فإن . وفي س : فإن قلت .

(٣) البقرة : ٢٨٢ . وقبلها : ﴿ فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ﴾ .

(٤) في م : فلم يحتج إليه .

والميل هو سبب الإدعام، فذَكَرَ على نحو ما ذكرناه، فقيل: أن يميل الحائطُ فأدعمها^(١). ولو قيل: إن الميل في المثال، والضلال في الآية هو السبب لم يكن ذلك بعيداً، لأنَّ الضلال^(٢) المعلوم من إحداهما^(٣) يكثر وقوعه، فصُلِحَ أن يكون علة في استشهداهما مقام رجل، وإنما يجيء اللبس ههنا إذا توهم أن وقوع الضلال^(٤) هو السبب فيؤدِّي إلى أن يكون مقصوداً وقوعه باستشهادها، وليس التعليل واجبا فيه أن يكون مقصوداً وقوعه، بل العلة هي المقتضية لذلك المعلوم. ألا ترى إلى قولك: قعدتُ عن الحرب من أجل الخوف، فالخوفُ ههنا ليس مراداً وقوعه في قصد المتكلم حتى يكون سبباً للتعهد، فكذلك ههنا المقصودُ أن الضلال المعلوم هو السبب المقتضى في المعنى استشهداهما في موضع رجل، وذلك مستقيمٌ على هذا التأويل. وكذلك يمكن أن يُقال في مثال^(٥) الحائط: إنه أيضاً هو السبب على الوجه الذي ذكرناه في الآية. وهذا الوجه الثاني يصلح أن يكون للأول ليجيء الثاني بعده، بعد تقدير التسليم.

وأما الجواب عن الإشكال الثاني فهو أننا نقول: أصل الكلام على الوجه الأول أن تذكّر إحداهما الأخرى عند ضلالها، فقدّم على ما ذكرناه، فبقي (أن تذكّر إحداهما الأخرى) على ما كان عليه. الثاني هو: أنه لا يستقيم في المعنى

(١) قال سيبويه: «فإنما ذكر أن تضل لأنه سبب الإذكار، كما يقول الرجل: أعدته أن يميل الحائط فأدعمه. وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط، ولكنه أخبر بعلّة الدعم وبيّنه». الكتاب ٥٣/٣.

(٢) في الأصل: الإضلال. وما أثبتناه من ب، د. وهو الصواب، لأن الضلال مصدر ضل، والإضلال مصدر أضل.

(٣) في الأصل: أحدهما. وهو سهو.

(٤) في الأصل: الإضلال. وما أثبتناه من ب وهو الصواب.

(٥) في د، م: مثل. وفي ب: ميل، وكله تحريف.

إلا كذلك، ألا ترى أنه إذا قال: أن تَضِلَّ إحداهما فتذكِّرها الأخرى، وجب أن يكون ضميرُ المفعول عائداً على الضالة، فيتعيَّن لها. كما إذا قلت: جاءني رجل وضربته، يتعيَّن أن يكون الجائي هو المضروب، وذلك مخلاً بالمعنى المقصود، لأنها قد تكون الضالَّة الآن في الشهادة هي الذاكرة فيها في زمان آخر، فالمذكَّرة هي الضالَّة. فإذا قيل: فتذكِّرها الأخرى، لم يفسد ذلك لتعيَّن عود الضمير إلى الضالة. وإذا قيل: فتذكر إحداهما الأخرى، كان مُبهماً في كل واحدة منهما، فلو ضلَّت إحداهما الآن وذكَّرتها الأخرى فذكَّرت كان داخلاً. ثم لو انعكس الأمر والشهادة بعينها في وقت آخر، اندرج أيضاً تحته لوقوع قوله: فتذكِّر إحداهما الأخرى، غير معيَّن. ولو قيل: فتذكِّرها الأخرى، لم يستقم أن يكون مندرجاً تحته إلا التقدير الأول. فعُلم أن العلة هي التذكير من إحداهما الأخرى كيف ما قُدِّر، وإن اختلفت. وهذا المعنى لا يُفيده إلا ما ذكرناه، فوجب لذلك أن يُقال: فتذكر إحداهما الأخرى. وهذا الوجه الثاني هو الذي يصلح أن يكون جارياً على الوجهين المذكورين أولاً؛ وإنه في التحقيق هو الذي وجب لأجله مجيئهما ظاهرين.

وأما الوجه الذي قبله فلا يستقيم إلا على التقدير الأول، لأن التقدير الثاني جعل الضلال هو العلة فلا يستقيم مع^(١) ذلك أن يقال: إن أصل الكلام: أن تذكِّر إحداهما الأخرى لضلالها، مع القول بأن الضلال هو العلة، فثبت بما ذكرناه من المعنى الصحيح وجوب مجيء الآية على ما هي عليه، وأنه لو عُيِّر إلى المضممر لاخْتَلَّ^(٢) المعنى المقصود واختصَّ ببعضه. والله أعلم بالصواب.

(١) مع: سقطت من م.

(٢) في الأصل: اختل. وكلاهما جائز. ولكن الغالب في جواب لو إذا كان ماضياً مثبتاً دخول اللام. انظره مغنى اللبيب ٣٠١/١ (تحقيق الدكتور مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دمشق).

[إعراب «إخوانا» في قوله تعالى :

﴿ونزعنا ما في صدورهم من غلٍ إخوانا﴾ [

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة تسع^(١) على قوله تعالى : ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غلٍ إخواناً على سررٍ مُتقابلين﴾^(٢)

قال : (إخوانا) منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ تقديره : أمدحُ إخواننا، أو أعني إخواننا؛ والرفعُ جائزٌ، ولكنَّ النصبَ أحسنُ. ويضعفُ أن يكونَ منصوباً على الحال^(٣)، لأنه إذا كان حالاً، فإمّا أن يكونَ حالاً من الضمير في (ادخلوها) أو من الضمير في (آمنين)، أو من الضمير في (صدورهم)^(٤). ويضعفُ أن يكونَ من الأولين للفصل بينه وبينه بالجملة الأجنبية وهي : ونزعنا ما في صدورهم من غلٍ. ولا يجوزُ أن يكونَ من الضمير في (صدورهم) لأنه مضافٌ إليه اسمٌ جامد، والمضافُ إليه لا يستقيمُ أن يكونَ منه حالٌ، إلا أن يكونَ في معنى الفاعل أو المفعول. وإنما لم يكنْ منه حالٌ لأنه لا يقبلُ التقييد، والحالُ إنما جيءَ بها مقيّدةً للفاعل أو المفعول باعتبار فعله، وغيرُ ذلك لا يقبلُ التقييد. ألا ترى أنك لو قلت : حصيرٌ زيدٌ ركباً سمار، لم يستقم^(٥)، لأنها سمارٌ سواء كان

(١) أي سنة ستمائة وتسع.

(٢) الحجر : ٤٧.

(٣) قال النحاس : إنه حال . انظر إعراب القرآن ١٩٦/٢ (تحقيق الدكتور زهير زاهد . بغداد) . وكذلك الزمخشري . الكشاف ٣٩٢/٢ .

(٤) قال أبو البقاء : «هو حال من الضمير في الظرف في قوله تعالى : ﴿جنات﴾ . ويجوز أن يكونَ حالاً من الفاعل في : ادخلوها، مقدرة . أو من الضمير في آمنين . وقيل : هو حال من الضمير المجرور بالإضافة» . إملاء ما من به الرحمن ٧٥/٢ .

(٥) في ب : يستقر . وهو تحريف .

راكباً أو غير ذلك^(١)، فوق التقييدُ مُفسداً، وكذلك لو قلت: زيد قائماً أبوك، لكان فاسداً، لأنه أبوك قائماً أو قاعداً أو غير ذلك، فتقييدهُ، يقع مُفسداً. وكذلك لو جعلت (إخواناً) حالاً من الضمير في (صدورهم) لم يستقم، لأنها صدورهم، إخواناً كانوا أو غير إخوان^(٢). والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١٦]

[العامل في «إذا»]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة أربع عشرة على قوله تعالى: ﴿حتى إذا استيأس الرُّسُلُ﴾^(٣):

من الناس من يقول جواباً إذا (جاءهم)، وهو العامل فيها على قول أكثر النحويين، لأن «إذا» عندهم مضافة إلى الفعل الذي هو شرطها عاملة فيه عمل كل مضاف في المضاف إليه. وإذا كان الفعل بعدها معمولاً لها تعذر أن يكون عاملاً فيها لثلاثي يؤدي إلى أن يكون عاملاً معمولاً من وجه واحد وهو محال^(٤).

وقال بعض النحويين: العامل في «إذا» فعل الشرط الذي بعده، وهي عند هؤلاء غير مضافة، وقالوا: إنها في العمل كـ «متى». والفعل الواقع بعد «متى» هو العامل فيها في قول أكثر النحويين^(٥)، فلو كانت «إذا» واجباً إضافتها إلى ما

(١) في س: أو غير راكب.

(٢) هذا وذكر ابن هشام تبعاً لابن مالك أنه يجوز أن تجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه. وقد استشهد بهذه الآية، وجعل (إخواناً) حالاً من الضمير في (صدورهم). انظر أوضح المسالك ٣٢٥/٢ (دار الجليل).

(٣) يوسف: ١١٠ وبعدها: ﴿وظنوا أنهم قد كذبوا جاءهم نصرنا فنجي من نشاء ولا يرد بأسنا عن القوم المجرمين﴾.

(٤) انظر الإيضاح لابن الحاجب ٥١٢/١.

(٥) قال الرضي: «فإذا تقرر هذا قلنا: العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الأكثرون. ولا يجوز أن يكون جزاءه على ما قال بعضهم. كما لا يجوز في غير الظروف =

بعدها لإبهامها وجب تقديرُ إضافة «متى» إلى ما بعدها لإبهامها، ولم يجب في «متى»، فلا يجب في «إذا». وقالوا أيضاً: لو كان العامل فيها جوابها لاستحال أن يقال: إذا أحسنت إليّ اليوم أكرمتك غداً، لأن «إذا» ههنا عندهم ظرفٌ للإكرام، وقد فسرتُ بكونها غداً، وأضيفت عند هؤلاء إلى الإحسان^(١) الذي هو في اليوم، فيؤدي إلى أن تكون هي^(٢) اليوم وغداً في الكلام باعتبار الشيء الواحد، وهو محال، والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١٧]

[إعراب قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ سَلَامٌ قَوْلًا﴾^(٣):

في رفعه أوجهٌ: أحدهما: أن يكون بدلاً من قوله: ﴿وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ﴾^(٤)، تقديره: ولهم سلام، ويكون لقوله: سلامٌ، وجهان على هذا التأويل: أحدهما: السلامة، فلا يحتاج إلى تقدير، كأنه قال: ولهم السلامة. والآخر: أن يكون السلام المعروف، ويكون ذلك من الله أو من الملائكة، ويكون المعنى: ولهم ما يتمنونه من الملائكة أو من الله أو من الجميع.

ويجوز أن يكون مرتفعاً على معنى: هو سلام^(٥)، تفسيراً لما يدعونه على المعنيين^(٦).

= على ما مر. شرح الكافية ١١١/٢.

(١) في الأصل وفي د، م: الإكرام. وما أثبتناه من ب، س. وهو الصواب.

(٢) في س: هو. والصواب ما أثبتناه لأن الكلام في (إذا).

(٣) يس: ٥٧، ٥٨ وبعدها ﴿من رب رحيم﴾.

(٤) أجزاه النحاس. إعراب القرآن ٧٢٩/٢، والزخشري. الكشاف ٣٢٧/٣.

(٥) في د: الإسلام. وهو تحريف.

(٦) تفسيراً لما يدعونه على المعنيين: سقطت هذه العبارة من س.

ويجوز أن يكون مرتفعاً على معنى : يقال لهم سلام ، استثنافاً أو حالا من الضمير في (يدعون) أي : مقولا لهم سلام .

و (قولا) يجوز أن يكون منصوباً بفعل مضمر محذوف مفعولاً ، أعني قولا ، أو امدح قولا ، أو على المصدر من القول المقدّر مع (سلام) على أحد الأوجه ، أو بفعل آخر مقدّر له^(١) على الاستئناف تقديره : يقال لهم قولا^(٢) . والله أعلم بالصواب .

[إملاء ١٨]

[العطف على عاملين]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى : ﴿وتصريف الرياح آيات﴾^(٣) وآيات :

في التزام العطف على عاملين فيهما^(٤) . لأن الرفع يحتاج إلى عامل كما أن النصب يحتاج إلى عامل^(٥) . وأكثر الناس يفرض الإشكال في قراءة النصب لكون العامل لفظياً وهما سواء .

(١) له : سقطت من م .

(٢) وذكر الأخفش وجهاً آخر في إعرابها ، وهي أن تكون بدلاً من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : أقول لك قولاً . انظر معاني القرآن ٤٥٠/٢ .

(٣) الجاثية : ٥ .

(٤) قال الرضي : «معنى قولهم : العطف على عاملين ، أن تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع أو متفقين كالمنصوبين أو المرفوعين على معمولي عاملين مختلفين ، نحو : إن زيدا ضرب عمراً وبكراً خالداً . وهذا عطف متفقي الإعراب على معمولي عاملين مختلفين . وقولك : إن زيدا ضرب غلامه وبكراً أخوه ، عطف مختلفي الإعراب ، ولا يعطف معمولان على عاملين بل على معموليهما . فهذا القول منهم على حذف المضاف» . شرح الكافية ٣٢٤/١ .

(٥) الرفع فيها قراءة الجمهور ، والنصب فيها قراءة حمزة والكسائي ويعقوب . البحر المحيط ٤٢/٨ .

اختلف الناس في مسألة العطف على عاملين، فمنهم من يمنعه وهم أكثر البصريين، ومنهم من يجيزه وهم أكثر الكوفيين، ومنهم من يُفصل فيقول: أمّا مثل قولك: في الدار زيدٌ والحجرة عمروٌ، فجائز. وأمّا مثل قولك: زيدٌ في الدار وعمروٌ الحجرة، فلا يجوز. ويزعم أن هذا ثابت عن العرب، ويعلّله بأن إحدى المسألتين، المجرور فيها يلي العاطف، فقام العاطف فيها مقام الجار. وفي المسألة الأخرى ليس المجرور فيها يلي العاطف، فكان فيها إضمار الجار من غير عوض^(١).

وأما مَنْ يمنع العطف على عاملين، فيقول في الآية: إن (آيات) فيها تأكيد لآيات الأولى، ومثل هذا عنده جائز، حتى^(٢) لو كانت موضع (آيات) الأخيرة لفظةً أخرى لم يجز.

ومن قال بالتفصيل فهذا عين ما جوّزه، ويزعم أن مثله: ما كلُّ سوداءٍ تمرّةً ولا بيضاء شحمةً^(٣). وقول أبي دؤاد:

أَكَلَّ امرئٍ تَحَسَّبِينَ أُمْرًا ونارٍ توقدُ بالليلِ ناراً^(٤)

ومعناه: إنكار أن يعتقد أن صورة الشخص بمجرد ما توجب الصفات الحميدة لذلك الجنس، كما أنه ليس كلُّ نار توقد توجب أن تكون ناراً مفيدة

(١) انظر توضيح هذه المسألة في مغنى اللبيب لابن هشام ٤٨٧/٢ (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد).

(٢) وردت هذه الكلمة هكذا في جميع النسخ. ولا يستقيم المعنى بها. والأحسن: أمّا.

(٣) قال سيويه: «وإن شئت نصبت شحمة، وبيضاء في موضع جر، كأنك أظهرت كل، فقلت: ولا كل بيضاء». الكتاب ٦٥/١ - ٦٦. وانظر مجمع الأمثال ٢٨١/٢.

(٤) البيت من المتقارب. وهو من شواهد سيويه ٦٦/١. والكامل ٦٩/١ (مكتبة المعارف - بيروت). والمفصل ص ١٠٦. والمقرب لابن عصفور ٢٣٧/١ (تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري - بغداد). والشاهد فيه قوله: ونار، فقد حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه. وأبو دؤاد قائل هذا البيت شاعر جاهلي قديم.

للأضياف والمحتاجين . ومعناه : كلُّ امرئٍ تحسبين أمراً كاملاً وكلُّ نار تحسبونها ناراً مفيدة ، ولكنْ مثلُ ذلك يُحذف للعلم به ، وهو أحسن من إثباته (١) . ومخالفوه يزعمون أنَّ المضافَ محذوفٌ مقدَّر ، وتُركَ المضافُ إليه على إعرابه ، ومثله في حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه قولهم (٢) : ما مثلُ أبيك ولا أخيك يقولان ذلك . ومثله : ما مثلُ أبيك يقول ذلك ولا أخيك . ووجه الاستدلال بالمثال الأول أنه لو لم يكن المضافُ مقدَّراً لوجب أن تقول : يقول ذلك ، لأنك إذا جعلت «أخيك» معطوفاً على «أبيك» فقد دخل في حكم المضافِ إليه مثلُ ، وأنت لا تخبر إلا (٣) عن المضاف لا عن المضاف إليه ، بدليل امتناع : كتابُ زيدٍ وعمروٍ حسنان . وإذا قدَّرت «مثل» كنت عاطفاً «مثل» أخرى على «مثل» الأولى ، فعطفت على المضاف ، وإذا عطفت على المضاف وأخبرت عنه وجب أن تُخبر عنهما جميعاً بدليل وجوب : زيدٌ وعمروٌ قائمان .

وأما (٤) المثال الثاني فلأنَّ المعطوف لا يُفصل بينه وبين المعطوف عليه بجزء أجنبي ، لأنَّ المعطوفَ والمعطوفَ عليه كالشيء الواحد ، ولو جعلت «أبيك» معطوفاً على «أخيك» لكنت (٥) فاصلاً بينهما بالجزء الأجنبي الذي هو خبر ، وهو : يقول ذلك ، فيجب أن تُقدَّر «مثل» لتكون عاطفاً جملة على جملة ، حدفت من الجملة الثانية خبرها لدلالة الأول عليه ، فكأنه قيل : ما مثلُ أبيك يقول ذلك ولا مثلُ أخيك يقول ذلك . والله أعلم بالصواب .

(١) قال سيبويه : «فاستغيت عن تثنية كل لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب» . الكتاب ٦٦/١ . فهذا ومثله ليس عنده عطفاً على عاملين .

(٢) في س : قوله : والأنسب ما أثبتناه .

(٣) الا : سقطت من د .

(٤) أما : سقطت من د .

(٥) في ب ، د : كنت . والأحسن ما أثبتناه .

[إعراب قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَشَدَّ خَشِيَّةً ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة عشر على قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَشَدَّ خَشِيَّةً ﴾^(١):

يجوز في نصبه^(٢) أوجهٌ: أحدها: وهو اختيارُ الزمخشري^(٣)، أن يكون حالاً معطوفاً على الكاف، فيكون المعنى: تَخَشَوْنَ النَّاسَ مثل أهل خشية الله، ولا يجوز أن تكون^(٤) الكافُ نعتاً لمصدر محذوف عنده، لأنه كان يلزم أن يكون أَوْ أَشَدَّ خَشِيَّةً، لأنَّ أفعالَ التفضيل إذا ذُكِرَ بعده ما هو من^(٥) جنسه وجب أن يكون مخفوضاً، لأن الغرض نسبته إلى شيء اشترك هو وهم في ذلك المعنى وزاد عليهم، وهذا معنى الإضافة، إلا أنه خالف باب الإضافة من حيث إنه تجب إضافته إلى شيء هو بعضه، فيكون التقديرُ: يخشون الناس مشبهين لأهل خشية الله أو أشدَّ. فأشدُّ على هذا في موضع نصب عطفاً على الكاف^(٦). ولا ينبغي أن تكون في موضع خفض عطفاً على الأهل الذي قامت (خشية) مقامه، لأنه يكون التقديرُ: مثل أهل خشية الله، أو مثل قوم أشدَّ خشيةً، فيكون فيه حذفٌ موصوف وإقامة الصفة مقامه، وليس بقياس في غير المصادر.

(١) النساء: ٧٧. وقبلها: ﴿ فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله ﴾.

(٢) أي: نصب (أشد).

(٣) قال الزمخشري: «وأشد معطوف على الحال». الكشاف ١/٥٤٣.

(٤) في ب، س: يكون.

(٥) من: سقطت من ب، د.

(٦) وهو ما نص عليه مكِّي بن أبي طالب. والكاف عنده في موضع نصب نعت لمصدر محذوف

تقديره: خشية مثل خشيتهم الله. انظر مشكل إعراب القرآن ص ٢٠٣ (تحقيق حاتم الضامن).

والوجه الثاني: أن تكون (كخشية الله) على ظاهرها نعتاً لمصدر محذوف، فيكون قوله: (أو أشدَّ خشيةً)، من باب قولهم: جدَّ جدُّه، كأنه جعل للخشية خشية مبالغة، كما جعل للجِدِّ جدُّ مبالغةً، فيكون ذكرُ خشية بعد أشدُّ على أنه معنى للخشية لا على أنه جنس، وإن وافق لفظه، فيكون مثل قولك: زيد أشدُّ خشيةً. وعلى هذا يجوز أن يكون (أشدُّ) معطوفاً على خشية الله المجرورة بالكاف لكونه مصدراً، والمصادرُ يجوز حذفُ موصوفاتها، فيكون التقدير: خشيةً مثل خشية الله، أو مثل خشية أشدَّ من خشية الله.

والوجه الثالث: أن يكون (أشدُّ) منصوباً بفعل مضمَر دل عليه (يخشون) الأول، فيكون التقدير: يخشون الناس خشيةً مثل خشية الله، أو يخشون الناس أشدَّ خشيةً، فتكون الكاف نعتاً لمصدر محذوف، و(أشدُّ) حالاً، وهذا أولى لوجهين: أحدهما: أنه جرت فيه الكاف على ظاهرها، ولا يلزم ما ذكره في أن المعطوفَ يشارك المعطوفَ عليه في العامل، لأنَّ ذلك في المفردات، وهذه جملة، ولا يلزم في مفردات الجملة المعطوف بعضها على بعض أن تكون من باب واحد. والوجه الثاني: أن قوله: ﴿فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشدُّ ذكراً﴾^(١) ليس له وجهٌ مستقيم إلا هذا، فينبغي أن يكون هذا في الإعراب مثله لموافقته لفظه، لأنك في (أشدُّ ذكراً)، لا يستقيم أن تقول: هو حال، لأن قوله: (كذكركم)، يمنعه بالظاهر وبالتقدير، ولا يستقيم أن تكون الكاف نعتاً لمصدر محذوف، لأنَّ (أشدُّ ذكراً) يمنعه، ولا يمكن أن يكون (أشدُّ) معطوفاً على (كذكركم)، لأنه كان يجب فيه الخفض، ولا يستقيم أن يكون (أشدُّ) معطوفاً على الكاف والميم في قوله: (كذكركم)، لأنه يكون عطفاً على المضمَر المجرور من غير إعادة عامل، وإذا قدرناه جملتين استقام، فيكون المعنى:

(١) البقرة: ٢٠٠.

فاذكروا [الله] ^(١) ذكراً مثل ذكركم آباءكم، أو اذكروا الله في حال كونكم أشدَّ ذكراً من ذكر آبائكم، وهو الذي ذكرناه.

وذكر الزمخشري ^(٢) في هذه الآية الأخيرة وجهين: أحدهما: أنه قال: معطوف على ما أضيف إليه الذكر، وهذا عطف على المضمرة المخفوض وذلك لا يجوز عنده. ورد قراءة حمزة ^(٣) أقيح رد ^(٤)، والوجه الثاني: أنه قال: معطوف على (آباءكم) فيكون التقدير: فاذكروا الله مثل ذكركم آباءكم أو مثل قوم أشدَّ ذكراً، على معنى: المذكورين كثيراً، وهذا يلزم منه أن يكون أفعُل للمفعول وهو شاذ لا يُرجع إليه إلا بثبت، وأفعُل لا يكون إلا للفاعل كقولهم ^(٥): هو أضربُ الناس، على معنى: أنه فاعلُ الضربِ، سواءً أصفته أو نصبت عنه تمييزاً ^(٦)، والله أعلم بالصواب:

[إملأ ٢٠]

[تشية الضمير في قوله تعالى : ﴿ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى : ﴿ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾ ^(٧):

(١) زيادة من عندي ، يقتضيها المعنى .

(٢) الكشف ٣٥٠/١ .

(٣) هو حمزة بن حبيب الكوفي الزيات . أحد أصحاب القراءات السبع . ولد سنة ٨٠ هـ وتوفي سنة ١٥٦ هـ ، كان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش . انظر النشر في القراءات العشر ١٦٦/١ .

(٤) لا أدري ما هي قراءة حمزة ، وأين ردها الزمخشري .

(٥) في ب ، د ، س : كقولك .

(٦) وذكر أبو حيان وجهاً ثالثاً وهو أن يكون منصوباً بإضمار فعل الكون ، والكلام محمول على المعنى ، التقدير : أو كونوا أشدَّ ذكراً له منكم لآبائكم . البحر المحيط ١٠٣/٢ .

(٧) النساء : ١٧٦ . وبعدها : ﴿ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾ .

قال أبو علي الفارسي^(١): إنما جاز ذلك مع أن الثنية قد استفيدت من الاسم لأنه أزيد مجرداً عن الصغر والكبر^(٢)، وعلى ذلك يجوز أن يكون^(٣) فيه فائدة زائدة^(٤) لم تُستفد من قوله: كانتا، وتقديره أنه قد عُلِمَ أن أسماء العدد لمطلق المعدودات من غير اعتبار صفة مخصوصة فأطلق ههنا لهذا الغرض. ويرد عليه أن اللفظ وإن كان صالحاً لإطلاقه على الشيء مجرداً عن الصفات باعتبار الذات لا يصح إطلاقه خبراً دالاً على التجريد عن الصفات، وإنما يُعنى باللفظ ذاته الموضوعه له. ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني رجل، لا يفهم منه إلا ذات من غير أن يدل على تجريد عن مرض أو جنون أو عقل^(٥). ثم ولو سلّم صحة إطلاق اللفظ لذلك فهو ههنا لا يصح، إذ لو صحّ لجاز أن يُقال: فإن كانتا على أي صفة حصلت، ولو قيل ذلك لم يصح، لأن ثنية الضمير في (كانتا) لم تصح إلا للإخبار عنه باثنتين، مثل قولك: من كانتا جدّتيك. فثنية (كانتا) وإن كان باعتبار الضمير يعود على من لم يصح إلا للإخبار عنه بالمشي، وأولى من ذلك أن يُقال: الضمير في (كانتا) عائذ على الكلالة، والكلالة تكون واحداً واثنين وجماعة^(٦). فإذا أخبر باثنين حصلت به فائدة، ثم لما كان الضمير الذي في (كانت) العائذ على الكلالة هو في المعنى اثنين صحّ ثنيته،

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو علي الفارسي . واحد زمانه في علم العربية . أخذ عن الزجاج وابن السراج . من مصنفاته : الحجة ، الإيضاح العضدي ، التكملة . توفي سنة ٣٧٧ هـ . انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي ٢٧٣/١ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم).

(٢) انظر الإيضاح العضدي ١٢١/١ (تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود).

(٣) في الأصل : تكون . وما أثبتناه من د وهو الأحسن .

(٤) زائدة : سقطت من م .

(٥) في ك : تحول . وهو تحريف .

(٦) الكلالة : اسم للورثة الذين ليس فيهم ولد ولا والد . إملأ ما من به الرحمن ١٧٠/١ ،

القرطبي ٧٧/٥ .

فإذن تثنيته فرغَ عن الإخبار باثنين، إذ لولاه لم يصحَّ، فصَحَّ (١) أنه لم تُستفدِ
 التثنية إلا من قولك: اثنين (٢). وقد أورد على ذلك اعتراض وهو أن هذه الآية
 مماثلة لقوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ (٣)، ثم قال: ﴿فَإِنْ كُنَّ
 نِسَاءً﴾ (٤)، ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ (٥)، فقوله: وإن كانت واحدة، لو كان على
 ما ذكرتم لوجب أن يصحَّ إطلاق الأولاد على الواحد كما في الكلالة، وإلا كان
 الضمير لغير مذكور. والجواب بشيء يشمل الجميع وينفي ذلك الأول أيضاً
 على ما ذُكر، وهو أن يُقال: إنَّ الضمير قد يعود على الشيء باعتبار المعنى
 الذي سيق له ونُسب إلى صاحبه، فإذا قلت: إذا جاءك رجال فإن كان واحداً
 فافعل به كذا، وإن كان (٦) اثنين، فصح إعادة الضمير باعتبار المعنى لأن
 المعنى المقصود الجائي، فكأنك قلت: فإن كان الجائي من الرجال، لأنه عُلِمَ
 من قولك: إذا جاءك. والآية سيقَّت لبيان الوارث من الأولاد، فكأنه قيل: فإن
 كان الوارث من الأولاد، لأنه المعنى الذي سيق له الكلام، وكذلك في آية
 الكلالة، المعنى: فإن كان الوارث من الكلالة، لأنه الغرض المقصود، فقد
 دخلت الآيتان باعتبار هذا المعنى. ويجوز أن تبقى الآية الأولى على ما ذُكر،
 ويكون هذا الجواب مختصاً بهذه. والله أعلم بالصواب.

(١) في د: فيصح.

(٢) قال مكي بن أبي طالب في هذه الآية: «إنما ثنى الضمير في كانتا، ولم يتقدم إلا ذكر واحدة
 لأنه محمول على المعنى، لأن تقديره عند الأخفش: فإن كان من ترك اثنين، ثم ثنى
 الضمير على معنى من». مشكل إعراب القرآن ص ٢١٥.

(٣) النساء: ١١.

(٤) النساء: ١١.

(٥) النساء: ١١.

(٦) في د: كانا. والصواب ما أثبتناه، لأن المقصود، وإن كان الجائي اثنين.

[العامل في قوله تعالى : ﴿ إِذْ تُدْعَوْنَ ﴾]

وقال أيضاً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة مملياً على قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ينادُونَ لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون ﴾^(١) :

العامل في ﴿ إِذْ تُدْعَوْنَ ﴾ على وجه (لمقت الله) الأول^(٢)، ومعناه : لَمَقَّتْ اللهُ إِيَّاكُمْ فِي الدُّنْيَا إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتُكْفِرُونَ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْآخِرَةِ . وليس فيه من الاعتراض سوى الفرق بين المصدر ومعموله بالأجنبي وهو (أكبر) الذي هو الخبر . والجواب عن هذا بأن الظروف أتسع فيها .

وقيل : العامل فيه (مقتكم) الثاني ، فيكون المعنى : لَمَقَّتْ اللهُ إِيَّاكُمْ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ . فاعترض عليه^(٣) بأنهم لم يمقتوا أنفسهم إذ كانوا يُدْعَوْنَ فِي الدُّنْيَا . فأجيب عنه بأمرين : أحدهما : أَنَّ الْمُرَادَ إِذْ صَحَّ كَوْنُكُمْ تُدْعَوْنَ ، مثل قوله : ﴿ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾^(٤) . معناه : إِذْ ثَبَتَ ظُلْمُكُمْ ، أي : قامت الحجة به عليكم . فعلى هذا يكون : ﴿ إِذْ تُدْعَوْنَ ﴾ زمن الآخرة أو يكون المراد بأنفسكم أمثالكم من المؤمنين ، فيكون (إذ تدعون) للدنيا ، والمراد باللفظ غيرهم .

ويجوز أن يكون العامل فيه (أكبر) على التقديرات كلها . ويجوز على

(١) غافر : ١٠ .

(٢) وقد نص ابن جني على ذلك . انظر الخصائص ٢٥٦/٣ (حقيقه محمد علي النجار) . ولم يجوزه أبو البقاء . انظر إملاء ما من به الرحمن ٢١٧/١ .

(٣) في س : عليهم . وما أثبتناه أنسب .

(٤) الزخرف : ٣٩ .

الجواب الأول والثاني أن يكون لمقت الله إياكم في الدنيا، ولمقت الله في الآخرة أيضاً صالحاً لهما. والله أعلم بالصواب.

[إملأ ٢٢]

[استعمال « إذ » في قوله تعالى : ﴿ ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ

يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ (١) :

يجوز أن يكون (إذ ظلمتم) بدلاً من اليوم (٢)، فيكون المعنى : إذ ثبت

ظلمكم، والعامل في (إذ) ما عمِلَ في اليوم، وهو إما النفع المنفي على

معنى : أن انتفاعكم في ذلك اليوم منتف، كما تقول : ما نفعني زيد في

الدنيا. فالمنفي النفع باعتبار الدنيا، وهو معنى العامل. وعلى هذا لا يكون

المنفي من جهة الآية النفع مطلقاً، وإنما هو نفي نفع مخصوص مقيد بكونه في

الآخرة. ويجوز أن يكون العامل ما في (لن) من معنى النفي، أي : انتفى في

هذا اليوم النفع (٣)، فيكون المنفي النفع مطلقاً.

فإن قلت : فالأشكال في (إذ) باقٍ، لأنها للمضي، وإذا جعلتها من (اليوم)،

واليوم يوم القيامة، فقد استعملتها لما هو مستقبل. فالجواب : أن النفع المقدر

في ذلك اليوم المقصود بالنفي على أن يكون النفي هو العامل إنما يُقدَّر بعد

(١) الزخرف : ٣٩.

(٢) أجزاه ابن جني في الخصائص ٢٢٤/٣، والزخشي في الكشاف ٤٨٩/٣. ونقل ابن

هشام عن ابن جني قوله : « راجعت أبا علي مراراً في قوله تعالى : ﴿ ولن ينفعكم اليوم إذ

ظلمتم ﴾ ، الآية ، مستشكلاً إبدال « إذ » من اليوم ، فأخر ما تحصل فيه أن الدنيا والآخرة

متصلتان ، وأنها في حكم الله سواء ، فكان اليوم ماض ، أو كأن إذ مستقبلة . انظر مغني

الليبي ٨٧/١ (دمشق).

(٣) في س : النفي . وهو تحريف .

ثبوت ظلمهم، فصارَ زمانُ ثبوت الظلم سابقاً للنفع المقدّر مستمراً، فصَحَّ التعبير عنه بلفظ المعنى بالنسبة إلى ما تعلّق به، وإن كان العاملُ النفيّ فهو انتفاءً حاصل بعد ثبوت ظلمهم، لأنَّ المعنى: يقال لهم: ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم، فالنفيّ المقول لهم بعد زمان ثبوت ظلمهم واستمراره، فصَحَّ التعبير عنه بلفظ الماضيّ لأنه بالنسبة إلى عامله ماضٍ مستمر.

ويجوز أن يكون تعليلاً، فيكون المعنى: لأجل ظلمكم في الدنيا، وفاعل (ينفعكم) إما: ﴿أنكم في العذاب مشتركون﴾^(١)، على أنه لا يُسَلِّمُ التأسّي، وإمّا مضمّر يعود على ما قبله، إما القول وإما القرين، وتكون ﴿إذ ظلمتم﴾ على الوجهين المتقدمين على حاله، و﴿وأنكم في العذاب مشتركون﴾ تعليلاً. والله أعلم بالصواب.

[إملأ ٢٣]

[الخلاف في عرفات هل هي مصروفة أو غير مصروفة؟]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة أربع عشرة على قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفْضُتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾^(٢):

اختلف العلماء في عرفات ونحوها، هل هي مصروفة أو غير مصروفة؟. فذهب بعضهم^(٣) إلى أنها لا تُوصف بصرفٍ ولا بعدم صرف. وهو الصحيح^(٤). وذهب بعضهم إلى أنها غير مصروفة، فهؤلاء يقولون: هذه

(١) نص عليه أبو البقاء . إملأ ما من به الرحمن ٢٢٧/٢ . وتقديره: اشتراكم في العذاب .

(٢) البقرة : ١٩٨ .

(٣) في م : بعض الناس .

(٤) في س ، وهو صحيح .

عرفاتٌ ورأيتُ عرفاتَ ومررت بعرفاتَ^(١) ، وليس بشيء . وذهب قومٌ إلى أنها منصرفةٌ لعدم ما يمنع الصرف^(٢) ، وليس بجيد .

الدليل على المذهب الأول: أن المنصرفَ عبارةٌ عمّا يقبل الحركاتِ الثلاثَ والتنوينَ لفظاً أو تقديراً، وهذا ليس كذلك^(٣). وغيرُ المنصرف ما يمتنع من الجر والتنوين لعلتين، وهذا ليس كذلك .

فإن قال أصحابُ المذهب الثاني: فهو ممتنع عندنا من الخفض والتنوين لوجود العلتين. قلنا: هذا فاسدٌ من جهة أن الجموعَ إذا سُمِّيَ بها بقيت على حالها التي كانت عليه قبل التسمية في الإعراب. ألا ترى أنك لو سمَّيتَ يزيدون امرأة، لقلت: هذه زيدونٌ ورأيتَ يزيدينَ ومررتَ يزيدين. فإن قالوا: في «زيدون» إذا سمَّيتَ به وجه آخر، وهو أن تقول: هذه زيدين^(٤)، وإنما قيل: زيدينُ بالياء ولم يُقل زيدون بالواو لأن الياء أخفُ، ولأنه أكثر، ورأيتَ زيدينَ ومررتَ يزيدين، فتعربُهُ بإعراب المفرد غير المنصرف إن كانت فيه علتان، وإعراب المنصرف إن لم يكن فيه علتان. قلنا: إنما كان كذلك من جهة أنه معرب بالحروف، وهو خلاف إعراب المفردات، فجُعِلَ له وجهٌ آخرٌ يُشبهه المفردَ في إعرابه لَمَّا جُعِلَ في المعنى اسماً لمفرد.

وأما عرفاتٌ وشبهه فهو معرب بالحركات، فلا يلزم من تغيير «زيدون» لَمَّا جُعِلَ مفرداً لكونه معرباً بالحروف أن يُغيَّرَ عرفاتٌ وليس معرباً بالحروف.

(١) حكاه النحاس عن الأَخفش والكوفيين . إعراب القرآن ١/٢٤٦ .

(٢) قال سيبويه: «ألا ترى إلى عرفاتٍ مصروفةٍ في كتاب الله عز وجل وهي معرفة، والدليل على ذلك قول العرب: هذه عرفاتٌ مباركاً فيها». الكتاب ٣/٢٣٣ .

(٣) ليس: سقطت من س .

(٤) أي: يجري مجرى غسلين . فيعرب بحركات ظاهرة على النون .

ووجه آخر وهو: أن «زيدين» إذا أعرب بالحركات كان منصرفاً تدخله (١) الحركات الثلاث والتنوين إن لم تكن فيه علتان، وغير منصرف يمتنع منه الجر والتنوين إن كانت فيه علتان، وأما عرفات فلا يتحقق فيه دخول الحركات الثلاث ولا امتناع الجر والتنوين لأجل العلتين، فلا يلزم من الحكم على «زيدين» بمنع الصرف الحكم على عرفات.

وأما المذهب الثالث فغاية ما يقولونه: إنه منصرف لأنه لم يجتمع (٢) فيه علتان. والكلام عليهم من وجهين: أحدهما: أنا نقول: إن كان منصرفاً لزم أن يدخله الحركات الثلاث والتنوين، وهذا ليس كذلك. والوجه الثاني: أنا نقول: لو سمينا به امرأة لوجب أن تكون فيه علتان بلا خلاف، وعند ذلك لا يخلو إما أن تُعربوه على حاله، فوجب ألا يقال: إنه غير منصرف لأنه لم يمتنع من الجر والتنوين ولم يدخله الفتح، وإما أن تُعربوه إعراب ما لا ينصرف، فيكون مذهبكم حينئذ هو المذهب الثاني، وقد تقدم بطلانه. لأن غاية ما قدره هؤلاء أنه ههنا ليست فيه علتان إذ جعلوا التانيث اللفظي فيه لا اعتداد به لكونه للجمع، والتانيث التقديري لا اعتداد به لتعذر تقديره مع تاء الجمع فمشوا مذهبهم في عين (٣) المسألة بعض مشي. فإذا فرض تسميتهم بها امرأة وجب أن تكون فيه علتان، وعند ذلك إما أن يسلموا ما ذكر أولاً، وإما أن يكون مذهبهم هو المذهب الثاني. والله أعلم بالصواب.

(١) في الأصل: يدخله، وما أثبتناه من د، س. وهو الأحسن.

(٢) في م، د: تجتمع. وما أثبتناه أحسن.

(٣) في د: غير. وهو تحريف.

[إعراب قوله تعالى : ﴿ وحرامٌ على قريةٍ أهلكناها أنهم لا يرجعون ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى : ﴿ وحرامٌ على قريةٍ أهلكناها أنهم لا يرجعون ﴾^(١) :

في^(٢) إعرابها أوجه : أحدها : (أنهم) مبتدأ، و (حرامٌ) خبرٌ مقدّم واجب تقديمه لما تقرّر في النحو من أنّ خبر «أنّ» لا بد أن يكون مقدّماً^(٣). وهذا إن جعلت فيه (لا) نافيةً فسد المعنى ، إذ يصير التقدير : انتفاء رجوعهم ممتنع ، فيؤدي إلى معنى الإثبات ، إذ نفي النفي إثبات قطعاً. وإن جعلت (لا) زائدةً استقام ، ومنهم من كره زيادة لا . و (حرامٌ) خبرٌ مبتدأ مقدّر تقديره : وهو أو ذاك حرامٌ ، يعني ما تقدّم من العمل الصالح المدلول عليه بقوله : ﴿ فمن يعمل من الصالحات ﴾^(٤) ، ويكون (أنهم لا يرجعون) تعليلاً لقوله : وذلك حرام ، كأنه قيل : لِمَ كان ممتنعاً؟ فقيل : لأنهم لا يرجعون . وقد يضعف هذا الوجه بأنه معلوم امتناع العمل على الهالك ، فهو إخبارٌ بما قد تحقّق وعلم . ويُجاب عنه^(٥) : بأن المراد امتناع دخولهم الجنة ، وكفى عنه بامتناع العمل الصالح وهو السبب ، فكأنه ترك ذكر المسبّب وذكر السبب ، فكأنه قيل : ممتنع دخولهم

(١) الأنبياء : ٩٥ .

(٢) في : سقطت من س .

(٣) قول ابن الحاجب : «من أنّ خبر أنّ لا بد أن يكون مقدّماً» فيه إبهام . وكان عليه أن يقول : من أنّ خبر أنّ وصلتها لا بد أن يكون مقدّماً ، حتى لا يقع لبس . والمبتدأ إذا كان أنّ وصلتها فالخبر يكون مقدّماً وجوباً كقولك : عندي أنك فاضل ، إلا إذا وقع بعد أما فيكون تأخير الخبر جائزاً كقول امشاعر :

عندي اصطباز وأما أنني جنز
يوم النوى فلوجد كاد يبريني
انظر مغنى اللبيب ١/٢٧٩ (دمشق) . وأوضح المسالك ١/٢١٣ .

(٤) الأنبياء : ٩٤ .

(٥) عنه : سقطت من ب .

الجنة لامتناع عملهم^(١). وقوله: ﴿حتى إذا﴾^(٢). غاية متعلقة بقوله: ﴿حرام﴾ ، وهي غاية له ، لأن امتناع رجوعهم لا يزول حتى تقوم القيامة. وهي «حتى» التي يحكى بعدها الكلام. والكلام المحكي من الشرط والجزاء، أعني «إذا» وما في حيزها. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٢٥]

[إعراب قوله تعالى : ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة عشر على قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾^(٣).

قال الشيخ : اختلف في إعرابها. فمذهب الخليل^(٤) أنه مرفوع على الحكاية تقديره: لَنَنْزِعَنَّ الذي يُقال فيهم: أَيُّهُمْ أَشَدُّ^(٥). فهي على هذا استفهامية ، ولذلك قُدِّرَ القولُ لِيَصِحَّ وقوع الاستفهام بعده. ومذهب سيبويه^(٦)

(١) وقد ذكر ابن هشام في إعرابها وجهاً آخر وهو أن يكون قوله : حرام ، مبتدأ وأن وصلتها فاعل أغنى عن الخبر ، وقد نقله عن أبي البقاء . ولكن ابن هشام لم يميزه ، لأنه ليس بوصف صريح ، ولأنه لم يعتمد على نفي ولا استفهام . انظر مغنى اللبيب ٢٧٩/١ (دمشق).

(٢) الأنبياء : ٩٦ الآية بتمامها : ﴿حتى إذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وهم من كل حدب ينسلون﴾ .

(٣) مريم : ٦٩ .

(٤) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي . كان ذكياً فطناً شاعراً . واستنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبط أحد . توفي سنة ١٧٠ هـ ، وقيل سنة ١٧٥ هـ وهو ابن أربع وسبعين سنة . انظر مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ٥٤ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم).

(٥) قال سيبويه : «وزعم الخليل أن أيهم إنما وقع في : اضرب أيهم أفضل ، على الحكاية كأنه قال : اضرب الذي يقال له أيهم أفضل» . الكتاب ٣٩٩/٢ .

(٦) هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، مولى بني الحارث بن كعب . ولد بقرية من قرى شيراز يقال =

أنه مبني على الضم لسقوط صدر الجملة التي هي صلته، حتى لو جيء به لأعرب، فقيل: أيُّهم هو أشدُّ، فهي على هذا موصولة بمعنى الذي في موضع نصب مفعولاً لـ (نزعن)، أي: لنزعن، الذين هم أشدُّ، فضمُّها بناءً^(١). وأيُّهم الموصولة تُبنى عند حذف صدر الصلة على الأفصح، فإن جاءت كاملة الصلة أعربت باتفاق كقولك: ضربت أيُّهم هو قائم. ومذهب سيويه الصحيح، لأن قول الخليل يلزم منه أمور: أحدها: حذف كثير وهو على خلاف القياس. وإنما القول الذي يصحُّ حذفه قول مفرد غير واقع صلة، مثل قوله تعالى: ﴿والملائكةُ باسِطو أيديهمُ أخرجوا أنفُسَكُم﴾^(٢). وكذلك قوله: ﴿والذين اتخذوا من دونه أولياءَ ما نعبُدُهُم﴾^(٣). ومثله في القرآن كثير. وأما حذف الصلة والموصول جميعاً فهو بعيد. . الثاني: أن المعنى لا يستقيم إلا أن يقدر: الذي يُقال فيه هو أشدُّ، وليس الكلام كذلك. والثالث: أن الاستفهام لا يقع إلا بعد أفعال العلم أو القول على الحكاية، ولا يقع بعد غيره من الأفعال، تقول: علمتُ أزيدُ عندك أم عمرو؟ ولو قلت: ضربتُ أزيدُ عندك أم عمرو؟ لم يجز. و(نزعن) ليس من أفعال العلم. فإذا قلت: ضربتُ أيُّهم قام، فالوجه أن تقول: هي الموصولة لا أن تقول: ضربتُ الذي يُقال فيه^(٤) أيُّهم قام. وإنما

لها البيضاء. وكان أعلم الناس بالنحو بعد الخليل. وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو. توفي سنة ١٨٠ هـ وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة. انظر مراتب النحويين ص ١٠٦، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٣٤٦/٢.

(١) قال سيويه: «وأرى قولهم: اضرب أيُّهم أفضل، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر، وبمنزلة الفتحة في الآن، حين قالوا: من الآن إلى غد، ففعلوا ذلك بأيُّهم حين جاء مجيئاً لم تجيء أخواته عليه إلا قليلاً، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً». الكتاب ٤٠٠/٢.

(٢) الأنعام: ٩٣.

(٣) الزمر: ٣.

(٤) في س: فيهم، والصواب ما أثبتناه لأن الضمير يعود على مفرد.

يوهمُ مثل ذلك لكون اللفظ صالحاً لجهة أخرى مستقيمة، فيتوهم المتوهم أن حملهُ على الجهة الأخرى مستقيمٌ. والذي يدلُّ عليه أنك لو قدرت موضعه استفهاماً صريحاً ليس له جهةٌ أخرى يستقيمُ باعتبارها لم يَجْزُ، فلو قلت: ضربتُ أزيدُ عندك أم عمرو؟ لكان منافياً لكلام العرب، بخلاف قولك: ضربتُ أيُّهم عندك. فلو كانت أيُّهم استفهاماً يجوزُ فيها ذلك التقديرُ لجاز في الاستفهام الذي بمعناها، وإنما المجوزُ لها ما ذكرناه من كونها موصولة، فثبت أن الوجه مذهبُ سيويه، ولا يلزمه إلا حذفُ المبتدأ، وهو سائغ في كلِّ موضع عند قيام القرينة^(١). وفي هذا الباب قياسٌ للزوم القرينة، وإنما لم يقع الاستفهامُ إلا بعد أفعال العلم أو القول. أمَّا القولُ فلأنه يُحكي بعده كلُّ شيء فلا إشكال فيه. وأمَّا أفعالُ العلم فإنما وقع بعدها الاستفهام لأحد أمرين: إما يكون الاستفهام مستعلماً به، فكأنك إذا قلت: أزيدُ عندك أم عمرو؟ كان معناه: أعلمني، فإذا قلت: علمت أزيدُ عندك أم عمرو؟ كان معناه: علمتُ ما يطلبُ إعلامك بهذا، فصح وقوعه لما بينهما من الاشتراك في معنى العلم، وحُمل الحسبان والظنُّ عليها لكونها من بابها. وإمَّا لكثرتها في الاستعمال^(٢)، فجُعِل لها شأنٌ في الكثرة ليس لغيرها، كما جُعِل لها خصائصٌ في غير ذلك. ولم يكثر غيرها كثرتها^(٣)، والله أعلم بالصواب.

(١) قال سيويه: «وجاز إسقاط هو في أيهم كما كان: لا عليك، تخفيفاً، ولم يَجْزُ في أخواته إلا قليلاً ضعيفاً». الكتاب ٤٠٠/٢.

(٢) في س: الاستفهام. وهو تحريف.

(٣) وقد فصل أبو البقاء القول في هذه الآية وذكر عدة وجوه: منها: أن الجملة مستأنفة، وأي استفهام، ومن زائدة، ونسب هذا القول للأخفش والكسائي. ومنها: أن «أيهم» مرفوع بشيعة، لأن معناه: تشيع، ونسبه للمبرد. انظر إملاء ما من به الرحمن ١١٥/٢.

[إعراب قوله تعالى : ﴿ يورثُ كلالَةً ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة اثنتي عشرة على قوله تعالى : ﴿ وإن كان رجلاً يورثُ كلالَةً ﴾ (١).

قال : (كلاله) يكون للوارث ممن ليس بولد ولا والد، وللموروث الذي ليس بولد ولا والد، ولنفس المعنى الذي هو القرابة التي ليست باعتبار ولد ولا والد . فإن كانت للمعنى نُصِبَتْ على المفعول لأجله (٢) سواء كان الرجل وارثاً أو موروثاً، تقديره : وإن كان رجلاً موروث لأجل هذه القرابة . وإن كانت للمعنى فالمعنى : وإن كان رجل موروث في حال كونه كلاله ، فنصبها على الحال من الضمير في (يورث) ، والعامل (يورث) ، وكذلك إن كانت للوارث فمعناها : وإن كان رجل مورث ؛ ويكون (يورث) من أورث بمعنى : ورث ، والرجل الذي يورث هو الوارث ، فنصبه على الحال (٣).

والأولى في (كان) أن تكون تامة على معنى : وإن حدث أو وقع . وبقيّة الأقوال المذكورة في نصبها ليست بالقوية (٤) . والله أعلم بالصواب .

(١) النساء : ١٢ .

(٢) في س : من أجله .

(٣) وهذا الذي ذكره ابن الحاجب في معناها وإعرابها هو ما ذكره أبو البقاء العكبري في إملاء ما من به الرحمن ٧٠/١ ، وابن هشام في المغنى ٥٢٩/٢ (محيي الدين) .

(٤) منها : ما ذكره الزمخشري أنها خبر كان . الكشف ٥٠٩/١ .

[إعراب قوله تعالى: ﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى: ﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ ﴾^(١):

غَافِرِ الذَّنْبِ: لا يستقيم أن يكون صفة لقوله: ﴿ من الله العزيز العليم ﴾^(٢)، لأن غَافَرَ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ معناه: أنه يغفر الذَّنْبَ ويقبل التَّوْبَ، قال الله تعالى: ﴿ إِنْ اللَّهُ يَغْفِرُ الذَّنُوبَ جَمِيعاً ﴾^(٣). وقال: ﴿ وهو الذي يقبلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾^(٤). فيكون في معنى الحال أو الاستقبال، فتكون إضافته غير محضة، فيكون نكرة.

وأجيب عن ذلك بأن غَافَرَ الذَّنْبِ على معنى ثبوت ذلك له، وإذا كان على معنى ثبوت ذلك له فهو بمعنى المضي، فتكون إضافته محضة فيفيد التعريف فيصح وصف المعرفة به. وهذا الجواب وإن كان سديداً في (غافرِ الذَّنْبِ)، و(قَابِلِ التَّوْبِ) إلا أنه لا يمكن مثله في (شديد العقاب)، لأن (شديد العقاب) لا تكون إضافته إلا غير محضة على كل حال، لأنه صفة مشبهة، فلا يُفْرَق بين ماضيه وغيره بخلاف اسم الفاعل، فلا يكون إلا نكرة، فيبقى الاعتراض قائماً.

فحُكِّمَ بعضِ النحويين بأنَّ (شديد العقاب) بدل^(٥) بعد أن حُكِّمَ بأنَّ^(٦)

(١) غافر: ٣.

(٢) غافر: ٢.

(٣) الزمر: ٥٣.

(٤) الشورى: ٢٥.

(٥) وهذا مذهب النحاس. انظر إعراب القرآن ٤/٣.

(٦) في ب: أن.

ما قبله صفاتٌ بالوجه الذي ذكرناه .

واختار بعضهم أن يكون (غافر الذنب) من أول الأمر بدلاً كراهة أن يُخالف بين الصفات فيجعل بعضها صفة وبعضها بدلاً، وأجرى البواقي عليها بدلاً^(١)، فكأنه قال: من الله العزيز العليم من رب غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب .

وفي هذه الصفات إشكال آخر، وهو قوله: ذي الطول، فإنه معرفة فلا يحسن أن يكون صفة لقولك: من الله، لأنك فصلت بينه وبينه بالبدل، ولا يحسن أن يكون صفة للبدل لأنه نكرة، و(ذي الطول) معرفة، فالأولى أن يُقال: هو بدل أيضاً ثانٍ من البدل الأول، كأنه قال: من الله العزيز العليم من رب غافر الذنب من الله ذي الطول. فعلى هذا يستقيم، ولكن بتقدير بدل بعد بدل. والله أعلم بالصواب .

[إملاء ٢٨]

[وضع الظاهر موضع الضمير في قوله تعالى: ﴿ذوقوا عذاب النار﴾]

وقال أيضاً - هذه من خطه سألتها عنها بالقاهرة سنة ثلاث عشرة وستمائة، فكتبها بيده الكريمة - على قوله تعالى: ﴿وأما الذين فسقوا فمأواهم النار﴾^(٢)، إلى قوله: ﴿ذوقوا عذاب النار﴾:

فإن قيل: لم أعيد ذكر النار ظاهراً؟ ولم لم يستغن بالضمير عن الظاهر لتقدم الذكر في قوله: فمأواهم النار؟ فالجواب من وجهين: أحدهما: أن

(١) قال الزمخشري: «الوجه أن يقال: لما صودف بين هؤلاء المعارف هذه النكرة الواحدة فقد

أذنت بأن كلها أبدال غير أوصاف». الكشاف ١٤١٣/٣.

(٢) السجدة: ٢٠.

سياق الآية التهديد والتخويف وتعظيم الأمر، وفي ظاهر لفظ النار من ذلك ما ليس في الضمير، ألا ترى إلى قوله:

لا أرى الموت يسبق الموتَ شيءٌ نَعَصَ الموتُ ذا الغنى والفقيراً^(١)

ومثل ذلك في جعل الظاهر موضع الضمير لغرض في مساق الكلام وإن اختلف المساقان، قوله تعالى: ﴿إنا لا نضيع أجرَ المصلحين﴾^(٢). و ﴿إنا لا نضيع أجرَ مَنْ أَحْسَنَ عملاً﴾^(٣). ومثل ذلك في القرآن كثير. والوجه الثاني: أن الجملة الواقعة بعد القول حكاية لما يُقال لهم يوم القيامة عند إرادتهم الخروج من النار، فلا يُناسب ذلك وضع الضمير موضع الظاهر، لأن القول لهم إنما هو بذكر النار، وليس قولهم حينئذٍ متقدماً عليه ذكر النار حتى يُقال: لم يأتِ ضمير، وإنما اتفق ذكر النار قبلها عند ذكر الجملة التي قبلها خبراً عن أحوالهم، فلما سبق بعدها للإخبار بما يُقال لهم في الآخرة في ذلك الوقت، دُكر الكلام على استقلاله. ألا ترى أنك لو قلت: جاءني غلامٌ زيد، وقلت له: سافر زيد، لم يحسن وقوع الضمير ههنا موقع^(٤) الظاهر، وإن تقدم الذكر. وسببه ما ذكرناه^(٥). والله أعلم بالصواب.

(١) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد. انظر ديوانه ص ٦٥ (حقيقه وجمعه محمد جبار المعبيد. بغداد). ونسبه سيبويه لسواد بن عدي، الكتاب ٦٢/١. وهو من شواهد الخزانة ١٨٣/١، والخصائص ٥٣/٣، وشرح الكافية للرضي ٩٢/١، واللسان (نغص). والشاهد فيه إعادة الظاهر مكان المضمَر.

(٢) الأعراف: ١٧٠.

(٣) الكهف: ٣٠.

(٤) في س: موضع.

(٥) في ب: بيناه.

[إعراب قوله تعالى : ﴿ والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقُرْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ﴾ (١) :

يجوز أن يكون (٢) مخفوضاً عطفاً على قوله : ﴿ للذين آمنوا ﴾ . وقوله : ﴿ في آذانهم وقر ﴾ ، مرفوعٌ على العطف على قوله : هدى ، و (في آذانهم) بيانٌ لمحلِّ الوقرِ لا خبرٌ (٣) للمبتدأ الذي هو وقرٌ ، لأنَّ و (الذين لا يؤمنون في آذانهم وقر) عطفٌ على قوله : ﴿ للذين آمنوا هدىً وشفاءً ﴾ ، فلا بدَّ أن يكون موافقاً له في الإعراب ، فيجب أن يكون المعطوفُ على (للذين) مخفوضاً ، والمعطوفُ على (هدى) ، مرفوعاً بالابتداء ، ويكون المخفوضُ مع تقدير خافضه هو الخبر ، كما أنَّ الأوَّلَ كذلك ، وإلا لَمْ يَكُنْ معطوفاً عليه ، ولا يستقيم أن يُقال : اجعل (في آذانهم وقر) جملةً في موضع رفع معطوفةً على هدى ، لأنه يؤدي (٤) إلى أن يكون المبتدأ جملة ، ولا يكون ذلك ، إذ (٥) المخبرُ عنه لا يكون جملة أبداً ، ويلزم من هذا التقدير أن يكون عطفاً على عاملين ، ومثل هذا في العطف على عاملين جائزٌ عند المحققين المتأخرين ، كقولك : في الدار زيدٌ والحجرة عمرو ، وما كلُّ سوداءَ تمرَّةٌ ولا بيضاءَ شحمةً (٦) ، ونظائره ، وهو كثير .

(١) فصلت : ٤٤ .

(٢) الضمير في (يكون) يعود على (الذين) الثاني .

(٣) في الأصل لا خبراً . والصواب ما أثبتناه لأنه مرفوع عطفاً على ما قبله .

(٤) في س : مؤد .

(٥) في س : لأن .

(٦) انظر الإملاء رقم ١٨ من هذا القسم حيث تحدث المؤلف عن مسألة العطف على عاملين .

ويجوز^(١) أن يكون (والذين لا يؤمنون) مبتدأ، وخبره محذوفٌ تقديره: هو في آذانهم وقر، على أن يكون المبتدأ الثاني محذوفاً وخبره وقر، و(في آذانهم) بيانٌ لمحلّ الوقر، ولا يكون الوقرُ مبتدأً بهذا التقدير، لأنه قد قُدِّرَ: هو. فإذا جَعَلْتَ (في آذانهم وقر) مبتدأً وخبراً عن (هو) لم يستقم، إذ لا عائدٌ في الجملة على المبتدأ، وإنما احتيج إلى تقدير (هو) في هذا الإعراب ليحصل ربطٌ بين الجملة الثانية والأولى، لأنَّ الأولى قوله^(٢): (هو للذين آمنوا هدى وشفاء) وهو إخبار عن القرآن بأنه للمؤمنين هدى وشفاء، فإذا لم يكن في الثانية ذكرُ القرآن كانت أجنبية عنها، فلاجل^(٣) ذلك قُدِّرَ (هو).

ويجوز أن يكون (والذين لا يؤمنون) مبتدأ^(٤)، خبره^(٥) (في آذانهم وقر)، من غير تقدير: هو، ويكون العائدُ على (الذين) الضمير في قوله: آذانهم، ويكون الرابط المحتاج إليه في المعنى، تقديره: والذين لا يؤمنون به. ويجوز أن يكون قوله: ﴿ وهو عليهم عمى ﴾ مرتبطاً^(٦). بقوله: ﴿ هو للذين آمنوا هدى وشفاء ﴾. فذكر في الجملة الأولى أن القرآن للمؤمنين شفاء، وفيه عكسه على الذين لا يؤمنون، لأنَّ الضمير في (عليهم) للذين لا يؤمنون، وتكون الجملة التي هي قوله: ﴿ والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر ﴾ معترضةً في غير تقدير ضمير كالجمل المعترضة. وفيها تقديرٌ ذمٌّ من لم يؤمن، وهو من جملة المعاني الذي سيق الكلام له، وتكون هذه الجملة المعترضة، إمّا على طريق الدعاء، وإمّا على طريق الإخبار، إذ كلا الأمرين في المعترضة جائز. وكان أصلُ

(١) في الأصل وفي م: ولا يجوز. والصواب ما أثبتناه، لأن المعنى يقتضيه.

(٢) قوله: سقطت من ب.

(٣) لأجل: سقطت من ب.

(٤) ذكره النحاس. انظر إعراب القرآن ٤٤/٣.

(٥) في ب، س: وخبره.

(٦) في الأصل: مرتبط. وهو خطأ.

الكلام: وهو على الذين لا يؤمنون عمو، فلما قُدِّمت الجملةُ المعترضةُ وفيها ذكرُهُم على الذم أو الإخبار بوقر الأذان استُغني عن الإظهار، فأضْمِر في (عليهم) ذكرُهُم، والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٣٠]

[توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿ إن هذان لساحران ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿ إن هذان لساحران ﴾^(١):

قرأ أبو عمرو إن هذين لساحران^(٢). وهي قراءة واضحة. وكذلك روي عنه أنه قال: إني لأستحيي أن أقرأ: إن هذان لساحران، ولعله لم يثبت عنده توأته.

وقرأ ابن كثير^(٣) وحفص^(٤) إن هذا لساحران. إلا أن ابن كثير شدد النون، ولها وجهان: أحدهما: ما ذهب إليه البصريون أن إن مخففة من الثقلية، وهذان: مبتدأ، لبطان عمل إن لتخفيفها، ولساحران: خبر، واللام

(١) طه: ٦٣.

(٢) قرأ أبو عمرو إن هذين لساحران: سقطت هذه العبارة من م.

(٣) هو عبد الله بن كثير بن المطلب الإمام أبو معبد. ولد سنة ٤٥ هـ. وتوفي سنة ١٢٠ هـ. قرأ عليه أبو عمرو بن العلاء. كان إمام الناس بمكة حتى مات. لقي من الصحابة عبد الله بن الزبير وأبا أيوب الأنصاري وأنس بن مالك. انظر معرفة القراء الكبار للذهبي ٧١/١ (تحقيق محمد سيد جاد الحق).

(٤) هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي. ولد سنة ٩٠ هـ. وتوفي سنة ١٨٠ هـ. أخذ القراءة عن عاصم، وكان ربيبه وابن زوجته. انظر غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١/٢٥٤.

عندهم هي اللام الفارقة بين إن المخففة والنافية، فتدخل على الخبر إن كان بعدها جملة اسمية، وعلى ما هو في معناه إن كان بعدها جملة فعلية. ولذلك التزموا أن يكون الفعل الواقع بعدها من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر؛ وجوز الكوفيون غيره^(١).

والوجه الثاني: ما ذهب إليه الكوفيون أن إن نافية وما بعدها مبتدأ، واللام بمعنى إلا وما بعدها خبر المبتدأ، كأنك قلت: ما هذان إلا ساحران.

وقرأ الباقر: إن هذان لساحران. وهي مشككة، وأظهرها أن يقال: إن (هذا) مبني لأنه من أسماء الإشارة، فجاء في الرفع والنصب والجر على حال واحدة، وهي لغة واضحة، ومما يقويها أن اختلاف الصيغ في اللغة الأخرى ليست إعراباً في التحقيق لوجود علّة البناء من غير معارض، لأنّ العلة في بناء هذا وهؤلاء كونها اسم إشارة، وهذا كذلك^(٢).

وقد قيل: إن (إن) بمعنى نعم^(٣)، وهذان لساحران: مبتدأ وخبر، وهو ضعيف من جهة أن (إن) بمعنى نعم^(٤) لم يثبت إلا شاذاً، ومن جهة أن لام الابتداء لا تدخل على الخبر مع كونها^(٥) مبتدأ.

وأما من قال: إن (إن) فيها ضمير الشأن محذوفاً، والمراد: إنه هذا

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٣٤٣/٢ ومعنى اللبيب ٣٨/١ (عجي الدين).

(٢) ونسب هذا الرأي لابن كيسان. انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ٥٨/٣. وهو قول غريب، فيه مخالفة لجمهور النحاة.

(٣) نقله ابن خالويه عن المبرد. انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٢٤٢ (تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم).

(٤) نعم: سقطت من ب.

(٥) في الأصل: كونه. وما أثبتناه هو الصواب. لأن معنى العبارة: مع كونها يبتدأ بها.

لساحران، فأضعفُ لدخول اللام في الخبر، ولأنَّ حذفَ (١) ضمير الشأن المذكور لم يثبت إلا شاذاً في مثل قولهم:

إنَّ مَنْ يدخل الكنيسة يوماً (٢).

وعلى ثبوته فهو ضعيف باتفاق، والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٣١]

[توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿ والبحر يمده ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ ﴾ (٣):

مَنْ قرأ (والبحر) بالنصب (٤) فمعطوفٌ على اسم أن، ويمدّه: خبرٌ له، أي: لو ثبت أن البحر ممدودٌ من بعده بسبعة أبحر؛ ولا يستقيم أن يكون (يمدّه) حالاً في قراءة النصب، لأنه يؤدي إلى تقييد المبتدأ الجامد بالحال، لأنها بيانٌ لهيئة الفاعل أو المفعول (٥)، والمبتدأ لا فاعلٌ ولا مفعول، فهو (٦) ممتنع، ويؤدي إلى أن يكون المبتدأ لا خبر له، ألا ترى أنه لا يستقيم أن يكون خبر الأول

(١) حذف : سقطت من ب.

(٢) هذا صدر بيت من الخفيف وعجزه : يلق فيها جاذرا وظيفاء . وينسب للأخطل ، وليس في شعره (صنعة السكري . تحقيق د . فخر الدين قباوة) . وهو من شواهد معنى اللبيب ٣٦/١ (دمشق) ، والمقرب ١/١٠٩ ، وأمالى بن الشجري ١/٥٩٥ (دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت) ، وابن يعيش ٣/١١٥ (عالم الكتب . بيروت) . والشاهد فيه حذف ضمير الشأن شذوذاً .

(٣) لقمان : ٢٧ .

(٤) وهي قراءة أبي عمرو وابن أبي إسحق . القرطبي ١٤/٧٧ .

(٥) في الأصل : والمفعول . وما أثبتناه أنسب .

(٦) في ب ، د : وهو . والصحيح ما أثبتناه .

خبره، لأن الأعلام خبر الأول، فلا يستقيم أن يقدر مثلها خبراً له.

وأما من قرأ بالرفع^(١) فمعطوف على الفاعل يثبت المراد بعد لو^(٢)، وهو أن واسمها وخبرها جميعاً المقدره بالمفرد المصدر من خبرها إن أمكن، وإلا قدر كوناً، فإذا قلت: أعجبنى أن زيداً ضارب، فتقديره: ضرب زيد، وإذا قلت: سرني أن زيداً أخوك، فتقديره: سرني كون زيد أخاك، والتقدير ههنا: ولو ثبت كون ما في الأرض من شجرة أعلاماً والبحر، فالبحر معطوف على ما هو في معنى الكون المقدر، فد (يمده) لا يصح أن يكون خبراً لأن الفاعل لا خبر له فيجب أن يكون حالاً، أي: ولو ثبت البحر في حال كونه ممدوداً بسبعة أبحر، والمعنى عليه. ولا يستقيم أن يقال: إن البحر معطوف على موضع (أن) لأن العطف على الموضع في (أن) شرطه أن تكون مكسورة، مثل: إن زيداً قائم وعمرو، أو في تأويل المكسورة في الأصل^(٣)، مثل علمت أن زيداً قائم وعمرو. ومثل: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٤). لوقوعه بعد قوله: وأذان، بمعنى: وإعلام. فكان مثل قولك: علمت أن زيداً قائم وعمرو. وإنما لم يُعطف على المفتوحة لفظاً ومعنى لأنها واسمها وخبرها بتأويل جزء واحد مشرك^(٥) لأن، فلو ذهبت تقدر «أن» في حكم العدم لأخللت بموضوعها بخلاف «إن» المكسورة، فإنها لا تغير المعنى، فجاز تقدير عدمها لكونها للتأكيد المحض، كما جاز تقدير عدم الباء المؤكدة، في قولك:

(١) وهي قراءة الجمهور. القرطبي ٧٧/١٤.

(٢) قال سيبويه: «وقد رفعه قوم على قولك: لو ضربت عبد الله وزيد قائم ما ضرك. أي لو ضربت عبد الله وزيد في هذه الحال، كأنه قال: ولو أن ما في الأرض من شجرة أعلام والبحر هذا أمره، ما تقدمت كلمات الله». الكتاب ١٤٤/٢.

(٣) انظر ما قاله ابن الحاجب في هذه المسألة في الإملاء (٤٦) من هذا القسم. ص: ١٨٢.

(٤) التوبة: ٣.

(٥) في د، س: مشترك. والصواب ما أثبتناه لموافقته المعنى.

فلسنا بالجبال ولا الحديد^(١)

والله أعلم بالصواب .

[إملاء ٣٢]

[تعلق « من غم » في قوله تعالى :

﴿ كَلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى : ﴿ كَلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ ﴾^(٢) :

يجوز أن يتعلّق قوله : ﴿ من غم ﴾ بـيخرجوا، أي : يخرجوا من أجل الغم، ويجوز أن يتعلّق بأرادوا، أي : كَلَّمَا أَرَادُوا من أجل الغم أن يخرجوا، فأخر عن مفعول (أرادوا)، لأنّ المفعول أولى بالتقديم .

ويجوز أن يكون بدلاً من قوله : منها، بدل الاشتمال، والضمير محذوف للعلم به، أي : من غم فيها، وشبهه^(٣) . والله أعلم بالصواب .

(١) هذا عجز بيت من الوافر، وصدده : معاوي إننا بشر فأسجح . وقد نسه سيبويه لعقبة الأسيدي ، الكتاب ٦٧/١ . وهو من شواهد المقتضب ٣٣٨/٢ (تحقيق عبد الخلق عزيمة) . والرضي ٢٦٩/١ ، والإنصاف ٣٣٢/١ ، والخزانة ٣٤٣/١ ، وابن يعيش ١٠٩/١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٩٩/١ (تحقيق الدكتور محمد على الريح هاشم) . والشاهد فيه نصب «الحديدا» عطفاً على الجبال من جهة المحل .

(٢) الحجج : ٢٢ .

(٣) وقد أخذ أبو حيان بهذا الوجه فقال : «ومن غم : بدل من منها ، بدل اشتمال ، أعيد معه الجار والمجرور ، وحذف الضمير لفهم المعنى ، أي : من غمها» . البحر المحيط ٣٦٠/٦ .

[إملاء ٣٣]

[تعلق الجار والمجرور في قوله تعالى : ﴿ عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ ﴾ (١) :

يجوز أن يتعلق (من الله) بـ (كتم)، ويكون الـكتمان كتماناً عن الأداء الذي أوجبه الله ككتمانها عن الله. ويجوز أن يتعلق بما تعلق به (عنده)، أي : شهادة حاصلة عنده من الله، على معنيين : أحدهما : أن يُراد أنها من قبيل الشهادات التي حصلت من الله واجباً أدائها. والثاني : على معنى أنها شهادة حصلت من إخبار الله تعالى، وما أخبر الله تعالى به فهو حق، وكتمان الشهادة إنهم، ولما أخبر الله بما تقدم كان إخباره موجباً للعلم بخبره، فهي شهادة من إخبار الله، فإذا كتمها كتم شهادة حاصلة عنده من إخبار الله. ويجوز أن يقدر (من الله) متعلقاً بمحذوف غير متعلق (عنده)، والمعنى سواء. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٣٤]

[توجيه قراءات قوله تعالى : ﴿ لَمَّا آتَيْتُكُمْ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا آتَيْتُكُمْ ﴾ (٢) إلى آخرها :

وقال ابن هشام : «فالغم بدل اشتغال وأعيد الحافض وحذف الضمير، أي : من غم فيها». مغنى اللبيب ١/٣٦٢ (دمشق).

(١) البقرة : ١٤٠.

(٢) آل عمران : ٨١ ، بعدها : ﴿ من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه ﴾ .

قيل : المرادُ ميثاقُ النبيين من غير حذفِ مضاف^(١) . وقيل المرادُ ميثاقُ أمم النبيين .

واللامُ في (لَمَّا) بالفتح هي اللامُ الموطئةُ للقسم المراد . وإن كان القسمُ مفهوماً من أخذ الميثاق أيضاً ، ولذلك يُجاب بما يجاب به القسم الإخباري تارة والطلبِيّ أخرى . فمثالُ الأول ، ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ ﴾^(٢) . ومثالُ الثاني : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمْ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ ﴾^(٣) .

و (ما) في قوله : لَمَّا ، شرطية^(٤) ، منصوبة بآيتيكم ، لأنه مسلط عليه تسلطُ المفعولية ، كقولك : أي شيء آتيتك فاقبله .

و (من كتاب وحكمة) تبيينٌ للمؤتى . وقوله : ثم جاءكم رسولٌ ، معطوفٌ على فعل الشرط . وقوله : لتؤمننَّ ، هو في المعنى جوابُ القسم وجوابُ الشرط ، إلا أنه إذا تقدّم القسم على الشرط روعي القسمُ المقدمُ بجعل اللفظ له على ما يستحقّه جوابُ القسم ، كقوله : ﴿ لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ ، وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُؤَلَّنَّ ﴾^(٥) . وجميع ما في القرآن والكلام الفصيح على هذا . ولذلك التزم في الشرط المؤخّر عن القسم المصدر أن

(١) روي ذلك عن علي وابن عباس وطاووس والحسن والسدي . البحر المحيط ٥٠٨/٢ .

(٢) البقرة : ٨٤ .

(٣) البقرة : ٦٣ .

(٤) وهذا مذهب الكسائي . البحر المحيط ٥٠٨/٢ . وهي عند سيبويه بمعنى الذي . قال نقلاً

عن الخليل : « ما ههنا بمنزلة الذي ، ودخلتها اللام كما دخلت على إن حين قلت ، والله لئن فعلت لأفعلن ، واللام التي في ما كهذه التي في إن واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا » . الكتاب ١٠٧/٣ .

(٥) الحشر : ١٢ .

يكون فعله لا يقبل الجزمَ بالشرط كما تقدّم في مواضع كراهية أن يعمل حرفُ الشرط في أول الفعلين مع جعل الجواب لغيره، فقصّدوا أن يأتوا به غير عامل في الموضع^(١) الذي جعلوا الجواب في اللفظ لغيره. وأمّا لو أتى القسم بعد الشرط فجائزُ جعله للشرط وجعله للقسم . فإذا جُعِلَ للشرط جُعِلَ القسمُ معترضاً، كقولك: إنْ تَكْرَمَنِي - وَاللّهِ - أَكْرَمَكَ . فإذا جعلته للقسم جعلت القسمَ وجوابه للشرط ، فيجب أن تقول: إنْ تَكْرَمَنِي فواللّهِ لأَكْرَمَنَّكَ، لأنّه موضِعُ يجب فيه دخول الفاء إذا قُصِدَ به جوابُ الشرط^(٢) .

ويجوز أن تكون (ما) موصولة، فتكون في موضع رفع بالمبتدأ^(٣)، والضمير المحذوف قوله: لما آتيتكموه، و (من كتاب): على معناه، ثم (جاءكم) معطوفٌ على الصلة، والعائدُ منه على الموصول محذوف، لأنّ الجملةَ المعطوفة على الصلة مشروطٌ فيها من الضمير ما يُشترط في الصلة، فيكون المعنى عنده أو بعده، أو يكون قوله: لَمَّا مَعَكُمْ، سَدًّا مَسَدُ الضمير، لأنّه بمعناه، ويكون قوله: لتؤمننَّ، خبر المبتدأ. ويجوز الإخبار عن المبتدأ بالجملة القسمية، كقولك: زيدٌ لتضربنّه^(٤).

وأما من قرأ بالكسر^(٥) فهي لامُ التعليل لقوله: لتؤمننَّ به ولتضربنّه، من حيث كان مطلوباً في المعنى، وتكون (ما) مصدرية أو موصولة، أي: آمنوا بكتابي وانصروا رسولي لأجل إيتائي إياكم الكتابَ والحكمة، أو لأجل الذي

(١) في ب: المواضع . وما أثبتناه هو الصواب ، لأن سياق الجملة يقتضيه .

(٢) وفي هذه المسألة يشترط أن تكون أداة الشرط غير لو ولولا ، وإلا جعل الجواب لها مطلقاً .

انظر شرح التسهيل لابن عقيل ٣٢٤/٢ (تحقيق محمد كامل بركات).

(٣) جوزة أبو حيان . البحر المحيط ٥٠٨/٢ . إلا أنه جعلها مفعولاً بفعل جواب القسم .

(٤) وذكر أبو حيان وجهاً آخر ونسبه لابن أبي إسحق ، وهو أن يكون (لما) تخفيفٌ لما ، والتقدير:

حين آتيتكم . البحر المحيط ٥٠٨/٢ .

(٥) وهي قراءة حمزة . انظر مشكل إعراب القرآن ص ١٦٥ .

آتيتكموه من الكتاب والحكمة، أو لقوله: وإذ أخذ الله، أي: أخذنا ميثاقهم لأجل ما فضلناهم به من إيتاء الكتاب والحكمة، وجاء على لفظ الخطاب، لأنهم إذا أُخِذَ ميثاقهم كانوا مخاطبين، فجاء على الحكاية، كقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ﴾ (١)، بالتاء وهي قراءة الأكثرين. وأمّا من قرأ بالياء (٢) فلمجيئه بلفظ الغيبة، وهو قوله: بني إسرائيل. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٣٥]

[توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤَيِّنَهُمْ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤَيِّنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (٣):

قرأ نافع (٤) وابن كثير: وإن كلاً لماً، بتخفيف إن ولماً. وقرأ حفص وابن عامر (٥) وحمزة: وإن كلاً لماً، بالتشديد في إن ولماً. وقرأ أبو بكر (٦): وإن كلاً

(١) البقرة: ٨٣.

(٢) وهي قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي. البحر المحيط ١/٢٨٢.

(٣) هود: ١١١. وبعدها: ﴿إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

(٤) هو نافع بن عبد الرحمن المدني أحد أصحاب القراءات السبع. ولد سنة ٧٠ هـ وتوفي سنة ١٦٩ هـ. كان إمام الناس في المدينة. أصله من أصبهان. انظر النشر في القراءات العشر ١/١١٢.

(٥) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة. ولد سنة ٢١ هـ وقيل سنة ٨ هـ، وتوفي بدمشق سنة ١١٨ هـ. كان عالماً مشهوراً. أمّ المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/٣٢٥.

(٦) هو شعبة بن عياش الأسدي الكوفي ولد سنة ٩٥ هـ وتوفي سنة ١٩٣ هـ وقيل سنة ١٩٤ هـ. كان إماماً كبيراً عالماً، وكان يقول: أنا نصف الإسلام، انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/٣٢٥.

لَمَّا، بتخفيف الأول وتشديد الثاني . وقرأ أبو عمرو والكسائي^(١) : وَإِنَّ كَلًّا
لَمَّا، بتشديد الأول وتخفيف الثاني . وهي واضحة إلا قراءة ابن عامر وحمزة
وحفص ، فإنها مشكّلة ، ودونها في الإشكال قراءة أبي بكر .

أَمَّا مَنْ قَرَأَ : وَإِنَّ كَلًّا لَمَّا ، وهي قراءة ابن كثير ونافع^(٢) ، فَإِنَّ مَخْفَفَةً مِنْ
الثَّقِيلَةِ (كَلًّا) مَنْصُوبٌ بِهَا عَلَى إِحْدَى اللَّغَتَيْنِ فِي الإِعْمَالِ وَالإِلْغَاءِ ، وَهِيَ لُغَةٌ
فَصِيحَةٌ . وَاللَّامُ هِيَ اللَّامُ الْفَارِقَةُ^(٣) ، (مَا) زَائِدَةٌ ، أَوْ بِمَعْنَى الَّذِي .
(وَلْيُؤْفِقِيْنَهُمْ) جَمَلَةٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ إِنَّ ، وَاللَّامُ فِيهَا لَامُ الْقَسْمِ ، وَحَسُنَ زِيَادَةُ (مَا)
عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا زَائِدَةٌ لَمَّا قُصِدَ إِلَى جَعْلِ (لِيُؤْفِقِيْنَهُمْ) جَوَابَ قَسْمٍ ، فَلَمْ يَحْسُنْ
اجْتِمَاعُ اللَّامَيْنِ : اللَّامُ الْفَارِقَةُ ، وَاللَّامُ جَوَابُ الْقَسْمِ ، فَلَوْلَا (مَا) لَقِيلَ : لِلْيُؤْفِقِيْنَهُمْ ،
فَزِيدَتْ لِتَفْرُقَ^(٤) بَيْنَهُمَا ، أَوْصَلَةٌ لِمَا إِنَّ جَعَلْنَا (مَا) مُوَصَّوْلَةٌ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : وَإِنَّ
هَؤُلَاءِ الَّذِينَ وَاللَّهِ لِيُؤْفِقِيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ .

وأما قراءة أبي عمرو والكسائي فَإِنَّ (كَلًّا) اسْمٌ (إِنَّ) وَهُوَ وَاضِحٌ ، وَالْكَلَامُ
فِي (لَمَّا لِيُؤْفِقِيْنَهُمْ) كَالْكَلَامِ فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ وَمِنْ مَعْنَى (٥) سِوَاءِ إِلا التَّخْفِيفِ
والتَّشْدِيدِ فِي إِنَّ .

(١) هو علي بن حمزة الكسائي ، مولى بني أسد . أحد الأئمة القراء من أهل الكوفة . من
تصانيفه : معاني القرآن ، الآثار في القراءات ، كتاب النوادر . توفي سنة ١٩٣ هـ وقيل
سنة ١٨٩ هـ . انظر : طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي ص ١٣٨ (تحقيق محمد
أبو الفضل إبراهيم) .

(٢) نسب النحاس هذه القراءة لنافع فقط . إعراب القرآن ٢/ ١١٤ .

(٣) لأنها تفرق بين المخففة والنافية .

(٤) في الأصل : ليفرق . وما أثبتناه من ب ، س ، وهو أحسن .

(٥) ومن معه : سقطت من ب .

وأما قراءةُ ابن عامر وحمزة وحفص وهي المشكَّلة^(١)، فقيل: لَمَّا مصدر من قوله: ﴿أَكَلًا لَمَّا﴾^(٢)، أي: وإنَّ كلاً جميعاً، ثم حُذِفَ التنوينُ إجراءً للوصل مجرى الوقف^(٣)، وهو ضعيف، لأنَّ استعمالَ لَمَّا في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد.

وقيل: أصله: لَمِنَ ما، فأدغمت النونُ في الميم، فاجتمع ثلاث ميمات، فاستثقل اجتماع الأمثال، فحذفت الميم الأولى، فبقي لَمَّا، وهذا بعيد لا ينبغي أن يُحمَل عليه كتابُ الله، فإنَّ حذفَ مثل هذه الميم استثقلاً لم يثبت في كلام ولا شعر، فكيف يُحمَل عليه كتابُ الله.

وقيل: (لَمَّا) فعلى من اللَمِّ^(٤)، ومُنَعَ الصرفَ لأجل ألف التانيث، والمعنى فيه مثل معنى لَمَّا المنصرف، وهذا أبعد، إذ لا يُعرف لَمَّا فعلى بهذا المعنى ولا غيره، ثم كان يلزم هؤلاء أن يُميلوا لِمَنْ أَمال، وهو خلافُ الاجماع، وأن يكتبوها بالياء، وليس ذلك بمستقيم.

ولو قيل: إن (لما) هذه هي لَمَّا الجازمة، حُذِفَ فعلها للدلالة عليه، لَمَّا ثبت من جواز حذف فعلها في قولهم: خرجتُ ولَمَّا، وسافرتُ ولَمَّا، ونحوه، وهو سائغ فصيح. فيكون المعنى: وإنَّ كلاً لَمَّا يُهملوا أو لَمَّا يُتركوا، لَمَّا تقدّم من الدلالة عليه من تفصيل المجموعين لقوله: ﴿فمنهم شقيٌّ وسعيدٌ﴾^(٥)، ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، ثم بين ذلك بقوله: ﴿ليوفينَّهُم ربُّك

(١) قال أبو جعفر النحاس: «القراءة الثالثة بتشديدهما جميعاً عند أكثر النحويين لحن».

إعراب القرآن ١١٥/٢.

(٢) الفجر: ١٩.

(٣) نسب الزجاج هذا القول لأبي علي. إعراب القرآن ٨٤١/٣.

(٤) نسب هذا القول لأبي عبيد القاسم بن سلام. إعراب القرآن للنحاس ١١٥/٢.

(٥) هود: ١٠٥.

أعمالهم ﴿﴾ . وما أعرف وجهاً أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة
أن مثله لم يقع في القرآن، والتحقيق يأبى استبعاده لذلك .

وأما قراءة أبي بكر فلها وجهان : أحدهما : الوجوه المذكورة في قراءة ابن
عامر، فتكون (إن) مخففة من الثقيلة في قراءتهم . والوجه الثاني : أن تكون
(إن) نافية، ويكون (كلاً) منصوباً بفعل مضمر تقديره : وإن أرى^(١) كلاً، أو وإن
أعلم ونحوه، و(لما) بمعنى إلا كقوله : ﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾^(٢) .
ومن ههنا كانت أقل إشكالاً من قراءة ابن عامر لقبولها هذا الوجه الذي هو غير
مستبعد ذلك الاستبعاد، وإن كان في نصب الاسم الواقع بعد حرف النفي
استبعاد، ولذلك اختلف في مثل قوله :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً^(٣) .

هل هو منصوب بفعل مقدر أو نون ضرورة؟ فاختار الخليل إضمار الفعل
واختار يونس^(٤) التنوين للضرورة^(٥) . والله أعلم بالصواب .

(١) في ب : رأى . وهو خطأ .

(٢) الطارق : ٤ .

(٣) هذا صدر بيت من الوافر وعجزه : يدل على محصلة تبيت . وهو من شواهد سيبويه
٣٠٨/١ ولم ينسبه لأحد . والرضي ٢٦٢/١ وابن يعيش ١٠١/٢ ونوادير أبي زيد ص ٥٦ (دار
الكتاب العربي . بيروت) والخزانة ٤٥٩/١ ونسبه لعمر بن قعاس المراري . والشاهد فيه
نصب (رجلاً) بفعل مقدر أو نون للضرورة . هذا على رواية النصب .

(٤) هو يونس بن حبيب ، أخذ عن أبي عمرو ، وكان النحو أغلب عليه وعاش ثمانياً وثمانين
سنة ، وتوفي سنة ١٨٢ هـ . انظر : طبقات النحويين واللغويين ص ٤٨ .

(٥) قال سيبويه : «وسألت الخليل رحمه الله عن قوله :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبيت

فزعم أنه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلا خيراً من ذلك ، كأنه قال :

ألا تروني رجلاً جزاه الله خيراً . وأما يونس فزعم أنه نون مضطراً . الكتاب ٣٠٨/٢ .

[إملاء ٣٦]

[إضافة اليوم الى الوقت]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قوله تعالى : ﴿ قال فإنك من المُنظَرين الى يومِ الوقتِ المعلومِ ﴾^(١) :

إن قيل : كيف أُضيف يوم إلى الوقت والمرادُ به الوقت ، فيؤدِّي إلى أن يكون إلى وقت المعلوم ، وكانَ قولُه : إلى الوقت المعلوم ، يفيدُ ذلك ؟ .
والجوابُ من أوجه : أحدها : أن يكونَ المرادُ بالوقت المعلوم النَفخَ في الصور ، فكأنه قال : إلى وقت النَفخ ، إمّا على أن يكونَ الوقتُ المعلومُ^(٢) غلبَ علماً عليه ، وإمّا على حذف مضاف ، أي : إلى يوم نَفخ الوقت المعلوم .
والثاني : أن يكونَ المرادُ بالوقت المعلوم القيامةَ ، فيكونَ مثيلَ قوله : إلى يوم القيامة ، إمّا على حذف مضاف ، وإمّا على أن يكونَ علماً على الوجهين المتقدمين .
والوجه الثالث : أن يكونَ المرادُ بالوقت المعلوم النَفخَ ، والمرادُ بيومه يوم القيامة ، وأُضيف إليه لما بينه وبينه من الملاسة ، لأنه علامةٌ عليه وسبب إليه .
والرابع : أن يكونَ المرادُ بالوقت المعلوم^(٣) يومَ القيامة ، والمرادُ بيومه يوم النَفخ ، وأُضيفَ يومُ النَفخ إلى يوم القيامة لملاسته له وسببته عليه ، وبهذه الأوجه يندفعُ الإشكال ، ويندفعُ معنى إضافة يوم إلى الوقت . والله أعلم بالصواب .

(١) الحجر : ٣٧ ، ٣٨ .

(٢) المعلوم : سقطت من ب .

(٣) المعلوم : سقطت من م .

[إملاء ٣٧]

[إعراب قوله تعالى : ﴿ لا بئينَ فيها ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة، على قوله تعالى : ﴿ لا بئينَ فيها أَحقاباً ﴾^(١) :

الظاهر أنه حال من الموصول^(٢) وهو الألف [واللام]^(٣) لا من الضمير في الصلة، وإن كان^(٤) مدلولهما في المعنى ذاتاً واحدةً، إلا أنه لما اختلف عاملهما صحَّ تقييد الموصول بمثل هذه، ولم يصحَّ تقييد الضمير. فالعامل فيه الاستقرارُ العامل^(٥) في الجار والمجرور، لأنك لو جعلته حالاً من الضمير في الطاغين لوجب أن يكون العامل طاغين، فيلزم أن يكونوا طاغين في حال كونهم لا بئينَ، فيلزم أن يكون معناه: طَغَوْا في حال لبئهم، وهو غيرُ مستقيم، لأنهم لم يَطَغَوْا في حال اللَّبثِ ولأنَّ الطُّغْيَانَ المراد ما كان في الدنيا، واللَّبثُ في الآخرة، فكيف يستقيم تقييدُ ماضٍ بحال^(٦)؟

وإذا جُعِلَ حالاً من الموصول كان المعنى : استقرَّت للذين كانوا طاغين في حال كونهم لا بئينَ، أي : في حال كون الذين كانوا طاغين لا بئينَ، لا أنهم طَغَوْا لا بئينَ. ومما يحقِّق ذلك أن رجلاً لو ضرب غلامه وهو كافر، ثم جاء بعد ذلك

(١) النبأ : ٢٣ . والآية التي قبلها : ﴿ للطاغين مآباً ﴾ .

(٢) وهو قوله : للطاغين . والكلام في إعراب : لا بئينَ .

(٣) زيادة من ب، د، س .

(٤) كان : سقطت من ب .

(٥) العامل : سقطت من د .

(٦) قال أبو البقاء العكبري : « لا بئينَ : حال من الضمير في الطاغين ، حال مقدرة . » إملاء ما

من به الرحمن ٢٧٩ / ٢ .

إليك وهو مسلم ، فإن قلت : جاءني الضارب [غلامه]^(١) كافراً ، كان حالاً من الضمير ، وإن قلت : جاءني الضارب مسلماً ، علمت أنه حال من الموصول ، إذ لم يضرَب في حال كونه مسلماً ، وإنما جاء في حال كونه مسلماً ، فكذلك هذا سواء .

ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر لـ (كان) على مذهب الكوفيين ، كأنه قيل : كانت جهنم لابثاً الطاغون^(٢) أحقاباً . فلما تقدّم ذكر الطاغين وجب إضماره ، وهو جار على غير من هوله ، لأنه جار على جهنم خبراً ، وهو في الحقيقة للطاغين . فمن جوّز جري الصفة علي غير من هي له من غير إبراز الضمير^(٣) فجائز أن يكون هذا منه . ومن لم يُجوّزه لم يُجوّز أن يكون منه ، ولو كان منه عنده لوجب أن يُقال : لابثاً فيها هم أحقاباً .

ويجوز أن يكون منصوباً بفعل مقدر مستأنف من باب الاختصاص بإضمار أعني أو أذم أي : أعني قوماً لابثين ، أو أذم قوماً لابثين وشبهه . والوجه هو الأول . والله أعلم بالصواب .

[إملاء ٣٨]

[إعراب قوله تعالى : ﴿ إلاً قليلاً نصفه ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانين عشرة على قوله تعالى : ﴿ يا أيها المزمّل قم الليل إلاً قليلاً نصفه ﴾^(٤) :

(١) زيادة من ب ، د .

(٢) في س : الطاغين . والصواب ما أثبتناه ، لأنه مرفوع باسم الفاعل الذي سبقه .

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في أوضح المسالك ١/١٩٤ .

(٤) المزمّل : ١ ، ٢ ، وبعدها : ﴿ أو أنقص منه قليلاً ﴾ .

إنَّ جُعِلَ (نصفه) بدلاً من (قليلاً)، ففيه إشكالان: أحدهما: ما يلزم من أن يكون النصف قليلاً لأنه بدل الكل من الكل، فيجب أن يكون الاسمان صالحين، وليس النصف قليلاً بالنسبة إلى الكل. والاشكال الثاني: أنه يؤدي إلى استثناء غير الأقل، وهو ممنوع عند كثير من النحويين والفقهاء. وإنَّ جُعِلَ بدلاً من الليل أدى إلى أن يكون المبدل منه مقصوداً غير مقصود، لأنَّ الاستثناء منه يشعر بأنه مقصود، وكونه مبدلاً منه يشعر بأنه غير مقصود، وهو ممتنع.

والجواب: أن يكون على أحد وجهين: إما بدلاً من الليل^(١)، وقولهم: إنَّ الاستثناء يشعر بأنه مقصود، ليس بمستقيم، فإنَّ الاستثناء إنما يكون باعتبار المفردات عند أهل التحقيق، لا باعتبار التركيب. وإذا كان كذلك فلا مناقضة بين كونه مستثنى منه ومبدلاً منه. ألا ترى أنك لو قلت: أكرم بني فلان إلا فلاناً نصفهم أو غلمانهم، لكان جائزاً. نعم يلزم أن يكون البدل راجعاً إلى المبقى بعد الاستثناء لا إلى أصل المستثنى منه، وإلا وقع الاستثناء لغواً. فيكون (نصفه) لليل المستثنى منه القليل لا لليل بكامله، فيرجع إلى دون النصف، ويكون قوله: أو أنقص منه قليلاً، أو أنقص من هذا النصف^(٢) الذي هو أقل من النصف، فيصير في التقدير ثلثاً، أو أنقص من النصف الأصلي قليلاً، فيكون أدنى من النصف. ويكون (أوزد عليه) على المعنيين المذكورين، فيصير المعنى الأول في معنى^(٣) النصف المكمل، والمعنى الثاني في معنى أكثر من النصف. وعلى هذين المعنيين قرىء: أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه،

(١) قال أبو البقاء: «نصفه» فيه وجهان: أحدهما: هو بدل من الليل، بدل بعض من كل، إلا قليلاً: استثناء من نصفه. والثاني: هو بدل من: قليلاً. إملاء ما من به الرحمن ٢٧١/٢. ونسب القرطبي هذا القول للزجاج. الجامع لأحكام القرآن ٣٣/١٩.

(٢) النصف: سقطت من ب.

(٣) معنى: سقطت من د.

بالخفض عطفاً على ثلثي الليل^(١)، فيكون المعنى أقل من نصفه وأقل من ثلثه، وبالنصب عطفاً على أدنى، فيكون المعنى نصفاً مكماً وثلثاً مكماً.

والوجه الثاني: أن يكون (إلا قليلاً) استثناءً من نصفه مقدماً عليه لرؤوس الآي، فيكون التقدير: قم نصف الليل إلا قليلاً، موافقاً لقوله: ونصفه بالخفض أو أنقص منه قليلاً، يعني: من النصف المستثنى منه، فيكون موافقاً لثلثه بالنصب والخفض جميعاً، لأن أقل من النصف بقليل^(٢) يجوز أن يكون ثلثاً، ويجوز أن يكون أقل.

وقوله: (أوزد عليه)، أوزد على النصف المكمل، فيكون موافقاً للقراءتين جميعاً، لأن أكثر من^(٣) النصف يجوز أن يكون ثلثين، ويجوز أن يكون أقل منهما. هذا كله إذا لم يجعل (نصفه) بدلاً من (قليلاً). فإن جعل (نصفه) بدلاً من (قليلاً) وصح إطلاق القليل عليه، كان المعنى: قم الليل إلا نصفه، أي: قم نصفه، فيكون موافقاً لقراءة (نصفه) بالنصب. وقوله: (أو انقص منه قليلاً)، أي: أو انقص من النصف وهو مكمل على كل تقدير، فيكون موافقاً للنصب والخفض في ثلثه، لأن أقل من النصف يجوز أن يكون ثلثاً، ويجوز أن يكون أقل من الثلث، وموافقته للخفض في نصفه واضح، ويكون قوله: (أوزد عليه)، أوزد على النصف المكمل، فيكون موافقاً لقوله: (أدنى من ثلثي الليل) لا موافقاً لما بعده في نصب ولا خفض. والله أعلم بالصواب.

(١) وهي قراءة نافع . البحر المحيط ٣٦٦/٨ .

(٢) في ب، د، س : بقليلين . وهو تحريف .

(٣) في ب : منه . وهو خطأ .

[إِملاء ٣٩]

[إعراب قوله تعالى : ﴿سواءً محياهم ومماتهم﴾ ^(١)]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قوله تعالى : ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ ^(١) :

في نصب (سواء) أقوال ^(٢) : أحدها : أن يكون مفعولاً بعد مفعول لجعل ^(٣) ، فيكون (كالذين) ، و(سواء) في درجة واحدة باعتبار المفعول الثاني ، كما تقول : جعلت زيدا عالماً كريماً ، فعالما كريماً وشبهه ولو تعددت آلفاً مفعول ثانٍ لأنَّ الجمع في معنى واحد باعتبار تعلق الجعل به ، وهي كأخبار المبتدأ إذا تعددت ، فيكون التقدير : أحسب المجترحون أن نجعلهم مماثلين مستوين في الحياة والممات ، أي : هذا ليس بكائن .

ويجوز أن يكون (سواء) حالاً من (الذين آمنوا) ، ويكون المفعول الثاني (كالذين) وحده وما في حيزه ، أي : أحسبوا أن نجعلهم مماثلين للمؤمنين في حال كون المؤمنين مستويًا محياهم ومماتهم ، وهذا إذا كان المعنى على أن المؤمنين قصد إلى أنهم مستوي محياهم ومماتهم ، على معنى : أنهم لا يُعذبون بعد الممات كما لا يُعذبون في الحياة . فأما إذا قصد أن الكفار هم الذين استوى محياهم ومماتهم على معنى : أنهم لا ينعمون بجنة بعدها كما لم ينعموا بجنة في الحياة ، فيكون الاعراب على غير ذلك ، وهو أن (سواء) يتعين لأن يكون حالاً من الضمير في (نجعلهم) ، لأن المراد أن حالهم قد استوت في حال حياتهم وموتهم ، فيصير المعنى : أحسبوا أن نجعلهم في

(١) الجاثية : ٢١ .

(٢) والنصب قراءة حمزة والكسائي والأعمش . الفرطبي ١٦ / ١٦٥ .

(٣) جعله أبو البقاء مفعولاً ثانياً لحسب وليس لجعل . إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٣٢ .

حال كونهم استوى محياهم ومماتهم لأنهم ثابتون على هذه الحال مماثلين للذين آمنوا وعملوا الصالحات الذي هم في الآخرة في الجنة. وعلى هذين المعنيين تجرى قراءة الرفع^(١) في قوله: ﴿سواء محياهم ومماتهم﴾، هل الضمير في محياهم للمؤمنين، فيكون على المعنى الأول، أو للكافرين، فيكون على المعنى الثاني؟ ومحياهم ومماتهم فاعل لسواء^(٢) على التقديرين.

ويجوز أن يكون محياهم ومماتهم بدلاً من الضمير في (نجعلهم)، على أنه بدل الاشتمال، أي: أحسبوا أن نجعلهم^(٣) محياهم ومماتهم سواء، مثل الذين آمنوا، أي: مثل محيا وممات الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

ويجوز أن يكون (سواء) منصوباً على المصدر بما تضمنته التشبيه في (كالذين)، أي: نجعلهم مماثلين للذين آمنوا مماثلةً متأكدة عبر عنها بالاستواء لتأكيد المثلية فيها، فيجب أن يكون محياهم ومماتهم غير مرتفع به، إذ المصدر المنصوب على أنه مفعول مطلق لا يعمل، فيكون إما بدلاً من الضمير في (نجعلهم)، وإما ظرفاً، أي: في محياهم وفي مماتهم، أي: زمن الحياة وزمن الموت. وإما بدلاً من (الذين آمنوا)، ويكون المعنى: أن نجعلهم، أي: أن نجعل حياتهم وموتهم كحياة الذين آمنوا وموتهم^(٤). والله أعلم بالصواب.

[إملأ ٤٠]

[معنى قوله تعالى: ﴿قل أرأيتم﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سبعمائة على قوله تعالى: ﴿قل أرأيتم﴾

(١) وهي قراءة العامة . القرطبي ١٦/١٦٥ .

(٢) في م : بسواء .

(٣) في الأصل : نجعل . وما أثبتناه من ب ، س ، وهو الصواب .

(٤) قال الزمخشري : «وقيل : سواء محياهم ومماتهم ، كلام مستأنف على معنى : أن محيا المسيئين =

إن أتاكم عذابه بيّاتاً أو نهاراً ماذا يستعجل منه المجرمون»^(١).

قيل: معنى (أرأيتم) التعجب^(٢)، أي: ما أعجب أمركم إذا أتاكم العذاب، واستعمل (أرأيتم) في هذا المعنى لملازمة الرؤية فيما يعظم وقعه حتى صار في المعنى كأنه ما أعجب، فيكون جواب الشرط مستفاداً مما في معنى رأيتم، أي: إذا أتاكم العذاب فما أعظم أمركم!، ويكون قوله: (ماذا يستعجل منه المجرمون) تقريراً لما ارتكبه مما يؤدي إلى سوء منقلبهم الذي يعظم أمره حتى يُتَعَجَّب منه، لأنّ العذاب الذي استعجلوه هو المفضي بهم إلى الحال الشنيعة التي لا مخلص لهم منها، فيحسن الابتداء على هذا بقوله: (ماذا يستعجل). وأخرج الكلام مخرج الغيبة بقوله: المجرمون، وإن كان المعنى: على ماذا تستعجلون؟ تنبيهاً لإبانة الصفة التي نشأ التجرؤ منها وهو الإجرأ، وهو باب من بديع الكلام.

وقيل: معنى^(٣) (أرأيتم) أي: أخبروني، واستعمل (أرأيتم) في هذا المعنى لكثرته في التعجب، والتعجب مستلزم لطلب الخبر، فيكون جواب الشرط مستفاداً من معنى (أرأيتم)، ويكون (ماذا يستعجل) معمولاً لمعنى أخبروني، والمعنى: ماذا تصنعون^(٤) إذا وقع ما تستعجلونه^(٥)، فاستعمل السبب موضع المسبب تنبيهاً على أنهم الذين يوقعون أنفسهم لتسيبهم إلى ما لا مخلص لهم منه، فكان أحسن لذلك من ذكر المسبب في المعنى المقصود.

ومئاتهم سواء، وكذلك محيا المحسنين ومئاتهم، كل يموت على حسب ما عاش عليه». الكشاف

٥١١/٣

(١) يونس: ٥٠.

(٢) قال الزمخشري: «ويجوز أن يكون معناه التعجب، كأنه قيل: أي شيء هول شديد يستعجلون منه، ويجب أن تكون من للبيان في هذا الوجه». الكشاف ٢/٢٤٠.

(٣) في م: المعنى. والصواب ما أثبتناه. لأن المعنى يقتضيه.

(٤) في ب: يصنعون. والصواب ما أثبتناه.

(٥) في ب، د، م: يستعجلونه. والصواب ما أثبتناه.

ويجوز أن يكون جوابُ الشرط مستفاداً من قوله: (ماذا يستعجل منه)، أي: إن أتاكم فماذا تصنعون^(١)؟. ولم يحسن مجيء الفاء، وإن كان الموضع في الظاهر على هذا التأويل موضع وجوب لكونه^(٢) في سياق معنى: أخبروني، فجاء الشرط معترضاً بين الفعل^(٣) وبين مفعوله، والشروط المعترضة لفاء فيما هو في المعنى جوابها، كالقسم المعترض، كقولك: زيدٌ والله قائمٌ، ولو قلت: زيدٌ والله لقاتمٌ، لم يجز. (وَأرأيتم) في الوجه الأول باعتبار التقدير الأصلي محذوفٌ مفعوله إن كان من رؤية العين، كأن الأصل: أبصروا أنفسكم أو أبصروا هؤلاء، ومفعولاه إن كان من رؤية القلب، أي: اعلّموا هؤلاء جهالاً، أو اعلّموكم جهالاً. وعلى التقدير الثاني: ماذا يستعجل؟ ثم أخرج على المعنى الأصلي إلى ما ذكرناه من المعنيين. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٤١]

[إعراب قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سبع عشرة على قوله تعالى: ﴿وقال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله أو تأتينا آيةً كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم﴾^(٤).

إن جُعِلَ (كذلك) نصباً على المصدر بقال التي بعدها، بقي قوله: (مثل قولهم) غير متصل لكونه في المعنى تكراراً، والفعل لا يتعدى إلى متعلقين بمعنى واحد من جهة واحدة لأنه لا يقتضيه، فلا يتعدى إليه، وإنما يتعدى الفعل إلى ما يقتضيه، ألا ترى أنك لو قلت: ضربتُ زيداً عمراً، لم يجز؛ لأنه

(١) قال الزمخشري: «جواب الشرط محذوف وهو تندموا على الاستعجال أو تعرفوا الخطأ منه». الكشاف ٢/٢٤٠.

(٢) في ب: لکنه. وهو تحريف.

(٣) في م: المفعول. وهو خطأ واضح.

(٤) البقرة: ١١٨.

لا يقتضي مفعولين . وإنْ جُعِلَ (١) (مثل قولهم) هو المنصوب على المصدر بقي كذلك غير متّصل . وإنْ جُعِلَ (كذلك) من تنمة قوله : (وقال الذين لا يعلمون) أو خبر مبتدأ تقديره : الأمر كذلك ، بقي ما بعده من قوله : (قال الذين) ، غير مرتبط بما قبله . والجواب : أنْ قوله : (مثل قولهم) ، يجوز أن يكون بدلاً من قوله : (كذلك) . ولا يكون في المعنى تكريراً (٢) لوقوع الأول مبهماً والثاني مبيّناً ، كقولك : هذا زيدٌ يقول كذا وكذا ، فزيدٌ بدل من هذا . وإنما يكونُ تكراراً لو كان مبيّناً . أما إذا كان في الأول هذا الابهامُ جاز التكرارُ كما جاز في أمثاله .

ويجوزُ أنْ يكونَ قوله : (كذلك) ، تقريراً لما يذكره من الأشياء التي يقصد المتكلم تصديقها كقولك وقد قيل لك : سمع زيدٌ منك كذا وكذا على صفة كذا وكذا ، فتقول : سمع مني كذلك . وكقولك (٣) وقد (٤) ذُكرتُ أشياء : الأمرُ كذلك . وليس ثمَّ في الحقيقة مُشَبَّهٌ ومُشَبَّهٌ به . وإنما تقريره أنه لما ذكر تلك الأشياء المتقدمة ، وصارت متصورة في الذهن لمن فهمها قال المصدّق لها : هي كذلك ، أو الأمر كذلك ، مشبهاً للقضية المذكورة بما يتصوره (٥) السامع في ذهنه . إذ معنى الصدق في الحقيقة كونُ الخبر على وفق ما فهم ، فصحَّ التشبيه بهذا الاعتبار . فيجوز أنْ يكون ورد تقريراً لهذا المعنى تنمة لما يعده ، ويكون (مثل قولهم) نعتاً لمصدر محذوف (٦) ، أي : قولاً مثل قولهم . ويكون كذلك تقريراً للمشابهة بين ما ذكر وبين ما تقرّر في الذهن على ما مثل به فيما تقدّم .

(١) في م : جعلت . والأحسن ما أثبتناه .

(٢) في ب : تكراراً .

(٣) في ب : وقولك .

(٤) وقد : ساقطة من د .

(٥) في م : يتصور .

(٦) قال مكّي بن أبي طالب : «مثل قولهم : نصب بقال . وإن شئت جعلته نعتاً لمصدر محذوف» . مشكل إعراب القرآن ١/١٠٩ .

ويجوزُ أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ تقديرُهُ: الأمرُ كذلك^(١)، ولا يلزمُ
نفيَ الارتباطِ، لأنَّ أمرَهُ بوجودِ (كذلك) وعدمِهِ على سواءٍ، لأنَّهُ معمولٌ له في
الحقيقة.

ويجوزُ أن يكونَ من تَمَّةِ قوله: (وقال الذين لا يعلمون)، على الوجه
الذي ذكرناه في تشبيه ما يُذكرُ بما استقرَّ في الذهن، وفائدتهُ في التحقيقِ تقريرُ
ما دُكرَ وتحقيقُهُ، وإنه على طَبَقِ ما دُكرَ من غيرِ مبالغةٍ ولا نقصانٍ في معناه، ولا
يلزمُ منه قطعُ ارتباطِ لما ذكرناه. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٤٢]

[معنى النهي في قوله تعالى: ﴿ولا تموتنَّ إلا وأنتم مسلمون﴾]

وقال مملياً بدمشق سنة سبع عشرة على قوله تعالى: ﴿ولا تموتنَّ إلا
وأنتم مسلمون﴾^(٢):

إن قيل: كيف نهى عن الموت وليس الانكفافُ عنه من مقدوره، وإنما
يُنهى عما للمكلف تركه؟ والجوابُ من وجهين: أحدهما: أنا نقول: إنَّ النهيَ
طلبٌ لانتفاء الفعل، وانتفاء الفعل ليس بفعل، فالنهيُّ واقعٌ عما للمكلف
توصُّلٌ إلى انتفائه وهو الموتُ في حال غيرِ الإسلام، إذ لم يُنَّه عن الموت مطلقاً
وإنما نُهي عن الموت في حال غيرِ حالِ الإسلام، وذلك مما يُتوصَّل إليه
بالثبوت والدوام على الإسلام، فينتفي المنهيُّ عنه على الوجه المطلوب. الثاني^(١):
وإن سلَّمنا أنَّ النهيَ طلبٌ للترك، والتركُ فعلٌ، فالنهيُّ عنه في التحقيقِ مزايلةٌ

(١) ويجوز أن يكون في موضع رفع على الابتداء وما بعد ذلك الخبر. انظر مشكل إعراب
القرآن ١/١٠٩.

(٢) آل عمران: ١٠٢. وقبلها: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته﴾.

(٣) في د: الوجه الثاني.

للإسلام^(١)، ومفارقةً، فمعناه: أثبوا على الإسلام حتى يأتيكم الموت. ولما كان الموت هو غاية هذا المطلوب أخذ فعله، وصير كأنه المنهي عنه تنبيهاً على أن المقصود دوام ذلك إليه. فهو من باب النهي عن المسبب والمراد السبب، لأن مفارقتة للإسلام سبب لموته على غيره. ولما كان المقصود ذلك المسبب على تلك الحال جعل الفعل المنهي عنه تنبيهاً على هذا المقصود^(٢). والله أعلم بالصواب.

[إملأ ٤٣]

[تقديم الوصية على الدين في قوله تعالى: ﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة خمس عشرة على قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دِينٍ﴾^(٣).

إنما قدمت الوصية على الدين والدين أقوى من الوصية، وتقديم ما هو الأقوى هو الوجه^(٤). والجواب: أن «أو» حكمتها في كلام العرب والقرآن حكم الاستثناء في أن ما بعدها يدفع ما قبلها. والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾^(٥)، فإن الإسلام، دافع للمقاتلة، فكأنه قال:

(١) في ب، س: الإسلام.

(٢) قال القرطبي في تفسير هذه الآية: «الزموا الإسلام ودوموا عليه ولا تفارقوه حتى تموتوا». ١٣٦/٢.

(٣) النساء: ١١.

(٤) قال الزمخشري: «فإن قلت: لم قدمت الوصية على الدين والدين مقدم عليها في الشريعة، قلت لما كانت الوصية مشبهة للميراث في كونها مأخوذة من غير عوض، كان إخراجها مما يشق على الورثة ويتعاضمهم ولا تطيب أنفسهم بها، فكان آداؤها مظنة للتفريط، بخلاف الدين، بعثاً على وجوبها والمساعدة إلى إخراجها مع الدين، ولذلك جيء بكلمة أو للتسوية بينها في الوجوب». الكشاف ٥٠٨/١.

(٥) الفتح: ١٦.

تُقَاتِلُونَهُمْ إِلَّا أَنْ يَسْلَمُوا أَوْ إِنْ لَمْ يَسْلَمُوا، فَكَذَلِكَ هَذِهِ الْآيَةُ. فَكَأَنَّهُ قَالَ: مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ دِينًا، فَلَا تَقْدُم. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

[إملاء ٤٤]

[معنى قوله تعالى: ﴿وإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾]

وقال أيضاً مملياً بغزة سنة ست عشرة على قوله تعالى: ﴿وإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾^(١).

فقال: العربُ لا تقول: إِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا فَعَلْتَ. فقال: عنه جوابان: أحدهما: ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢) والجماعةُ وهو أنهم قالوا معناه: يا أيها الرسولُ بَلِّغْ جَمِيعَ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ، يعني تبليغَ الجميعِ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ، لأنه إذا لم يبلِّغِ الجميعَ فَمَا بَلَّغْ عَلَى الْحَقِيقَةِ^(٣). والثاني وهو المختارُ، وهو: أَنْ قَوْلُهُ: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ وَضَعُ مَوْضِعَ أَمْرٍ عَظِيمٍ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: بَلِّغْ جَمِيعَ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ، وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَقَدْ ارْتَكَبْتَ أَمْرًا عَظِيمًا عُبِّرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ. قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾^(٤). معناه: فإنه يرجعُ إلى رَبِّ عَظِيمٍ كَرِيمٍ، عُبِّرَ بِقَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ عَنِ ذَلِكَ. كَمَا يَقُولُ الرَّجُلُ: إِذَا جِئْتَ إِلَيَّ فَقَدْ جِئْتَ إِلَيَّ حَاتِمًا، معناه: إلى رجلٍ كَرِيمٍ يُعْطَى، وَإِلَّا فَقَوْلُهُ: ﴿فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾، ظَاهِرُهُ كَظَاهِرِ ﴿وإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ﴾. وَاللَّهُ الْمُوفِقُ لِلصَّوَابِ.

(١) المائة: ٦٧ وقبلها: ﴿يا أيها الرسول بَلِّغْ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾.

(٢) الكشاف ١/٦٣٠.

(٣) نقل هذا المعنى عن ابن عباس. انظر القرطبي ٦/٢٤٢.

(٤) الفرقان: ٧١.

[التعليل في قوله تعالى : ﴿ لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سبع عشرة على قوله تعالى : ﴿ لِيَجْزِيَ اللَّهُ

الصادقين بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ ﴾^(١) :

إن قيل : كيف يكون^(٢) تصديق المؤمنين المتقدم علة لجزاء الصادقين وتعذيب المنافقين؟ فالجواب : أنه قد تقدم ذكر صدق المؤمنين ونفاق^(٣) الكافرين بقوله : ﴿ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا ﴾^(٤) . وقوله في المنافقين : ﴿ وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا ﴾^(٥) ، ثم اتصل الكلام إلى قوله : ﴿ لِيَجْزِيَ اللَّهُ ﴾ . فسبق للتعليلين المختلفين للفعلين المختلفين، والمراد التفصيل، فيكون المراد : صدق المؤمنون ليجزيهم الله، وكذب المنافقون ليعذبهم الله . ويجوز أن يكون متعلقاً بفعل مقدّر دلّ عليه ما قبله، كأنه قيل : قضى الله بذلك ليجزي الصادقين ويعذب المنافقين . وهو أحسن لأمرين : أحدهما : أنه فعل واحد معلل بالقضيتين جميعاً . والآخر : أنه يكون التعليل على ظاهره، وفي الأول لا يكون على ظاهره، بل يكون في الصادقين على ظاهره، وفي المنافقين على أن تكون للعاقبة، لأن المنافقين لم يقولوا ذلك لقصد أن يعذبوا فيُحمل على أحد تأويلين : إما استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه جميعاً، وإما استعماله على المجاز فيهما جميعاً . والله أعلم بالصواب .

(١) الأحزاب : ٢٤ .

(٢) يكون : سقطت من س .

(٣) في م : وفسق . وهو خطأ .

(٤) الأحزاب : ٢٣ .

(٥) الأحزاب : ١٢ .

[إملاء ٤٦]

[العطف على اسم أن بالرفع في قوله تعالى : ﴿ أن الله بريء من المشركين ورسوله ﴾]

وقال أيضاً بدمشق سنة سبع عشرة مملياً على قوله تعالى : ﴿ أن الله بريء من المشركين ورسوله ﴾ (١) :

ورسوله بالرفع (٢) معطوف على اسم (أن) باعتبار المحل (٣) ، وإن كانت مفتوحة لأنها في حكم المكسورة (٤) . وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون ، فإنهم إذا قالوا : يُعطف على اسم إن المكسورة دون غيرها أو هموا أنه لا يجوز العطف على المفتوحة (٥) . والمفتوحة تنقسم قسمين : قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع ، وقسم لا يجوز . فالقسم الذي يجوز هو أن تكون في حكم المكسورة ، كقولك : علمت أن زيداً قائم وعمرو ، لأنه في معنى : إن زيداً قائم وعمرو ، فكما (٦) جاز العطف ثم جاز ههنا . ألا ترى أن «علم» لا تدخل إلا

(١) التوبة : ٣ .

(٢) وهي قراءة الجمهور . البحر المحيط ٦/٥ .

(٣) قال النحاس : «عطف على الموضع ، وإن شئت على المضمرة ، كلاهما حسن ، لأنه قد طال الكلام» . إعراب القرآن ٤/٢ .

(٤) وقرأ ابن أبي إسحق وعيسى بن عمر وزيد بن علي ورسوله بالنصب . وقرئ بالجر شاذاً ، ورويت عن الحسن ، وخرجت على العطف على الجوار . وقرأ الحسن والأعرج إن الله ، بكسر الهمزة . البحر المحيط ٦/٥ .

(٥) لقد خالف ابن الحاجب في هذه المسألة جمهور النحاة ، فهم يميزون العطف على اسم إن المكسورة دون غيرها . قال أبو علي : «فأما سائر الحروف فلا يجوز أن يحمل العطف معها على موضع الابتداء لأن موضعه قد زال بدخولها من أجل ما تضمن من معنى الفعل ولكنه يرفع على الحمل على الضمير الذي في الخبر» . انظر الإيضاح العضدي ١١٧/١ . وانظر تفصيل هذه المسألة في شرح الكافية للرضي ٢٥٣/٢ . والظاهر أن ابن الحاجب بنى كلامه هذا لما رأى سيويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة . انظر الكتاب ٢٣٨/١ .

(٦) في د : فلما . وما أثبتناه أحسن .

على المبتدأ أو الخبر، يدلّ على ذلك وجوب الكسر في قولك: علمت إن زيداً لقائم، وإنما انتصب بعدها توفيراً لما تقتضيه «علمت» من معنى المفعولية. وإذا تحقّق أنها في حكم المكسورة وجب أن تكون هذه المفتوحة بعدها في حكم المكسورة، فجاز العطف على موضعها إجراء لها مجرى المكسورة لأنها في حكمها. فإن كانت المفتوحة على غير هذه الصفة لم يجز العطف على اسمها بالرفع، مثل قولك: أعجبتني أنّ زيداً قائم وعمراً. فلا يجوز إلا النصب، ولا يستقيم الرفع بحال عطفاً على اسم «أن» لأنها ليست مكسورة، ولا في حكم المكسورة، لأنها في موضع مفرد من كل وجه. وقد ذكرنا في غير موضع تعليل تخصيص المكسورة بذلك^(١). والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٤٧]

[معنى قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة اثنتي عشرة على قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ﴾^(٢):

قوله: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾. العلم يُطلق باعتبار الرؤية، والشيء لا يُرى حتى يقع. والثاني: أنّ العلم بمعنى المجازاة، فكأنه قال: حتى نُجازي المجاهدين منكم والصابرين. ومعنى الابتلاء: أنّ الله تعالى يفعل بنا فعلاً يُسمى بلاءً من بعضنا لبعض^(٣). والله أعلم بالصواب.

(١) انظر الإملاء (٣١) من هذا القسم.

(٢) محمد: ٣١.

(٣) قال القرطبي في معنى هذه الآية: «ولنبلونكم أي: نتعبدكم بالشرائع وإن علمنا عواقب الأمور. وقيل: لنعاملنكم معاملة المختبرين. وقال ابن عباس: حتى نعلم: حتى نميز. وقال علي رضي الله عنه: حتى نرى» ٢٥٣/١٦.

[إملاء ٤٨]

[معنى قوله تعالى: ﴿وَتَرْجُونَ مِنْ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾]

وقال أيضاً بالقاهرة سنة خمس عشرة مملياً على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ﴾^(١)، إلى قوله: ﴿وَتَرْجُونَ مِنْ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾.

قال: لا يخلو إما أن نقول: الآية عامة أو خاصة. والمراد بالعموم في منكري البعث وعبدة الأوثان ونصارى العرب واليهود والنصارى. فإن كانت على ما ذكرناه كان معنى الكلام ظاهراً، وهو أنهم لا يرجون جزاء القتال لأنهم لا يؤمنون بالدار الآخرة، والمؤمنون بها يرجون شيئاً، أحدهما: النصر العاجل، والآخر: الثواب الأجل.

وإن قلنا: إنها خاصة في اليهود والنصارى لأنهم يرجون المجازاة، فالمعنى: أن هذا الرجاء الذي لهم رجاء وهمي لا حقيقة له، لأن الرجاء إنما يفيد من مؤمن، وقد قامت الأدلة على كفرهم، فلما كان هذا الرجاء لا وجود له فيما يرجع إلى عدم نفعه نفاه الله عنهم، كما نفى أموراً هي فيهم موجودة حساً كالسمع والبصر، لما لم ينتفعوا بها صار وجودها وعدمها على حد سواء. قال الله تعالى: ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْتِدَتُهُمْ﴾^(٢) الآية. والوجه الأول أقوى وأدل على المقصود. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٤٩]

[العامل في «إذا» و«متى»]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة تسع عشرة على قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا

(١) النساء: ١٠٤.

(٢) الأحقاف: ٢٦.

اللَّفْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي
الْجَاهِلِينَ ﴿١﴾:

«إذا» ظرفٌ لما يُستقبل من الزمان. وفيه معنى الشرط غالباً. واحترز
بذلك عن مثل قوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ (٢)، وأشباهه. فإنه
لا يستقيم أن يكون فيها معنى الشرط في هذه الحال لأنه يلزم أن يكون ما قبلها
هو في المعنى مشروطها. ولا يستقيم أن يكون القسم الإنشائي مشروطاً، لوجوه:
منها: أن الانشاء ثابت فلا يقبل تعليقاً. ومنها: أن المعلق إنما يكون في المعنى
خبراً، والانشاءات ليست أخباراً. ومنها: أننا قد علمنا أن القسم ثابت في قصد
المتكلم، وما كان كذلك لا يصح تعليقه.

واللغة الفصيحة ترك الجزم بإذا (٣). فيقال: إذا تَكْرَمْنِي أكرمك. واللغة
القليلة الجزم (٤). ولا فرق بين أن تدخل معها «ما» أو لا تدخل.

وأصل «إذا» أن تدخل على الأمور التي لا بد من حصولها، كقولك: إذا
طلعت الشمس، ومن ثم لم يجزموا بها لكونها فارقت الشرط الصريح في
الابهام. ألا ترى أن «متى» لما جرت في الابهام مجرى «إن» جزموا بها اتفاقاً،
فقالوا: متى تَكْرَمْنِي أكرمك. فعلى اللغة الفصيحة لا يقال: (سمعوا) في
موضع جزم، وعلى الأخرى هو في موضع جزم.

وقد اختلف في عامل «إذا» الشرطية، فأكثرهم على أن العامل جوابها،

(١) القصص: ٥٥.

(٢) الليل: ١، ٢.

(٣) قال ابن يعيش: «ولا يجازى بها فيجزم ما بعدها لما تقدم من توقيتها وتعيين زمانها،
فلذلك كان ما بعدها من الفعل مرفوعاً». شرح المفصل ٩٧/٤.

(٤) من ذلك ما رواه ابن هشام في المغنى ٩٨/١ (دمشق):

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل

وأقلّهم على أنّ العامل شرطها، وعكسها في القولين في «متى»^(١). وإنما التزم الأكثرون إعمال جوابها لأنهم حملوها على معنى الاضافة لما كانت في المعنى منسوبةً إليه وهو محقق. فلما حملوها على الاضافة بطل أن يكون الفعل المضاف إليه في المعنى عاملاً في المضاف لأنه لو عمل فيه لأدى أن يكون الشيء عاملاً معمولاً من جهة واحدة. وبيان ذلك أنه إذا كان مضافاً إليه الزمان لم يكن عاملاً فيه إلا من جهة كونه زماناً له. ومعنى كونه زماناً له: أنه وقع فيه. وإن أعملنا الفعل في الظرف فإنما نعمله باعتبار أنه وقع فيه. ومعنى وقوعه فيه كونه زماناً له. فصار المعنى الذي عمل به الأول هو المعنى الذي عمل به الثاني، وذلك ما أردناه.

وفي «متى» وشبهها لما لم تكن لمعيّن لم يحكموا بالاضافة. ولما لم يحكموا بالاضافة لم يكن مانع من عمل الفعل في الظرف لزوال المانع بزوال الاضافة. ولم يعتدوا بعمل «متى» في الفعل جزماً^(٢) لأنه عمل بجهة أخرى غير الجهة التي عمل^(٣) فيه بها الفعل. ألا ترى أنّ المعنى الذي عملت به «متى» كونها تضمّنت معنى الشرط، والمعنى الذي عمل به الفعل فيها كونها زماناً له واقعاً فيه. فصار المعنى الذي عمل به «متى» غير المعنى الذي عمل به الفعل.

وأما من عمّم أنّ العامل في الجميع الجواب فليس بجيد، لوجوه: أحدها: أنه يصير الجملتين جملة واحدة، لأنّ الظرف مع عامله لا يكون إلا جزءاً من الجملة. وقد فهم أنّ الشرط جملتان يربط بينهما الشرط باعتبار الشرطية، كما في قولك: إن تكرمني أكرمك. ومنها: ما ثبت من مثل قوله: ﴿إيأياً﴾

(١) تحدث ابن الحاجب عن هذه المسألة في الإملاء (١٦) من هذا القسم. ص: ١٣١.

(٢) جزماً: سقطت من م.

(٣) عمل: سقطت من ب.

ماتدعوا فله الأسماء الحُسنى ﴿١﴾، ومعلوم أنه ليس في الجواب ما يصحح (٢) أن يكون ناصباً. ومنها: أنه يؤدي إلى أن يكون الظرفان المتضادان واقعاً فيهما الفعل الواحد في مثل قولهم: إذا أكرمتني اليوم أكرمتك غداً. ومعلوم أنه إذا جُعِلَ العاملُ الجوابَ وجب أن يكون الأكرامُ واقعاً فيه، وقد عُلِّقَ بغدِ على معنى وقوعه فيه، وقيد الأولُ باليوم على معنى أنه هو، فيجب أن يكون الأكرامُ الواحد واقعاً في اليوم وفي غد جميعاً، وهو باطلٌ من حيث المعقول، ومن حيث ما فهم من مقصود المتكلم، إذ لم يُرد أن الإكرامَ الجزائي واقع في اليوم.

وأما من فرق بين «إذا ومتى» باعتبار التعلق المتقدم فليس أيضاً بالجيد لما ذكرناه. فالأولى أن يكون العاملُ فيهما جميعاً فعلَ الشرط (٣). وما ذكره من أنه مضاف يلزمهم مثله (٤) في «متى». فالذي حُسن منه في «متى» يُقدَّر مثله في «إذا». وذلك أن لا يقدِّروه مضافاً بل يقدِّروه واقعاً فيه كوقوع فعل الشرط في الزمن المذكور معه، كقولك: إن تضربَ زيداً اليوم اضربه غداً. ولاخلاف أن اليومَ متعلِّقٌ (٥) بفعل الشرط، فكذلك ههنا. فإن زعم أنه ههنا متعينٌ وفي «متى» غير متعين، فليس بمستقيم لأن التعيين ليس في «إذا»، وإنما هو في الفعل

(١) الإسراء : ١١٠.

(٢) في ب : يصلح .

(٣) قال ابن الحاجب : «والحق أن إذا ومتى سواء في كون الشرط عاملاً ، وتقدير الإضافة في إذا لا معنى له . وما ذكره من كونها لوقت معين مسلمٌ لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك : زماناً طلعت فيه الشمس . فإنه يحصل التعيين ولا يلزم الإضافة . وإذا لم يلزم الإضافة لم يلزم فساد عمل الشرط ، والذي يدل على ذلك قولك : إذا أكرمتني اليوم أكرمتك غداً . انظر الإيضاح في شرح المفصل ٥١٣/١ .

(٤) مثله : سقطت من ب .

(٥) في م : معلق .

المذكور بعدها، على معنى أنه ليس مشكوكاً فيه . وأما معنى نسبتها جميعاً فهما على حد سواء . فلو قُدِّرَ في «إذا» مضافاً لوجب أن يكون في «متى» كذلك . ألا ترى أن نسبة الزمان في : إذا تَكْرِمُنِي ، في المعنى كنسبته في قولك : متى تَكْرِمُنِي . ومما يوضح ذلك أن الذين جزموا بإذا أجروها مجرى متى ، والعامِلُ عندهم حينئذ فعلُ الشرط كمتى . ومعلومٌ أنَّ معنى الزمان بالنسبة إلى الفعل مع الجزم كمعناه مع غير الجزم . وإذا كان المعنى فيهما سواءً وثبت أن لا يكون مضافاً في أحدهما فليثبت في الآخر .

وأما «سَمِعَ» فهو من الأفعال المتعدية إلى واحد في التحقيق كقولك : سمعت كلاماً وشبهه . وقد يُتَوَهَّمُ^(١) أنه متعدّ إلى مفعولين من جهة المعنى والاستعمال ، أمّا المعنى فلأنه يتوقَّفُ على مسموعٍ منه ، كما تتوقَّفُ السرقةُ على مسروقٍ منه ، فالوجه الذي تعدّى به السرقةُ إلى مفعولين موجودٌ في السماع . وأمّا من جهة الاستعمال فلقولهم^(٢) : سمعتُ زيداً يقول ذلك ، وسمعتُ زيداً قائلاً ، وقوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾^(٣) . فلولا أن الفعل يتعدّى إلى مفعولين لم يقل : إِذْ تَدْعُونَ . لأن المعنى حينئذ : هل يسمعون دعاءكم إِذْ تَدْعُونَ ، وذلك لا يحسن .

والجوابُ عن الأول : أن السرقة ليست كالسماع من حيث إنَّ السرقة لا تُعقل باعتبار معناها الذي وُضِعَتْ له إلا بمسروقٍ منه ، ألا ترى أنك لو قَدَّرْتَ شيئاً موجوداً ليس في يد أحد ، وأخذته خفية ، لا يقال له سرقةٌ لفقدان المسروق منه ، بخلاف السماع ، فإنك لو قَدَّرْتَ صوتاً لفهمت معنى السمع بالنسبة إليه ، وكذلك لو قَدَّرْتَ غافلاً عن المسروق منه لم تفهم معنى السرقة . ولو قَدَّرْتَ

(١) في ب : يوهم .

(٢) في س : كقولهم . والصحيح ما أثبتناه لأن المقصود التعليل .

(٣) الشعراء : ٧٢ .

غافلاً عن المسموع منه لم يتعدَّ معنى السماع . وإنما المسموعُ منه بالنسبة إلى السمع كالمشموم منه بالنسبة إلى الشم . فكما أنَّ الشمَّ لا يتعدى إلا إلى واحدٍ باتفاق^(١) ، فكذلك السماع .

وأما^(٢) الجوابُ عن الثاني : فإنهم لما حذفوا المضاف وأقاموا المضافَ إليه مقامه للعلم به وجب تقديره باعتبار مرتبته ، وقرينته لا تكون إلا صوتاً ، فذكر بعده حالٌ بيِّنٌ خصوصيةً ليست مفهومة من ذلك المتعلِّق . فقائلاً ، ويقول ذلك : في موضع نصب على الحال ، وليس مثل قولك : سمعت قولَ زيدٍ قائلاً ، ولا مثل ضربتُ زيداً ضارباً بالسوط ، لأنه ههنا قدرٌ غير الأول ، وثمَّ قدرٌ مثله أو نوعه فافترقا لذلك . ويخرجُ قوله : هل يسمعونكم إذ تدعون ؟ ، على أنَّ المقدَّر : هل يسمعون أصواتكم ؟ وهو أبلغ في المعنى المقصود من : هل يسمعون^(٣) دعاءكم ؟ ؛ لأنه إذا تحقَّق أنهم لا يدركون^(٤) نفس الصوت فهم في انتفاء إدراك الدعاء أجدرُ .

قال : واللغو اسمٌ لما لا فائدة فيه من الكلام . فيجوز أن يكون ههنا مصدرًا موصوفاً به ، كأنه قيل : الكلامُ اللغو أعرضوا عنه ، جوابٌ لإذا . والمقصودُ من سياق الآية ذكرهم بالرفق واللين مع المعرفة والإيمان ، وهذه كانت صفتهم لذلك قصداً منهم إلى دعائهم والتلطفِ في إرشادهم ، فيعرضون عما يأتون به من اللغو ، ويأخذون فيما يقصدون به إرشادهم وهدايتهم وذلك معلوم من عوائد الداعين والمدعويين ، فإنهم لو نافروهم من أول الأمر لكان سبباً في

(١) في ب : بالاتفاق .

(٢) أما : ساقطة من س .

(٣) على أن المقدَّر . . . يسمعون : سقطت هذه العبارة من ب .

(٤) في الأصل وفي ب ، م : يدرون . وما أثبتناه من د ، س وهو الأصوب .

اللجاج والعناد. وإذا لاطفوههم ولانوا لهم في القول، وطلبوا المناصفة كان ذلك أدعى إلى القبول وانتقاء العناد واللجاج.

وقوله: ﴿وقالوا لنا أعمالنا﴾، إنما قدموا ذكر أعمالهم لأنها عندهم ليست بالجيذة، فقدّموها وأثبتوا عاقبة أمرها لأنفسهم، مثل قوله: ﴿وإن كذبوك فقل لي عملي ولكم عملكم﴾^(١). وقدّم الخبر في قوله: لنا أعمالنا، دفعا من أول الأمر لوهم أن يكون منسوبا إلى غيرهم ليقتوى المعنى المقصود من جميع وجوهه.

وقوله: ﴿سلام عليكم﴾، ليس من باب: ﴿وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما﴾^(٢)، لأن ذلك لم يأت في ظاهر الأمر إلا منصوبا. لأن المعنى المسالمة، أي: سالمونا ونسالكم. ويجوز أن يكون منه، وعُدل إلى الرفع، كما عُدل في التحية إلى الرفع في الوجه المختار. ويجوز أن يكون ذلك منهم قصداً في الدعاء لهم إلى الإرشاد، وليكون^(٣) أبلغ في المقصود الذي توخوه في الفرق واللين. ويجوز أن يكون مستعملاً بينهما على معنى الإعراض على مثل ذلك، لأنه كثر استعماله في العرف عند المفارقة، فلما قصد إلى معنى المفارقة استعمل ما هو مستعمل عندها، كما تقول لمن يأتي بما تكرهه: سلام عليكم، تريد أنك إن دمت على هذا كان سبباً لمفارتك.

وقوله: ﴿لا نبتغي الجاهلين﴾، يجوز أن يكون من خطابهم لهم، ولا يلزم أن يكون في لفظهم ذكر الجاهلين. وإنما ذكر الجاهلين عند حكاية قولهم من كلام الحاكي، إذ المقصود تعريف الذات المقول لها ذلك للمخاطبين، كما

(١) يونس : ٤١ .

(٢) الفرقان : ٦٣ .

(٣) في م : ويكون . وما أثبتناه هو الصحيح ، لأن الكلام في سياق التعليل .

تقول منكرًا على إنسان ضربَ زيداً: لِمَ ضربتَ هذا الرجلَ الصالحَ؟، إذا كانت تلك صفتُهُ عند المخاطب أو عند المتكلم. ويجوز أن يكون ليس من خطابهم لهم، ولكن قالوه^(١) لأنفسهم أو لغيرهم من المؤمنين، فيجوز أن يكون لفظ الجاهلين من قولهم، ويجوز أن يكون من الحاكي أيضاً على الوجه الأول، ليشمل ذكرَ الحكم والعلة بلفظ واحد، والجملُ كلُّها في موضع نصب للمصدر^(٢) المؤقت للقول عند المحققين، وفي موضع نصب على المفعول به في قول الأكثرين. والصحيحُ أن القولَ غيرُ متعدٍّ، وأن ما يُذكرُ بعده^(٣) من مثل ذلك مصدر^(٤). والدليلُ عليه أنه لو كان مفعولاً به لكان غيره مما تتوقف عقليته عليه، وليس كذلك، وبيانُ أنه ليس غيره أنك إذا قلت: قلتُ، فقد اشتمل دلالة على القول، كما أنك إذا قلت: قعدتُ، فقد دلَّ على القعود، فكما أنك إذا ذكرتُ قعوداً خاصاً لا تخرُجه عن المصدرية في قولك: قعدتُ القرفصاءَ، باتفاق، فكذلك إذا ذكرتُ قولاً خاصاً لا تخرُجه عن المصدرية. وزيد قائم، في قولك قلتُ: زيدٌ قائمٌ، قولٌ خاص كالقرفصاء بالنسبة إلى القعود في كونها قعوداً خاصاً. فيجبُ أن يُحكم عليهما جميعاً بالمصدر أو بالمفعول. ولا قائلٌ بالمفعول لما ذكرناه، فوجب الحكمُ بالمصدر. وإنما توهم أولئك المفعولية من وجهين: أحدهما: حملُهم القولَ على التلَفُّظ والمعلِّق على المعنى، فوجدوا لللفظ باعتبار المعنى تعلُّقاً. والآخر: أن توهموا أن القولَ في تعلُّقه بالمقول كالعِلْم في تعلُّقه بالمعلوم، وذهلوا أن ذلك المتعلق هو نفس القول، وإنما يُذكر

(١) في م: قالوا. والصواب ما أثبتناه، لأنه لا بد من وجود الضمير ليم المعنى.

(٢) في ب، د، س: على المصدر.

(٣) بعده: سقطت من ب.

(٤) وهذه المسألة خالف فيها ابن الحاجب جمهور النحاة. قال ابن هشام: «جملة الحكاية بالقول مفعول به وهو قول الجمهور». المغني ٢/٤٦٠ (دمشق).

باعتبار خصائصه بخلاف العلم، فإنه ليس بالمعلوم، فافترقا. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٥٠]

[توجيه فتح وكسر همزة « أن » في قوله
تعالى : ﴿ أن كُتِمَ قوماً مسرفين ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى :
﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُتِمَ قوماً مسرفين ﴾^(١).

الهمزة للانكار^(٢)، والفاء تدل على فعل مقدّر قبلها يُعْطَف عليه ما بعدها، كأن المعنى : أنهِمْلُكُمْ فنضربُ عنكم الذكْرَ أو نتركُكُمْ أو ما أشبه ذلك^(٣). كما قيل^(٤) في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى ما بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾^(٥) : إن التقدير : أعموا فلم يَرَوْا إلى ما بين أيديهم . ويجوز أن تكون الفاء لبيان أن ما قبلها سبب لانكار ما وقع بعدها^(٦). ألا ترى أن قبل قوله : أفلم يَرَوْا، ذُكِرَ أنهم في الضلال البعيد^(٧). فنبّه بالفاء على أن الضلال سبب لانكار كونهم^(٨) لم

(١) الزخرف : ٥ .

(٢) قال ابن هشام : «وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع ، وأن مدعيه كاذب . ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيًا ، لأن نفي النفي إثبات .» المغني ١١/١ (دمشق).

(٣) نص عليه الزخشي . الكشاف ٤٧٨/٣ .

(٤) قيل : سقطت من ب .

(٥) سبأ : ٩ .

(٦) وقع : سقطت من ب .

(٧) قال تعالى : ﴿ بل الذين لا يؤمنون بالآخرة في العذاب والضلال البعيد ﴾ .

(٨) في ب : قولهم . وهو تحريف .

يروا، وكذلك ما قبل هذه الآية من ذكر الانزال لهداهم سبب لانكار الاضراب عنهم^(١). يُقال: أُضْرِبْتُ عن كذا وضربتُ كذا عن فلان. فمعنى أُضْرِبْتُ عن كذا: جِدْتُ عنه، ومعنى ضربتُ كذا عن فلان أي: منعتُه عنه، جاء الرباعي لازماً، والثلاثي متعدياً. و(صفحةً) منصوبٌ على المصدر، لأن معنى ضربتُ الذكرَ عنه: أَعْرَضْتُ، فصفحةً بمعنى إِعْرَاضاً. و(أَنْ كُنْتُمْ) بالفتح تعليلٌ، على قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم^(٢)، وَعَلَّةٌ للضرب الذي أنكر، فَأُنْكَرُ أَنْ يُهْمَلُوا بغير تذكير^(٣) لأجل أنهم من المسرفين. فالتعليل للفعل الذي أنكر، فالانكار إذن متعلقٌ بالفعل مقيدٌ بعلمته، لا مع انقطاعه عن علمته، إذ قد يُنْكَرُ الفعلُ باعتبار تعليلٍ علَّةٍ ولا يُنْكَرُ باعتبار أخرى، كما تقول: أُتْضَرَبُ زَيْدًا إِنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ؟، ولا تقول: أُتْضَرَبُ زَيْدًا إِنْ أَسَاءَ إِلَيْكَ؟.

وأما قراءة حمزة ونافع والكسائي بالكسر، فشرطٌ يدلُّ على جوابه ما تقدّمه^(٤)، فانسحب معنى الانكار على ما دلَّ على جوابه باعتباره، فصار بهذا التقدير كمعنى المفتوحة، لأن المفتوحة إذا كانت تعليلاً فمعناها: أن ما قبلها مسببٌ لما في حيزها، فكذلك المكسورة إذا كان ما قبلها دالاً على جوابها تدل على أن ما في حيزها سبب لما تقدمها. فتحقق أن المعنى في المكسورة إنكار الاهمال المسبب عن كونهم مسرفين لما عُلِّقَ على الشرط، فرجعا بهذا التقدير إلى معنى واحد. والله أعلم بالصواب.

(١) عنهم: سقطت من م.

(٢) هو عاصم بن أبي النجود أبو بكر الأسدي. انتهت إليه رئاسة الإقراء في الكوفة. وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن. توفي سنة ١٢٧ هـ أو سنة ١٢٨ هـ. انظر النشر في القراءات العشر ١/١٥٥، وغاية النهاية في طبقات القراء ١/٣٤٦.

(٣) بغير تذكير: سقطت من ب.

(٤) نص عليه أبو البقاء. إملأ ما من به الرحمن ٢/٢٢٧.

[توجيه إعراب قوله تعالى : ﴿ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ﴾]

وقال أيضاً مملئاً على قوله تعالى : ﴿وما يَعزُبُ عن ربِّك من مثقالِ ذرَّةٍ في الأرضِ ولا في السماءِ ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ إلا في كتابٍ﴾ (١) :

وجهُ الإشكال في الآيتين أن قولهُ : ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ، معطوفٌ على قوله : مثقالِ ، أو على موضعِ (من مثقال) في (يونس). ولذلك (٢) قُرئَ في يونس رفعاً وخفضاً (٣) ولم يُقرأ في (سبأ) إلا رفعاً لمجيء (مثقال) مرفوعاً. وإذا تقررَ ظهورُ عطْفِ (ولا أصغرَ ولا أكبرَ) على ما قبله، وكان الاستثناءُ غيرَ منقطعٍ، كان قولهُ : (في كتاب مبین) استثناءً مرفوعاً، صفةً لمثقال، مستثنى من صفة عامة محذوفة، كقولك : ما مررت برجلٍ إلا في الدار. أو مستثنى من متعلِّق للفعل عامٌ، كقولك : ما مررتُ برجلٍ إلا في الدار، على معنى : ما مررتُ في مكانٍ من الأمكنة برجلٍ إلا في هذا المكان. وعلى التقديرين (٤) يلزم أن يكون الفعل المنفي قبل إلا مستثنى باعتبار ثبوت ما بعدها. ألا ترى (٥) أنك إذا قلت : ما مررت برجلٍ إلا في الدار، كنت مخبراً عن مرورِ ثبوت لك برجلٍ في الدار، أو ثبتَ في الدار لرجلٍ على التقديرين. وإذا تقررَ ذلك كان المعنى ثبوتَ العزوب عند ثبوتِ الكتاب، وهو غيرُ مستقيم، إذ ليس المرادُ أنه يعزُبُ إذا كان في كتاب. والجواب من وجهين : أحدهما : أن يقال : إن الوقفَ على قوله : في الأرضِ ولا في السماءِ، في (يونس)، وعلى الأرضِ في (سبأ)، و (لا

(١) يونس : ٦١ .

(٢) في د : كذلك . والصواب ما أثبتناه ، لأن المعنى يتطلب استعمال اللام وليس الكاف .

(٣) الرفع قراءة يعقوب وحمة . القرطبي ٣٥٦/٨ .

(٤) في ب : وعلى هذا التقدير . وما أثبتناه هو الصحيح .

(٥) في ب : ألا تراك .

اصغر) فيهما مستأنف، جاء في (يونس) على الوجهين الفصيحين في مثل: لا حول ولا قوة، ولا حول ولا قوة، فالفتح فيه بناءً كالفتح في: لا رجل، لا علامة للخفض. والرفع فيه إعراب على^(١) الابتداء. وجاء في (سبأ) على أحد الوجهين، وهو الرفع لا غير، وبهذا يندفع الإشكال. الثاني: أن يكون قوله: وما يعزبُ بمعنى: ما يخرج إلى الوجود إلا في كتاب، فلا يلزم ما تقدّم من الإشكال، إذ المعنى: أنه يخرج في كتاب، لا معنى: أنه يخفى، فيكون (ولا أصغر ولا أكبر) بهذا التقدير عطفاً على ظاهره، ويكون الفتح في (يونس) علامة للخفض عطفاً على مثقال أو على ذرة^(٢). والرفع عطفاً على موضع (من مثقال)^(٣). ويكون الضم في (سبأ) عطفاً على مثقال^(٤) ولم يأت الفتح فيه على هذا التقدير، إذ ليس قبله ما يصح عطفه عليه بالفتح. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٥٢]

[الفاء في قوله تعالى: ﴿ فكرهتموه ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾^(٥):

الفاء في قوله: فكرهتموه، مشكلة، فإنها إن كانت للسببية احتيج إلى أن

(١) على: سقطت من ب.

(٢) قال الفراء: «فمن نصبها فإنما يريد الخفض، يتبعها المثقال أو الذرة». معاني القرآن ٤٧٠/١ (تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار).

(٣) قال أبو البقاء: «ويقرآن بالرفع حملاً على موضع من مثقال». إملاء ما من به الرحمن ٣٠/٢. وقال النحاس: «والرفع عطف على الموضع لأن من زائدة للتوكيد». إعراب القرآن ٦٥/٢.

(٤) قال النحاس: «وقراءة العامة بالرفع على العطف على مثقال». إعراب القرآن ٦٥٦/٢.

(٥) الحجرات: ١٢.

يقدَّر معها ما هو سببُ لما ذكر بعدها، وإن كانت عاطفة احتيج الى جملة تكون هي عقبيها ، وكلا الأمرين ليس بظاهر في الآية .

فالجواب: أنه (١) للسببية، لأن معنى: **أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ؟**، نفْيُ الحب، لأن همزة الانكار إذا دخلت على الفعل كان الفعل بعدها نفياً، **إِذَا نَفَيْ طَلَبَ**، أي: نهى كقوله: **﴿أَتَأْخِذُونَهُ﴾** (٢). وإما نفْيِ حصول، كقوله: **﴿أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ﴾**. ولما كان المعنى: ما يحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً، ذكر ما هو مسبب عن هذا المنفي وهو تحقُّق الكراهة وثبوته. ويجوز أن يقال: إنه لما نهى عن الغيبة على صيغة شَبَّهَهَا بما هو مكروه من معتادهم وهو أكل لحم المغتاب ميتاً، وأتى به على صيغة الإنكار تنبيهاً على أنه مما لا يفعلونه. ثم كان ذلك التشبيه سبباً لذكر تحقُّق الكراهة، فقال بعد ذلك: فكرهتموه، فكان ذكر تحقيق الكراهة وثبوتها مسبباً عن هذا التشبيه الذي قُصد به تأكيد كراهة ما نُهي عنه، إذ به يتحقَّق توبيخهم في وقوعهم في الغيبة المُشْبِهة ما يَأْبُونَهُ ويكرهونه. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٥٣]

[الاستثناء في قوله تعالى: **﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾**]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: **﴿وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إني فاعلٌ ذلك غداً . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾** (٣):

الوجه فيه أن يكون استثناء مفرغاً، كقولك: لا تجيء إلا بإذن زيد، ولا تخرج إلا بمشيئة فلان، على أن يكون الأعمُّ المحذوفُ حالاً أو مصدرأً. فتقديرُ

(١) وردت هذه الكلمة في جميع النسخ هكذا . والأنسب: أنها.

(٢) النساء: ٢٠.

(٣) الكهف: ٢٣، ٢٤.

الحال: لا تخرج على حال إلا مستصحباً لذلك. وتقدير المصدر: لا تخرج خروجاً إلا خروجاً مستصحباً لذلك، كقولك: ما كتبت إلا بالقلم، ولا نَجَرْتُ إلا بالقدوم، وحُذفت الباء من (أَنْ يَشَاءَ اللهُ)، والتقدير: إلا بأن يشاء الله، أي: إلا بذكر المشيئة. وقد علم أن ذكر المشيئة المستصحبة في الإخبار عن الفعل المستقبل هي المشيئة المذكورة بحرف الشرط، أو ما هو في معناه، كقولك: لأفعلن إن شاء الله، أو لأفعلن بمشيئة الله، أو إلا أن يشاء الله وما أشبه ذلك.

وما ذُكر من أنه استثناء منقطع أو متصل على غير ذلك فبعيد. أما الانقطاع فلا يتجه لأنه يؤدي إلى نهْي (١) كل أحد (٢) عن أن يقول إني فاعل غداً كذا مطلقاً، قيده بشيء أو لم يقيده، وهو خلاف الإجماع، فإنه لا يختلف (٣) في جواز قول القائل: لأفعلن كذا إن شاء الله، وجعله منقطعاً يدرجه في النهي (٤).

وأما ما ذُكر من أنه متصل باعتبار النهي فيؤدي إلى أن يكون المعنى: ونهيتكم إلا أن أشاء، والنهي لا يقيد بالمشيئة لأنه إن أُريد تحقُّق الإخبار عن نهْي محقق فلا يصح تعلقه بالمشيئة. وإن أُريد نفس النهي الذي هو إنشاء فلا يقبل تعلقه على المشيئة. وإن أُريد دوامه إلى أن يأتي نقيضه، فذلك معلوم في كل أمر ونهي، وكل حكم. ثم يلزم أن يكون كلُّ أحد (٥) منهياً عن أن يقول: إني فاعل مطلقاً، لأن الاستثناء بالمشيئة لم يتعرض له، وإنما تعرض لنفس النهي أو دوام النهي كما تقدّم.

(١) في س: نفي. وهو تحريف.

(٢) في س: واحد.

(٣) في س: خلاف.

(٤) قال النحاس إنه منصوب على الاستثناء المنقطع. إعراب القرآن ٢/٢٧١.

(٥) في د، س: واحد.

وأما ما ذُكر من أنه متّصل بقوله : إني فاعل ، ففاسد ، إذ يصير المعنى : إني فاعل بكل حال إلا في حال مشيئة الله ، فيصيرُ منهياً عن ذلك ، وهو خلاف الإجماع ، إذ يصير المعنى النهي عن أن يقول : إني فاعل إن شاء الله ، وإني فاعل إلا أن يشاء الله ، وهذا لا يقوله أحد .

وأما ما ذُكر من أن بعض المتأخرين زعم أن (إلا) ههنا ليست باستثناء اتصال ، فقد تقدم الكلام عليه . وإن أراد أنها ليست باستثناء أصلاً لا منقطع ولا متّصل ، فلا يصدر ذلك إلا عن جهل وغباوة . والله أعلم بالصواب .

[إملاء ٥٤]

[الاستثناء في قوله تعالى : ﴿فما بعد الحق إلا الضلال﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى : ﴿فما بعد الحق إلا الضلال﴾^(١) :

يجوز أن يرتفع (الضلال) على أنه بدل باعتبار معنى : ماذا ، لأن المعنى النفي ، لأن الاستفهام فيه على معنى الإنكار ، كأنه قيل : ما شيء بعد الحق إلا الضلال .

ويجوز أن يكون مبتدأ على تقدير استثناء مفرغ من حيث أن المعنى : ما بعد الحق إلا الضلال . ولو قيل ذلك لكان مبتدأ ، فكذلك ما كان بمعناه . وإذا جاز البدل والتفريع في الاستفهام وهو على بابه في مثل قولك : هل جاءك رجل إلا زيد؟ ، وهل جاءك إلا زيد؟ ، فلأن يجوز إذا كان معناه معنى النفي أجدر . وإنما قُدِّر الاستثناء في الآية على معنى النفي ، لأنه المراد لاستحالة تحقيق الاستفهام في حق الله تعالى . وأيضاً فلو جُعِل الاستثناء على صورة الاستفهام

(١) يونس : ٣٢ .

لتغيّر المعنى، لأنك إذا قلت: هل جاءك رجل إلا زيد؟، فمعناه: أخبرني عن غير زيد، فلا يستقيم ههنا السؤال عن غير الضلال، إذ لا شيء بعد الحق غيره. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٥٥]

[توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿ولا تتبعان﴾]

وقال مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى: ﴿فاستقيما ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون﴾^(١):

رُوي عن ابن ذكوان تشديد التاء وتخفيف النون^(٢). ورُوي عنه تخفيف التاء واسكانها وفتح الباء وتشديد النون من تبع يتبع، وليس فيه إشكال، وإنما الإشكال في تخفيف النون. ووجهه أن (لا) نافية، والفعل مرفوع على وجهين: أحدهما: أن تكون جملة خبرية، معناها النهي، كقوله تعالى: ﴿تؤمنون بالله ورسوله﴾^(٣) و﴿لا تعبدون إلا الله﴾^(٤). والمعنى على الأمر والنهي، وعطف جملة خبرية معناها النهي على جملة معناها الطلب. والوجه الثاني: أن تكون الواو واو الحال، أي: استقيما غير متبعين. والجملة النفيّة الفعلية يجوز أن تأتي بالواو وبغير واو. وقول من قال: إنها نهيّة^(٥) وإنّ النون نون التأكيد

(١) يونس: ٨٩.

(٢) انظر إملاء ما من به الرحمن ٣٣/٢، والكشاف ٢/٢٥١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٧٦/٨.

(٣) الصف: ١١.

(٤) البقرة: ٨٣.

(٥) وهو مذهب أبي جعفر النحاس. انظر إعراب القرآن ٧٤/٢.

الخفيفة كُسِرَتْ، أو الثقيلة حُذِفَت الأولى منهما، ضعيفٌ، لا ينبغي أن تُأوَّل قراءةً صحيحةً عليه، لأنه لم يثبت في اللغة مثله. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٥٦]

[وجه النصب في قوله تعالى : ﴿فما كان جوابَ قومه﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى : ﴿فما كان جوابَ قومه إلا أن قالوا﴾ (١):

المراد في مثل هذه المواضع بما بعد إلا خصوصيةً المقول، فهو كالعلم في المعنى، لأنك إذا حكيت القول بلفظه ومعناه أو بمعناه، كان كالعلم في صحة وقوعه وقوع المفردات، إلا أنه قصد التعبير عنه باعتبار معناه، فالمعروفُ ذكرُ قول قبله، كأنهم قصدوا إلى التنبيه على أن المراد مضمون الجملة، فتقول: قولك: زيدٌ حسن، صدقٌ أو كذب وما أشبه ذلك. فإذا ثبت ذلك كان جعلٌ مثله اسماً لكان أوضح، لأن الأعلام وما تنزل منزلتها أظهر في التعريف من غير المضمورات. فإذا حُسن جعلها اسماً في هذا المحل لم يستقم تقديمها على (إلا) لفظاً ولا معنى. أما المعنى فلأن المقصود: ألا جواب إلا هذا. ولو قدّم، لكان المعنى: ما هذا إلا جواب. وهما مختلفان، لأنه على المعنى الأول لو قدر أن لهم جواباً آخر لم يستقم منه، وعلى المعنى الثاني لو قدر أن لهم ألف جوابٍ آخر لم يمتنع منه. وأمّا من جهة اللفظ فلأنك لا تجد «كان» الناقصة داخلة على أن المصدرية مباشرة. ألا ترى أنك لا تقول: كان أن تقوم خيراً لك، لأنها لما كانت مصدريةً شَبَّهوها في امتناع دخول عوامل الابتداء عليها بأن المشددة المصدرية، لأنها مثلها في كونها حرفاً مصدرياً لا يوصل إلا

(١) العنكبوت : ٢٤.

بجملة . وإذا تقرّر ذلك تعيّن النصب في مثل قوله : فما كان جوابَ قومه^(١) .
والله أعلم بالصواب .

[إملاء ٥٧]

[إعراب قوله تعالى : ﴿والنجوم مسخرات﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى - في النحل : (والنجوم مسخرات) ﴿٢﴾ :

لا يجوز أن ينتصب على الحال من معمول (سخر) لأنه لا يجوز أن يُقال : ضربته مضروباً كما لا يقال : قمت قائماً، على أنه حال، لأنه مفهوم من قوله : قمت، فلا فائدة في قوله : قائماً. وكذلك ضربته مضروباً. ولذلك اتَّفَقَ على تأويل قولهم : قمت قائماً؛ في أنه في معنى قمت قياماً. فكذلك قوله : ﴿مسخرات﴾، بعد قوله : ﴿سخر﴾، لا يحسنُ فيه الحالُ لذلك. ولا حالاً مؤكّدةً لأنَّ شرطها مفقود وهو أن تكون مقرّرةً لمضمون جملة اسمية. ولا يحسن أن يكون مصدرًا لمجيئة مجموعاً، والمصادرُ التي يُرادُ بها المعنى الكلي لا تُجمع. فإن حُمِلَ على قصد الأعداد، كأنه قيل : مسخرةً، بمعنى تسخيرةً، ثم جُمِعَ مسخرات كما تُجمع تسخيرات على إرادة أعدادِ المرات جاز على ما فيه من بُعد. والأحسنُ أن يكون منصوباً حالاً^(٣) بفعل مضمر واقعاً على قوله :

(١) قال سيبويه في هذه الآية : «فإن محمولة على ما كان ، كأنه قال : فما كان جواب قومه إلا قول كذا وكذا . وإن شئت رفعت الجواب فكانت أن منصوبة» . الكتاب ١٥٥/٣ .

(٢) النحل : ١٢ . وقبلها : ﴿ وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر ﴾ .

(٣) قال أبو البقاء : «حال أو خبر . فإن قرأنا النجوم بالنصب كانت حالاً ، وإن قرأناها بالرفع كانت خبراً» . إملاء ما من به الرحمن ٧٩/٢ . وقال القرطبي : «وهي في قراءة من نصبها حال مؤكدة» الجامع لأحكام القرآن ٨٣/١٠ .

﴿والشمس والقمر﴾ ، تقديره: وخلق الشمس والقمر مسخراتٍ . أو مفعولاً ثانياً، بمعنى: وجعلها مسخرةً . أو يقدر الفعل بعد قوله: والنجوم، أو قبله على التأويلين، كأنه خلقها أو جعلها مسخرات . وحسن تقديره لما في (سخر) من الدلالة عليه . وما يوضح ما ذكرناه قراءة من قرأ: والشمس والقمر وما بعده بالرفع^(١) ، وقراءة من قرأ: والنجوم مسخرات بالرفع خاصة^(٢) ، والله أعلم بالصواب .

[إملاء ٥٨]

[إعراب قوله تعالى: ﴿ما ليس لك به علم﴾]

وقال أيضاً [في دمشق سنة إحدى وعشرين]^(٣) على قوله تعالى: ﴿وإن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم﴾^(٤):

لا يستقيم أن يكون (ما ليس لك به علم) بدلاً لأمرين: أحدهما: أنه يقال: أشرك زيداً كذا بكذا، أي: جعله شريكاً له، وهم كانوا يجعلون شركاء لله كما قال تعالى: ﴿وجعلوا لله شركاء﴾^(٥). ومنه قوله حكاية عن إبليس: ﴿إني كفرت بما أشركتموني من قبل﴾^(٦)، أي: بجعلكم إياي شريكاً. وأما قوله: ﴿وكفرنا بما كنا به مشركين﴾^(٧)، فإنما عُدِّي بالباء لتقدمه على اسم الفاعل، كما تقول: أنا بالله مستعين. والثاني: أنه لو جعل بدلاً لكان من بدل الغلط،

(١) وهي قراءة ابن عباس وابن عامر وأهل الشام . البحر المحيط ٤٧٩/٥ .

(٢) وهي قراءة حفص . البحر المحيط ٤٧٩/٥ .

(٣) زيادة من هامش الأصل . ورقة ٣٥ .

(٤) لقمان : ١٥ .

(٥) الأنعام : ١٠٠ .

(٦) إبراهيم : ٢٢ .

(٧) غافر : ٨٤ .

والقرآن مبرأ من ذلك، لأنه لا يستقيم فيه نوع من أنواع البدل، وذلك واضح . فالوجه أن يقال : إنه مفعول (تشرك)، ولو جعل (تشرك) بمعنى : تكفر، وجعلت (ما) نكرة موصوفة أو بمعنى الذي ، بمعنى : كفراً أو الكفر، ويكون نصباً على المصدر، لكان وجهاً حسناً، والله أعلم بالصواب .

[إملاء ٥٩]

[ضعف قراءة ابن عامر وعاصم لقوله تعالى :

﴿وكذلك ننجي المؤمنين﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى : ﴿فَاسْتَجِبْنَا لَهُ فَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) :

على قراءة ابن عامر وعاصم لا يظهر فيها وجه مستقيم^(٢) . فمن وجهها على أنه ماض بُني لما لم يُسمَّ فاعله فضعيف من حيث أُسكنت الياء ومن حيث نُصب المفعول به الصريح وأقيم المصدر لما لم يُسمَّ فاعله مقام فاعله . ومن وجهها على أنه مضارع «أنجي» أدغمت النون في الجيم فضعيف من حيث إنَّ النون لم يثبت إدغامها في الجيم، وإنما تخفى فيها لا تُدغم، فإدغامها فيها بعيد . ومن وجهها على أنه مضارع «نجى» لزمه حذف النون الثانية^(٣)، ومثلها لا تُحذف، فلا يقال في مضارع «نسى» : نسى، ولا في مضارع «نزل» : نزل . وتشبيههم إياها بالتاءين^(٤) في «تفعل» و«تفاعل» غير مستقيم لاختلاف الحركات

(١) الأنبياء : ٨٨ .

(٢) قال الفراء : « وقد قرأ عاصم نجي بنون واحدة ، ونصب المؤمنين » . معاني القرآن ٢١٠/٢ .

(٣) قال ابن جني : « ولأنه عندنا على حذف إحدى نوني ننجي . ويشهد أيضاً لذلك سكون لام (نجي) . ولو كان ماضياً لانفتحت اللام إلا في الضرورة » . الخصائص ٣٩٨/١ .

(٤) في م : بالتاء .

هنا واتفاقها ثم . ثم ولو اتفقت فلا يثبت حذف النون لمجرد القياس على حذف التاء . والله أعلم بالصواب .

[إملاء ٦٠]

[إعراب «إخوانا» في قوله تعالى :

﴿ونزعنا ما في صدورهم من غلٍّ إخواناً﴾^(١)]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى : ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غلٍّ إخواناً﴾^(١) :

من قال : إنها حالٌ من الضمير في جنات ، فهو ضعيف للفصل بين الحال وصاحبه بالجملة المتعددة ، لأن قوله : (ادخلوها) جملةٌ و(نزعنا) جملةٌ . ومن جعلها حالاً من الضمير في (آمنين) فهو أضعف^(٢) ، لأن (آمنين) في سياق (ادخلوها) ، و(ادخلوها) معمول للقول المقدر ، أي : يقال لهم : ادخلوها بسلام آمنين . فإذا جعلت (إخواناً) حالاً من الضمير في آمنين وجب أن يكون في سياق القول فتكون فاصلاً بين ما هو كالمفعول الواحد بالأجنبي وهو جملة : ونزعنا ، لأن الجملة المقولة وإن تعددت أجزاؤها في حكم المفعول الواحد أو المصدر^(٣) ، فإذا قَطَعَتْ بعض أجزائها عن بعض ، كنت كالفصل بين جزء المفعول وجزئه الآخر . هذا وإنه يلزم منه ما لزم في الأول من الفصل بين الحال وصاحبه بالجملة الأجنبية التي هي : ونزعنا .

نعم لو جعل (ادخلوها بسلام) هو مفعول القول دون (آمنين) وجعل (آمنين)

(١) الحجر : ٤٧ . والآيتان اللتان قبلها : ﴿إن المتقين في جنات وعيون . أدخلوها بسلام آمنين﴾ .

(٢) وقد أجازاه أبو البقاء العكبري . إملاء ما من به الرحمن ٧٥/٢ .

(٣) ذكر ابن الحاجب سابقاً أنها في حكم المصدر . انظر الإملاء (٥٠) من هذا القسم .

حالاً من الضمير في (في جنات)، وجعل (إخواناً) حالاً من الضمير في (أمينين) اندفع الضعف بالوجه الأول. ولكن يجيء ضعف من جهة أن المفهوم من (أمينين) أنه حال من الضمير في (أدخلوها). فإذا جعل حالاً من الضمير في (في جنات) لزم خروجه عن هذا الظاهر. ومن جعلها حالاً من ضمير الفاعل (١) في (أدخلوها) فالكلام فيه كالكلام فيما تقدّم سواء (٢). والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٦١]

[توجيه القراءات في قوله تعالى : ﴿ لَا يَهْدِي ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ (٣) :

قرأ ابن كثير وورش (٤) وابن عامر (يَهْدِي) بفتح الياء والهاء وتشديداً الدال (٥). وأصله: يهتدي، مضارع اهتدى (٦). والعرب تُدغم تاء الافتعال في مثله ومقاربه إدغاماً غير لازم. أما في المثل فلأنها كالمفصل (٧)، فإن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها. وأما في المقارب فواضح. فإذا قصدوا إلى الادغام اسكنوا التاء وقلبوها دالاً لأجل الإدغام، فاجتمع ساكنان: الهاء والدال،

(١) وقد أجاز أبو البقاء هذا الوجه. إملاء ما من به الرحمن ٧٥/٢.

(٢) وجعلها الزجاج حالاً من المضاف إليه في قوله: في صدورهم. إعراب القرآن ٧٩١/٣. ولا أرى قوله هذا بعيداً عن الصواب، لأن المضاف بعض المضاف إليه، كقولك: أعجبتني وجه الفتاة مسفرة.

(٣) يونس: ٣٥.

(٤) هو عثمان بن سعيد، أحد القراء السبعة. ولد سنة ١١٠ هـ وتوفي بمصر سنة ١٩٧ هـ. قرأ على نافع، وكان حسن الصوت. انظر النشر في القراءات العشر ١١٢/١.

(٥) وهي قراءة أبي عمرو أيضاً. انظر إعراب القرآن للنحاس ٥٩/٢.

(٦) انظر إعراب القرآن للنحاس ٥٩/٢.

(٧) في الأصل كالمفصلين. وما أثبتناه هو الصواب.

ففتحوا الهاء لالتقاء الساكنين، وخصت بالفتح تنبيهاً على حركة ما أسكن للإدغام، كما ضموا في «يَرُدُّ»، وكسروا في «يَفِرُّ»، وفتحوا في «يَعَضُّ»، وأصله: يَرُدُّ ويفرُّ ويعَضُّ. وهذه أوضح قراءات التشديد في هذا الحرف.

وقرأ حفص (يَهْدِي) بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال^(١)، وأصله كما تقدم، والإدغام كالإدغام، إلا أنه كُسر الهاء لالتقاء الساكنين، ولم يُراع ذلك الأصل المتقدم من حيث كان ذلك الأصل للتنبيه على ما تختلف حركته، لأن عين الفعل تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة، فلو لم يفعلوا ذلك لأدى إلى اللبس بخلافه ههنا، فإن تاء الافتعال لا يُلبس أمرها في أنها بالفتح، فلا حاجة إلى تنبيه عليها، فلذلك كُسر الأول من الساكنين على أصل الساكنين.

وقرأ أبو بكر مثل حفص، إلا أنه بكسر الياء^(٢)، ووجهه كوجهه، وكسر الياء لاتباع الهاء، لما في الهاء من الخفاء، فلما كُسرت أشبهت الياء فكُسر ما قبلها لذلك.

وقرأ أبو عمرو وقالون^(٣) (يَهْدِي) بفتح الياء واخفاء فتحة الهاء وتشديد الدال، وأصله أيضاً: يهتدي. وعلة الإدغام كما تقدم، إلا أنه لم تمكن فتحة الهاء ولم تُبق ساكنة جمعاً بين أصلها وعارضها. لأن أصلها الاسكان، والعارض يقتضي التحريك فسلك أمر بين أمرين لإمكانه، ولم يُسلك ما سلك في «يَرُدُّ» كما تقدم من أن الحركة ثم مقصودة بالمحافظة بخلافها ههنا.

(١) ونسبت هذه القراءة لعاصم . إعراب القرآن للنحاس ٥٩/٢ .

(٢) ونقل النحاس عن الكسائي أنها قراءة عاصم . إعراب القرآن ٥٩/٢ .

(٣) هو عيسى بن مينا بن وردان ، قرأ على نافع واختص به كثيراً ، فيقال إنه كان ابن زوجته وهو الذي لقبه قالون لقراءته ، فإن قالون بلغة الروم جيد . ولد سنة ١٢٠ هـ وتوفي سنة ٢٢٠ هـ . انظر النشر في القراءات العشر ١١٢/١ .

وبعضُ القراء يترجم له في قراءتهما بسكون الهاء، وهو ضعيفٌ لما يؤدي إليه من التقاء الساكنين .

وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ (يَهْدِي) بفتح الياء وإسكان الهاء وتخفيف الدال (١)، وهو مضارع هدى، فلا إشكال فيه . والاستثناء مفرغٌ لأن المعنى : أم مَنْ لا يهدي بسبب من الأسباب إلا بأن يُهدى . والقياسُ مجيءُ الباء في مثله، مثل قوله : ما مررت إلا بزيد . إلا أنه حُسنٌ حذفُها ههنا لمجيئها مع أن ، وحروفُ الجر تُحذفُ مع أن وأن ، وتثبت قياساً مطرداً ، لذلك حُسنُ الحذف . والله أعلم بالصواب .

[إملاء ٦٢]

[معنى «ما» في قوله تعالى : ﴿ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرُ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى : ﴿ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرُ ﴾ (٢) :

لا يستقيم أن تكون (ما) نافية لوجهين : من حيث اللفظ ومن حيث المعنى . أما اللفظُ فلأنها يجب قطعُها عن (نُعَمَّرُكُمْ) من حيث أن (نعمركم) لا يجوز أن يكون النفي من معموله، وهو خلافُ الظاهر . وأيضاً فإن الضمير يرجع إلى غير مذكور في قوله : فيه، وأما من حيث المعنى فلأن قوله : أولم نعمركم، إنما سبق لإثبات التعمير وتوبيخهم على تركهم التذكير فيه . فإذا جعل قوله : ما يتذكر، نفيًا، كان فيه إخبار عن نفي تذكير متذكر فيه، فظاهره على ذلك نفي التعمير، لأنه إذا كان زماناً لا يتذكر فيه متذكر لزم أن لا يكون تعميماً، وهو خلاف قوله : أولم نعمركم (٣) . والله أعلم بالصواب .

(١) وهي أيضاً قراءة خلف ويحيى والأعمش . البحر المحيط ١٥٦/٥ .

(٢) فاطر : ٣٧ . وقبلها قوله تعالى : ﴿ أَوْلَمْ نَعْمَرِكُمْ ﴾ .

(٣) قال أبو البقاء : «أي زمن ما يتذكر ، أو أن تكون نكرة موصوفة» . إملاء ما من به الرحمن =

[الجواب على إشكال في قوله تعالى: ﴿إلا هي أكبر من أختها﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿وما نريهم من آية إلا هي أكبر من أختها﴾^(١):

قد استشكل من جهة أن أفعل التفضيل إذا نُسب إلى شيء وجب أن تكون فيه زيادة على المفضل عليه، فلا يستقيم أن يقال: الزيدان كل واحد منهما أفضل من الآخر، لما يؤدي إليه من إثبات الزيادة ونفيها في كل واحد منهما، فقوله تعالى: ﴿هي أكبر من أختها﴾ شامل للجميع، فيلزم أن تكون كل واحدة منهما أكبر من الأخرى، وذلك يؤدي إلى أن تكون أكبر وليس بأكبر^(٢). والجواب عنه من وجوه: أحدها: أن يكون المراد إنما يأتي أكبر مما تقدم فيكون المراد بقوله: من أختها، أي: من أختها المتقدمة عليها. الثاني: أن يكون المراد: إلا هي أكبر من أختها من وجه، وقد يكون الشئان كل واحد منهما أفضل من الآخر من وجه. الثالث: أن يُراد: إلا هي أكبر من أختها عندهم وقت حصولها، لأنّ لمشاهدة الآية أثراً في النفس عظيماً ليس للغائب منها، وإن كان الغائب أكبر، فإنّ الإنسان يعظم عنده مشاهدة عصا، تنقلب عقرباً أكبر من عظم علمه بأنها تنقلب حية، وإن كان انقلابها حيةً أعظم في التحقيق. وإنما المشاهدة لها أثر في تعظيم الشيء في النفس. والله أعلم بالصواب.

= ٢٠١/٢. ويلاحظ أن ابن الحاجب لم يذكر رأيه فيها، واكتفى بقوله: إنها ليست نافية. وهذا مما يؤخذ عليه أحياناً في بعض إملاءاته فقد يطرح مسألة ولا يذكر جوابها أو رأيه فيها.

(١) الزخرف: ٤٨.

(٢) قال الزخشي: «الغرض بهذا الكلام أنهم موصوفات بالكبر لا يكون يتفاوتن فيه. وكذلك العادة في الأشياء التي تتلاقى في الفضل وتتفاوت منازلها فيه التفاوت اليسير أن تختلف آراء الناس في تفضيلها». الكشاف ٤٩١/٣.

[إملاء ٦٤]

[معنى التوقع في قوله تعالى : ﴿ فلعلك تارك ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى : ﴿ فلعلك تارك بعض ما يوحي إليك وضائق به صدرك ﴾ (١) :

ألفاظ التوقع إذا وردت من الله تعالى فهي محمولة على التوقع من المخاطب كقوله تعالى : ﴿ لعله يتذكر ﴾ (٢) ، بمعنى : اذهبا على توقعكما ذلك . وقوله : فلعلك تارك ، بمعنى : أن التوقع منك للترك حاصل لأجل هذه العلة والتعنت المذكور ، وهو قولهم : ﴿ لولا أنزل عليه كنز أو جاء معه ملك ﴾ (٣) . والله أعلم بالصواب .

[إملاء ٦٥]

[معنى قوله تعالى : ﴿ لو كنت أعلم الغيب ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى : ﴿ ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير ﴾ (٤) :

إن قيل : قد علم أنه لا يقع إلا ما أَرَادَهُ (٥) الله تعالى ، وما يريد الله تعالى متحقق في علمه لا يتغير ، فكيف يستقيم أن يفعل مَنْ علم الغيب ما لم يكن فاعلاً له لو لم يعلم ؟ . فالجواب : أن مما علمه الله تعالى وأراده أن الأفعال لا يقع من العالم بها في الغالب إلا ما هو نفع له غير مضر ، فاستقام أن يقال : لو كنت أعلم الغيب ، لأنه كان يكون المقدّر من أفعاله أكثرها ما هو خير له ، فكأنه قيل : لو كنت أعلم الغيب لكان الواقع مني من الأفعال أكثرها خير لي (٦) . والله أعلم بالصواب .

(٥) في س : أراد .

(٣) هود : ١٢ .

(١) هود : ١٢ .

(٤) الأعراف : ١٨٨ .

(٢) طه : ٤٤ .

(٦) المتكلم هو الرسول عليه السلام . وفي معنى الآية أقوال : منها : لو كنت أعلم ما يريد الله

[إملاء ٦٦]

[وضع الظاهر بدلاً من الضمير في قوله تعالى : ﴿ ثم استخرجها من

وعاء أخيه ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى : ﴿ ثم استخرجها من وعاء أخيه ﴾ (١) :

إنما حسن إظهار الوعاء وكان القياس أن يقول : ثم استخرجها منه ، لتقدم ذكره ، لأنه لو قيل : ثم استخرجها منه ، لأوهم أن يكون الضمير للأخ نفسه فيصير كأن الأخ كان مباشراً بطلب خروج الوعاء ، ولم يكن الأمر كذلك ، لما في المباشرة من الأذى الذي تاباه النفوس الأبية ، فأعيد بلفظ الظاهر لنفي هذا التوهم . وإنما لم يضمم الأخ فيقال : ثم استخرجها من وعائه ، لأمرين : أحدهما : أن ضمير الفاعل في (استخرجها) ليوسف عليه السلام . فلو قال : من وعائه ، لتوهم أنه ليوسف ، لأنه أقرب مذكور ، فأظهر دفعاً لذلك . الثاني : أن الأخ مذكور مضافاً إليه ، ولم يذكر (٢) فيما تقدم مقصوداً بالنسبة الاخبارية . فلما احتيج إلى إعادة ما أضيف إليه أظهر أيضاً . والله أعلم بالصواب .

[إملاء ٦٧]

[عود الضمير في قوله تعالى : ﴿ وإن كنتم من قبله لمن الضالين ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سبع عشرة على قوله تعالى : ﴿ واذكروه كما

عز وجل مني قبل أن يعرفنيه لفعلته . ومنها : لو كنت أعلم متى يكون لي النصر في الحرب لقاتلت فلم أغلب . ومنها : لو كنت أعلم متى أموت لاستكثرت من العمل الصالح . انظر القرطبي ٣٣٦/٧ ، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٦٥٥/١ ، معاني القرآن للفرء ٤٠٠/١ .

(١) يوسف : ٧٦ .

(٢) في د : يذكره . والأصوب ما أثبتناه .

هداكم وإن كُتُم من قبله لَمِن الضالين ﴿١﴾ :

الأحسن أن يكون الضمير في قوله: من قبله، يعود على الهدى^(٢)، لما دل عليه قوله: هداكم. والكاف نعت لمصدر محذوف، أي: ذكراً مثل ما هداكم^(٣)، وأن كان الفاعلان خاصين باعتبار أمر عام اشتركا فيه وهو الاحسان، كأنه قيل: أحسنوا كما أحسن إليكم، مثل قوله: ﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾^(٤) إلا أنه عدل عن العام الى الخاص لقصد تفهيم خصوصية المطلوب، وتنبهها على خصوصية السبب. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٦٨]

[وجه دخول أن المخففة على «ليس» و«عسى»]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة عشرين وستمائة على قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٥). ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾^(٦):

(أن) في الموضوعين مخففة من الثقيلة. ولا يجوز التعويض فيها، وإن كانت إنما دخلت على الفعل، لأمر: أحدها: أنه لا يصح دخول حرف التعويض عليها بوجه ما، فلم يجز إدخالها عليها ههنا. أما امتناع السين وسوف ولا فلأنها حروف استقبال وهذه ماضية. وأما امتناع «قد» في «ليس» فلأنها لتقريب الماضي من الحال، و«ليس» لنفس الحال، ولأن معناها الاثبات، و«ليس» نفي، فكانا متضادين. فإن قلت: فقد قالوا: قد انتفى الشيء،

(١) البقرة: ١٩٨.

(٢) قاله ابن عطية. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١/٥٦٠.

(٣) نص عليه النحاس. إعراب القرآن ١/٢٤٧.

(٤) القصص: ٧٧.

(٥) النجم: ٣٩.

(٦) الأعراف: ١٨٥.

فأدخلوها على فعل معناه نفي . قلت : الجملة في «ليس» في المعنى هي الجملة الاسمية والمقصود منها نفي الخبر بها عن المبتدأ ، وليست مقصودة في الحقيقة بالإخبار بها وبفاعلها . ألا ترى أنك لو قلت : ليس زيدٌ ، لم يكن كلاماً . فلو دخلت «قد» على هذه الجملة لوجب أن يتحقق نفس ما هو المقصود بالانتفاء وهو الخبرُ ، فتصير نافياً مثبتاً . وأما : قد انتفى الشيءُ ، فليس من ذلك . ألا ترى أن قولك : انتفى الشيءُ ، كلامٌ مستقيم ، فإذا قلت : قد انتفى ، فإنما أردتَ تحقيقَ ذلك الفعل الذي معناه نفي ، فظهر الفرقُ بينهما . وأما امتناع «قد» على «عسى» فلأنها لتقريب الماضي من الحال ، و«عسى» لا تكونُ إلا لتقريب في المستقبل ، فكانا متضادين ، ولأنها تقرب ما لو لم تدخل عليه لكان معناه محتملاً في الزمان القرب والبعد . ولا دلالة لعسى على الزمان ، فلا معنى لدخول «قد» عليها ، ولأن المقصودَ الجملةَ الاسمية ، فالخبرُ في الحقيقة هو خبرُ المبتدأ ، ولا معنى لدخول «قد» إلا تحقيق الخبر ؛ فلا دخول له على خبر المبتدأ^(١) .

فإن قلت : فقد استقلت «عسى» مع فاعلها كلاماً في قولك : عسى أن يقوم زيدٌ ، فمقتضى هذا التعليل أن تدخل «قد» . قلت : ليس المقصودُ أيضاً بالخبر ههنا إلا بالجملة الواقعة بعد عسى . وهي وإن كانت في صورة الفعلية فالمعنى فيها على الاسمية ، والمعنى فيها كمعنى : عسى زيدٌ أن يقوم ، سواء . والمقصودُ : زيدٌ يقوم . فالأصلُ : عسى زيدٌ يقومُ ، فلما التزموا دخول «أن» لمعنى اقتضاها قدّموا تارة الفعلَ على الاسم ليصحَّ دخولُ «أن» عليه ، فقالوا : عسى أن يقومَ زيدٌ ، وبقوها تارةً أخرى على نظمها الأصلي ، وأدخلوا «أن» على الفعل مؤخراً ، فقالوا : عسى زيدٌ أن يقومَ ، فصارحكُم : عسى أن يقومَ ، وعسى أن يقومَ زيد ، سواء . الثاني : ولو سلّم صحة دخول حرف التعويض على هذه

(١) ولا معنى لدخول . . . خبر المبتدأ : سقطت هذه العبارة من م .

الأفعال في غير هذا الموضع لم يلزم في هذا الموضع، وذلك أن دخولها إنما كان للفرق بين المصدرية والمخففة. ولا تلبس هذه بالمصدرية لأنها لا تدخل عليها، وإنما امتنع دخولها عليها لأمرين: أحدهما: أنها إنما تدخل على ما يُخبر عنه في التحقيق أو يُخبر به، وهي في الحقيقة ليست مقصودة بالإخبار عنها ولا بها. ألا ترى أن قولك: يعجبني أن تقوم، المقصودُ الإخبار عن القيام بالإعجاب. وإذا قلت: عسى زيد أن يقوم، فالمقصودُ الإخبار عن زيد بالقيام. وإنما دخلت «عسى» لتقريب المرجو كدخول لعل. الثاني: أن المصدرية إنما تدخل في موضع يُسبك الفعل معها إلى مصدر^(١) وليست لهذه مصادر تُسبك إليها. الأمر الثالث من الأول: أن هذه الأفعال غير متصرفة لتضمنها معنى الحروف في التحقيق، فأجريت مجرى الحروف في امتناع دخول الأفعال كامتناع دخولها على الحروف. والذي يحقق قربها من الحروف اختلاف العلماء في كونها من باب الحروف^(٢). والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٦٩]

[إعراب «ما» في قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾^(٣):

يَحْتَمِلُ وجوها: أحدها: أن تكون (ما) زائدة، أي: يؤمنون قليلاً^(٤).

(١) في د، م: مصدره.

(٢) قال الرضي: «وزعم الزجاج أن عسى حرف لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل، واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك». شرح الكافية ٣٠٢/٢. أما ليس فقال الرضي: «والأولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضمائر به عليها، وهي لا تتصل بغير صريح الفعل إلا نادراً». شرح الكافية ٢٩٦/٢.

(٣) البقرة: ٨٨.

(٤) نص عليه الزمخشري. الكشاف ٢٩٥/١.

ومعنى القلة ههنا النفي على مذهب قول العرب: قل ما يقول ذاك، أي: ما يقوله. ولذلك امتنع: قل سيرى حتى أدخلها - بالرفع، ووجب النصب، كما امتنع الرفع في قولك: ما سرت حتى أدخلها، ووجب النصب. الثاني: أن تكون في مثل قولك: اضربه ضرباً ما، للتقليل بعد التقليل، والوجه في الإعراب كما تقدم سواء. الوجه الثالث: أن تكون (ما) نافية، و(قليلاً) إما وصفاً لمصدر^(١) وإما وصفاً لظرف، وفيه ضعف من حيث إن ما بعد «ما» لا يعمل فيما قبلها وهو في المصدر أضعف منه في الظرف. ويضعف أيضاً في الظرف من حيث إنه انضم إليه حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، كما ضعف: سير عليه طويل، لما انضم إلى حذف الموصوف جعله في موضع الفاعل، ولم يضعف: سير عليه طويلاً، ولا: سير عليه زماناً طويلاً، لما لم يكن في واحدة منها إلا أحدهما. ووجهه أنها مشبهة بليس، فجاز أن يتقدم معمول ما بعدها عليها كليس. ويجوز أن تشبهه بلن حتى لا يفرق بينها وبين لن^(٢) بالفعلية فيقال: حرف نفي لا يغير معنى الخبر، فجاز أن يقدم عليه معمول ما بعده قياساً على لن^(٣) في قولك زيداً لن^(٤) أضرب. وإذا تقدم معمول ما بعد لن^(٥) وهي عاملة فيه كان معمول «ما» أجدر، إذ لا عمل لها فيه.

ويجوز أن يكون (قليلاً) حالاً من فعل محذوف دل عليه ما قبله، كأنه قيل: بل لعنهم الله بكفرهم فابعدوا أو فأخزوا أو نحوه في حال كونهم قليلاً

(١) وهو مذهب الزجاج. إعراب القرآن ١/٢٩٥.

(٢) في الأصل وفي م: أن. وما أثبتناه من النسخ الأخرى وهو الصواب.

(٣) في الأصل وفي م: أن. وهو خطأ.

(٤) في الأصل وفي م: أن وهو خطأ.

(٥) في الأصل وفي م: أن. وهو خطأ.

إيمانهم. وهذا الوجه أقعد في المعنى، وما علمت أحداً قاله. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٧٠]

[مسألة في «إذ»]

وقال أيضاً بالقاهرة سنة خمس عشرة وستمائة على قوله تعالى: ﴿وإذ لم يهتدوا به فيقولون﴾^(١):

قال: «إذ» في أصل وضعها للماضي، فكيف يستقيم أن تكون ظرفاً لـ (سيقولون) مع كونه مستقبلاً في قوله تعالى: ﴿وإذ لم يهتدوا به فيقولون﴾. لأنه يصير المعنى: أنه يقول في المستقبل في زمان قد مضى وذلك مستحيل؟ فالجواب من أوجه: أحدها: أن يقدر متعلق يتعلّق به (إذ) فيكون التقدير: وإذ لم يهتدوا به جحدوا أو كفروا أو ما أشبهه. ثم استؤنف ذكر ما يوقعونه في المستقبل. وأتى بالفاء إيذاناً بأنه مسبّب عما قدر متعلقاً لإذ. الثاني: أن «إذ» وإن كانت لما مضى، فما ذكر بعدها مستمر، فصار فيها شائبتان: شائبة تقتضي الماضي لوقوع ذلك، وشائبة تقتضي الاستقبال لاستمراره، فعبر بإذ باعتبار الماضي لتحققه، وعلق (سيقولون) باعتبار استمراره لأنه مستقبل في المعنى. الثالث: أن تكون متضمنة معنى الشرط بدليل دخول الفاء بعدها^(٢)، وكونها في معنى إذا، وذلك إنما يكون للشرط^(٣)، فكأن المعنى: إذا لم يهتدوا به

(١) الأحفاف: ١١.

(٢) قال الرضي: «لأنه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في إذا، لأن جميع أسماء الشرط متضمنة لمعنى إن، وإن للشرط في المستقبل، وإذ موضوعة للماضي فتناوياً». شرح الكافية ١١٥/٢.

(٣) في س: الشرط. والصواب ما أثبتناه.

فسيقولون، وحسن التعبير بإذ دلالة بها على تحقيق ذلك لأنها في أصل وضعها لتحقيق الشيء لكونها للماضي، وكذلك قوله: ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١)، تُقدّر الوجوه كلها كما قدّرت فيما تقدّم^(٢). والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٧١]

[معنى قوله تعالى: ﴿وليس الذكر كالأنثى﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى: ﴿وليس الذكر كالأنثى﴾^(٣).

يجوز أن يكون: وليس الذكر مثل هذه الأنثى، فتكون الألف واللام في (الأنثى) للمعهود السابق، وتكون الألف واللام في (الذكر) للمعهود الذهني. الثاني: أن المراد نفي التسوية بينهما، فلا فرق بين تقديم الذكر أو تقديم الأنثى. ولذلك قال تعالى: ﴿ليسوا سواء﴾^(٤). وإذا كان المعنى على ذلك، فلا فرق في التقديم والتأخير لصحة الإتيان بهم جميعاً بلفظ الجمع. وكل ما صح فيه لفظ الجمع صح في مفرداته التقديم والتأخير. الثالث: أن يكون المعنى على الرد لمن قال: الذكر كالأنثى. فجوابه أن يقال: ليس الذكر كالأنثى، وكان ذلك المقدر على طريقة من يأخذ الأعلى فيجعل المشبه عند قصد التسوية قصداً للمبالغة، فجاء الرد على نحو ما قدّر. والله أعلم بالصواب.

(١) المجادلة: ١٣.

(٢) وهناك وجه آخر في الآية المتقدمة ذكره ابن هشام وهو أن تكون (إذ) للتعليل. انظر مغني

الليبي ١٢/١ (محيي الدين).

(٣) آل عمران: ٣٦.

(٤) آل عمران: ١١٣.

[إعادة الظاهر بدلاً من الضمير في قوله تعالى : ﴿ استطعما أهلها ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى : ﴿ حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها ﴾ (١) :

إنما أعاد (الأهل) بلفظ الظاهر لأحد أمرين : أحدهما : أن (استطعم) صفة لقرية ، فلا بد من ضمير يعود من الصفة الجُمليّة إليها . ولا يمكن عودُه إلا كذلك لأنه لو قيل : استطعماهم لكان الضميرُ لغيرها . ولو قيل : استطعماها لكان على التجوّز ، إذ القرية لا تُستطعم حقيقة . فلمّا لم يكن بدُّ من ذكر الضمير العائدِ إلى القرية ولا يمكن ذكره إلا وهو مضاف إليه إلا بذكر المضاف ، ولا يمكنُ ذكر المضافِ مضمراً لتعذر إضافة المضمّر ، تعيّن ذكره ظاهراً . ولا يرد عليه أن (استطعما) جوابٌ لإذا لا صفة لقرية ، لأننا نقول : الظاهرُ أنه صفة لقرية ، وأن (قال) هو جواب (إذا) لقوله في القصة الأخرى : ﴿ حتى إذا لقيّا غلاماً فقتله قال ﴾ (٢) . ف (قال) ههنا جواب (إذا) متعيّن . ولا يستقيم أن يكون (فقتله) جوابه ، إذ الماضي الواقعُ في جواب «إذا» لا يكون بالفاء ، فتعنّن فيه (قال) . وإذا كان كذلك فالظاهرُ أن القصة الأخرى على هذا النمط في أن (قال) هو الجوابُ لأنها سبقت سياقاً واحداً . والثاني : أن الأهل لو أضمر لكان مدلولُه مدلولَ الأول ، ومعلوم أن مدلولَ الأول جميعُ الأهل . ألا ترى أنك إذا قلت : أتيتُ أهلَ قرية كذا ، إنما تعني وصلت إليهم ، فلا خصوصيّة لبعضهم دون بعض . والاستطعامُ في العادة إنما يكون لمن يلي النازل بهم منهم ، وهم بعضُهم ، فوجب أن يقال : استطعما أهلها ، لثلا يُفهم أنهم استطعموا جميع الأهل وليس كذلك . والله أعلم بالصواب .

(١) الكهف : ٧٧ .

(٢) الكهف : ٧٤ .

[دخول إن الشرطية على الماضي]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى : ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقْتُ﴾^(١). وكذلك قوله تعالى : ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾^(٢). وكذلك قول الشاعر :

أَتَغَضَّبُ إِنْ أَدْنَا قُتَيْبَةَ حُرَّتَا جِهَارًا وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ^(٣)
الصحيح أن (إن) الشرطية إذا دخلت على الماضي قلبته مستقبلاً. فأما قوله : (إن كان قميصه)، فلأن (كان) بمعنى : ثبت، فكأنه قيل : إن ثبت أن قميصه. وثبوت الشيء لا يلزم منه ألا يكون قبل ذلك ثابتاً، فهي على بابها في الاستقبال، لأن المعنى : إن يثبت هذا في المستقبل فهي صادقة. وبهذا التأويل أول قوله : إن أَدْنَا قُتَيْبَةَ حُرَّتَا، على أن القدير : إن كانت أَدْنَا قُتَيْبَةَ حُرَّتَا. وقد ثبت حذف «كان» الناقصة مع الشرط كثيراً، كقولهم : إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، ونظائره كثيرة.

وأما إن جُعِلَتْ إن بمعنى إذ^(٤) فلا تحتاج إلى جواب.

(١) يوسف : ٢٦ .

(٢) المائدة : ١١٦ .

(٣) البيت من الطويل وهو للفرزدق . انظر شرح ديوانه ص ٨٥٥ (تعليق عبد الله الصاوي) . وهو من شواهد سيبويه ١٦١/٣ ، والكامل ٢٨٤/١ ، والرضي ٢٦٤/٢ ، ومعنى اللبيب ٢٢/١ (دمشق) . وقتيبة : هو قتيبة بن مسلم الباهلي ، وابن خازم : هو عبد الله بن خازم أمير خراسان من قبل عبد الله بن الزبير . والشاهد فيه كسر همزة «إن» وحملها على معنى الشرط .

(٤) قال ابن هشام : «وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ» . المغني ٢٢/١ (دمشق) .

وأما قوله تعالى : ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾ ، فعلى معنى : إن ثبت أيضاً . ولا يقدح أن يقال : إنه عالم بثبوتِه وعدم ثبوتِه ، فلا يصح فيه «إِنْ» لأنها إنما تدخل على الأشياء المشكوك فيها . فالجواب : أن هذا لازم أيضاً وإن لم تكن بمعنى : ثبت ، فإن كونه قاله أو لم يقله أمرٌ يعلمه فلا تدخل «إِنْ» عليه . فما أجابوا به أجابنا به . والجواب عنه من وجهين : أحدهما : أن أمر القيامة عظيم هائل يذهل فيه العالم عن علمه . ألا ترى إلى قوله : ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا﴾^(١) والثاني وهو الظاهر : أنه خرج مخرج الإنكار على وجه الأدب ، فإن العظيم يخاطب في الإنكار بصيغة الشرط . يقال للملك إذا قال : هل فعلت كذا لشيء ينكره : إن كنت فعلته فقد نُقِلَ إليك ، على معنى : أني لم أفعله ؛ فكذلك الآية . والله أعلم بالصواب .

[إِمْلَاء ٧٤]

[مسألة في الوقف والجواب عنها]

وقال أيضاً بدمشق سنة تسع عشرة مملياً على قوله تعالى : ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ . وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾^(٢) .

سُئِلَ عن هذه الآية هو وغيره من المشايخ بدمشق . فقيل : هل يجوز الوقف على قوله : ويبقى ، والابتداء بما بعده؟ وفي الوقف على قوله : فان؟ . وفيمن قال : إنما الوقف على قوله : ويبقى ، دون قوله : فان؟ . فأجاب وقال : لا ينبغي الوقف على قوله : ويبقى ، تعمداً ، لأنه يلزم أن يكون فيه ضمير فاعل ، وهو غير سائغ أو مستبعد . لأنك إن جعلت الضمير مفسراً بما بعده كان غير

(١) المائدة : ١٠٩ .

(٢) الرحمن : ٢٦ ، ٢٧ .

سائغ في مثله^(١). وَإِنْ جَعَلْتَهُ رَاجِعًا إِلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ ﴿رَبِّكَمَا﴾^(٢) أَوْ ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِينَ﴾^(٣) أَوْ ﴿الرَّحْمَنِ﴾^(٤) أَدَّى إِلَى إِضْمَارِ فَاعِلٍ لَمْ يُحْتَجَّ إِلَيْهِ، وَإِخْرَاجِ مَا هُوَ الْأَوْلَى بِهِ مِنَ الظَّاهِرِ بَعْدَهُ إِلَى أَمْرٍ آخَرَ بَعِيدٍ، وَكِلَاهُمَا بَعِيدٌ.

وأما الوقف على قوله تعالى: ﴿فَان﴾، فتام^(٥)، لأن ما بعده لا يتوقف إيراده على ما قبله، ولا أثر لواو العطف في الجمل في ذلك. ولا يصح تعليل التمام بكونه رأس آية، ولا بكونه مستقلٌ به الجملة، ولا بهما. فإنَّ قوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٦) رأسُ آيةٍ باتفاق، وليس بتام باتفاق. وقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٧) مستقل الجملة بقوله: لله، وليس بتام ولا كاف^(٨) باتفاق.

وأما مَنْ قَالَ: إِنَّمَا الْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَبْقَى﴾ دُونَ ﴿فَان﴾، فَجَاهِلٌ. وَلَوْ سُلِّمَ لَهُ الْوَقْفُ عَلَى (وَيَبْقَى) لَمْ يَمْتَنِعِ الْوَقْفُ عَلَى (فَان)، وَيَكُونُ حَيْثُذُ وَقْفًا كَافِيًا، وَلَا يَكُونُ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى مَا قَبْلَهُ فِي (وَيَبْقَى) مَانِعًا مِنَ الْوَقْفِ عَلَيْهِ. هَذَا مَا كَتَبَهُ مَجِيبًا بِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(١) لأن هذا ليس من الأبواب التي يكون فيها مفسر الضمير مؤخرًا. انظر هذه المسألة في شرح شذور الذهب ص ١٣٦ (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد).

(٢) الرحمن : ١٣ .

(٣) الرحمن : ١٧ .

(٤) الرحمن : ١ .

(٥) الوقف التام : أكثر ما يكون في رؤوس الآي وانقضاء القصص . انظر النشر في القراءات العشر ١/ ٢٢٦ .

(٦) الفاتحة : ١ .

(٧) الفاتحة : ١ .

(٨) الوقف الكافي : يكثر في الفواصل وغيرها . والذي بعده كلام مستغن عما قبله لفظاً وإن اتصل معنى . انظر النشر في القراءات العشر ١/ ٢٢٦ .

[مجيء الجملة الاستفهامية للتعظيم]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى : ﴿ القارعة ﴾ .
ما القارعة . وما أدراك ما القارعة ﴿ (١) . وشبهه :

يقال : دَرَيْتُ بكذا ودريتُ كذا ، أي : علمته . وتدخل الهمزة المتعلّية فتقول : أدريته كذا وبكذا . فالمفعول الثاني غيرُ المفعول الأول كمفعولي عرفتُ زيداً كذا وبكذا . ولَمَّا كان ذلك من باب العلم ، جاء المفعول الثاني تارة مفرداً وجملة استفهامية أخرى ، كما يجيء الثاني في عَرَفْتُ والأول [في] (٢) عَرَفْتُ ، وكذلك علمت وأعلمت . تقول : عَرَفْتُ زيداً من أبوه؟ وأعلمتُ زيداً أيّ الناس هو؟ فلذلك (٣) جاء (٤) أيضاً : أدريته أيّ الناس هو؟ ومنه : ﴿ وما أدراك ما القارعة ﴾ (٥) .

ومجيءُ الجملة الاستفهامية في هذه المحالّ لتعظيم ذكر القضية ، وأنها من الاجمال بمكان حتى استحقّت السؤال عنها بالجملة الاستفهامية ، وإلا فلا استفهام على التحقيق . وإنما المعنى على أنّ ذلك المسؤول عنه بهذه الجملة مُعَلِّمٌ ، ولذلك قيل : كلُّ ما في القرآن من (وما أدراك) فقد أُعْلِمَ بمفعوله .

وأما «ما» التي قبل «أدراك» فمجيئها أيضاً لتعظيم شأن الإعلام وأنه من التعظيم والاجمال بمكان حتى استحقَّ أن يسأل عنه بالجملة الاستفهامية . وأما

(١) القارعة : ١ ، ٢ ، ٣ .

(٢) زيادة من ب ، د ، س .

(٣) في س : وكذلك . والصواب ما أثبتته لأن المقصود التعليل .

(٤) في م : جاز . وهو تحريف .

(٥) القارعة : ٣ .

ما في القرآن من قوله: ﴿وما يدريك﴾ فقد قيل: إنه لم يُدْر به. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٧٦]

[وجه رفع «الأبواب» في قوله تعالى: مفتحة لهم الأبواب]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى: ﴿جناتٍ عدنٍ مفتحةً لهم الأبواب﴾^(١):

في رفع (الأبواب) وجهان: أن يكون في (مفتحة) ضميرُ الجنات، ويكون التانيثُ تانيثُ الجماعة، كما تقول: جناتٌ مفتحةٌ، وتكون الأبوابُ بدلاً من الضمير^(٢)، بدلَ الاشتمال، كما تقول: فُتحتُ الجناتُ أبوابها، والأبوابُ منها، فحُذِفَ الضميرُ للعلم به، كما تقول: ضُربَ زيدُ الرأسُ والظهرُ^(٣). والثاني: أن لا يكون في (مفتحة) ضميرٌ، فتكون الأبوابُ مرتفعة بها ارتفاعاً ما لم يسمَّ فاعلهُ بما أسند إليه. وقد ضَعَفَ أبو علي وغيره هذا الوجهَ من حيث إن شرطَ إعمال الصفات أن تكون في السبب دون الأجنبي، فلا بدَّ من ضمير يعود على الأول ولا ضمير^(٤)، فإن قيل: الضميرُ محذوف، والتقديرُ: مفتحة الأبوابُ منها، كان مثل قولك: مررت برجل حسن الوجه. وهو ضعيف. فإن قيل: إنَّ الألفَ واللامَ قامت مقامَ الضمير^(٥) كان أيضاً مثل قولك: مررت برجل

(١) ص: ٥٠.

(٢) أجزاه الزمخشري، الكشاف ٣/٣٧٨. والزجاج، إعراب القرآن ١/٣٢٣.

(٣) قال سيبويه: «وإن شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيداً. وإن شئت نصبت، تقول: ضُربَ زيدُ الظهرَ والبطنَ، والعامل فيه الفعل» ١/١٥٩.

(٤) انظر ما قاله أبو علي في هذه المسألة في كتاب إعراب القرآن للزجاج ١/٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، وذكر الزجاج أن كلامه هذا قاله في كتابه (الإغفال).

(٥) نقل الزجاج هذا القول عن الكوفيين. إعراب القرآن ١/٣٢٣.

حسن الوجه، ولو كانت الألف واللام تقوم مقام الضمير لم يكن ضعيفاً.

ولا يحسن أن يقال: لو كانت الألف واللام عوضاً عن الضمير لجاز: مررت بامرأة حسنة وجهها، كما جاز مررت بامرأة حسنة الوجه، لأننا نقول به على مذهب سيويه^(١)، وإنما يقول هذا من يرى امتناع المسألة. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٧٧]

[إعادة الظاهر بدلاً من الضمير]

في قوله تعالى: ﴿وكانت الجبال كتيلاً مهيباً﴾ [

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى: ﴿يوم ترجف الأرض والجبال وكانت الجبال كتيلاً مهيباً﴾^(٢):

إنما أعيد لفظ الجبال، والقياس الإضمار، لتقدم ذكرها. فقال: هذا مثل ما ذكرناه في قوله في (آلم السجدة) في أحد الوجهين، وهو قوله: ﴿كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها وقيل لهم ذوقوا عذاب النار﴾^(٣)، وهو أن الآيتين سيقتا للتخويف والتنبيه على عظم الأمر، وإعادة الظاهر أبلغ.

وأيضاً لو لم تذكر الجبال لكان الضمير محتملاً أن يعود على الأرض، فذكرت الجبال بظاها دفعاً لهذا الاحتمال. والله أعلم بالصواب.

(١) انظر الكتاب ١/ ١٩٩.

(٢) المزمّل : ١٤.

(٣) السجدة : ٢٠.

[جواب الشرط في قوله تعالى : ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ﴾]

وقال أيضاً بالقاهرة سنة اثنتي عشرة [١] على قوله تعالى : ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [٢]:

جواب الشرط (فقد صغت قلوبكما) ، من حيث الإخبار، كقولهم : إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس . فالإكرام الذي ذكر شرطاً سبباً للإخبار بالإكرام الواقع من المتكلم أمس لا نفس الإكرام ، لأن ذلك غير مستقيم من وجهين : أحدهما : أن الإكرام الثاني سبب للأول فلا يستقيم أن يكون مسبباً . والثاني : أن ما في حيز الشرط في المعنى مستقبل ، وهذا ماض محقق في المعنى . وعن الوجه الأول توهم كثير من المبتدئين أن جواب الشرط يكون مسبباً ويكون سبباً ، وهو فاسد . ولو صح ذلك لصح أن يقال : إن تدخل النار كفرت بالله ، وذلك معلوم البطلان . فإن قلت : فالإخبار بالإكرام الواقع أمس قد حصل قبل الشرط ، وذلك غير مستقيم . فالجواب [٣] : أن المعنى على أن ذكر هذا الخبر بعد وقوع الشرط المسبب ، وذلك يحصل بعد الشرط ، والخبر سبب للذكر لمضمونه . فذكر السبب مستغنى به عن المسبب ، ولذلك وجب في مثل هذه المواضع دخول الفاء تنبيهاً على أن الجواب ما ذكرناه ، ولو كان عين الجواب لم يجز دخول الفاء . لو قلت : إن أكرمتني فأكرمتك ، لم يجز . وعلى ما ذكرناه يحمل الجواب في الآية ، أي : إن توبا إلى الله يكن سبباً لذكر هذا الخبر ، وهو قوله : فقد صغت قلوبكما .

فإن قلت : الآية سيقت في التحريض على التوبة ، فكيف تجعل سبباً

(١) زيادة من هامش الأصل ، ورقة ٤٢ .

(٢) التحريم : ٤ .

(٣) في د : والجواب . والصواب ما أثبتته ، لأنه جواب شرط واجب الاقتران بالفاء .

لذكر الذنب؟ قلت: ذكُرُ الذنب متوباً منه لا يُنافي التحريضَ على التوبة ولا سيما إن كان الذنب مشهوراً، فيصير المعنى في الآية: إن تتوبا إلى الله يعلم براءتكما من إثم هذا الصغور، لأن الخبر بالصغور سبب لذكره، وذكره متوباً منه سبب للعلم ببراءتهم من إثمه، فاستغني بسبب السبب.

ولو قيل: إن جواب الشرط في الآية محذوف للعلم به^(١)، أي: إن تتوبا إلى الله يمحُ إثمكما أو يعفُ عنكما، ثم قيل: فقد صغت قلبكما، جواباً لتقدير سؤال سائل عن سبب التوبة الماحية. فإن قلت: كان يلزم على ذلك أن يُقال: فقد صغت قلبُهما. قلت: إذا كان الجواب في التحقيق حاصلاً فلا فرق بين الأمرين في ذلك، وهو كذلك أحسنُ هنا، لأن ما ذكرناه أمرٌ تقديري. ألا ترى أنك لو قلت: أنا أحسن إليك لأنك أحسنت إليّ، كان أحسن من: لأنه أحسن إليّ، لأنه رجوعٌ إلى خطابٍ من لم يُذكر عن مخاطبٍ مذكور. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٧٩]

[العدول عن المطلوب إلى سببه وسببه]

وقال أيضاً بدمشق سنة ثمانى عشرة مملياً على قوله تعالى: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾^(٢):

المأمور في الحقيقة هم المخاطبون، والمأمور به الغلظة، وإن كان في اللفظ للكفار، والمأمور به وجدانهم ذلك. ووجهه أن العرب تعدل عن المطلوب تارة الى سببه لأنه المقصود، وتارة الى سببه تنبيهاً للمأمور على

(١) قال أبو البقاء: «جواب الشرط محذوف تقديره: فذلك واجب عليكما أو يتب الله عليكما، ودل على المحذوف (فقد صغت) لأن إصغاء القلب إلى ذلك ذنب». إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٦٤.

(٢) التوبة: ١٢٣.

تحصيل المطلوب بسببه . وإذا عدلتُ إلى ذلك أتت بالفعل الذي هو المسبب والسبب على صيغة الفعل المطلوب منسوباً الى فاعل ذلك الفعل فيصير في اللفظ كأنه المطلوب، وفاعله كأنه المطلوب منه، والمعنى على ما تقدّم . فمن الأول: قوله تعالى: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾^(١) لَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْأَمْرِ بِالْغِلْظَةِ إِنَّمَا هُوَ وَجْدَانُ الْعَدُوِّ ذَلِكَ مِنْهُمْ، لِأَنَّهَا مَطْلُوبَةٌ فِي نَفْسِهَا عُدْلٌ عَنْهَا إِلَى مَسَبِّهَا الْمَقْصُودُ بِهَا وَهُوَ الْوَجْدَانُ، وَذُكِرَ عَلَى صِيغَةِ الْفِعْلِ الْمَطْلُوبِ وَنُسِبَ إِلَى فَاعِلِهِ وَهُوَ الْكِفَارُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ . ومن الثاني: قوله: ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾^(٢) . فالمطلوب في الحقيقة هو اجتناب الآثام، ولكنه لَمَّا كَانَ سَبَبُ الْاجْتِنَابِ اجْتِنَابَ فَتْنَةِ الشَّيْطَانِ عُدْلٌ إِلَيْهَا عَلَى لَفْظِ الْمَطْلُوبَاتِ وَنُسِبَتْ إِلَى الشَّيْطَانِ، فَصَارَ الْمَطْلُوبُ فِي الْلَفْظِ اجْتِنَابُ أَنْ يَجْتَنِبَ الشَّيْطَانُ الْفِتْنَةَ وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لَهُمْ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْعُدُولِ عَنِ الْمَسَبِّ إِلَى السَّبَبِ . وهذا الباب أكثر من أن يحصى . والله أعلم بالصواب .

[إِمْلَاء ٨٠]

[الاستثناء في قوله تعالى: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾^(٣) :

أما الأول فاستثناء متصل من وجهين: أحدهما: أن المراد بـ (ما دامت السماوات والأرض) جميع الأزمان بعد البعث، فاستثنى زمن إقامتهم في

(١) التوبة : ١٢٣ .

(٢) الأعراف : ٢٧ .

(٣) هود : ١٠٧ .

المحشر؛ فإنهم ليسوا في النار حينئذٍ. والثاني: أن يكون ﴿الذين شقوا﴾^(١) مراداً به المؤمنُ العاصي والكافرُ، فيكون (ما شاء ربك) استثناءً، إمّا للمدة التي تكون بعد إخراج العصاة فإنهم ليسوا فيها حينئذٍ، وإمّا لمن يخرج، استعمالاً لما بمعنى: مَنْ، ويكون استثناءً^(٢) من (الذين شقوا) لا من (دامت).

وأما الثاني فلا يظهر^(٣) استقامة الاتصال فيها إلا على الوجه الأول. ويضعف الانقطاع فيهما لأنه لا بد من تقدير خبر في المعنى. فإن جعلته اجنبياً عما تقدم ضعف لأن الاستثناء المنقطع لا يكون خبره اجنبياً. وإن جعلته من معنى ما قبله جاء معنى الاتصال، ولا حاجة إلى تقدير الانفصال مع تسويغ الاتصال، لأنه أظهر وأكثر. والله أعلم بالصواب.

[إملأ ٨١]

[الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إلا وحياً أو من وراء حجاب﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى: ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا﴾^(٤):

يجوز أن تكون (كان) ناقصة وتامة وزائدة. فإذا كانت ناقصة جاز أن يكون الخبر (لبشر)^(٥) فيكون (إلا وحياً) استثناء مفرغاً من عموم الأحوال المقدرة في سياق النفي من الضمير في الخبر أو من اسم الله تعالى. كأنه قيل:

(١) هود : ١٠٦ .

(٢) في م : الاستثناء .

(٣) في الأصل : يظهر . وما أثبتناه من م ، وهو الأحسن .

(٤) الشورى : ٥١ .

(٥) في الأصل وفي م : للبشر . والصواب ما أثبتناه .

على حال من الأحوال إلا على هذا الحال. فيكون (وحيًا) بمعنى: ذا وحي،
إمّا بمعنى: مُوحياً، وإمّا بمعنى: مُوحا.

وقوله: ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ متعلّقٌ بمحذوف، كأنه قيل: أَوْ مُوَصَّلًا أَوْ
مُوَصَّلًا^(١) ذلك من وراء حجاب.

وقوله: أَوْ يَرْسَلُ، بالنصب^(٢)، على معنى: أَوْ ذَا إِسْرَالٍ، عطفًا على
قوله: وَحِيًّا^(٣). فلما حُذِفَ المضافُ منهما وجاءت أَنْ والفعلُ في موضع
المصدر، جاز حذفُ «أَنْ» كما جازَ في قولك: أعجبني قعودُك وتكرِمني.

ويجوز أن يكون (لبشر) غير مستقر، ويكون (إلا وحيًا) هو الخبرُ استثناءً
مفرغًا من عموم الاخبار المقدّرة، كأن المعنى: ما كان التكليمُ إلا إحياءً أو
إيصالًا من وراء حجاب أو إرسالًا، على أنه جعل ذلك تكليمًا على حذف
مضاف، و(لبشر) على ذلك متعلّق بما دلّ عليه (أن يكلمه). لأن المعنى: وما
كان تكليمُ الله لبشر، ولكنه قُدِّمَ لثلاثي يلي (كان) الموضوعه للمضي (أَنْ)
الموضوعه للاستقبال. أو لثلاثي يلي العوامل الداخلة على المبتدأ حرف^(٤)، ألا
تري إلى حسن قولك: ما يكون لي أن أفعل، ما لا يحسن: وما يكون أن أفعل

(١) موصلاً: سقطت من د، م.

(٢) وقراءة نافع وأهل المدينة بالرفع. البحر المحيط ٥٢٧/٧.

(٣) قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قوله عز وجل: وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيًا أو

من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء. فزعم أن النصب محمول على أن

سوى هذه التي قبلها. ولو كانت هذه الكلمة على أن هذه لم يكن للكلام وجه، ولكنه لما

قال: إلا وحيًا أو من وراء حجاب، كان في معنى إلا أن يوحى، وكان أو يرسل فعلاً لا

يجري على إلا، فأجرى على أن هذه، كأنه قال: إلا أن يوحى أو يرسل، لأنه لو قال:

إلا وحيًا وإلا أن يرسل، كان حسناً، وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال فحملوه على أن، إذ

لم يجز أن يقولوا: أو إلا يرسل، فكانه قال: إلا وحيًا أو أن يرسل». الكتاب ٤٩/٣.

(٤) في الأصل وفي ب: حرفاً. والصواب ما أثبتناه لأنه فاعل.

لي . وإن كانت تامة كان الاستثناء مفرغاً من الأحوال المقدرة على ما تقدم . أو يكون (وحيّاً) منصوباً على المصدر، أي : إلا حصول وحي ، فيكون قوله : أو من وراء حجاب ، إمّا على ذلك المعنى ، وإمّا على تقدير : حاصلًا ، وإن لم يكن ما قبله حالاً كما تقول : ما ضربته إلا تأديباً وقائماً يوم الجمعة ، وإن كان كل واحد منها مخالفاً للآخر ، كما تقول ذلك في الاثبات . ومثله قوله تعالى : ﴿فاذكروا الله كذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾^(١) ، لأن (أشدّ) لا يستقيم أن يكون معطوفاً على الكاف ، ولا على (ذكركم) ولا على موصوف الكاف ، لأنه كان يجب أن يقال : أو أشدّ ذكر أو أشدّ بالخفض . وإنما المعنى : اذكروا الله ذكراً مثل ذكركم آباءكم ، أو مثل قوم أشدّ ذكراً . (فأشدّ ذكراً) حال^(٢) وقد عطف على المصدر كما ترى بتقدير جملة أخرى كالمقدمة ، أي : أو اذكروا الله مثل قوم أشدّ ذكراً ، فحذفت لتقدّم ما يدل عليها . وإن كانت زائدة كان مستثنى من عموم الأحوال المقدرة للضمير المستكن في قوله : لبشر ، أو من المصادر المقدرة عن الاستقرار والحصول المتعلّق به (لبشر) على المعنيين المتقدمين ، أو من اسم الله تعالى على المعاني المتقدمة .

ويجوز أن يكون استثناء منقطعاً ، وليس بواضح إذ المفهوم من سياق الكلام بيان حصول التكليم من الله لبشر ، ولأنه لا ينبغي أن يُعدل إلى المنقطع إلا بعد تعدُّر المتّصل . والله أعلم بالصواب .

(١) البقرة : ٢٠٠ .

(٢) انظر الإملاء (١٩) من هذا القسم . ص : ١٣٦ .

[إعراب قوله تعالى : ﴿أربعين ليلة﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاثٍ وعشرين وستمائة على قوله تعالى :
﴿فتمّ ميقات ربه أربعين ليلة﴾^(١) :

يجوز أن يكون (أربعين) ظرفاً، لأنّ تمام الميقات فيها، ولذلك لو صرّح
بفي فقيل : تمّ^(٢) ميقات ربه في أربعين ليلة لكان مستقيماً. ويجوز أن يكون ظرفاً
على معنى : آخر أربعين ليلة، فحذف المضاف للعلم به، إذ تمام مدة الشيء
إنما تكون آخره.

ويجوز أن ينتصب انتصاب المصدر، إمّا على معنى : أن الأربعين اسمٌ
للاخر كما تقول : هذا أربعون، والكراسة الأربعون. فلما كان هو التمام صحّ
أن يُنصب نصبَ لفظ التمام. وإمّا على حذف مضاف، أي : تمام أربعين.

ويجوز أن يكون حالاً^(٣)، أي : تم في حال كونه بالغاً هذا العدد
المخصوص، كما تقول : جاءني اخوتك ثلاثة، كما وُصف به في قولك :
مررتُ بنسوة أربع.

ويجوز أن يكون مفعولاً بتم، كأنّ الميقات، وهو التوقيت، هو الذي أكمل
الأربعين لما كان متعلقاً به. والله أعلم بالصواب.

(١) الأعراف : ١٤٢.

(٢) في م : فتم.

(٣) أجازَه الزجاج في إعراب القرآن ٤٥/١، والزمخشري في الكشاف ١١١/١، ومكي بن أبي
طالب في مشكل إعراب القرآن ص ٣٠١.

[إملاء ٨٣]
 [إعراب قوله تعالى : ﴿ زهرة الحياة ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاثٍ وعشرين على قوله تعالى : ﴿ زهرة الحياة الدنيا ﴾^(١) :

الأظهر أن يكون منصوباً بفعل مقدر دلّ عليه ما تقدّم، أي : جعلنا لهم، أو آتيناهم ونحوه^(٢)، لأنه إذا متّعهم بها فقد جعلها وأتاها، وليس في ذلك شيء من التعسف، لأنّ حذف الفعل لقيام قرينة سائغٍ واقع فصيح . ويجوز أن يكون الفعل « أعني » بياناً لما، أو للضمير في (به) أو (أزواجاً) وهو الذي يُسمّى نصباً على الاختصاص، كما تقول: هم العربُ أقرى الناس للضيف، ولا تعسّف فيه .

ويجوز أن يكون بدلاً من (أزواجاً) على حذف مضاف^(٣)، أي : أهل زهرة الحياة الدنيا، ويكون بدل الكل من الكل على المبالغة، كأنه جعلهم الزهرة والزينة على الحقيقة . وجعله بدلاً من (ما) ضعيف^(٤)، إذ لا يقال: مررت بزيد أخاك، أو من (به) أضعف، لأنه مثله وزيادة، للابدال من المضمّر العائد الى الموصول فيزيده ضعفاً لأنه يصير من باب قولك: زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً، وفي جوازها قولان . وجعله صفة لـ (أزواجاً) على حذف مضاف، أو إجراء لزهرة مجرى المصادر على معنى مزيتين، ضعيف، لأنه يوجب حذف التنوين لالتقاء الساكنين وهو ضعيف، ويوجب أن تكون (الحياة الدنيا) بدلاً من (ما)، وهو خلاف الظاهر . ولذلك^(٥) جعله حالاً من (ما) أو من الضمير لا يُجابه

(١) طه : ١٣١ .

(٢) نص عليه الزمخشري ، الكشاف / ٢ / ٥٥٩ . وأبو البقاء ، إملاء ما من به الرحمن / ٢ / ١٢٩ .

(٣) ذكره أبو البقاء . إملاء ما من به الرحمن / ٢ / ١٢٩ .

(٤) ذكره أبو البقاء . المصدر السابق .

(٥) في ن، د، س : وكذلك ، والصواب ما أثبتناه ، لأن المقصود التعليل .

ما تقدّم بعينه من الضعف المتقدّم^(١). والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٨٤]

[جواز البدل بتكرير لفظ الاستثناء]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاثٍ وعشرين على قوله تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّبِينٍ﴾^(٢):

الاستثناء مفرغ من عموم الصفات المقدّرة لورقة. أي: وما تسقط من ورقة إلا معلومة كقولهم: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خير منه. وقوله: ﴿وَلَا حَبَّةٌ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ﴾ معطوفٌ على قوله (ورقة)، داخلٌ في سياق النفي. (وإلا في كتابٍ مبين) بدلٌ من قوله: ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾، لأنّ ما يعلمه الله حاصل في كتاب. فتقديره: إلا حاصل، أو حصل في كتاب. ولا حاجة إلى أن يُقدّر مبتدأً محذوف، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أنفقت درهماً إلا من كيس، لم يحتجّ إلا إلى متعلّق الجار لا إلى مبتدأ. فوزانه وزانٌ قولك: مررت برجل في الدار، فكما لا يُقدّر مبتدأً في مثل هذه الصفة فكذلك الأخرى، لأنها مثلها. والبدل بتكرير لفظ الاستثناء سائغ، كقول الشاعر:

مَالِكٌ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ^(٣)
والله أعلم بالصواب.

(١) وذكر الفراء أنه منتصب على الحال، معاني القرآن ١٩٦/٢. وقال القرطبي: «الأحسن أن ينتصب على الحال». الجامع لأحكام القرآن ٢٦١/١١.

(٢) الأنعام: ٥٩. وقبلها: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ﴾.

(٣) البيت من الرجز. وقد استشهد به سيبويه ولم يذكر قائله، الكتاب ٣٤١/٢. وهو من شواهد المقرب ١٧٠/١. وجمع الهوامع ٢٢٧/١ (دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت). والشاهد تكرار «إلا» مرتين في قوله: الارسيمه، على البدلية. والشيخ هنا الجمل، =

[الخلاف بين النحويين في : لا جَرَم]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى : ﴿ لا جَرَمَ أَن لَهُمُ النَّارُ ﴾ (١) وشبهه :

للبريين فيها قولان : أحدهما : أن (لا) في الأصل ردٌ لما سبق (٢) ، وجَرَمَ بمعنى : كَسَبَ ، مثل قوله : ﴿ لا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي ﴾ (٣) ، ﴿ ولا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَانُ قَوْمٍ ﴾ (٤) ، وفي (جَرَمَ) ضمير فاعل ، مستترٌ يعود على مضمون الجملة المتقدمة المردودة بلا ، وأن وما عملت فيه مفعولٌ بجرم ، أي : كَسَبَ ما تقدّم ذلك . والقول الثاني : أن (لا) رد أيضاً ، و(جرم) بمعنى ثبتَ وحقَّ (٥) ، وأن ما بعدها رفع على أنه فاعل بجرم ، وكثرت على الوجهين جميعاً حتى صار كالتعليل في أن ما بعدها مسببٌ لما قبلها ، فلذلك لا يُوقف على (لا) ويُبتدأ بجرم . وما توهمه بعض أصحاب الوقف من جواز الوقف على (لا) في مثل قوله : ﴿ أَن لَهُمُ الحُسْنَى لا ﴾ (٦) . وابتدىء : جرم ، إنما أوقعه فيه ما رآه من قول البريين أن (لا) ردٌ لما سبق ، وجرم : جملة فعلية . ولم يتبين أن الشيء يكون له أصلٌ في

= والرسيم والرمل : ضربان من السير .

- (١) النحل : ٦٢ .
 (٢) وهو مذهب الخليل ، قال سيبويه : « وزعم الخليل أن لا جرم إنما تكون جواباً لما قبلها من الكلام ، يقول الرجل : كان كذا وكذا ، وفعلوا كذا وكذا فتقول : لا جرم أنهم سيندمون أو أنه سيكون كذا وكذا » . الكتاب ٣/ ١٣٨ .
 (٣) هود : ٨٩ .
 (٤) المائدة : ٨ .
 (٥) وهو مذهب سيبويه ، قال : « وأما قوله عز وجل : ﴿ لا جرم أن لهم النار ﴾ ، فإن جرم عملت فيها لأنها فعل ، ومعناها : لقد حقَّ أن لهم النار ، ولقد استحق أن لهم النار » . الكتاب ٣/ ١٣٨ .
 (٦) النحل : ٦٢ .

الإعراب ثم يدخله معنى آخر لا يجوز الإخلال به .

وللكوفيين قول ثالث: وهو أنّ (جَرَمَ) اسمٌ مبني مع لا^(١)، والمعنى: لا بدّ، (وأنّ لهم النار) في موضع نصب أو خفض، مثلها في قولك: عجبتُ أنّك قائم^(٢). والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٨٦]

[توجيه قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿هؤلاء بناتي هن أطهر لكم﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى: ﴿هؤلاء بناتي هن أطهر لكم﴾^(٣):

قرئ بالنصب في الشواذ^(٤). وأشبه ما يُقال: إنّ (هؤلاء) مفعولٌ، و(بناتي هن) مبتدأ وخبر، جيء به كالتفسير للمشار إليه، و(أطهر) حالٌ من المشار إليه، معمولٌ للفعل المقدّر العاملِ في (هؤلاء).

ويجوز أن يكون (هؤلاء) مبتدأ، و(بناتي) خبره، و(هن) بدل من (بناتي). أو (بناتي هن) مبتدأ وخبر عن الأول^(٥)، و(أطهر) حال من اسم الإشارة، والعاملُ فيه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل، أي: أُشيرُ إليهن في حال كونهن أطهرَ لكم. والله أعلم بالصواب.

(١) أي: تكون لا نافية للجنس وجرم اسمها مبني على الفتح.

(٢) فالخفض من مقدرة، وأما النصب فلا يظهر لي أن له وجهاً صحيحاً.

(٣) هود: ٧٨.

(٤) وهي قراءة الحسن وعيسى بن عمرو. القرطبي ٧٦/٩. قال الزمخشري: «وعن أبي

عمرو بن العلاء: من قرأ هن أطهر بالنصب فقد تربع في لحنه». الكشاف ٢٨٣/٢.

(٥) ذكره الزمخشري. الكشاف ٢٨٣/٢.

[جواب فعل الأمر «قل» في مثل]

قوله تعالى : ﴿ قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ﴾ [

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى : ﴿ قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ﴾^(١) : (يقيموا الصلاة) جوابُ قل ، أي : قل لعبادي يقيموا . و﴿ قل للمؤمنين يُغضوا ﴾^(٢) ، و﴿ قل لعبادي يقولوا التي هي أحسن ﴾^(٣) . وحُذف ما يبيِّن المقولَ استغناءً بتفسير الجواب ، أي : قل لهم : أقيموا ، و﴿ قل لهم : غضوا ، أي : قل لهم : ما يقتضي الإقامة وما يقتضي الغض . وما أعترض به على هذا القول من أن الإقامة والغض ليست بلازمة للقول ليس بشيء . فإن الجواب لا يقتضي الملازمة العقلية ، وإنما يقتضي الغلبة وذلك حاصل ، فإن أمر الشرع للمؤمن بإقامة الصلاة يقتضي إقامة الصلاة منه غالباً وذلك كاف .

وما حُكي عن أبي علي أنه قال : هو جواب (أقيموا)^(٤) ، إن أراد به هذا المعنى فهو مستقيم ، وفي العبارة تسامح ، وإن أراد به أنه جواب لأقيموا على التحقيق كان فاسداً من وجهين : أحدهما : أنه يصير كقولك : اخرج تخرج ، وهو فاسد لاتحاد السبب والمسبب . الثاني : أنه كان يجب أن يقال : أقيموا تقيموا ، لأنه مقولٌ للمخاطبين^(٥) ، ولا يجوز أن يُقال للمخاطبين : يقيموا . فإن قيل : نجعل (يقيموا) من قول الأمر فيندفع المحذور . فالجواب : أنه إذا قدر هذا التقدير واندفع هذا المحذور لزم محذورٌ أعظم منه وهو أن يكون الأمر من كلام

(١) إبراهيم : ٣١ .

(٢) النور : ٣٠ .

(٣) الإسراء : ٥٣ .

(٤) ونقل العكبري ذلك عن المبرد . إملاء ما من به الرحمن ٦٨/٢ .

(٥) في الأصل : المخاطبين . وما أثبتناه من د ، م ، وهو الصواب .

والجواب من كلام آخر. ألا ترى أنك إذا جعلته جواباً لأقيموا، فأقيموا: هو من قول المأمور، ويقيموا هو من قول الأمر، فقد صار الأمر والجواب من كلامين، وذلك فاسد^(١). والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٨٨]

[موقع الجملة الواقعة بعد القول]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين: الجملة الواقعة بعد القول إذا بني لما لم يُسمِّ فاعله تقوم مقام الفاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُتِمَ بِهِ تُكذِّبُونَ﴾^(٢)، وإذا قيل لهم: الجملة المنهية عنها، وكذلك ما أشبهه. لأن القول يحكى بعده الجمل، وهي في موضع نصب بلا خلاف. إلا أنها هل^(٣) هي مصدر أو مفعول به؟، يبنى على أن القول هل يتعدى أو لا يتعدى؟، وفيه قولان: فإن قلنا: يتعدى تعيّن لقيامها مقام الفاعل إذا بني الفعل لما لم يُسمِّ فاعله. وإن قلنا: لا يتعدى كانت الجملة في موضع نصب بالمصدر^(٤). فإن كان ثمَّ غيره من المفاعيل جاز أن يُقام كلُّ واحد منها مقام الفاعل، وإن لم يكن غيره تعيّن. فإن قيل: فالمصدر إذا أقيم مقام الفاعل لا بد من وصفه، فكيف صحَّ أن يُقام هذا المصدر من غير وصف؟. فالجواب: أنه يتعيّن وصف المصدر المقام مقام الفاعل إذا وقع نكرة، أما إذا كان معرفة فقد حصل له من التخصيص ما هو أقوى من تخصيص الوصف. ألا ترى أنك إذا قلت: ضُربَ الضربُ، وأنت

(١) هذا وقد رجح ابن هشام قول الجمهور في أن الجزم في الآية الأولى بشرط مقدر بعد الطلب. المغني ٢٤٩/١ (دمشق).

(٢) المطففين: ١٧.

(٣) هل: سقطت من س.

(٤) لقد سبق أن تكلم ابن الحاجب عن هذه المسألة. انظر ص: ١٩١. وقال: إن الجملة بعد القول في موضع نصب على المصدر.

تعني ضرباً معهوداً لم يحتج ذلك إلى وصف. وأما إذا قلت: ضُرب ضرباً، احتجت إلى أن تقول: حسنٌ أو قويٌّ أو ما أشبهه. والسَّرُّ فيه أن قولك: ضُرب، يفيد حصول ضرب، فإذا ذكرت ضرباً مطلقاً لم تكن أتيت بأمر زائد على ما دلَّ عليه الفعل، فكأنك أسندت الشيء إلى نفسه من غير تعدُّد. وإذا وصفته فقد ذكرت ما لا يدلُّ عليه الفعل، فحصلت فائدة الإسناد^(١)، وإذا وقع معرفة كان بالصحة أولى. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٨٩]

[عود الضمير في قوله تعالى: ﴿وما هو بِمُزْحِرِجِهِ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة تسع عشرة على قوله تعالى: ﴿وما هو بِمُزْحِرِجِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾^(٢):

يجوز أن يكون الضمير الذي هو (هو) ضمير الوادِّ، و (بمزحزحه) الخبر، و (أن يعمر) فاعل بمزحزحه^(٣)، كقولك: ما زيد بقائم أبوه.

ويجوز أن يقدر (أن يعمر) بدل اشتمال من الضمير، و (بمزحزحه) الخبر، ويضعف هذا الوجه من جهة الفصل بين البدل والمبدل منه.

ويجوز أن يكون (أن يعمر) مبتدأ، و (يزحزحه) خبره، والجمله خبر (ما) أو خبر المبتدأ. وحسن دخول الباء لأن المعنى معنى النفي.

(١) ومثل هذا قوله تعالى: ﴿فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة﴾ الحاقة: ١٣.

(٢) البقرة: ٩٦ وقبلها: ﴿يود أحدهم لو يعمر ألف سنة﴾.

(٣) قال الزمخشري: «والضمير في: وما هو، لأحدهم، و(أن يعمر) فاعل بمزحزحه، أي: وما أحدهم بمن يزحزحه من النار تعميره». الكشاف ١/٢٩٨.

ويجوز أن يكون الضميرُ في قوله : (هو) ضميرُ الوداد^(١) دلٌّ عليه (يود) كقوله : ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(٢) ، هو : ضميرُ العدل . ويكون (بمزحزحه) الخبر، و (أن يعمر) مفعول من أجله ، معمول لقوله (بمزحزحه) ، لا بمعنى النفي لثلا يفسد المعنى . فيكون المعنى^(٣) : وما ودأه بمزحزحه من العذاب من أجل أن يعمر ، ردّاً على من توهم أن الوداد يزحزحُ عن العذاب لأجل التعمير ، فَرُدَّ هذا المتوهم بإدخال حرف النفي عليه . ولو جُعِلَ معمولاً للنفي لوجب أن يكون النفي معللاً بالتعمير ، وهو فاسد لأنه ليس بثابت . ثم لو كان ثابتاً لم يصح التعليل به لأن الانتفاء محقق على كل حال .

ويجوز أن يكون الضميرُ ضميرَ التعمير ، ويكون (أن يعمر) بدلاً منه^(٤) ، و (بمزحزحه) الخبر ، وهو بدلُ الكلِّ من الكل .

ويجوز أن يكون الضميرُ^(٥) ضميرَ الشأن^(٦) ، وما بعده مبتدأ وخبر تفسير له ، في موضع الخبر لما ، أو خبر المبتدأ على اللغتين . والله أعلم بالصواب .

[إملاء ٩٠]

[إعراب قوله تعالى : ﴿فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة تسع عشرة على قوله تعالى : ﴿إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون﴾^(٧) :

(١) في د : الوداد . والصواب ما أثبتناه ، لأن المقصود المصدر .

(٢) المائة : ٨ .

(٣) فيكون المعنى : سقطت من م .

(٤) ذكره القرطبي ٣٤/٢ .

(٥) الضمير : سقطت من م .

(٦) قال القرطبي : «وقالت طائفة هو ضمير الأمر والشأن» . ٣٤/٢ .

(٧) يونس : ٤٩ .

(لا يستأخرون): جوابٌ إذا. وصحة كونه جواباً واضح، لأنه قد يُتوهم التأخيرُ فنفي هذا المتوهم (١) كما نفي في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْساً إِذَا جَاءَ أَجْلُهَا﴾ (٢).

وأما قوله: ﴿لا يستقدمون﴾، فالأولى أن يكون جملةً معطوفة على الجملة الكبرى المركبة من الشرط والجزاء جميعاً، ولذلك يحسن الوقف على قوله (٣): ساعة، وابتداءً: ولا يستقدمون، لأنه لا يتوهم متوهم تقديماً على الأجل عند مجيء الأجل فينفي، وإنما ينفي ما يتوهم أو يعتقد أو يظن، وأما مثل هذا المعلوم ضرورة فيبعد أن يُذكر منفياً في سياق هذا الشرط. ووجه من جعله في سياق الجواب أن يكون معنى (٤) (إذا جاء أجلهم): إذا قُدر وحقق، فيصح حينئذ تقدير توهم التقديم لأن الغرض فرض تقدير الأجل قبل حضور وقته، فيكون تقدير توهم التقديم كتقدير توهم التأخير، فجاز أن يُشرك بينهما في الجواب بهذا المعنى. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٩١]

[إعراب قوله تعالى: ﴿وليس بضارهم شيئاً﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة عشرين على قوله تعالى: ﴿إنما النجوى من الشيطان ليحزن الذين آمنوا وليس بضارهم شيئاً﴾ (٥):

في (ليس) ضميرٌ هو اسمها يعود على الشيطان أو على الحزن الذي دلَّ عليه (ليحزن)، و(بضارهم) في موضع نصب خبراً لليس، و(شيئاً) منصوبٌ على

(١) في م: التوهم.

(٢) المنافقون: ١١.

(٣) قوله: سقطت من م.

(٤) في م: المعنى. وهو خطأ.

(٥) المجادلة: ١٠. وبعدها: ﴿إلا ياذن الله﴾.

المصدر، لأن المعنى: شيئاً من الضرر، كما تقول: ما ضربته إلا شيئاً من الضرب، وهو أبلغ من قولك: ما ضربته ضرباً. وإذا كان بمعنى الضرب وجب أن يَنْصَبَ انْتِصَابَهُ، كما تقول: ضربته نوعاً من الضرب، وأَيُّ ضَرْبٍ، وأَيِّمَا ضَرْبٍ، فيَنْصَبُ انْتِصَابَ المصدر وإنْ خالفه في اللفظ.

(إلا بإذن الله): استثناء مفرغ، لأنه من عام محذوف، أي: ليس بضارهم بأمر من الأمور إلا بإذن الله. ولا يستقيم أن يكون (شيئاً) خبراً و (بضارهم) في موضع نصب على الحال لأنه يثبت عكس المعنى المقصود، إذ المعنى المقصود: نفي كونه ضاراً، فيرجع إلى إثبات (١) كونه (٢) ضاراً، لأن الحال حينئذ تكون مثبتة، فيصير الضرر مثبتاً. ثم لا يستقيم أن يكون من اسم (ليس) حال لأنه في معنى المبتدأ، ولا يكون من المبتدأ حال، ثم يبقى الاستثناء غير مرتبط بما قبله، لأنك إن جعلته من سياق (ضارهم) كان استثناءً مع مثبت ولا يستقيم، لأنه متعين للاستثناء المفرغ لمجيئه بحرف الجر. وإن جعلته من (شيئاً)، صار التقدير: وليس الشيطان شيئاً إلا بإذن الله. وهذا أسقط من أن يتكلم عليه. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٩٢]

[تعلق الجار بالنفي في قوله تعالى :

﴿ مَا أَنْتَ بِمَعْنُونِ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين: إذا قلت: ما ضربته للتأديب. فإن قصدت نفي ضرب معلل بالتأديب فاللام متعلقة بضربت، ولم تنف إلا ضرباً مخصوصاً، والتأديب تعليل للضرب المنفي. وإن أردت نفي الضرب مطلقاً على كل حال، فاللام متعلقة بالنفي، والتعليل للنفي، ويكون

(١) فيرجع إلى إثبات: سقطت من س.

(٢) كونه: سقطت من د.

المعنى: أن انتفاء الضرب كان من أجل التأديب، لأنه قد يُؤدَّب بعض الناس^(١) بترك الضرب لا بالضرب. ولا يُستبعد تعلق الجار بالحرف الذي فيه معنى النفي لجواز قولهم: ما أكرمته لتأديبه، وما أهنته للإحسان إليه. فإنك لو علقت ههنا بالفعل^(٢) فسد المعنى، إذ لم تُرد أنك أكرمته تأديباً، ولا أهنته إحساناً، وإنما يتعلَّق بما في الحرف من معنى: انتفى، لأنَّ المعنى: أن انتفاء الإكرام لأجل التأديب، وانتفاء الإهانة لأجل الإحسان.

وقوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾^(٣). الباءُ في: بنعمة ربك، متعلِّقة بالنفي، لا بقوله: بمجنون^(٤)، إذ لو علَّق به لكان المراد نفي جنون من نعمة الله، وذلك غير مستقيم من وجهين: أحدهما: أنه لا يُوصف جنوناً بأنه من نعمة الله. والآخر: أنه لم يُرد نفي جنون مخصوص. وإنما أُريد نفيه عموماً فتحقق أنَّ المعنى: أنه انتفى عنك الجنون مطلقاً بنعمة الله، وعلى هذا يُحكم في التعلُّق، فإنَّ صحَّ تعلُّقه بالفعل وإلا علَّق بالحرف على ما تقرَّر^(٥).

وعلى هذا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٦). في أن معناه: في أن تبتغوا، فهي متعلِّقة بجناح. والمعنى: أن الجناح في انتفاء التجارة منتفٍ، وتعلُّقه بليس بعيد لأنه لم يُرد أن يُنفي الجناح مطلقاً، ويُجعل ابتغاء التجارة ظرفاً للنفي. فهذا يبعد أن يكون متعلِّقاً. والله أعلم بالصواب.

(١) الناس: ساقطة من م.

(٢) في م: بالقول. وهو تحريف.

(٣) القلم: ٣.

(٤) قال الزمخشري: «يتعلق بمجنون منفياً». الكشاف ١٤١/٤.

(٥) في م: تقدم.

(٦) البقرة: ١٩٨.

[إملاء ٩٣]

[إعراب قوله تعالى : ﴿ لِيَأْ بِأَلْسِنَتِهِمْ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة عشرين : قوله تعالى : ﴿ لِيَأْ بِأَلْسِنَتِهِمْ ﴾^(١) :

منصوبٌ على المصدر من قوله : يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ، لَأَنَّ (لِيَأْ)

نوع من التحريف ، كأنه قال : يحرفون تحريفاً ، فصار مثل قوله : ﴿ ثُمَّ إِنِّي

دَعَوْتُهُمْ جَهَاراً ﴾^(٢) ، فإنه أخذ نوعي الدعاء . ويجوز أن يكون مصدرأً في

موضع الحال^(٣) .

[إملاء ٩٤]

[إعراب قوله تعالى : ﴿ أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة عشرين على قوله تعالى : ﴿ أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً

وَإِثْمًا مُبِيناً ﴾^(٤) : يجوز أن يكون قوله : بهتاناً ، مصدرأً مثل : قعد القرفصاء ، لأنَّ

البهتانَ ظلم ، والأخذُ على نوعين : ظلمٌ وغيرُ ظلم ، كقوله : ﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ

جَهَاراً ﴾^(٥) . فإنَّ جهاراً أخذ نوعي الدعاء . ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله ،

ويجوز أن يكون حالاً^(٦) .

(١) النساء : ٤٦ . قال تعالى : ﴿ من الذين هادوا يجرّفون الكلم عن مواضعه ويقولون

سمعنا وعصينا واسمع غير مُسمعٍ لِيَأْ بِأَلْسِنَتِهِمْ وطعنأً في الدين ﴾ .

(٢) نوح : ٨ .

(٣) وذكر القرطبي قولاً ثالثاً وهو جواز كونه مفعولاً من أجله . الجامع لأحكام القرآن ٥/٢٤٣ .

(٤) النساء : ٢٠ .

(٥) نوح : ٨ .

(٦) قال الزمخشري : « وانتصب (بهتاناً) على الحال أو على أنه مفعول لأجله » . الكشف

. ٥١٤/١

[العامل في «كم» في قوله تعالى :

﴿ كم أهلكنا قبلهم ﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾^(١) :

العامل في (كم) قوله: أهلكنا. لأن (كم) لا يعمل فيها ما قبلها^(٢)، وتكون الجملة معمولة (يروا)، و (أنهم إليهم لا يرجعون) مفعول لأجله تقديره: لأنهم. وبعض البصريين يجعل (كم أهلكنا قبلهم من القرون) معترضا، و (أنهم إليهم لا يرجعون) معمول (يروا).

والزجاج^(٣) : (أنهم إليهم لا يرجعون) بدلاً^(٤) من (كم أهلكنا قبلهم من القرون)، وهذا يؤدي إلى مذهب الكوفيين في إعمال (يروا) في (كم)، لأن العامل في البدل عامل في المبدل منه. والبدل ههنا (أنهم إليهم)، والعامل فيه (يروا)، والمبدل منه (كم أهلكنا). وإن اعتذر عنه بأنه أراد أن (يروا) عامل في

(١) يس : ٣١.

(٢) قال الزمخشري : «لأن كم لا يعمل فيها عامل قبلها، كانت للاستفهام أو للخبير». الكشاف ٣/٣٢١.

(٣) هو إبراهيم بن السري من سهل أبو إسحق المشهور بالزجاج . كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو فلزم المبرد. من مصنفاته: معاني القرآن، شرح أبيات سيبويه، كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف. توفي سنة ٣١١ هـ، وكانت سنه سبعين سنة. انظر بغية الوعاة ١/٤١١ وطبقات النحويين واللغويين ص ٨١.

(٤) انظر إعراب القرآن المنسوب له ٥٨٧/٢.

(كم أهلكنا) معنى ، فضعيفٌ من جهة أنّ (أنهم) معمولٌ لفظاً ، فلا يستقيم أن يكون بدلا مما ليس معمولاً به (١) . والله أعلم بالصواب .

[إملاء ٩٦]

[إعراب قوله تعالى : ﴿ غير بعيد ﴾]

وقال أيضاً ممليا بدمشق سنة عشرين على قوله تعالى : ﴿ وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد ﴾ (٢) :

يجوز أن يكون حالا مؤكدة كقول الفارسي . ويجوز أن يكون نعتا لمصدر محذوف أو ظرفا ، أي : قربت في زمن غير بعيد (٣) . وإنما عبّر عنه بالمضي لتحقيقه أو لتقريبه . والمراد بالتحقق ههنا كونه حقا ، لا أن المراد بالتحقق هنا الوقوع الحاصل .

وأما قوله : ﴿ اقتربت الساعة ﴾ (٤) ، و ﴿ اقترب للناس حسابهم ﴾ (٥) . فهذان حاصلان ، لأن المراد قرب الحساب والساعة ، وهما حاصلان . والله أعلم بالصواب .

(١) وقد رد ابن هشام هذا الوجه بقوله : « إن عامل البديل هو عامل المبدل منه ، فإن قدر عامل المبدل منه (يروا) فكم لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها . وإن قدر (أهلكنا) فلا تسلط له في المعنى على البديل . والصواب أن كم مفعول لأهلكنا » . انظر : مغني اللبيب ١/١٨٤ (بجزي الدين) .

(٢) ق : ٣١ .

(٣) قال الزمخشري : « غير : نصب على الظرف . أي مكاناً غير بعيد . أو على الحال » .
الكشاف ٤/١٠ .

(٤) القمر : ١ .

(٥) الأنبياء : ١ .

[إعراب «غير» في قوله تعالى : ﴿غير أولي الضرر﴾]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة أربع عشرة على قوله تعالى : ﴿لا يستوي

القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر﴾^(١) :

قال الفسوي^(٢) وغيره من النحويين : إن غير في الرفع صفة للقاعدين^(٣) ، وذلك أن غير نكرة وإن أضيفت إلى المعارف لشدة إبهامها ، فكيف يستقيم على هذا أن تكون صفة؟ . فإن أجيب عن ذلك : بأن هذا مثل قوله تعالى : ﴿أنعمت عليهم غير المغضوب﴾^(٤) ، لما كانا محصورين . فإذا قلت : مررت بالمسلم غير الكافر جرت ههنا وصفا لانحصار الضدين . فنقول : الفرق بينهما أنه ليس في ذلك انحصار ، لأن القاعدين المضرورين وغير أولي الضرر ليس فيه حصر بخلاف المسلم والكافر ، فلا يلزم من الجواز ثم الجواز ههنا ، لأنه ههنا كقولك : مررت بالرجل غير العالم . وإذا لم يستقم أن يكون صفةً وجب أن يكون استثناء . وإذا وجب أن يكون استثناءً فالمختار الرفع . ألا ترى أنك إذا قلت : لا يستوي القاعدون إلا أولو الضرر ، كان الرفع هو الوجه ، وكان النصب على الاستثناء جائزاً . وإذا ثبت ذلك كان الرفع أقوى من النصب^(٥) . فإذا جاز النصب على الاستثناء مع ضعفه فلأن يجوز الرفع مع قوته أولى .

(١) النساء : ٩٥ .

(٢) الفسوي هو أبو علي الفارسي . انظر الإيضاح العضدي ٢٠٩/١ .

(٣) انظر سيبويه ٣٣٢/٢ ، والكشاف ٥٥٥/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٣/١ .

(٤) الفاتحة : ٧ .

(٥) قال الفراء : «يرفع غير لتكون كالنعت للقاعدين . وقد ذكر أن غير نزلت بعد أن فضل

المجاهد على القاعد ، فكان الوجه فيه الاستثناء والنصب . إلا أن اقتران غير بالقاعدين

يكاد يوجب الرفع ، لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التمام . معاني القرآن ٢٨٣/١ .

والذي يَقْوِي ذلك أَنَّ الخفضَ لم يأتِ في السبعة لضعفه، لأنه إنْ جُعلَ صفةً كان ضعيفاً، وإنْ جُعلَ استثناءً لم يستقمَ لأنه يكون من قوله: ﴿من المؤمنين﴾، و(من المؤمنين) ليس في سياق النفي، فُيَسْتَنَى منه على البدلية، لأنه إنْما جيء به بياناً للقاعدين لا غير . فلم يستقمَ أنْ يُسْتَنَى منه كما يستثنى من المنفي، فظهر من ذلك أن الرفعَ هو الوجهُ على الحمل على الاستثناء، كما حُمِلَ النصبُ على الاستثناء مع أنه أضعف، وظهر أن الخفضَ ضعيف، ولذلك لم يُقرأ به في السبعة، فحُمِلَ الآية على ما ذكرناه هو الوجه . والله أعلم بالصواب .

[إملاء ٩٨]

[معنى الموعد في قوله تعالى: ﴿قال موعدكم يوم الزينة﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿قال موعدكم يوم الزينة وأن يحشَرَ الناسُ ضحى﴾^(١):

الظاهر أن الموعدَ الوعدُ لأنه وصف بقوله: ﴿لا نُخْلِفُهُ﴾^(٢) والإخلاف إنما يتعلّق بالوعد، يقال: أخلفَ وعده، و﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾^(٣)، لا بمكانه ولا بزمانه . فلو جُعلَ زماناً أو مكاناً لوقع الإخلافُ على غير الوعد وهو بعيد^(٤). فإن قلت: لِمَ لا يكونُ على حذف مضاف، كأنه قيل: فاجعل بيننا وبينك وقتَ وعدٍ أو مكانَ وعدٍ؟ قلت: إضمارٌ مستغنى عنه فلا حاجة إلى

(١) طه : ٥٩ .

(٢) طه : ٥٨ .

(٣) الرعد : ٣١ .

(٤) قال أبو البقاء : «فإن جعلت موعداً زماناً كان الثاني هو الأول . وإن جعلت موعداً مصدرًا كان التقدير : وقت موعدكم يوم الزينة ، وهو مصدر في معنى المفعول . إملاء ما من به الرحمن ١٢٣/٢ .

تقديره. فإن قلت: فما المانع من أن يكون موعدكم اسماً للزمان أو المكان، ويكون قوله: لا نخلفه، للموعد الذي دلّ عليه موعدكم؟ قلت: يرجع الضمير^(١) إلى غير المذكور، ورجوعه إلى المذكور أولى. فإن قلت: بم ينتصب (مكانا)؟ قلت: ينتصب بفعل مقدر دلّ عليه قوله: فاجعل بيننا وبينك موعدا، أي: نتواعد مكانا. ولا يستقيم نصبه بموعدكم، وإن كان مصدرا، لأنه قد فصل بينه وبينه بالوصف، فصار مثل قولك: أعجبني ضربٌ حسنٌ زيدا، وهو غير سائغ، لأن منصوب المصدر من تتمته، ولا يُوصف الشيء إلا بعد تمامه^(٢)، فكان كوصف الموصول قبل تمام صلته. والاحتياج إلى هذا التقدير هو الذي يُحسن أن يكون (موعدا) على حذف مضاف، أي: مكانَ موعد، ويكون (مكانا) بدلاً من المكان المضاف المحذوف، وإنما يبقى الترجيح بين تقدير مضاف أو تقدير فعل.

وأما قوله: ﴿موعدكم يومُ الزينة﴾. فالظاهر أنه اسم للوقت، لأنه أخبر عنه بيوم الزينة، ولا يُخبر بيوم الزينة إلا عن وقت. ولا حاجة إلى أن يُقدّر وقتٌ وعدكم، لأنه تقديرٌ مستغنى عنه بأن يُجعل موعدكم اسما للوقت.

وقوله: ﴿أن يُحشّر الناس﴾ معطوف على الزينة على معنى: يوم الزينة، ويوم حشّر الناس^(٣). و (ضحى) جائز أن يكون متعلّقا بـ (يحشّر)، فيكون منصوباً على الظرف على هذا وهو الظاهر. وجائز أن يكون بدلا من (يوم الزينة) ويكون بدلَ البعض من الكل، لأنّ ضحى اليوم بعضه، وحذف الضمير على هذا للعلم به، كما تقول: ضربت زيدا يوم الجمعة عشية، فيكون مرفوعا.

(١) الضمير: سقطت من د.

(٢) في س: إتمامه.

(٣) قال الزمخشري: «ومحل أن يحشّر الرفع أو الجر عطفاً على اليوم أو الزينة». الكشف

وأما على قراءة الحسن البصري^(١) وهو ينصب (يوم الزينة)، فيجوز أن يكون موعدكم بمعنى: وعدكم، ويوم الزينة: خبره، متعلقه محذوف، أي: حاصل يوم الزينة وحشر الناس. ويجوز أن يكون على حذف مضاف، أي: وقت وعدكم يوم الزينة، فيكون (يوم الزينة) منصوباً بموعد، لأنه مصدر، وضحي هو الخبر، أي: وقت وعدكم في هذا اليوم هو هذا الوقت، ولا ينبغي أن يكون موعدكم اسماً للزمان، فإنه حينئذ لا يعمل في يوم الزينة، ولا يقع خبراً عنه من حيث إنهما زمانان إلا على معنى الجزئية، كما تقول: زمان ضربي يوم الجمعة، كأنه لما كان جزءه صار كأنه حاصل فيه. فعلى هذا يكون (يوم الزينة) خبراً للموعد الذي هو وقت. و(ضحى) على قراءة الحسن البصري على الوجه الأول منصوبٌ ب(يحشر)، وعلى الوجه الثاني يكون مرفوعاً. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ٩٩]

[إعراب قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾^(٢). إلى قوله: ﴿وَنَامُنُهُم كَلْبُهُمْ﴾. قال: يجوز أن يكون (رابعهم كلبهم) جملة ابتدائية صفة لثلاثة، و(ثلاثة) خبر مبتدأ محذوف.

ولا يجوز أن يكون (كلبهم) مرفوعاً برابعهم، لأن المراد به المضي^(٣).

(١) هو الحسن بن أبي الحسن أبو سعيد البصري. إمام زمانه علماً وعملاً. وروى عنه أبو عمرو بن العلاء. وهو أحد القراء العشرة. ولد سنة ٢١ هـ وتوفي ١١١ هـ. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٢٣٤/١.

(٢) الكهف ٢٢.

(٣) قال الزمخشري: «ويشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال أو أدخلت عليه الألف واللام». المفصل ص ٢٢٨. وأجاز الكسائي إعماله إذا أريد به المضي.

ولا أن تكون الجملة حالاً، إذ ليس معناها يصحُّ أن يكون عاملاً فيها، لأنَّ التقدير: سيقولون هم ثلاثة، وليس فيه ما يصحُّ أن يكون حالاً، وليس فيها أيضاً واو. ويجوز أن يكون (رابعهم كلُّهم) جملةً خبراً للمبتدأ المحذوف بعد خبر، فيكون أخبرَ بخبرين: مفردٍ وجملة. ويقوي هذا الوجه أن الجملة الثالثة، وهي قوله: وثامنهم كلُّهم، جاءت بالواو، والمعنى فيها كالمعنى فيما تقدم. ويتعدَّر أن تكونَ صفةً مع الواو، لأنك لا تقول: مررت برجلٍ وعاملٍ، فيتعيَّن أن يكون المرادُ خبراً بعد خبر، والأخبارُ إذا تعددت جاز أن يكون الثاني بواوٍ وبغير واو، هذا إن سلِّم أن المعنى في الجمل واحد.

وأما إن قيل: إنَّ قوله: ﴿وثامنهم كلُّهم﴾ من قول الله تعالى، استثنافاً لا حكايةً عنهم، فيكون تقريراً لكونهم سبعة، ويكون الوقفُ على قوله: سبعة. ثم أخبر الله تعالى غير حكايةً عنهم بأن ثامنهم كلُّهم. فيفهم على ذلك أن القائلين بأنهم سبعة أصابوا في ذلك^(١)، فلا يلزم على هذا تقوية أن يكون خبراً بعد خبر، ويقويه قوله قبله: رجماً بالغيب. ثم ذكرَ بعد قوله: رجماً بالغيب، الجملة الثالثة، فدلَّ على أنها مخالفةٌ لما قبلها في الرفع بالغيب، وإذا خالفتها في ذلك وجب أن تكون صدقاً، إلا أن هذا الوجه يضعف من حيث إن الله تعالى قال: ما يعلمُهُم إلا قليل. فلو جعلنا قوله: وثامنهم كلُّهم، تصديقاً لمن قال: سبعة، لوجب أن يكون العالمُ بذلك كثيراً، فإن أخبار الله تعالى صدق، فدلَّ على أنه لم يُصدِّق منهم أحداً، وإذا كان كذلك وجب أن تكون الجملة كلها متساويةً في المعنى، وقد تعدَّر أن تكون الأخيرة وصفاً، فوجب أن يكون الجميع كذلك. والله أعلم بالصواب.

(١) ونقل القرطبي عن قوم أن عددهم سبعة، وإنما ذكر الواو لينبه على أن هذا العدد هو الحق، وأنه مبين للأعداد الأخرى التي قال فيها أهل الكتاب. الجامع لأحكام القرآن

[إملاء ١٠٠]

[إعادة لفظ الظاهر بدلاً من الضمير

في قوله تعالى : ﴿ ولا أشرك بربي أحداً ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاثٍ وعشرين على قوله تعالى : ﴿ لكننا هوَ اللهُ رَبِّي ولا أشرك بربي أحداً ﴾ (١) :

إنما أعيد لفظ الظاهر في هذه الآية كما أعيد اسمُ الله تعالى في مثل قوله : واتقوا الله ، إن الله ، وأشباهه ، لِمَا في الاسم الظاهر من التعظيم ، فلذلك أعيد لفظُ رَبِّي لِمَا في ذكر الربِّ من التعظيم له ، والهضم للمتكلم ، فكان التكريرُ لهذا الظاهر لأجل هذا المعنى أحسن . والله أعلم بالصواب .

[إملاء ١٠١]

[تعلق الجار والمجرور في قوله تعالى :

﴿ حين توارت بالحجاب ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاثٍ وعشرين على قوله تعالى : ﴿ حتى توارت بالحجاب ﴾ (٢) :

الجارُ والمجرور متعلقٌ بتوارت ، إمَّا على نحو قولك : كتبتُ بالقلم ، لأنها حَصَل لها التواري بالحجاب ، وإمَّا على نحو تعلق قولك : سكنتُ بالبلد ، على معنى : فيه ، كأنها توارت فيه .

ويجوز أن يكون حالاً متعلقاً بمحذوف . والأوَّل أوجه ؛ لأنه إذا كان حالاً فيتعلق بشيء محذوف تقديره : مستقرةً بالحجاب . ولا حاجة إلى التقدير مع

(١) الكهف : ٣٨ .

(٢) ص : ٣٢ .

وجود ظاهر يُغني عنه، مع أنّ التقدير والاضمار على خلاف الأصل، فلا يُصار إليه إلا للضرورة^(١)، ولا ضرورة تلجئ إلى ذلك. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١٠٢]

[حذف مفعول الفعل المتعدي في

قوله تعالى: ﴿وَأصْلح لي في ذريتي﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاثٍ وعشرين على قوله تعالى: ﴿وَأصْلح لي في ذريتي﴾^(٢):

هذا من باب قولهم: فلان يعطي ويمنع، ويصل ويقطع، مما استعمل فيه الفعل المتعدي محذوفاً مفعوله حذفاً غير مقصود به مفعول مراد، كأنه قيل: يفعل العطاء والمنع والصلة والقطع، من غير قصد إلى مفعول مراد على نحو خصوص أو عموم. وهو أبلغ في المدح من القصد إلى مفعول، على طريقة خصوص أو عموم. وإذا قصد هذا المعنى لما فيه من المبالغة، ثم قصد المتكلم به ذكر خصوصية متعلقة أجراه مجرى الأفعال غير المتعدية، وجعل ذلك كأنه^(٣) محل له، وكذلك قول الشاعر:

وإن تَعْتَذِرَ بِالْمَحَلِّ من ذي ضروعها إلى الضيفِ يَجْرَحُ في عراقبيها نصلي^(٤)
وموضع الاستشهاد من البيت: يجرح في عراقبيها. ومن الآية: ﴿وَأصْلح

(١) في د : بضرورة.

(٢) الأحقاف : ١٥ .

(٣) في م : على أنه .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة . انظر ديوانه ص ٥٧٥ (المكتب الإسلامي للطباعة والنشر . دمشق) . وهو من شواهد المفضل ص ٥٤٠ ، وابن يعيش ٣٩/٢ ، ومغني اللبيب ٥٧٥/٢ (دمشق) ، والخزانة ٢٨٤/١ . ومعنى البيت : إذا اعتذرت الإبل إلى الضيف من قلة لبنها فإنه يعقرها لتكون بدل اللبن . والشاهد فيه حذف مفعول «يجرح» والمراد : يجرحها .

لي في ذريتي ﴿١﴾ ، وقد وضح معناهما (١) . والله أعلم بالصواب .

[إملأ ١٠٣]

[الاستثناء في قوله تعالى : ﴿وما يعبدون إلا الله﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاثٍ وعشرين على قوله تعالى : ﴿وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله﴾ (٢) :

يجوز أن يكون الاستثناء (٣) متصلاً (٤) ومنقطعاً . فالاتصال على أن تكون (ما) للمعبود على تقدير أن يكونوا يعبدون غير الله مع الله (٥) . تقديره : وإذ اعتزلتموهم (٦) وعبادتهم . والاتصال أظهر ، لأنه الواقع كثيراً مع الاحتمال الظاهر ، فكان حملُه عليه أولى . والله أعلم بالصواب .

[إملأ ١٠٤]

[معنى «من» في قوله تعالى :

﴿قد كنا في غفلة من هذا﴾]

وقال مملياً بدمشق سنة ثلاثٍ وعشرين على قوله تعالى : ﴿يا ويلنا قد كنا

في غفلةٍ من هذا﴾ (٧) :

(١) قال الزمخشري في معنى الآية : «معناه أن يجعل ذريته موقِعاً للصلاح ومظنة له ، كأنه قال : هب لي الصلاح في ذريتي وأوقعه فيهم» . الكشاف ٥٢١/٣ .

(٢) الكهف : ١٦ .

(٣) في د : استثناء .

(٤) نص عليه الزمخشري ، الكشاف ٤٧٥/٢ . أما القرطبي فقال : هو استثناء منقطع . ٣٦٧/١٠ .

(٥) مع الله : سقطت من م .

(٦) في ب : اعتزلتموه ، وهو خطأ واضح .

(٧) الأنبياء : ٩٧ .

(من) ههنا يجوز أن تكون بمعنى عن، كما تقول: أطمعته عن الجوع ومن الجوع، وكسأه عن العري ومن العري، ورمى عن القوس ومن القوس^(١)، وأخذتُ عنه الحديث وأخذتُ منه الحديث .

والأحسنُ أن تكون على بابها لا ابتداء الغاية تنبيها على أنه ابتداء ما غُفل عنه، لأن الذي بعد ذلك من العذاب أشدُّ عليهم، فكان فيه تنبيهٌ على أنه أولُ شيء غُفل عنه من الشدائد. ولو قيل: عن هذا، لم يكن فيه ذلك المعنى، إذ ليس في «عن» ما يدلُّ على ابتداء له انتهاء، فكانت «من» بهذا المعنى في هذا الوضع أوجهٌ من «عن». والله أعلم بالصواب.

[إملأ ١٠٥]

[وجه فتح همزة ان وكسرها في آيات من سورة الجن]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى: ﴿ قل أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ ﴾^(٢):

أما الكسر^(٣) فعلى العطف على ما بعد القول في قوله: ﴿ فقالوا إنا سمعنا ﴾^(٤)، إلا قوله: ﴿ وأنه لما قام عبد الله ﴾^(٥)، فإن الأحسن أن يكون مستأنفاً لقوله: ﴿ كأدوا يكونون عليه لبدا ﴾^(٦)؛ لأنه لو كان على قوله: إنا سمعنا،

(١) وعن في هذه الأمثلة معناها البعد والمجازة . انظر المفصل ص ١١٣ .

(٢) الجن : ١ .

(٣) أي كسر همزة إن في الآيات التي تلي الآية المذكورة . ما عدا قوله : ﴿ وأن المساجد لله ﴾ وقوله : ﴿ وأن لو استقاموا على الطريقة ﴾ . وهذه قراءة المدنيين . انظر إعراب القرآن للنحاس ٥٢١/٣ .

(٤) الجن : ١ .

(٥) الجن : ١٩ .

(٦) الجن : ١٩ .

لكان: كدنا نكون. ويجوز أن يكون القول من بعضهم، والإخبار واقع عن بقيتهم.

وأما الفتح^(١) فقد قيل إنه عطف على قوله: ﴿أنه استمع﴾، فيكون داخلاً في حيز مفعول أوحى^(٢)، ويشكل عليه قوله: ﴿وأنه تعالى جد ربنا﴾^(٣). ﴿وأنا لمسنا﴾^(٤)، ﴿وأنا كنا﴾^(٥). إذ لا يحسن أن يقال: أوحى إليّ أنا كنا أو أنا لمسنا. وضمير المتكلم للجن، والمتكلم الرسول، وإنما كان يكون وأنهم لمسوا ونحوه. فلذلك فرّ المحققون من هذا التأويل، وجعلوه عطفاً على الضمير في قوله: ﴿فأما به﴾^(٦)، فيكون داخلاً في حيز الجار، ولا يرد عليه على هذا ما تقدّم لأن المتكلمين بقوله: فأما به، هم الجن. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١٠٦]

[استعمال «على» بدلاً من «في» في

قوله تعالى: ﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاثٍ وعشرين على قوله تعالى: ﴿وعليها وعلى الفلك تُحمَلون﴾^(٧):

(١) قال النحاس: «وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة والكسائي بالفتح في السورة كلها إلى قوله: ﴿قل إنما أدعوري﴾. فلما أشكل عليه هذا عدل إلى قراءة أهل المدينة، لأنها بينة واضحة». إعراب القرآن ٥٢١/٣.

(٢) قال النحاس: «والقول في الفتح أنه معطوف على المعنى، والتقدير: فأما به أنه تعالى جد ربنا، فإنه: في موضع نصب». إعراب القرآن ٥٢١/٣.

(٣) الجن: ٣.

(٤) الجن: ٨.

(٥) الجن: ٩.

(٦) الجن: ٢.

(٧) المؤمنون: ٢٢.

قال: إن قيل لِمَ جاء بعلى والقياس والاستعمال يقتضي في؟ أمّا القياسُ فلا أنه بمعنى الظرفية، كقولك: قعدتُ في الدار. وأمّا الاستعمالُ فلقوله: ﴿قلنا احملُ فيها﴾ (١) ﴿فأسلكُ فيها﴾ (٢).

فالجواب: أن (على) في هذا الموضع أوضح، من حيث إن غيره مما ذكر فيه ما يكون باطن الفلك، وهو الأكثر، فغلب، فكانت (في) أحسن لتحقيق معنى الظرفية وبعُد معنى (على)، لأن المذكورَ محمولاً ثمّ الأزواجُ كُلُّها، وكان أكثرها في باطن الفلك، وأعلى السفن مخصوص بالأدميين على ما هو العادة، فلما خصوا في قوله: (وعليها وعلى الفلك تحملون)، كانت (على) أوضح. وفي هذا الموضع لم يرد ذلك المعنى من الأزواج وإنما أريد المخاطبون خاصة، وليسوا في العادة في باطن الفلك، وإنما يكون على ظاهرها، فأتى بما يدل على معنى الاستعلاء تنبيهاً على هذا المعنى، وهذا أحسنُ ممن يقول: إنما أتى بـ (على) لتقدّم (على) في قوله: (وعليها)، لِمَا بين الفلك وبين الإبل من مشاكلة الحمل، فلما أتى بـ (على) في حمل الإبل أتى بـ (على) في الآخر، لأن هذا مراعاةً أمرٍ لفظي، وما تقدّم مراعاةً لأمر معنوي، ولأنه بعينه يقتضي المخالفة من وجه آخر، لأن تكريرَ الحرف بالمعنى الواحد ليس من باب المجانسة ولا البديع، فلا يحسن أن يُخالف الأصل لأجله.

فإن قيل: لو استقل ما ذكرتموه في استحسان (على) لكانت (على) أحسن في قوله: ﴿إنا حملنا ذريّتهم في الفلك المشحون﴾ (٣). وقد جاء بـ (في) فدل على أن ما ذكر من تقدم (على) هو السبب.

فالجواب عنه من وجهين: أحدهما: أن المراد التنبيه على ذلك المعنى المذكور في قوله: احمل فيها، فاختصر الكلام للعلم به، فجرى الأمر فيه على

(١) هود: ٤٠.

(٢) المؤمنون: ٢٧.

(٣) يس: ٤١.

ذلك المجرى، فلذلك جيء بـ (في). الثاني: أن يكون ذلك الأمر اللفظي مرجحاً للإتيان بـ (على)، لا على أنه مستقل في السببية، فيكون حينئذ المعنى المذكور هو المقتضى لجواز (على)، وتكون (على) مرجحة لأحد الجائزين. ولا يلزم من كونها مرجحةً أن تكون سبباً مستقلاً.

وأما قوله: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكَ﴾^(١)، فإنما أتى بـ (علي) لما في الاستواء من معنى الاستعلاء. ألا ترى إلى قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾^(٢). وقوله: قد استوى بشر على العراق^(٣).

وأما قوله: ﴿ارْكَبُوا فِيهَا﴾^(٤) و﴿رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ﴾^(٥). وقوله: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِّ﴾^(٦) فلما قصد في معنى الركوب من معنى الثبوت، كقوله: ﴿وَأَصْلَبْنَاكُمْ فِي جَذوعِ النَّخْلِ﴾^(٧) وإذا استعملت (في) في الصلب لقصد معنى الثبوت، فاستعمالها في الركوب أجدر. والله أعلم.

[إملاء ١٠٧]

[معنى قوله تعالى: ﴿أَوْكَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾^(٨):

-
- (١) المؤمنون : ٢٨ .
(٢) الأعراف : ٥٤ .
(٣) هذا صدر بيت من السريع ، وعجزه : من غير سيف ودم مهراق . ذكره ابن منظور في اللسان (سوا) ولم ينسبه لأحد . وكذلك أبو حيان في البحر المحيط ١٣٤/١ .
(٤) هود : ٤١ .
(٥) الكهف : ٧١ .
(٦) العنكبوت : ٦٥ .
(٧) طه : ٧١ .
(٨) الأنعام : ١٥٨ .

موضع الأشكال في قوله: ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾. لأنه لأحد
 الأمرين. فإذا سبقت في النفي في مثل ذلك اقتضى نفي الأمرين كقوله: ﴿لَا
 تَطْعَمُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾^(١). وأحدهما: آمنت من قبل، والثاني: كَسَبَتْ في إيمانها
 خيراً، فيصير المعنى على الظاهر: لا ينفع نفساً لم تكن آمنت من قبل إيمانها،
 وهذا واضح، ولا ينفع نفساً لم تكن كَسَبَتْ في إيمانها خيراً إيمانها، وهذا
 مشكل، فإن الإيمان قبل مجيء الآيات نافع، وإن لم يكن عملاً صالحاً غيره،
 فكيف يصح نفيه؟. والجواب: أن المعنى لا ينفع نفساً إيمانها ولا كَسَبُها وهو
 العمل الصالح لم تكن آمنت قبل الآية^(٢)، أو كان العمل الصالح مع الإيمان
 قبلها، فاختصر للعلم به.

قوله: لم تكن آمنت، صفة لـ (نفساً)، وإن وقع الفصل، لأن المعنى
 على التأخير، وإنما أوجب التقديم الضمير في (إيمانها). والمعنى: لا ينفع إيمان
 نفساً لم تكن آمنت من قبل. فلما أوجب الضمير التقديم بقيت الصفة
 في محلها. و (من) لا ابتداء الغاية. تقول: ما آمن زيد من يوم كذا، لا ابتداء
 الغاية. فيكون نفيًا للإيمان الذي ابتدأه من يوم الجمعة، ولو قلت: ما آمن زيد
 يوم كذا، كان نفيًا للإيمان يوم الجمعة. وإذا أسقطت «من» في نحو: ما آمن
 من قبل^(٣)، وما آمن قبل، لم يختلف المعنى، لأنه إذا كان مبتدأ فيه من قبل،
 فقد حصل قبل، وإذا حصل قبل فقد ابتدء به من قبل. ولا يلزم ذلك في
 نحو: يوم الجمعة وشبهه، إذ قد يكون حاصلاً فيه، وقد ابتدء به من غيره.
 والله أعلم بالصواب.

(١) الإنسان : ٢٤ .

(٢) وهي طلوع الشمس من مغربها ، القرطبي ١٤٦/٧ .

(٣) ما آمن من قبل : سقطت من د .

[إملاء ١٠٨]

[توجيه قراءة حمزة لقوله تعالى :

﴿وَلِيَحْكُمُ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى : ﴿وَلِيَحْكُمُ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ﴾^(١) :

على قراءة حمزة^(٢) إمّا معطوفاً باعتبار المعنى فيما تقدّم من قوله : وآتيناه الإنجيل . لأن المعنى : وآتيناه الإنجيل للهدى والنور والتصديق وليحكم . لأن المعنى : ليهدي وينور ويصدق ، فحسّن قوله : وليحكم ، لذلك ، كما جاء قوله : ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ . وَحِفْظاً﴾^(٣) . لأن المعنى : خلقناها زينة ، فحسّن مجيء (وحفظاً) لذلك . وإمّا متعلقاً بفعل مقدّر دلّ عليه قوله : ﴿بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ . كأنه قيل : وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه ، أنزلناه ، فحذف لذلك . والله أعلم بالصواب .

[إملاء ١٠٩]

[تقديم الأزواج في قوله تعالى :

﴿إِنْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى : ﴿إِنْ مِنْ

(١) المائدة : ٤٧ . وتماها : ﴿بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ .

(٢) قرأ الأعمش وحمزة بنصب الفعل على أن تكون اللام لام كي . والباقون بالجزم على الأمر . القرطبي ٢٠٩/٦ . وقال النحاس : «والصواب عندي أنها قراءتان حستان ، لأن الله تعالى لم ينزل كتاباً إلا ليعمل فيما فيه ، وأمر بالعمل بما فيه ، فصحتا جميعاً» . إعراب القرآن ٥٠٠/١ .

(٣) الصافات : ٦ ، ٧ .

أزواجكم وأولادكم عدواً لكم ﴿١﴾ .

إنما قُدمت الأزواج على الأولاد لأن المقصود الإخبار أن منهم أعداء، ووقوع ذلك في الأزواج أكثر منه في الأولاد، فكان أقعد في المعنى المراد، فكان تقديمه أولى . ولذلك قُدمت الأموال في قوله: ﴿إنما أموالكم وأولادكم فتنة﴾ (٢) لأن الأموال لا تكاد تفارقها الفتنة. ﴿إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى﴾ (٣). ﴿أمرنا مترفياً ففسقوا فيها﴾ (٤). وليست الأولاد في استلزام الفتنة مثلها، فكان تقديمها لكونها أوغل في المعنى المراد أولى . والله أعلم بالصواب .

[إملاء ١١٠]

[إعراب «شهوة» في قوله تعالى: ﴿أتأتون الرجال شهوةً﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى: ﴿أتأتون الرجال شهوةً من دون النساء﴾ (٥):
(شهوةً) منصوبٌ، إما مفعولٌ من أجله وهو الظاهر، وإما على معنى إتيان شهوة، وإما حالٌ على معنى مشتتهين (٦).

و (مِنْ) في قوله: (مِنْ دُونَ النِّسَاءِ)، لابتداء الغاية، أي: تأخذون في ابتداء هذا الفعل من غير النساء، أو على معنى المقابلة، أي: تجعلون هذا عَوْضاً عن هذا، كما تقول: خذ هذا من دون هذا، أي: اجعله عوضاً منه .

(١) التغابن : ١٤ .

(٢) التغابن : ١٥ .

(٣) العلق : ٦ .

(٤) الإسراء : ١٦ .

(٥) الأعراف : ٨١ .

(٦) قال الزمخشري : «شهوة : مفعول له ، أي : للاشتهاء ، أو حال بمعنى مشتتهين» . الكشاف

ويتعلّق إمّا بـ (تأتون) وهو الظاهر، لأنّ المعنى : تجعلون الاتيان لهؤلاء عوضاً من أولئك، أو تأخذون في الإتيان من هؤلاء. وإمّا بـ (شهوة) على المعنيين، أي : تتعلّق الشهوة منكم بالرجال عوضاً من^(١) تتعلّقها بالنساء . والله أعلم بالصواب .

[إملاء ١١١]

[توجيه القراءات في قوله تعالى : ﴿لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى : ﴿وإن كان مكرهم لِيَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾^(٢) :

قرأ الكسائي بفتح اللام الأولى من (لِتَزُولَ) ورفَع الفعل بعدها^(٣)، وهذه اللام على هذه القراءة هي اللام الفارقة بين المخففة والنافية. تلزم المخففة لِيَتَفَصَّلَهَا عن النافية، فيكون معنى قراءته : أن مكرهم تزول منه الجبال .

وقرأ الباقون بكسر اللام الأولى من (لتزول) ونَصَب المضارع بعدها ، لأنها اللام المؤكدة التي يُنصب الفعل بعدها. إمّا بتقدير «أن» على قول البصريين، وإمّا بغيرها على قول غيرهم^(٤) . وتسمى لام الجحود لأنها لا تأتي إلا بعد جحد، فتكون (إن) نافية^(٥) . والمعنى : ما كان مكرهم تزول منه

(١) في س : عن .

(٢) إبراهيم : ٤٦ .

(٣) ونقلت هذه القراءة أيضاً عن علي . معاني القرآن للفراء ٧٩/٢ .

(٤) مذهب أكثر الكوفيين أن الفعل بعد اللام منصوب بها بطريق الأصالة . انظر مغني اللبيب ٢٣١/١ (دمشق) .

(٥) قال ابن هشام : «والذي يظهر لي أنها لام كي ، وأنّ إن شرطية» . المغني ٢١٢/١ (محيي الدين) .

الجبال. والجمعُ بين القراءتين، مع أنّ النفيّ والاثباتَ فيهما توارداً على صورة واحدة. ولا يستقيمُ تناقضُ القراءتين عندنا لأنهما ثابتان بالتواتر، فكلاهما مقطوع به، فلا بدّ من التأويل.

فمعنى قراءة الكسائي: إثباتُ أنّ مكرهم عظيمٌ تزول منه الأمور العظيمة التي لا تبلغ مبلغ المعجزات كالقرآن ونحوه.

ومعنى قراءة الجماعة: نفيُّ أنّ مكرهم تزول منه المعجزات العظام كالقرآن ونحوه لثبوتها واستقرارها كاستقرار الجبال.

فالجبالُ على قراءة الكسائي: الأمورُ العظام التي لم تبلغ مبلغ المعجزات. والجبالُ على قراءة الجماعة: المعجزاتُ العظام كالقرآن ونحوه. وعلى هذا التأويل لم يَجِءْ النفيّ والاثباتُ باعتبار واحد. وإذا لم يكونا باعتبار واحد فلا تعارضُ بين القراءتين والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١١٢]

[التشبيه في قوله تعالى: ﴿ كَانَهُمْ خُشْبٌ مَسْنَدَةٌ ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى: ﴿ كَانَهُمْ خُشْبٌ مَسْنَدَةٌ ﴾ (١):

إنما شبههم بالخُشْبِ دون غيرها، لأنه لما ذكر الطبع على قلوبهم وعدم فقههم وأنهم مع ذلك أجسامٌ معجبة، شبههم بما له جسمٌ في الصورة وليس له فهم، فقال: كأنهم خُشْبٌ مَسْنَدَةٌ. وتشبيهُهم بالخُشْبِ في هذا السياق أحسن من تشبيهِهم بالحجارة وأشباهاها، فإنها ليست في الغالب لها صورةُ أجسامِ الأدميين. وقال: مَسْنَدَةٌ، لأمرين: أحدهما: التنبية على أنّهم كالخُشْبِ

(١) المنافقون : ٤.

القائمة، فنبه على أن المراد أنها قائمة بقوله: مسندة، لأن الأخشاب لا تُسند إلا وهي قائمة لاستغنائها عن الاستناد في غير قيامها. وقد تقدّم أن المراد عدم فقههم مع عظم أجسامهم، فناسب ذلك تشبيههم بالأخشاب القائمة وهي المسندة. والثاني: التنبية على أنهم لا فائدة فيهم كالحشب عند عدم استعماله، فإن الحشب القائم لِيُسَقَفَ عليه أو غير القائم ليسقف به^(١)، فيه فائدة. وأمّا المسندة فلا فائدة فيها في حال كونها مسندة^(٢). والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١١٣]

[معنى «أو» في قوله تعالى: ﴿أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(٣):

اختلف في (أو) هذه. فقيل: إنها التي بمعنى: إلا أن^(٤)، أو: إلى أن، فيكون (تفرضوا) في موضع نصب بإضمار «أن» أو بـ «أو» على رأي. وقيل: إن (أو) عاطفة على قوله: (تمسوهن)، أي: ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة، فيكون مجزوماً بالعطف على (تمسوهن)^(٥). وإنما خالف الأولون الظاهر

(١) به: سقطت من م.

(٢) قال الزمخشري: «شبهوا في استنادهم وما هم إلا أجرام خالية عن الإيمان والخير بالخشب المسندة إلى الحائط، ولأن الخشب إذا انتفع به كان في سقف أو جدار أو غيرها من مظان الانتفاع. وما دام متروكاً فارغاً غير منتفع به أسند إلى الحائط فشبها به في عدم الانتفاع». الكشاف ١٠٩/٤.

(٣) البقرة: ٢٣٦.

(٤) قال الزمخشري: «أو تفرضوا: إلا أن تفرضوا لهن فريضة، أو حتى تفرضوا». الكشاف ٣٧٤/١.

(٥) قال أبو حيان: «والفعل بعد أو معطوف على تمسوهن، فهو مجزوم، أو معطوف على =

في (أو) لأحد أمرين: إما لأنها إذا جُعِلت بمعنى (أو) [العاطفة]^(١) كان المعنى: لا جناحَ عليكم فيما يتعلّق بمهور النساء إن طلقتم النساء إذا انتفى أحدُ هذين الأمرين، لأنَّ (أو) العاطفة تستلزم ظاهراً معنى أحد الأمرين، وإذا استلزمت ذلك لم يستقم لأنه ينتفي أحدُ الأمرين وهو الفرض، فيلزم صدأ المِثْل بالمسيس، أو ينتفي المسيس وهو أحدُ الأمرين، فيلزم نصفُ ما فُرِضَ. وإن كان المسيس منتفياً فلا يصحُّ نفي الجناح عند انتفاء أحدهما لذلك. والثاني: أن المطلقات المفروضات لهنَّ قد ذُكرنَ ثانياً وتُركَ ذكرُ الممسوسات لما تقدم من المفهوم، فلو كانت العاطفة لكان المفروضات في الذكر كالممسوسات، وليس الأمرُ كذلك.

وإذا جُعِلت (أو) بمعنى: إلا أن، أُخرجت عن مشاركة الممسوسات، فلم يلزم ظهورُ دخولهنَّ معهن، ولذلك لم يَرَّ مالك^(٢) للمطلقات المفروض لهنَّ قبل المسيس متعة، لأنه لم يَرَّ دخولهنَّ في الآية المتقدمة لما ذكرنَ ثانياً. وجعلَ المتعةَ للممسوسات خاصة، أو لغير الممسوسات ولغير المفروض لهن، لأنه لما ذكرَ المطلقات المفروض لهنَّ ثانياً بحرف الشرط دلَّ ظاهراً على أنهنَّ لم يكنَّ مراداتٍ أولاً. فلذلك حُجِل (ومتَّعوهن) على غيرهن^(٣).

مصدر متوهم فهو منصوب على إضمار أن بعد أو بمعنى إلا، التقدير: ما لم تمسوهن إلا أن تفرضوا لهن فريضة، أو معطوف على جملة محذوفة، التقدير: فرضتم أو لم تفرضوا». البحر المحيط ٢/٢٣١.

(١) زيادة من عندي يقتضيتها المعنى.

(٢) هو الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي. ولد سنة ٩٥ هـ ومات سنة ١٧٩ هـ. أخذ العلم عن ربيعة ثم أفتى معه عند السلطان. قال ابن وهب: سمعت منادياً ينادي بالمدينة، ألا يفتي الناس إلا مالك بن أنس وابن أبي ذئب. انظر طبقات الفقهاء لأبي إسحق الشيرازي الشافعي ص ٦٨ (حققه وقدم له الدكتور إحسان عباس).

(٣) انظر القرطبي ١/١٩٦.

ويمكن أن يقال عن الأول: لا يلزم أن يكون المعنى: ما أنتفى أحدهما، بل المعنى: ما لم يكن أحدهما. وفرق بين قول القائل: انتفى أحد الأمرين، وبين قول القائل: ما كان واحد من الأمرين. فإن الأول لا ينفي إلا^(١) أحدهما لأنه نكرة ليست في صريح سياق النفي، والثاني ينفيهما جميعاً، لأنها نكرة في صريح سياق النفي. فإذا لا فرق في المعنى بين أن تكون: إلى أن، وبين أن تكون العاطفة. فكان حملها على العاطفة أولى، لأنه الأكثر. واما فلا يلزم من مشاركتهن المسموسات فيما ذكر مشاركته لهن فيما وراء ذلك. هذا مع أنه قد ذكر ثانياً ما يدل على انتفاء وهم المشاركة. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١١٤]

[معنى قوله تعالى : ﴿وما ينبغي له﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين وستمائة على قوله تعالى : ﴿وما علمناه الشعر وما ينبغي له﴾^(٢) :

يقال: ما ينبغي، بمعنى: ما يستقيم عقلاً، كقوله تعالى: ﴿وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولداً﴾^(٣). ويقال: ما ينبغي، بمعنى: أنه ما يفعله الله لمصلحة علمها، كقوله تعالى: ﴿وما علمناه الشعر وما ينبغي له﴾. وكقوله تعالى: ﴿وما تنزلت به الشياطين﴾. وما ينبغي لهم وما يستطيعون^(٤). ويقال: ما ينبغي في الحرام والمكروه.

والمصلحة التي علمها الله أنه لو كان ممن يقول الشعر لتطرت التهمة عند كثير من الناس في أن ما جاء به من قبل نفسه لتقويه عليه بقوة الشعر، كما جعله

(١) إلا : سقطت من د.

(٢) يس : ٦٩ .

(٣) مريم : ٩٢ .

(٤) الشعراء : ٢١٠ ، ٢١١ .

أَمْيًّا لَذَلِكَ . أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُونَ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴾ (١) . وَلِذَلِكَ قَالَ فِي عَقِيبِ هَذِهِ الْآيَةِ : ﴿ وَيَحِقُّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ (٢) . لِأَنَّهُ إِذَا انْتَفَتِ الرِّيبُ لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْمَعَانِدَةُ فَيَحِقُّ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ حِينَئِذٍ (٣) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

[إِمْلَاء ١١٥]

[مَعْنَى السَّلْسِيلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ عَيْنًا فِيهَا تَسْمَى سَلْسِيلاً ﴾]

وَقَالَ أَيْضًا مَمْلِيًّا بِدِمَشْقَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ عَيْنًا فِيهَا تَسْمَى سَلْسِيلاً ﴾ (٤) :

السَّلْسِيلُ فِي اللُّغَةِ وَصْفٌ لِلْمَبَالِغَةِ فِي السَّلْسَالِ (٥) . فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَهُنَا عَلَى بَابِهِ فِي الوَصْفِيَّةِ ، كَأَنَّ الْمَعْنَى يُوَصَّفُ بِذَلِكَ ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ يَسْمَى الشُّجَاعُ ، أَيْ : يُوصَفُ بِهِ . وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ هُنَا : عَيْنًا سَلْسِيلاً ، لِإِنَّهُ عَلَى شَهْرَتِهِ لِهَذَا الوَصْفِ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا مَنْقُولًا عَنْهُ (٦) ، وَصُرِفَ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِمَاءٍ ، مِرَاعَاةً

(١) العنكبوت : ٤٨ .

(٢) يس : ٧٠ .

(٣) قال الرمخشري : « وما ينبغي له : وما يصح له ولا يتطلب لو طلبه . أي : جعلناه بحيث لو أراد قرض الشعر لم يتأت له ولم يتسهل » . الكشاف ٣/٣٢٩ .

(٤) الإنسان : ١٨ .

(٥) قال ابن منظور : « السَّلْسِيلُ : السَّهْلُ الْمُدْخَلُ فِي الْحَلْقِ . وَيُقَالُ شَرَابٌ سَلْسِلٌ وَسَلْسَالٌ وَسَلْسِيلٌ » . اللسان (سلسل) .

(٦) قال ابن قتيبة : « السَّلْسِيلُ اسْمُ الْعَيْنِ » . انظر تفسير غريب القرآن ص ٥٠٣ (تحقيق السيد أحمد صقر) . ونقل ابن منظور هذا القول عن الزجاج . اللسان (سلسل) . واستبعد الفراء ذلك . معاني القرآن ٣/٢١٧ .

للتذكير، وجريه على العين لا يُوجب اعتبار التأنيث، كما لا يُوجب قولك: هذه النفسُ زيد، منع الصرف مراعاةً للتأنيث، وكما تقول: هذه واسط.

ويجوزُ أن يكونَ صرفٌ لتناسب رؤوس الآي كما في قوله: ﴿قواريراً﴾^(١) وإجماعُ القراء على صرفه لا يمنع من ذلك. فقد يُجمعون على أحد الجائزين إذا كان قوياً وإن لم يُجمعوا على أحد الجائزين إذا كان ضعيفاً.

وقد قيل: إن أصله: سَلَّ سبيلاً، على أنه أمرٌ من سأل يسأل، و(سبيلاً) منصوبٌ به، فيكون له لذلك تأويلان: أحدهما: أن يكون قوله: تسمى، تمام الكلام الأول، وحذِف مفعول (تسمى) للعلم به، أي: تُوصف بمثل الزنجبيل لتقدم ذكره، ويكون (سَلَّ سبيلاً) استئنافاً، كأنه قيل: اسأل الطريقَ إليها والوصول، وفيه تعسّف. والوجهُ الثاني: أن يكون (سَلَّ سبيلاً) على ذلك صيرَ علماً اسماً لهذه العين كـ «تأبط شراً» فجاء على الحكاية، كما تُحكى الجملة، كما تقول: هذا يسمى: تأبط شراً^(٢). والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١١٦]

[إعراب قوله تعالى: ﴿مُتَكِينٍ فِيهَا﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى في ﴿هل أتى على الإنسان﴾: ﴿مُتَكِينٍ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ لَا يَرُونَ فِيهَا شمساً وَلَا زَمْهَرِيرًا﴾^(٣).

(١) الإنسان : ١٥ .

(٢) والأحسن أن تبقى الكلمة على حالها ، والمقصود منها غاية السلاسة . ووزنها فعلليل كما قال سيويه . انظر الكتاب ٣٠٣/٤ . وقدر الزمخشري زيادة الباء فيها . انظر الكشاف ١٩٨/٤ .

(٣) الإنسان : ١٣ . والآية التي قبلها : ﴿وجزاهم بما صبروا جنة وحريراً﴾ .

لا يجوز أن ينتصب على الحال، لأنه إذا جُعِلَ حالا من (جزاهم) وجب أن يكون تقييداً له^(١). فإن جُعِلَ في المعنى ماضياً صار المعنى: وجزاهم في حال كونهم مُتَكَيِّفِينَ في الجنة الجنة قبل ذلك، ولا يستقيم، وإن جُعِلَ مستقبلاً فأبعد. فالأولى أن يكون منصوباً بفعل مقدر على المدح، كأنه قال: أمدحُ أبراراً متكئين فيها على الأرائك^(٢). والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١١٧]

[الفرق بين التسخير والإهانة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى: ﴿كونوا قردةً خاسئين﴾^(٣). وقال: ﴿كونوا حجارة﴾^(٤):

الأول يسمّى التسخيرُ والثاني يسمّى الإهانةُ. والفرق بينهما أن التسخيرَ عبارة عن تكوينهم على جهة التبديل، أي: جعلناهم على هذه الصفة، والإهانةُ عبارة عن تعجيزهم فيما لا يقدرون عليه، أي: أنتم أحقرُّ من ذلك. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١١٩]

[تعدية الفعل بعن]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٥):

(١) قال أبو البقاء: «يجوز أن يكون حالا من المفعول في جزاهم». إملاء ما من به الرحمن ٢٧٦/٢.

(٢) قال الفراء: «منصوبة كالقطع. وإن شئت جعلته تابعا للجنة. كأنك قلت: جزاؤهم جنة متكئين فيها». معاني القرآن ٢١٦/٣.

(٣) البقرة: ٦٥.

(٤) الإسراء: ٥٠.

(٥) النور: ٦٣.

إِنَّمَا عُدِّي بِهِ (عن) لِمَا فِي الْمَخَالَفَةِ مِنْ مَعْنَى التَّبَاعِدِ وَالْحَيْدِ، كَأَنَّ
 الْمَعْنَى: الَّذِينَ يَحِيدُونَ عَنْ أَمْرِهِ بِالْمَخَالَفَةِ، فَكَانَ الْإِتْيَانُ بِهِ (عَنْ) أُبْلَغَ لِلتَّنْبِيهِ
 عَلَى هَذَا الْغَرَضِ لِمَا فِيهِ مِنْ ذِكْرِ الْمَخَالَفَةِ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَى الْبُعْدِ وَالْحَيْدِ مِمَّا لَا
 يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ ذَلِكَ فِيهِ^(١). وَقَدْ اسْتُدِّلَ بِهِ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي الْوَجُوبَ لِمَا
 تَضَمَّنَتْهُ الْآيَةُ مِنَ الْوَعِيدِ عَلَى الْمَخَالَفَةِ، وَهُوَ لِأَزْمِ الْوَجُوبِ. فَإِنَّ قُلْتَ: الْآيَةُ
 مِتَضَمِّنَةٌ الْأَمْرَ بِالْحَذَرِ لِمَنْ يُخَالَفُ، وَحَذَرُ الْمَخَالَفِ الْعَذَابَ لَا يَفِيدُهُ بَعْدَ
 الْمَخَالَفَةِ لِحَصُولِ السَّبَبِ الْمَقْتَضِي لَهُ، وَقَبْلَهَا لَا يَحْذَرُ عَذَابًا. قُلْتَ: هُوَ عَلَى
 أَحَدٍ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمَحْذَرَّ مِنْهُ فِي الْمَعْنَى الْمَخَالَفَةُ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ
 لِأَجْلِ مَسَبِّهَا جُعِلَ مَسَبِّهَا كَأَنَّهُ الْمَحْذَرُّ مِنْهُ. وَالثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ الْمَعْنَى: فَلْيَحْذَرِ
 الَّذِينَ وَقَعَتْ مِنْهُمْ الْمَخَالَفَةُ ذَلِكَ فَيَسْتَدْرِكُوا مَا فَعَلُوهُ بِالتَّوْبَةِ وَالرَّجُوعِ إِلَى اللَّهِ،
 فَيَكُونُ ذَلِكَ سَبَبًا لِدَفْعِ الْعَذَابِ عَنْهُمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

[إِمْلَاءُ ١٢٠]

[عَطْفُ الْإِخْبَارِ بِالْحَالِ عَلَى الْإِخْبَارِ بِالْمَاضِي]

وَقَالَ أَيْضًا مَمْلِيًّا بِدِمَشْقَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا
 تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطْرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ﴾^(٢):

يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَرَادَ أَنَّ الْخُرُوجَ كَانَ وَاقِعًا وَالصَّدُّ كَانَ
 حَالَهُمْ حِينَئِذٍ، فَأُخْبِرَ عَنْ كُلِّ بِنِهَا هُوَ صَالِحٌ لَهُ، فَلَمَّا كَانَ الْخُرُوجُ مَاضِيًّا أُخْبِرَ
 عَنْهُ بِالْمَاضِي وَلَمَّا كَانَ الصَّدُّ حَالًا أُخْبِرَ عَنْهُ بِالْحَالِ، أَيُّ: الَّذِينَ حَصَلَ مِنْهُمْ
 الْخُرُوجُ وَهُمْ الْآنَ صَادُونَ. الثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ الصَّدُّ أَيْضًا كَانَ فِي الْمَاضِي، وَإِنَّمَا

(١) وَنَقَلَ الْقُرْطُبِيُّ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ وَالْأَخْفَشِ أَنَّ (عَنْ) فِي هَذِهِ الْآيَةِ زَائِدَةٌ. الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ
 الْقُرْآنِ. ٣٢٣/١٢.

(٢) الْأَنْفَالُ: ٤٧.

عُبر عنه بفعل الحال تنبيهاً على فِظَاعَتِهِ وَعِظْمِ المعصية به لما فيه من صورة
المقاتلة للردّ عن سُبل الخير الواجب فعلها، والإعانة عليها. ألا ترى إلى قوله
تعالى : ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾^(١). فأتى التكذيب بالفعل الماضي،
وأتى القتل بفعل الحال لِيُخْطِرَ السامع مدلوله بباله، ومدلوله إنّما هو الحال
التي هو عليها، فيتبيّن حينئذٍ فِظَاعَتَهُ لما فيه من التعدي على رسل الله تعالى
الواجب اتباعهم وتعظيمهم، بخلاف التكذيب؛ إذ ليس فيه إلا مجرد كلام لا
يبلغ ذلك المبلغ. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١٢٠]

[إعراب قوله تعالى : ﴿وَتَرَكَهُمُ فِي ظِلْمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى : ﴿وَتَرَكَهُمُ
فِي ظِلْمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾^(٢) :

يجوز أن يكون (تَرَكَهُمُ) بمعنى صيرهم. فيجوز أن يكون قوله : (في
ظلمات) و(لا يبصرون) مفعولين من باب واحد ذكر أحدهما بعد الآخر^(٣)، كما
تقول: صيرت زيدا عالماً عاقلاً، لأنها في المعنى أخبار. فكما جاز تعدّد
الأخبار جاز تعدّدُها. ويجوز أن يكون الأول هو المفعول والثاني حالاً من
الضمير المفعول في (تركهم)، أي: تركهم مستقرين في ظلمات في حال
كونهم لا يبصرون. ويجوز أن يكون الأول حالاً والثاني هو المفعول، أي:
وصيرهم غير مبصرين في حال كونهم في ظلمات، ويجوز و(تركهم) بمعنى:
خلّاهم، فلا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، فيكون (في ظلمات) و(لا يبصرون)

(١) المائدة : ٧٠.

(٢) البقرة : ١٧.

(٣) قال الزمخشري : «أصله: هم في ظلمات، ثم دخل ترك فنصب الجزأين». الكشاف

حالين من الضمير في (تركهم) ^(١). والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١٢١]

[توجيه قراءات قوله تعالى : ﴿ بزينة الكواكب ﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى : ﴿إنا زيننا السماء الدنيا بزينة الكواكب﴾ ^(٢) :

تطلق الزينة على ما يُتزيّن به، وتُطلق على المصدر، كقولك : زانه يزيّنه زينة . فمن قرأ بزينة الكواكب بالإضافة وهم الأكثرون، احتمل أن يراد ما يُتزيّن به، ثم أُضيف إلى الكواكب إضافة خاتمٍ إلى حديد، لما كان ما يُتزيّن به من أصناف متعددة، فأضيف إلى صنفه ليبيّن أنه المراد، ويجوز أن يراد المصدر، على أن التزيّن وقع بما اشتملت عليه الكواكب من الصفات المخصوصة من النور والترتيب والهيئة المخصوصة التي هي عليها. فإضافتها كإضافة ضربٍ إلى زيد.

وقراءة حمزة وحفص بزينة، منون، والكواكب مخفوض على أنه بدل ^(٣) أو عطف بيان، فتكون الزينة على ما يُتزيّن به، إذ لا يستقيم أن تكون الكواكب بدلاً أو عطف بيان من الزينة التي هي مصدر.

وقرأ أبو بكر بزينة، منون، و(الكواكب) منصوباً، على أن يكون منصوباً بفعل مقدر ^(٤)، أعني الكواكب، فتكون (زينة) أيضاً بمعنى ما يُتزيّن به، لأن

(١) قال النحاس : «لا يبصرون : في موضع الحال». إعراب القرآن ١/١٤٣. وقال القرطبي : «لا يبصرون : فعل مستقبل في موضع الحال ، كأنه قال : غير مبصرين». ٢١٣/١.

(٢) الصفات : ٦.

(٣) وإليه ذهب الأخفش . معاني القرآن ٢/٤٥١.

(٤) أجازته النحاس ، إعراب القرآن ٢/٧٣٩.

الكواكب كالتفسير لها، إلا أن تُقدَّر: أعني زينة الكواكب، وحُذِف المضافُ وأقيم المضافُ إليه مقامه، فيجوز أن يكون بمعنى المصدر. ويجوز أن يكون في قراءة أبي بكر بدلاً من السماء، على أنه بدلُ اشتغال، كأنه قيل: إنا زينا الكواكب في السماء الدنيا بزينة، فتكون الزينة بمعنى المصدر.

وأما قول من قال: إنَّ الكواكبَ بدلٌ من زينة على المحل (١) فضعيفٌ ضَعَفَ قولهم: مررت بزيد أخاك، فلا ينبغي أن تُحمل عليه قراءة ثابتة صحتها. ووجهُ ضعفه أنه إذا جُعِل بدلاً كان في المعنى معمولاً للعامل الأول، ولا يستقيم أن يكون العاملُ الأول مسلطاً باعتبار المعنى المقصود بنفسه. ألا ترى أنك لو قلت في: مررت بزيد أخاك، مررت أخاك، لم يجز، فكذلك إذا جعلته بدلاً، والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١٢٢]

[رجوع الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة أربع وعشرين على قوله تعالى: ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء﴾ (٢)، إلى آخرها:

استدل بهذه الآية على أنها جمل، وقد رجع الاستثناء فيها إلى الجميع (٣)

(١) وهو مذهب الزمخشري، الكشاف ٣/٣٣٥. ونسب النحاس هذا الرأي لأبي إسحق. إعراب القرآن ٢/٧٣٩.

(٢) النور: ٤. وتتمة الآية: ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون﴾. والآية التي بعدها: ﴿إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم﴾.

(٣) الاستثناء في الآية التي بعدها، وهو قوله: ﴿إلا الذين تابوا﴾. فكان على ابن الحاجب =

وليس بمستقيم أما الجلدُ فلم يَرَجِع الاستثناء إليه باتفاق . وأما قوله : ﴿وأولئك هم الفاسقون﴾ ، فإنما جيء به لتقرير تعليل منع الشهادة فلم يبقَ إلا قوله : ﴿ولا تقبلوا لهم شهادةً أبداً﴾ . فوجب رجوع الاستثناء إليها ، إذ لم يبقَ سواها^(١) . والله أعلم بالصواب .

[إملاء ١٢٣]

[إعادة الشهر في قوله تعالى : ﴿غدوها شهر ورواحها شهر﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة خمس وعشرين وستمائة على قوله تعالى :
﴿غدوها شهر ورواحها شهر﴾^(٢) :

الفائدة في إعادة لفظ الشهر الإعلام بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح . والألفاظ التي تأتي مبيّنة للمقادير لا يحسن فيها الإضمار . ألا ترى أنك تقول : زنة هذا مثقال وزنة هذا مثقال ، فلا يحسن الإضمار كما لا يحسن في التمييز . وأيضاً فإنه لو أضمر فالضمير إنما يكون لما تقدّم باعتبار خصوصيته . فإذا لم يكن له وجب العدول عن المضمّر إلى الظاهر . ألا ترى أنك لو أكرمت رجلاً وكسوته لكانت العبارة : أكرمت رجلاً وكسوته . ولو أكرمت رجلاً وكسوت غيره لكانت العبارة : أكرمت رجلاً وكسوت رجلاً . فتبيّن أنّ ذلك ليس من جعل الظاهر موضع المضمّر لما تبيّن أنه لو أتى بالمضمّر لم يستقم . والله أعلم بالصواب .

= أن يأتي أيضاً بالآية التي بعدها ، حتى يكون كلامه واضحاً ، غير مبهم .

(١) ويروى عن الشعبي أنه قال : الاستثناء من الأحكام الثلاثة ، إذا تاب وظهرت توبته لم يجز . وقبلت شهادته وزال عنه التفسيق . القرطبي ١٢/١٧٨ .

(٢) سبأ : ١٢ .

[إِمْلَاء ١٢٤]

[إعراب «شكراً» في قوله تعالى : ﴿اعملوا آل داود شكراً﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى : ﴿اعملوا آل داود شكراً﴾^(١) :

يجوز أن ينتصب على أنه مفعولٌ من أجله، أي : اعملوا من أجل الشكر على إحسانه . ويجوز أن يكون منصوباً على المصدر^(٢)، لأن المراد أمرٌ بالعمل الذي هو شكرٌ لأنه نوعه، فيكون من باب : قعد القرفضاء . وإما لأنه إذا عملوا فقد تضمن ذلك شكراً لا يحتمل العمل غيره، فيكون من باب : كتاب الله . ويجوز أن ينتصب على الحال، كأنه قال : شاكرين، فأوقع لفظ المصدر موقع الحال . ويجوز أن يكون منصوباً على أنه مفعولٌ به^(٣)، كأن العمل له تعلُّق بالشكر، كما تقول : عملت كذا فأجراه لذلك مجرى المفعول به^(٤) . والله أعلم بالصواب .

[إِمْلَاء ١٢٥]

[معنى «تبيّن» في قوله تعالى : ﴿فلما خر تبينت الجن﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى : ﴿فلما خرّ تبينت الجن أن لو كانوا

يعلمون الغيب﴾^(٥) :

فيه قولان : أحدهما : أن يكون (تبيّن) بمعنى : وضع ، فيكون : (أن لو كانوا) مع ما في حيزه في موضع رفع بدلاً من الجن ، وهو بدلُ الاشتمال^(٦) ،

(١) سبأ : ١٣ .

(٢) في س : ويجوز أن ينتصب على المصدر .

(٣) في م : ويجوز أن ينتصب على أنه مفعول به .

(٤) هذه الوجوه الأربعة التي ذكرها ابن الحاجب في نصب (شكراً) ذكرها الزمخشري ،

الكشاف ٢٨٣/٣ .

(٥) ع : ١٤ .

(٦) قال الزمخشري : «أن مع صلتها بدل من الجن ، بدل الاشتمال» . الكشاف ٢٨٣/٣ .

أي : وضح أنهم لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب، أي : وضح أمرهم في جهلهم بالغيب . والثاني : أن يكون (تبيّن) بمعنى : علم ، فيكون على حذف مضاف في الجن وحذف مضاف من (كانوا)، أي : تبيّن ضعفاء الجن أو أتباع الجن (١) أن لو كان (٢) رؤسأوهم أي : تبيّن : الضعفاء الذين كانوا يوهمونهم علم الغيب جاهلون به . والله أعلم بالصواب . وأمّا تقدير مضاف من الجن ، على أن معنى (تبيّن) وضح ، وجعل (أن لو كانوا) ، مع ما في حيزه بدل كل من كل ، أي : تبيّن أمر الجن أن لو كانوا ، فتقدير مستغنى عنه . والله أعلم بالصواب .

[إملاء ١٢٦]

[إعراب «طولاً» في قوله تعالى : ﴿وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة خمس وعشرين على قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾ (٣) :

الأحسن أن يكون (طولاً) تمييزاً (٤) ، إمّا عن الفاعل ، أي : لن يبلغ طولك الجبال ، وإمّا عن المفعول ، أي : لن تبلغ طول الجبال .

وأمّا نصبه على الحال من الفاعل أو المفعول على معنى : طويلاً ، فضعيف يأباه اللفظ . أما اللفظ فواضح ، وأما المعنى فلما يجب من تقدير : ولن تبلغ في حال كونك طويلاً ، أو في حال كونها طويلاً ، وليس المعنى عليه .

(١) الجن : ساقطة من س .

(٢) في د ، س : كانوا . والصواب ما أثبتناه .

(٣) الإسراء : ٣٧ .

(٤) أجازة أبو البقاء . إملاء ما من به الرحمن ٩٢/٢ .

وأما نصبه على معنى : مطاولاً ، فبعيدٌ من حيث أنّ طولاً لم يثبت استعماله بمعنى مطاول .

وأما نصبه على وجه نصب قوله : ذهبُ طولاً وذهبتُ عرضاً^(١) ، على معنى : ذهبْتُ في طول ، أو ذهبْتُ آخذاً في طول ، فليس ببعيد . والله أعلم بالصواب .

[إملاء ١٢٧]

[معنى «ما» في قوله تعالى : ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة خمس وعشرين على قوله تعالى :
﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾^(٢) :

ما : مصدرية^(٣) . والمعنى : ليجزيك أجر سقيك لنا ، لأنه الذي فعله .
ألا ترى إلى قوله : ﴿فسقى لهما﴾^(٤) . ولا يحسن أن تكون موصولة لأنه يلزم أن تكون للغنم ، لأن التقدير حينئذ : الذي سقيته لنا ، والذي سقاه لهما هي الغنم ، والأجر إنما يكون على فعله ، لا ما تعلق به فعله . فيلزم أن يكون التقدير : أجر سقي الغنم التي سقيتها لنا ، فيحتاج إلى تقدير سقي آخر مع الضمير العائد على الموصول من غير حاجة . والله أعلم بالصواب .

(١) إشارة إلى قول العماني كما في الكتاب ١/١٦٣ :

إذا أكلت سمكاً وفرضاً ذهب طولاً وذهبت عرضاً

(٢) القصص : ٢٥ .

(٣) قال أبو البقاء : «هي مصدرية ، أي : أجر سقيك» . إملاء ما من به الرحمن ٢/١٧٧ .

(٤) القصص : ٢٤ .

[إملاء ١٢٨]

[تعلق «إذا» في قوله تعالى :

﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾^(١)]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾^(١) :

يجوز أن تكون (إذا) متعلّقةً بمحذوف دلّ عليه معناها الذي هو المفاجأة .
كانه قيل : فوجئوا حينئذ أو كانوا أو حصلوا .

ويجوز أن تتعلّق بما في (فريقان) من معنى الفعل ، لأن المعنى : فإذا هم متفرون ، على تقدير : فحينئذ افترقوا .

ويجوز أن يتعلّق بـ (يختصمون) إذا لم تجعله صفة ، لأنّ الصّفة لا يتقدم عليها معمولها . كأنه قيل : فحينئذ اختصموا .

وأما (يختصمون) فيجوز أن يكون صفة^(٢) لـ (فريقان) ، ويجوز أن يكون خبراً بعدّ خبر . ويجوز أن يكون حالاً مما في (فريقان) من معنى الفعل ، أي : افترقوا مختصمين . ويجوز أن يكون حالاً مما في (إذا) من معنى الفعل ، وذلك بشرط أن تجعله معمولاً لمحذوف لا لـ (فريقان) ولا لـ (يختصمون) . ألا ترى أنك إذا جعلت «فيها» في قولك : زيدٌ فيها قائم ، متعلقاً بـ «قائم» لم يجز أن ينتصب عنه حالٌ ولا غيره ، ولكن ينتصب عن العامل فيه ، فكذاك هذا . والله أعلم بالصواب .

(١) النمل : ٤٥ .

(٢) قال أبو البقاء : «ويختصمون صفة وهي العاملة في إذا» . إملاء ما من به الرحمن ١٧٣/٢ .

[إملاء ١٢٩]

[التمييز من أفعال التفضيل لا يكون إلا فاعلاً في المعنى]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة خمس عشرة على قوله تعالى : ﴿ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمْدًا ﴾^(١) :

يمنع أن يكون (أمدًا) تمييزاً عن أحصى^(٢)، لأن التمييز من أفعال التفضيل لا يكون إلا فاعلاً في المعنى للفعل المأخوذ منه أفعال. مثاله قولك : زيدٌ أحسنٌ وجهاً. فـ «وجهاً» فاعلٌ في المعنى لفعل «أحسن» الذي هو حَسُنَ، كأنك قلت : حَسُنَ وجهُهُ. فلو جعلت (أمدًا) منصوباً على التمييز لوجب أن يكون فعلٌ (أحصى) منصوباً إليه على الفاعلية فيكون الأمدُ هو المحصى، وليس كذلك^(٣). والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١٣٠]

[اللام في «لسوف»]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِثٌ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾^(٤) :

اللام في (لسوف) لامٌ تأكيد وليست لامٌ الابتداء، لأنها لو كانت لامٌ الابتداء لوجب أن يكون معها الابتداء. فإن قيل : أقدر المبتدأ محذوفاً وأبقي

(١) الكهف : ١٢ وقبلها : ﴿ ثم بعثناهم لنعلم أي الحزبين ﴾ .

(٢) قال أبو البقاء : « وإنما الوجه أن يكون تمييزاً ». إملاء ما من به الرحمن ٩٩/٢ ، ويفهم من كلام الفراء أنه أجاز هذا الوجه . معاني القرآن ١٣٦/٢ .

(٣) ولم يذكر لنا ابن الحاجب رأيه في إعراب هذه الكلمة ، وهذا مما يؤخذ عليه في أماليه فإنه يأتي أحياناً بمسائل ولا يذكر رأيه فيها .

(٤) مريم : ٦٦ .

اللامّ داخلة على الخبر، كان فاسداً من جهة أنّ اللامّ مع المبتدأ كقد مع الفعل وإنّ مع الاسم. فكما لا يُحذف الفعل والاسم وتبقى قد وإنّ بعد حذفهما، فكذلك لا تبقى اللامّ بعد حذف الاسم التي هي له. وأيضاً فإنه يضعف مثل: لسوف يقوم زيد، لأنّ المعنى حينئذ يكون: لزيد لسوف يقوم، ولا يخفى ضعفه. وأيضاً فإنه يؤدي إلى التزام إضمار لا حاجة إليه، فكان على خلاف الأصل. وعن قال: إنها للابتداء، الزمخشري في كشافه^(١) في قوله تعالى: ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾^(٢). ومما يرد عليه قوله تعالى: ﴿وإنّ ربك ليحكّم﴾^(٣). اللام لمجرد التأكيد، مثلها في قولك: إنّ زيدا لقائم. ولا يصح أنّ تكون للحال، لأنّ المعنى على الاستقبال^(٤)، ولا يمكن أن يكون ما يشعر بالحال، فثبت هذه اللامّ التي ذكرها للحال لا تكون له، وإنما هي لامّ الابتداء دخلت عليها «إنّ» فأخّرت إلى خبرها في قولك: إنّ زيدا لقائم، وقد صرح بذلك في مفضله^(٥)، وقال: «ويجوز عندنا إنّ زيدا لسوف يقوم. ولا يجيزه الكوفيون». ولو كانت للحال لتناقض مع سوف، وقياس مذهبه أنّ يمنع كالكوفيين. وقد أجازته بناء على أنه لام «إنّ». والله أعلم بصواب.

[إملاء ١٣١]

[المعنى عند دخول الاستفهام الإنكاري على الشرط]

وقال مملياً: إذا دخل الاستفهام الإنكاري على الشرط كان المعنى إنكار أنّ يكون الجواب معلّقاً عليه. فإذا قلت: أإنّ أكرمتك أهنتني؟ كان المعنى

(١) ٢٦٤/٤.

(٢) الضحى : ٥.

(٣) النحل : ١٢٤.

(٤) قال الزمخشري: «فإن قلت: لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال فكيف جاءت حرف الاستقبال؟ قلت: لم تجامعها إلا مخلصاً للتوكيد». الكشاف ٥١٧/٢.

(٥) ص ٣٢٨.

إنكار أن تكون الإهانة مسببة عن الإكرام، والأكثر إدخال الهمزة الإنكارية على ما هو معنى الجواب مقدماً على الشرط، ثم ذكر الشرط بعده، مثل: أتهينني إن أكرمتك؟. وإذا كان الإنكارُ باعتبار شرط مستقبل كان الفعلُ المقدمَ مضارعاً، وإن كان باعتبار شرطٍ ماضٍ في المعنى كان الفعلُ المقدمَ ماضياً إن قصد التوبيخ، ومضارعاً إن قصد النهي، فتقول: أضربت زيدا لَمَا أكرمتك؟ توبيخاً له على الضرب المسبب عن الإكرام. وتقول: أتضرب زيدا لَمَا أكرمتك؟ نهياً له عن أن يفعل^(١) ذلك بعد إكرامه. ومنه قوله تعالى: (أتقولون للحقِّ لَمَا جاءكم)^(٢)، والمعنى: أتقولون الحقُّ لَمَا جاءكم أنه سحر أو شعر؟ على ما دلَّ عليه قرائنُ أحوالهم بما كانوا يقولونه^(٣). ولا يصلح أن يكون: أَسِحْرٌ هذا؟ من تتمّة القول المنكر عليهم، لأنهم لم يكونوا مُسْتَفْهِمِينَ عنه، وإنما حُذِفَ المقولُ لدلالة قوله: أَسِحْرٌ هذا؟ وهو أيضاً إنكارٌ أن يكون مثل هذا سحراً. والمعنى: نهيتهم عن أن يقولوا هذا القولَ مسبباً عن أمرٍ يقتضي نقيضه، وهو مجيء الحق. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١٣٢]

[توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿ وأرجلكم ﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى: ﴿ وأرجلكم ﴾^(٤):

من قرأ بالخفض^(٥) فعطفا على قوله: برؤوسكم. والمراد: واغسلوا

(١) في د: تفعل، وما أثبتناه هو الصحيح.

(٢) يونس: ٧٧.

(٣) قال الزمخشري في معناها: «أتعيبونه وتطعنون فيه، وكان عليكم أن تدعوا له وتعظموه».

الكشاف ٢/٢٤٧.

(٤) المائة: ٦، وقبلها: ﴿ وامسحوا برؤوسكم ﴾.

(٥) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمة. وقراءة نافع وابن عامر والكسائي بالنصب. وقراءة

الحسن والأعمش بالرفع. انظر القرطبي ٦/٩١.

أرجلکم. وليس الخفضُ على المجاورة، وإنما على الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر، والعرب إذا اجتمع فعلاَن متقاربان في المعنى، ولكل واحد متعلق، جوزتُ ذكرَ أحد الفعلين، وعطفت متعلقَ المحذوف على المذكور على حسب ما يقتضيه لفظُه حتى كأنه شريكُه في أصل الفعل إجراءً لأحد المتقاربين مجرى الآخر، كقولهم: تقلدتُ بالسيف والرمح، وعلفتها بالتبن والماء^(١). وقال الإمام^(٢): إنه مخفوض على الجوار^(٣)، وليس بجيد، إذ لم يأت الخفضُ على الجوار في القرآن ولا في الكلام الفصيح، وإنما هو شاذٌّ في كلام من لا يؤبه له من العرب، فلتحمل الآيةُ على ما ذُكر. والله أعلم بالصواب.

[إملاء ١٣٣]

[الجمع بين الناصية وناصية كاذبة في سورة العلق]

وقال وقد سُئل عن قوله تعالى: ﴿لنسنعنُ بالناصيةِ ناصيةً كاذبةً﴾^(٤): فقيل: لِمَ حَسُنَ الجمعُ بين الناصيةِ وناصيةٍ كاذبةٍ خاطئة، وهلا اقتصر على أحدهما دون الأخرى؟ فالجوابُ: أنَّ الأولى ذُكرت للتنخيص على ناصية المذكور الناهي، وذُكرت الثانية تنبيهاً بالصفة على علة السَّع ليشمل بذلك ظاهراً كلَّ ناصيةٍ هذه صفتها. والله أعلم بالصواب.

(١) قال الشاعر:

علفتها تبناً وماء بارداً حتى غدت همالة عينها

(٢) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، إمام الحرمين. ولد سنة ٤١٩ هـ وتوفي سنة ٤٧٨ هـ. من كتبه البرهان في أصول الفقه، والإرشاد، والشامل. انظر وفيات الأعيان ٣/١٦٧.

(٣) ما قاله الإمام هو: «والمصير إلى أنه محمول على محل (رؤوسكم) أمثل وأقرب إلى قياس الأصول من حمل قراءة الكسر على الجوار. وقال أيضاً: وكسر الجوار خارج عن القانون». انظر: البرهان ١/٥٥٠ (تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب).

(٤) العلق: ١٦.

[إملاء ١٣٤]

[الكلام في إعراب قوله تعالى : ﴿أبعث الله بشراً رسولاً﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى : ﴿وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى إلا أن قالوا أبعث الله بشراً رسولاً﴾^(١) :

(رسولاً) نعتٌ لبشر، والمعنى : إنكارُهم بشراً موصوفاً بصفة الرسالة .
وقولُ الجرجاني^(٢) : إنه لا يستقيم أن يكون صفةً لما يؤدي إليه أن يكون رسولاً قبل البعث، ولا يستقيم، أخذاً من أن الصفة يجب ثبوتها للموصوف قبل الحكم، فيلزم ذلك غلط . والجوابُ عنه من وجهين : أحدهما : أن ما ذكره إنما يكون في الإثبات لا في النفي، والإنكارُ نفي . ولو كان ما زعمه مستقيماً لم يستقم أن يُقال : ما في الوجود إلهٌ ثان، لأنه يلزمه فساده بعين ما ذكره، إذ لا يستقيم نفيُّ ثبوته، وبعد ثبوته لا يستقيم نفيُّ ثبوته . وحلُّ الإشكال من وجهين : أحدهما : وهو قولُ الأكثرين أن نفي الجمع في مثل ذلك لم يرد على شيء بعد تحققه، وإنما معنى مثل قولك : لا تجتمع حركةٌ وسكون : أنك تفهمت الجمع المطلق ثم نسبته إلى الحركة والسكون، فوجدت العقلُ يأباه، لا أنك تعقلته مثبتاً ثم نفيتَه، فكذلك ما ذكرناه على توهمهم الاستحالة في أن يكون بشراً رسول، وعلى هذا قولهم : يستحيل اجتماعُ الضدين، وجميع ما يأتيك . وهؤلاء هم القائلون باستحالة تعقل الأمر على خلاف حقيقته . الوجهُ الثاني : أن يكون متعقلاً في الذهن وإن كان مستحيلاً في الوجود، فينفي باعتبار الوجود وإن كان

(١) الإسراء : ٩٤ .

(٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني . كان من كبار أئمة العربية ، في النحو والبلاغة والبيان . صنّف المغني في شرح الإيضاح ، المقتصد في شرحه ، إعجاز القرآن الكبير والصغير ، الجمل ، العوامل المئة . توفي سنة ٤٨٤ هـ ، انظر بغية الوعاة ١٠٦/٢ ، إنباه الرواة ١٨٨/٢ .

متعقلاً بثبوته ، فعلى هذا يكون البشرُ الرسولُ متعقلاً عندهم في الذهن، وإنما أنكروا وجوده .

والوجه الثاني^(١) : أن نسلّم أن ذلك جارٍ في النفي والاثبات، ولا يلزم ما ذكروه ههنا، لأنّ حصولَ البعثِ مستلزمٌ للرسالة، فعند بعثه يكون رسولاً، فيصحُّ وصفه، فلا يلزم توقُّف أحدهما على الآخر، فيندفع الإشكال . وحمله هؤلاء على الحال لما تخيلوه، وارتكبوا من أجل ذلك صحّة الحال من النكرة .

ولا يستقيم أن يكون عطفَ بيان، لأنّ من شرطه أن يكون اسماً غير صفة في الأصل . ولا يستقيم أن يكون بدلاً لأنه لا بدّ له من موصوفٍ مقدّر، فيكون التقدير: أبعث الله بشراً بشراً رسولاً؟ فيرجع الأمر إلى ما كان عليه . فإنّ قدّر موصوفٌ غير ذلك كان من بدل الغلط، ولا يستقيم في المعنى حملُ القرآن عليه^(٢) . والله أعلم .

[إملاء ١٣٥]

[إعراب قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوهُ بَضَاعَةً ﴾]

وقال مملياً على قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوهُ بَضَاعَةً ﴾^(٣) :

يجوز أن يكون حالاً على معنى : وأسروه متجوراً فيه أو تاجرين^(٤) ، إمّا من

(١) من الجواب على الجرجاني .

(٢) وذكر أبو حيان أنه يجوز أن يكون مفعولاً لبعث ، و(بشرا) حال متقدمة عليه . البحر المحيط ٨١/٦ .

(٣) يوسف : ١٩ .

(٤) أجزاه النحاس في إعراب القرآن ١٣٠/٢ ، والزخشري في الكشف ٣٠٩/٢ ، ومكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ص ٣٨٢ ، والعكبري في إملاء ما من به الرحمن ٥١/٢ .

الفاعل أو المفعول. ويُحتمل أن يكون مفعولاً من أجله^(١)، أي: كتموه لأجل
تحصيل المال فيه لأنه كان على حال تقتضي التجارة كتماناً خوفاً من أن تمتدَّ
الاطماعُ من غيرهم لِمَا كان عليه من الجمال. ولا يجوزُ أن يكون تمييزاً لأنه
ليس من باب: عشرين، ولا من باب: حَسُن زيد وجهاً، لِمَا يؤدي إليه من أن
الاسرارَ كان لبضاعته لا له، وهو خلافُ المعنى. والله أعلم.

[إملاء ١٣٦]

[تعلق «لكما» في قوله تعالى: ﴿إني لكما لمن الناصحين﴾]

وقال مملياً على قوله تعالى، ﴿وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين﴾^(٢):

الظاهرُ في (لكما) في مثل هذا ونحوه أنه متعلق بـ (الناصحين) ونحوه،
لأنَّ المعنى عليه. ولا يُرتاب في أنَّ المعنى: إني من الناصحين لكما، وأن
السلام إنما جيء بها لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين. وإنما فرَّ الأكثرون
لما فهموا من أنَّ صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول. والفرقُ عندنا أنَّ
الألف واللام لَمَّا كانت صورتها صورة الحرف المنزَّل جزءاً من الكلمة صارت
كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدُّم، ففرَّق بينها وبين الموصولات لذلك،
كما فرَّق بينها بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسمَ فاعلٍ أو مفعولٍ، لتكون مع
الحرف كالاسم الواحد، ولذلك لم توصل^(٣) بجمله اسمية لتعذر ذلك فيها،
وهذا واضح ولا حاجة إلى التعسُّف. والفاوون من ذلك اختلفوا فقال قوم:
متعلق بما دلَّ عليه (لمن الناصحين) كأنه قيل: إني لِمِنَ الناصحين لكما لمن
الناصحين، فجعلوا (لمن الناصحين) المذكورَ تفسيراً للمحذوف المتعلق

(١) ولم أر أحداً ذكر هذا الوجه. وهو لا يبعد عن الصواب.

(٢) الأعراف: ٢١.

(٣) في «د»: تصليح. وهو تحريف.

(لكما) به . وقال قوم : متعلق بمحذوف مستقل كأنه قال : إرادتي لكما أو تخصيصي لكما ، فكأنها عندهم جملة معترضة جيء بها لغرض التخصيص . وقال قوم : متعلق بما تعلق به قوله (من الناصحين) لأن (من الناصحين) واقع خبراً متعلقاً بمحذوف باتفاق ، فيتعلق أيضاً به (لكما) ، كأنه قال : إني حاصل من الناصحين لكما ، فيجعل المعنى أن اللام أوصلت معنى حصول النصح للمخاطبين ، لا أنها متعلقة بالنصح ، وكله تعسف لا حاجة إليه . والله أعلم .

[إملاء ١٣٧]

[معنى قوله تعالى : ﴿ وما علمي بما كانوا يعملون ﴾]

وقال مملياً على قوله تعالى : ﴿ قال وما علمي بما كانوا يعملون ﴾ (١) :

إن كان المراد بـ (الأردلون) (٢) أصحاب الصناعات الخسيسة على معنى الاستهانة بهم لحقارتهم عندهم باعتبار صنائعهم ، فيكون معنى قوله : وما علمي ، على معنى نفي أن يفيد العلم بالصنائع أحوال أصحابها وبواطنهم ، أي : أن الصنائع لا اعتبار بها إذا كانت الديانة مستقيمة . ولذلك أعقبه بقوله : ﴿ إن حسابهم إلا على ربي ﴾ . والحساب إنما يكون باعتبار أفعال الديانات ، فنبه على أن المراد ذلك لا غيره . وإن كان المراد : وأتبعك الأردلون ، باعتبار أفعال الديانات إما لأن صنائعهم دلت على ذلك في اعتقادهم على سبيل التحكم منهم ، فيكون (وما علمي) نفياً لما ادعوه ، أي : أن ذلك غير معلوم لي فلا يكون معلوماً لكم ، فكأنه رد عليهم ادعاءهم بعلم بواطنهم ، وأعقبه بقوله : إن حسابهم إلا على ربي ، تنبيهاً على أن ذلك مما لا يعلمه إلا الله (٣) . والباء

(١) الشعراء : ١١٢ .

(٢) في الآية السابقة وهي قوله تعالى : ﴿ قالوا أنؤمن لك واتبعك الأردلون ﴾ .

(٣) قال القرطبي في معناها : « أي لم أكلف العلم بأعمالهم ، إنما كلفت أن ادعوهم إلى

متعلّقة بـ (علمي). و(ما) استفهامية استعملت للإنكار على ما هو المعروف فيها عندهم. والله أعلم.

[إملاء ١٣٨]

[إعادة الجار والمجرور في قوله تعالى : ﴿يَكْفُرُ بِهَا وَيَسْتَهْزَأُ بِهَا﴾]

وقال مملياً على قوله تعالى : ﴿وقد نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ﴾ (١):

إنما أعيد الجار والمجرور في قوله : يكفر بها ويستهزأ بها، لأنه لو حذف من (٢) الثاني لم يكن مرتبطاً لوجوب الضمير في ما وقع مفعولاً ثانياً أو كالمفعول الثاني لـ (سمعتهم)، ولو حذف من الأول لم يكن نصّاً في أنّ الكفر متعلّق بالآيات، لجواز أن يكون متعلّق الأول غير متعلّق الثاني، لأنك لو قلت : ضربت وأكرمت زيداً، لم يتعيّن أن يكون متعلّق الضرب زيداً، وإن كان هو الظاهر.

ووجه آخر وهو: أنها وقعا جميعاً في سياق ما يفتقر إلى الضمير (٣) فلزم لذلك في كل واحد منهما. ألا ترى أنك إذا قلت : زيد مررت به واستهزأت به، لم يحسن إلا بإعادة الضمير فيهما، لأنّ الفعل الأول هو الواقع خبراً، فلا بدّ من الضمير. والفعل الثاني معطوف عليه، ومن حُكْم كل معطوف أن يفتقر إلى ما افتقر إليه المعطوف عليه (٤). والله أعلم.

= الإيمان ، والاعتبار بالإيمان لا بالحرف والصنائع ١٠ الجامع لأحكام القرآن ١٣/ ١٢٠.

(١) النساء : ١٤٠.

(٢) من : سقطت من ن.

(٣) في د : المضمّر.

(٤) قال الرضى : «إن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه يجب ثبوته للمعطوف ، كما إذا لزم في المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله كونه جملة ذات =

[إملاء ١٣٩]

[إعادة الاسم الظاهر بدلاً من الضمير

في قوله تعالى : ﴿لما بين يديه من التوراة﴾]

وقال أيضاً مملياً على قوله تعالى : ﴿وَقَفَّينَا عَلَى آثَارِهِمْ بَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ﴾ (١) .

إنما أعيد لفظ التوراة لأمرين ، أحدهما : التعظيمُ المعروف في مثل قوله : إلى الله ، إنَّ الله ، وهو كثير . وقوله :

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ (٢) .

والثاني : رفعُ اللبسِ لأنه قد تقدّم ما يجوز أن يعود الضمير إليه غير التوراة من الآثار والهدى والنور . فكان لفظُ التوراة أدفعَ للبس . والله أعلم بالصواب (٣) .

* * *

ضمير عائد إليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف ، وكما إذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجروور رب أو المجروور بكم وجب كون المعطوف كذلك . شرح الكافية ١/٣٢١ .

(١) المائدة : ٤٦ .

(٢) سبق الكلام عنه في الإملاء (٢٨) من هذا القسم . ص : ١٥٣ .

(٣) بعدها في نسخة الأصل : فرغ من نسخه صاحبه عبد الرحمن بن يحيى بن عمر المذهبي التبريزي عفا الله عنه ضحوة يوم الأحد ١٣ من ذي الحجة سنة ٦٨١ في مدينة دمشق المحروسة في الخاقونية الجوانية .

obeikandi.com

ما يتعلق بكتاب المفصل من هذه الأمالي

[إملاء ١] [حدّ الكلمة]

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه أجمعين . قال الشيخ رحمه الله مملياً بدمشق سنة عشرين وستمائة : قول الزمخشري^(١) : «الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع» .

الأولى أن يقال : اللفظ الدال ، لأن قوله : اللفظة ، إمّا أن يُريد به اللفظ باعتبار حقيقته من غير قصد إلى متميز منه كالضرب ، وإمّا أن يُريد المتميز منه كالضربة . فإن أراد الأول فليس بمستقيم ، لأن اللفظة كالضربة ، فكما لا تُطلق الضربة على معنى الضرب فكذلك لا تُطلق اللفظة على معنى اللفظ . وإن أراد به معنى الضربة فليس بمستقيم لأنه لا بد من تحقق تميزها كتميز مدلول الضربة والجلسة . وإذا لم يكن بدُّ من تميزها ، فكل ما يُقدَّر تميزها به إن كان منتهى ما يمكن تقديره في الزيادة ورد عليه [ما]^(٢) دونه ، وإن كان منتهى القلة ورد عليه ما فوقه ، وإن كان متوسطاً ورد عليه ما فوقه وما تحته جميعاً . فإنه إن قَدَّر اللفظة مثلاً ما هو عشرة أحرف ورد عليه ما دونها . وكذلك الباقي^(٣) . والله أعلم .

(١) الفصل ص ٦ .

(٢) زيادة من ب ، د .

(٣) قال ابن الحاجب في الإيضاح :- «وقوله : اللفظة ، إن أراد أقل ما ينطلق عليه اللفظ» .

[إملاء ٢]

[العلمُ الواقع على الجنس]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الزمخشري^(١): « فإنه موضوع للجنس بأسره » :

غير مستقيم ، لأنه إمّا إن يريد أنه موضوع له باعتبار شموله للجنس فليس كذلك . فإن قولنا: قتله أسامة ، لا يدل على ذلك . وإمّا أن يريد أنه موضوع لكل واحد من آحاده ، فهو أيضاً غير مستقيم^(٢) ، لأن الموضوع موضع يُراد فيه تبين وجه علميته ، وما ذكره تقريرُ الشبهة الواردة على علميته .

[إملاء ٣]

[حدّ التوابع]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قوله في التوابع^(٣): « هي الأسماء التي لا يمسه الإعرابُ إلا على سبيل التبع لغيرها » :

غير جيد لوجهين : أحدهما : أنه ذكر لفظ التبع فيه ، ومن جهل التابع جهل التبع . والآخر : أنه بيّنه بما يتوقف عليه ، لأن الغرض أن يُعرف التابع فيعطى إعراب متبوعه ، فإذا عرفناه بإعراب متبوعه جرّ ذلك إلى الدور .

= كضربة ففاسد ، لأن أقله حرف واحد . وإن أراد به عدداً مخصوصاً ينتهي إليه فليس مشعراً به . وإن أراد معنى اللفظ كان اللفظ أولى للاختصار ورفع الاحتمال « ٥٩/١ .

(١) المفصل ص ٩ . والعبارة فيه : فإن العلم فيه للجنس بأسره .

(٢) في س : فليس بمستقيم .

(٣) المفصل ص ١١٠ .

[إملاء ٤]

[مسألة في «إذ» و «إذا»]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سبع عشرة على قول الزمخشري^(١): «وقد استقبحوا: إذ زيدٌ قام» :

لأنه يلزم منه تغيير خبر الجملة الاسمية عن الاسم إلى الفعل من غير فائدة. ألا ترى أنك إذا قلت: إذ زيدٌ قائم، فهم منه ما يفهم من قولك: إذ زيدٌ قام، وليس كذلك: زيدٌ قام، من غير إذ، لأن هذا التغيير لغرض إفادة المضي، ولا يفيدُه الخبر إذا كان اسماً، فلا يلزم من صحة تغيير الخبر إذا كان اسماً لغرض مستقيم صحة تغيير لا لغرض مستقيم^(٢). فإن قيل: فقد قالوا: إذا زيدٌ يقوم، ولم يستقبحوه. فالجواب: أن ذلك غير لازم، لأن المذهب المعمول عليه أن «إذا» لا يقع بعدها إلا الفعل، فزيد فاعل وليس بمبتدأ^(٣)، ويقوم: مفسرٌ للفعل المحذوف، حتى لو جعل^(٤) موضعه اسم لم يجز، فلا يردُّ على هذه القاعدة أصلاً، لأنه واجب أن يكون فعلاً وواجب أن يكون الاسم قبله فاعلاً لأمر مناسب وهو اقتضاؤها الفعل وتفسيرُ المحذوف بفعل بعد الاسم. فإن قيل: فقد قيل: إن «زيد» بعد إذا مبتدأ، وما بعده خبر، فكيف استقام ذلك على هذا المذهب، ولم يستقم: إذ زيدٌ قام؟ قلت: لا التزم توجيه المذاهب الرديئة. ثم أقول على تقدير الالتزام: إن الفرق بينهما من وجهين: أحدهما: أن الفعل المضارع أقرب إلى الاسم من الماضي، فجاز وقوعه موقعه لقربه ومشابهته له، والذي يؤكده قولهم: جاء زيدٌ يضرب، موضع «ضارباً». ولا يقولون: جاء زيدٌ

(١) المفصل ص ١٧٠.

(٢) انظر الإيضاح لابن الحاجب ١/٥١١.

(٣) خلافاً للأخفش. مغني اللبيب ١/٩٧ (دمشق).

(٤) في الأصل وقي م، س: جعلت. والصواب ما أثبتته.

ضرب^(١)، إلا مع قرينة أخرى تُشعر بالحالية^(٢)، فلا يلزم من وقوع المضارع موقع الاسم لمشابهته له وقوع الماضي مع بعده عنه. والوجه الثاني: أن «يقوم» لا دلالة له على الاستقبال صريحاً، و«قام» في: إذ زيدُ قام، صريحٌ في الماضي، ولذلك لا يحسن: إذا زيدُ سيقوم، فلا يلزم من امتناع وقوع ما يدلُّ على ما دلَّ عليه الأول امتناع وقوع ما لا دلالة له على ما دل عليه الأول.

[إملاء ٥]

[حقيقة التمييز المنتصب عن الجملة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة عشرين وستمئة على قوله في المفصل في التمييز لما ذكر المنتصب عن المفرد والجملة، وأن قوله: ﴿ومن أحسن قولاً﴾^(٣). ﴿ومن أصدق من الله حديثاً﴾^(٤). أن التمييز فيه منتصب عن جملة، مثله في: طاب زيدُ أباً^(٥).

وهذا ليس بمستقيم، لأن حقيقة التمييز المنتصب عن الجملة أن يكون مبيناً للإبهام الناشيء عن النسبة فيها، كقولك: حسنُ زيدٌ وجهاً. ومعلوم أنك إذا قلت: زيدٌ حسنٌ وجهاً، أنه ليس منصوباً عن الإبهام الناشيء من نسبة الخبر إلى المبتدأ، بل من الإبهام الناشيء من نسبة الصفة إلى الضمير، ويبين لك ذلك قولك: زيدٌ حسنٌ غلامه وجهاً، وليس انتصاباً «وجهاً» ههنا بملبس في أنه عن نسبة شيء إلى زيد، وإنما هو عن نسبة الحسن إلى الغلام؛ كذلك إذا

(١) وقلمه أجاز الكوفيون ذلك، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٣٢.

(٢) وذلك إذا دخلت عليه قد، أو كان وصفاً لمحذوف. انظر الإنصاف مسألة ٣٢.

(٣) فصلت: ٣٣.

(٤) النساء: ٨٧.

(٥) المفصل ص ٦٥.

قلت: زيدٌ حسنٌ وجهاً، لأنك تعلم أن نسبة الحُسن إلى الضمير كنسبته إلى الغلام، وإذا وضع أن «وجهاً» في قولك: زيدٌ حسنٌ غلامه وجهاً، منتصب عن نسبة الحسن إلى الغلام علمت أن وجهاً في قولك: زيدٌ حسنٌ وجهاً، منتصبٌ عن نسبة حسن إلى الضمير. وإنما جاء الوهم من جهة أن مدلول الضمير ومدلول الاسم المتقدم واحد، فتوهم لذلك أنه مثل: حَسَنَ زيدٌ وجهاً، لاتحاد الذات المنسوب إليها^(١) الحسن، وهو وهم على ما تقدم.

وإذا وضع ذلك في: زيدٌ حسنٌ وجهاً، فقوله: (ومن أصدق)، (ومن أحسن)، مثله لأن في «أصدق» ضميراً مرفوعاً^(٢) بـ «أصدق» منسوباً^(٣) إليه الأصدقية موازناً^(٤) للضمير في قولك: زيدٌ حسنٌ. وإذا وجب ذلك في: زيدٌ حسنٌ وجهاً، باعتبار ما ذكرناه، وجب في: (ومن أحسن قولاً)، لأنهما سواء في الغرض الذي قصدناه. والله أعلم.

[إملاء ٦]

[«إذا» الظرفية المتضمنة معنى الشرط]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة عشرين وستمئة على قوله في المفصل^(٥) على قول الشاعر:

وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنَّنِي جَسَنُ الْقِرَى إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدَهَا^(٦)

(١) في الأصل وفي ب، د، م: إليه. وما أثبتناه من س. وهو الصواب لأن الضمير يعود على الذات، وهي مؤنث.

(٢) في الأصل وفي ب، د: ضمير مرفوع. والصواب ما أثبتناه لأنه اسم أن.

(٣) في الأصل وفي ب، د: منسوب. والصواب ما أثبتناه لأنه تابع لما قبله.

(٤) في الأصل وفي ب، د: موازن. والصواب ما أثبتناه لأنه تابع لما قبله.

(٥) ص ٢٦٦.

(٦) هذا البيت من الطويل. وقد نسبه الزمخشري لعبد الواسع بن أسامة، وكذلك ابن يعيش =

«إذا» ههنا ظرفٌ فيه معنى الشرط ، والليلةُ الشهباء: تُقدَّر على وجهين :
أحدهما: مذهبُ سيوييه ، وهو أنه مرفوع بفعلٍ مقدرٍ دل عليه ما بعده (١) ،
تقديره كتقدير: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (٢) تقديره : إذا انشقت السماء ، لاقتضاء ما
فيها من معنى الشرط للفعل ، وتقديره في البيت : إذا أضحى جليدُ الليلةِ
الشهباء ، أو إذا لوبست الليلةُ الشهباء ، ثم فسَّر الملبسة بقوله : أضحى جليدُها ،
كقولك : إذا زيداً تلقى غلامه فأكرمه ، كأنك قلت : إذا لابست زيداً ، ثم فسَّرت
الملبسة بملبسة خاصة ، وهو كقولك : لقيتُ غلامه . والوجهُ الثاني : قولُ
الأخفش (٣) أن يكون مبتدأ ، ما بعده من الفعل خبره ، والتزموا الفعل خبراً تنبيهاً
على اقتضاء «إذا» للشرط كما التزموا في خبر إن الواقعة بعد «لو» الفعل لما تقتضيه
«لو» من ذلك ، وعليه حُمل قوله : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (٤) . وكلا القولين سائغ .
فالأولى تجوزُهُما من غير ردٍّ لأحدهما ، والذي يدلُّ على تجويز الأمرين الأطلاق في
جواز الرفع في قوله :

إذا ابنُ أبي موسى بلالاً بلَغْتِهِ (٥) .

١٠٣/٧ . وهو من شواهد مع الهوامع ١٦٦/١ . واستشهد به الزمخشري على وقوع
(أضحى) تامة بمعنى الدخول في وقت الضحى .

(١) انظر الكتاب ١٠٦/١ .

(٢) الانشقاق : ١ .

(٣) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن . أخذ النحو عن سيوييه وكان أكبر منه ، وصحب الخليل
أولاً ، وكان معلماً لولد الكسائي . من مصنفاته : كتاب الأوسط في النحو ، وكتاب
الانشقاق ، وكتاب المقائيس ، وكتاب معاني الشعر . انظر إنباه الرواة ٣٦/٢ ، بغية الوعاة
٥٩٠/١ .

(٤) الإنشقاق : ١ .

(٥) هذا صدر بيت من الطويل عجزه : فقام بفأس بين وصليك جازرٌ . وهو لذي الرمة .
انظر ديوانه ص ٣٤٠ . والخطاب لناقة بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري . ويروى
بنصب (ابن) ورفع . قال سيوييه : «والنصب عربي كثير والرفع أجود» ٨٢/١ . والبيت
من شواهد المقتضب ٧٧/٢ والرضي ١٧٤/١ والحزانة ٤٥٠/١ والإيضاح لابن الحاجب
٣١١/١ . والشاهد فيه جواز نصب ورفع (ابن) . فالرفع على الابتداء ، والنصب بفعل محذوف .

ولو كان تقديرُ الفعل واجباً لم يجز الرفعُ بحال، إذ التقدير حينئذ: إذا بلغت، فيتعيّنُ النصب.

وأما العاملُ فيها فيجيء على الخلاف في أنّ العاملَ في «إذا» فعلها أو جوابها. فإن كان جوابها فتقديره: حَسُنَ قرأى، دَلَّ عليه قوله: حَسُنَ القرى. وجوابُ الشرطِ يحذف إذا تقدّم ما يدل عليه، كقولك: آتِيكَ إِنْ تَأْتَنِي. وَإِنْ كَانَ شرطها فواضحٌ (١).

ويجوز أن تقدّر ظرفاً عَرِيّاً عن الشرطيّة كما في قوله: ﴿والليل إذا يَغشى﴾ (٢). ﴿والليل إذا سَجى﴾ (٣)، وأشباهه. ويكون العامل فيها: حَسَنَ القرى، كأنه قال: يحسُنُ قرأى في زمن إضحاء جليد الليلة الشهباء. والله أعلم.

[إِملاء ٧]

[حذف المضاف]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قوله في المفصل (٤) على قول الشاعر:

أَكَلَّ امرئٍ تحسبينَ امرأً . ونارٍ توقدُ بالليلِ ناراً (٥)
«أكلَّ امرئٍ وامراً» مفعولانٍ لتحسين. وقوله: نار، عند سيبويه مخفوضٌ على حذف المضاف الذي هو: كل، لدلالة الأول عليه وإرادته موجوداً مقدراً،

(١) لقد تحدث ابن الحاجب عن هذه المسألة . وكان رأيه أن العامل في «إذا» فعلها . انظر

الإملاء (١٦) والإملاء (٤٩) من الأمالي القرآنية . ص: ١٣١ ، ١٨٥ .

(٢) الليل : ١ .

(٣) الضحى : ٢ .

(٤) ص ١٠٦ :

(٥) لقد سبق الحديث عن هذا البيت في الإملاء (١٨) من الأمالي القرآنية . ص: ١٣٤ .

فلذلك بقي المضافُ إليه على إعرابه (١). وهذا وإن كان على خلاف قياس حذف المضاف مخصوصٌ عنده بكل ومثل إذا قُصد بها التحقيق لا التشبيه، كقولك: ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك. وإنما اختصتَا بذلك من حيث كانا لذاتٍ واحدة في المعنى، فلما تقدّم ما يدل على ذلك اغتُفر أمرُ الحذف وبقي أثرُه على ما كان عليه. فعلى ذلك لا يكون قوله: ونار توقد بالليل ناراً، عطفاً على عاملين من حيث كان «نار» مخفوضاً بكل مقدرة في حكم الوجود، فكأنه قال: وكلّ نار. ولو صرّح وقال: وكل نار، لم يكن عطفاً على عاملين اتفاقاً، فكذلك إذا كان «كلّ» مراداً وجودها، لأنه يكون عطفاً على معمولي «تحسين» خاصة، وهو عاملٌ واحد. وكثيرٌ من النحويين لا يُقدّر تقديرَ سيبويه لأنه عنده يوجب إعرابه بإعراب المحذوف على القياس المعروف في حذف المضاف، فيجعله معطوفاً على أمرىء المخفوض أولاً، ويجعل ناراً المنصوبة معطوفاً على «امرأ»، ويجوزُ هذا الضرب من العطف على عاملين وهو أن يكون الأولُ منهما مخفوضاً، وأن يكون المعطوفُ جاء على الترتيب الأول كقولك: في الدار زيد والحجرة عمرو، وأشبه ذلك. وسيبويه يمنع في هذه المسائل. وقد استدلل القائلون بها بمثل قوله تعالى: ﴿واختلاف الليل والنهار﴾ (٢)، إلى آخر الآية. وهو ظاهر فيما ذكروه، لأنه تقدّم: ﴿وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات﴾ (٣)، على الرفع والنصب، كلاهما سواء. ثم قال: واختلاف، فعطفه على خلقكم. ثم قال: آيات، بالرفع عطفاً على آيات التي مع (وفي خلقكم) وبالنصب

- (١) قال سيبويه: «فاستغنيت عن تثنية كل لذكرك إياه في أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب». الكتاب ٦٦/١. والمراد بالتثنية ذكره ثانياً.
- (٢) الجاثية: ٥ وبعدها: ﴿وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون﴾.
- (٣) الجاثية: ٤.

عطفاً عليها إذا كانت منصوبة، وهذا عطفٌ على عاملين^(١). واستشهد أيضاً بالبيت المذكور، وبقولهم: ما كلُّ سوداءِ تمرّةٍ ولا بيضاءِ شحمةً^(٢). ومنه قوله عند هؤلاء: ﴿للذين أحسنوا الحسنى﴾^(٣)، ثم قال: ﴿والذين كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جزاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾^(٤).

وسيويبه يتأول ذلك كله فرارا من العطف على عاملين. فتأول البيت كما ذكر، وكذلك: ما كلُّ سوداء^(٥)، وما مثل أخيك ولا أهلك. وتأول: ﴿اختلاف الليل والنهار﴾، على أنه هو المعطوف وحده، و(آيات) جرى تأكيداً للأول كما تقول: جاءني زيد زيد، فتكرار (آيات) كتكرار زيد. ويتأول قوله: ﴿والذين كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ﴾، على أنه مبتدأ خبره: (جزاء سيئةٍ بمثلها)، أي: لهم جزاءُ سيئةٍ، فيكون قد عطف جملة على جملة، وغيره لا يحتاج إلى شيء من هذه التأويلات كلها لتجويزه هذا النوع من العطف على عاملين، فيحمل الباب كله على ظاهره من غير تأويل.

[إملاء ٨]

[الترخيم في غير النداء]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الزمخشري في مفصله^(٦):

- (١) انظر إملاء (١٨) من الأمالي القرآنية. ص: ١٣٤.
- (٢) قال ابن يعيش: «موضع الشاهد أن ترفع (كل) بما، وتخفّض سوداء بالإضافة، والفتحة علامة الخفض لأنه لا ينصرف، وتمرّة منصوب لأنه خبر ما، وبيضاء مخفوض أيضاً على تقدير كل». شرح المفصل ٢٧/٣.
- (٣) يونس: ٢٦.
- (٤) يونس: ٢٧.
- (٥) قال سيويبه: «ما كل سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة. وإن شئت نصبت شحمة، وبيضاء في موضع جر كأنك أظهرت كل، فقلت: ولا كل بيضاء». الكتاب ٦٥/١.
- (٦) ص ٢٢٧.

أو أَلْفًا مَكَّةَ مِنْ وُرُقِ الْحَمِي (١)

رَحِمَ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسِ التَّرْخِيمِ (٢)، لِأَنَّ قِيَاسَ التَّرْخِيمِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ أَنْ تُحذَفَ الْمِيمُ، وَتَبْقَى الْأَلْفُ عَلَى حَالِهَا. فَشَدُوذُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ، فَلِذَلِكَ كَانَ أضعَفَ مِنَ التَّرْخِيمِ عَلَى قِيَاسِهِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ. وَالوَجْهُ الْآخِرُ الَّذِي هُوَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسِ التَّرْخِيمِ قَلْبُهُ الْأَلْفَ يَاءً أَوْ حذَفُهَا، فَتَكُونُ الْيَاءُ يَاءً الْإِطْلَاقِ وَكِلَاهِمَا شَاذٌ.

[إِمْلَاء ٩]

[الْحَالُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ أَوْلَى مِنَ النَّكْرَةِ الْمَقْدَمَةِ عَلَيْهَا]

وَقَالَ أَيْضًا مَمْلِيًّا بِدَمَشَقَ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْمَفْصَلِ (٣)

لِعَزَّةَ مَوْحِشًا طَلُّ قَدِيمٌ عَفَاهُ كُلُّ اسْحَمٍ يَسْتَدِيمُ (٤)
يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «مَوْحِشًا» حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي «لِعَزَّةَ» وَإِنْ كَانَ عَائِدًا عَلَى

(١) هَذَا الرَّجُلُ لِلْعَجَاجِ . وَقَبْلَهُ : وَرَبُّ هَذَا الْحَرَمِ الْمَحْرَمِ : الْقَاطِنَاتُ الْبَيْتِ غَيْرِ الرَّيْمِ . انظُرْ دِيْوَانَهُ ٤٥٣/١ (تَحْقِيقُ عَبْدِ الْحَفِيزِ السُّطِّيِّ) . وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُوهِ ٢٦/١ . وَالْخِصَائِصُ ٤٧٣/٢ . وَابْنُ يَعِيشَ (٧٥/٧٥) . وَأَمَالِي الْقَالِي ١٩٩/٢ (دَارُ الْفِكْرِ) . وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : الْحَمِي ، حَيْثُ رَحِمَهُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسِ التَّرْخِيمِ . وَاسْتَشْهَدُ بِهِ الزَّمخَشَرِيُّ عَلَى أَنَّ (أَوْ الْفَا) وَهُوَ جَمْعُ اسْمِ الْفَاعِلِ قَدْ عَمِلَ عَمَلَهُ فَنَصَبَ (مَكَّةَ) . وَالْوَرَقُ : جَمْعُ وَرْقَاءٍ وَهِيَ الْحَمَامَةُ إِذَا كَانَ فِي لُونِهَا غُبْرَةٌ .

(٢) وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : الْحَمِي . فَأَصْلُهُ الْحَمَامُ ، حذَفَ الْمِيمُ ، فَصَارَ الْحَمَا ، ثُمَّ قَابَ الْأَلْفَ يَاءً .

(٣) ص ٦٣ .

(٤) هَذَا الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ . وَيُنْسَبُ لِذِي الرِّمَّةِ ، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ . وَهُوَ شَوَاهِدُ ابْنِ يَعِيشَ ٦٤/٢ . وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٥٣١/١ . وَالْخِصَائِصُ ٤٩٢/٢ . وَالرُّضِي ٢٠٤/١ . وَقَدْ اسْتَشْهَدُ بِهِ الزَّمخَشَرِيُّ عَلَى تَقَدُّمِ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمُنْكَرِ . وَلَمْ يَذْكَرِ الزَّمخَشَرِيُّ إِلَّا الشُّطْرَ الْأَوَّلَ مِنْهُ . وَرِوَايَةُ الْبَيْتِ الْمَشْهُورَةِ : مُسْتَدِيمٌ .

النكرة، لأن ضمير النكرة معرفةً خلافاً لبعض النحويين^(١). وإذا كان معرفة فجعّل الحال من المعرفة أولى من جعلها من النكرة مقدّمةً عليها، لأنّ هذا هو الكثيرُ الشائع، وذلك قليلٌ نادر، فكان أولى .

[إملاء ١٠]

[إيراد على حد المبني والجواب عنه]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله في المفصل في المبني^(٢) : « هو الذي سكونُ آخره وحركته لا بعامل » .

قال: توهم بعض طلبة الأدب أنّ عصا وموسى، سكونُ آخره لا بعامل، وهو معرب باتفاق. والجواب: أنّ هذا له حركةٌ في الآخر بعامل، وهي حركةٌ مقدّرة، إذ لا فرق بين اللفظية والتقديرية، فليس حركةٌ آخره بغير عامل، فقد خرج عن قوله: سكونُ آخره وحركته لا بعامل، لأنه له حركةٌ بعامل. والمراد بقوله: سكون آخره وحركته، اللفظية إنّ لم يكن تقدير، والمقدّرة إنّ كانت فيهما جميعاً. فإنّ كانت بعامل فهو المعرب وإلا فهو المبني، ولذلك نقول في قولك: سرى ودعا: إنه مبني على الحركة المقدرة، إذ أصله سرى ودعوا، وكذلك عصا وبأبه يجب أن يكون معرباً.

(١) اختلف النحويون في الضمير الراجع إلى النكرة هل هو نكرة أو معرفة؟ على ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه نكرة مطلقاً، والثاني: أنه معرفة مطلقاً. والثالث: أن النكرة التي يرجع إليها ذلك الضمير إما أن تكون واجبة التنكير أو جائزته، فإن كانت واجبة التنكير فالضمير نكرة، وإن كانت جائزة فالضمير معرفة. فمثال الأول: ربّه رجلاً. ومثال الثاني: جاءني رجل وأكرمته. انظر شرح شذور الذهب لابن هشام ص ١٣٤، وانظر الإملاء (٦١) من الأمالي المطلقة. ص: ٧٥١.

(٢) ص ١٢٥.

[إملاء ١١]

[الضمير في قوله : ربه رجلاً]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله في المفصل^(١) في
فصل : « ربه رجلاً » :

الضمير في قوله : ربه رجلاً ، ليس بنكرة ، وإنما كان حكمه حكم النكرات باعتبار كونه مبهما أطلق عليه النكرة لذلك ، ولذلك لم يُوصف لأنه ضمير بلا خلاف ، والضمائر لا تُوصف .

وقال أيضاً في هذا الضمير : إنه مفردٌ على كل حال لأنه مضمّرٌ على خلاف القياس ، أتى به لغرض الإبهام ، فوجب أن يكون مفرداً قياساً على نَعَم^(٢) .

[إملاء ١٢]

[تعلق اللام في قول الزمخشري : ولأن المتصل أخصر]

وقال أيضاً مملياً : إن اللام في قوله^(٣) : «ولأن المتصل أخصر» تتعلّق بمعنى قوله : «لم يُسوِّغوا تركه» ، لأن التعليل لنفي التسويغ لا للتسويغ .

[إملاء ١٣]

[فائدة ضمير الفصل]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله في المفصل^(٤) :

(١) ص ١٣٤ .

(٢) قال ابن الحاجب في الإيضاح : «فالبصريون يفرّدونه في جميع وجوهه فيقولون : ربه رجلاً ورّبه امرأة . والكوفيون يقولون : ربه رجلاً ورّبه امرأة ورّبهما رجلين ورّبهما رجلاً . ومذهب أهل البصرة هو الجاري على القياس ، لأنه مضمّر مبهم فيجب أن يتحد في جميع وجوهه قياساً على الضمير في نعم» ٤٧٤/١ .

(٣) ص ١٢٧ .

(٤) ص ١٣٣ .

«وَلِيُفِيدَ ضَرْباً مِنَ التَّوَكِيدِ»: أَي: لِيُفِيدَ بِمَجْمُوعِهِمَا فَضْلاً تَوْكِيداً لَا يَكُونُ فِي الْإِفْرَادِ، أَي: بِمَجْمُوعِ الْأَوَّلِ وَالْفَصْلِ. فَإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، فَالضَّمِيرُ الَّذِي هُوَ [هُوَ] ^(١) وَزَيْدٌ مَجْمُوعُهُمَا فِيهِ تَأْكِيدٌ وَمِبَالِغَةٌ. وَلِذَلِكَ قَالَ سَيِّبُوه ^(٢): زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، أَكْثَرُ مِنْ قَوْلِكَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو. وَذَلِكَ أَنَّ هُوَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَفْرُوضَةِ رَاجِعٌ إِلَى زَيْدٍ فَكَأَنَّهُ ذَكَرَ مَرَّتَيْنِ، وَذَكَرَ الشَّيْءَ مَرَّتَيْنِ أَبْلَغُ مِنْ ذِكْرِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً.

[إِمْلَاءٌ ١٤]

[تَوْضِيحُ كَلَامٍ لِلزَّمَخْشَرِيِّ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ]

وَقَالَ أَيْضاً مَمْلِياً بِدِمَشْقَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْمَفْصَلِ ^(٣): «وَأَنَا أَسْوَقُ إِلَيْكَ عَامَةً مَا بَنَتْهُ الْعَرَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِلَّا مَا عَسَى يَشُدُّ مِنْهَا»: الْإِسْتِثْنَاءُ مَنْقُطَعٌ وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلاً، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُتَّصِلاً لَمْ يَخْلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِهِ: عَامَةً، أَوْ مِنْ قَوْلِهِ: مَا بَنَتْهُ الْعَرَبُ، أَوْ مِنْ قَوْلِهِ: الْأَسْمَاءِ. وَلَا يَسْتَقِيمُ وَاحِدٌ مِنْهَا، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ «عَامَةً» لَصَارَ الْمَعْنَى: أَنَا أَسْوَقُ الْأَكْثَرَ إِلَّا الشَّاذَّ، فَيَكُونُ قَدْ بَقِيَ شَيْءٌ جَاءَ بِهِ لَيْسَ بِشَاذٍ، وَلَمْ يُرَدْ ذَلِكَ. وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْلِهِ: مَا بَنَتْهُ، صَارَ الْمَعْنَى: أَنِّي أَذْكَرُ أَكْثَرَ الْمَبْنِيَّاتِ الَّتِي لَيْسَتْ بِشَاذَةٍ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَرَكَ شَيْئاً لَيْسَ بِشَاذٍ، لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا لَيْسَ بِشَاذٍ بَعْضُهُ، وَإِذَا لَمْ يَذْكَرْ إِلَّا بَعْضَ مَا لَيْسَ بِشَاذٍ لَزِمَ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَرَكَ بَعْضَ مَا لَيْسَ بِشَاذٍ. وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِهِ: مِنَ الْأَسْمَاءِ، لِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ: مَا بَنَتْهُ، وَقَدْ تَبَيَّنَ بَطْلَانُ رَجُوعِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَيْهِ، فَيَلْزَمُ بَطْلَانُهُ فِي رَجُوعِهِ إِلَى تَفْسِيرِهِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ.

(١) سَقَطَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٢) لَمْ أَعْثَرُ عَلَى قَوْلِهِ هَذَا فِي الْكِتَابِ.

(٣) ص ١٢٦.

[وجه نصب ورفع فعل مضارع واقع بعد واو العطف]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة وستمائة على قوله في
المفصل^(١) في بيت كَعَبِ الغنويِّ وهو قوله:

وما أنا للشيء الذي ليس نافعِي وَيغضِبَ منه صَاحِبِي بِقَوْلِ^(٢)
الواوِ في «ويغضِبَ» ليست واو الجمع^(٣)، وإنما هي واو العطف،
وذكرها وإن لم يكن بابها لموافقته لواو الجمع في وجهي الرفع والنصب،
وكذلك فعل في الفاء.

ووجهُ النصب أنه معطوف على قوله: للشيء، فلا بُدَّ من تقديره اسماً
ليصحَّ عطفه^(٤) على الاسم، ولا يتقدَّرُ اسماً إلا بحرف المصدر الذي هو: ما أو
كي أو أن. بطل أن يكون «كي» لفساد المعنى، لأنَّ «كي» للتعليل وأنَّ الأوَّل
سببٌ للثاني وهو يُخْلُ بالمعنى. وبطل أن يكون «ما»، إذ ليس لها عمل، فلا
يكون في اللفظ إشعار بالمقصود، فوجب أن يكون «أن»، مثل قوله تعالى:
﴿وما كان لبشر أن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إلا وحياً أو من وراء حجابٍ أو يُرْسِلَ﴾^(٥).
فقوله: أو يرسل، معطوفٌ على (وحياً)، إذ المعنى: إلا وحياً أو إرسالاً. ولا

(١) ص ٢٤٩.

(٢) البيت من الطويل وهو من شواهد الكتاب ٤٦/٣. والمقتضب ١٩/٢. وابن يعيش
٣٦/٧. والخزانة ٦١٩/٣. والرضي ٢٤٩/٢. واللسان (قول). والشاهد فيه جواز
الرفع والنصب في قوله: ويغضب. قال سيبويه: «والرفع أيضاً جائز حسن». ثم قال:
«ويغضب معطوف على الشيء، ويجوز رفعه على أن يكون داخلاً في صلة الذي». الكتاب
٤٦/٣.

(٣) أي: واو المعية.

(٤) عطفه: سقطت من ب، د، س.

(٥) الشورى: ٥١.

يَسْتَقِيمُ عَطْفُهُ عَلَى (أَنْ يَكْلِمَهُ) لِفَسَادِ الْمَعْنَى ، إِذْ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ : وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ أَوْ يَرْسُلَ رَسُولًا ، وَهُوَ فَاسِدٌ^(١) .

وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ «وَيَغْضَبُ» عَلَى النَّصْبِ^(٢) مَعْطُوفًا عَلَى «نَافِعِي» فِي قَوْلِهِ : لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ ، كَقَوْلِكَ : مَا تَأْتِينِي وَتَحْدِثُنِي ، لِأَمْرٍ مَعْنَوِي وَهُوَ أَنَّهُ يَصِيرُ الْمَعْنَى : لَا يَنْفَعُنِي وَلَا يَغْضَبُ صَاحِبِي ، وَلَيْسَ الْغَرَضُ كَذَلِكَ ، بَلِ الْغَرَضُ نَفْيُ النَّفْعِ عَنْهُ وَإِثْبَاتُ الْغَضَبِ لِلصَّاحِبِ لِيَنْفِيَهُ الْمَتَكَلِّمُ عَنْهُ ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى الشَّيْءِ ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ : وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ وَلِغَضَبِ^(٣) صَاحِبِي بِقَوْلِ^(٤) ، إِلَّا أَنَّهُ يَحْتَاجُ فِي اسْتِقَامَتِهِ إِلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، لِأَنَّ غَضَبَ صَاحِبِهِ لَيْسَ بِمَقُولٍ حَتَّى يَصِحَّ تَعَلُّقُ الْقَوْلِ بِهِ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : وَلَسَبَّ غَضَبُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ .

وَالرَّفْعُ لَهُ وَجْهٌ وَاحِدٌ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ : لَيْسَ نَافِعِي ، دَاخِلًا فِي حَكْمِ الصَّلَةِ ، وَلِذَلِكَ احْتِيجُ فِيهِ إِلَى مُضْمَرٍ يَعُودُ إِلَى الْمَوْصُولِ وَهُوَ الْهَاءُ فِي «مَنْه» . وَالرَّفْعُ أَقْوَى^(٥) .

(١) انظر الإملاء (٨١) من الأمالي القرآنية . ص : ٢٢٧ .

(٢) على النصب : سقطت من د .

(٣) في د ، س : ويغضب . والصحيح ما أثبتته لأن السياق يقتضيه .

(٤) قال ابن الحاجب : «فلم يبق إلا أن يكون واو العطف . وتكون عاطفة (الغضب) على قوله : للشَّيْءِ . وإذا عطف الفعل على الإسم وجب تقديره بتأويل الاسم ، ولا يقدر إلا بأن على ما تقدم ، فيكون المعنى : وما أنا للشَّيْءِ ولغضب صاحبي بقَوْلٍ» . الإيضاح ٢٨/٢ .

(٥) قال ابن الحاجب في الإيضاح : «والرفع أظهر من وجهين : أحدهما : أن عطف الفعل على اسم غير مصدر ضعيف . والآخر : أنه لا تقدير يلزم فيه بخلاف النصب ، لأنه جملة معطوفة على : ليس نافعِي ، فهي داخلة في حكم الصلة ولذلك احتيج فيها إلى ضمير يرجع إلى الذي ، ووصلها بجملتين أحدهما منفية والأخرى مثبتة ولا بعد في ذلك» ٢٩/٢ .

[إملاء ١٦]

[مسألة في العلم المنقول عن فعل الأمر]

وقال أيضاً مملياً على قوله في المفصل^(١): بوحش اصمت^(٢):

قال بعضُ طلبة الأدب: ما المانع من أن يكون: بوحش اصمت، بكمالها اسمَ موضع؟ فقال: لا يجوز ذلك، لأنه لو كان كذلك لم يخلُ إما أن يكون من باب: تأبط شراً^(٣)، أو من باب: بعلبك^(٤)، لا جائز أن يكون من الأول، إذ ليس بجملعة باتفاق، ولا جائز أن يكون من الثاني، لأن هذا الباب اللغوة الفصيحة أن يقول: هذا بعلبك ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك، بفتح آخر الأول، فكان يجب فتح الشين، والاتفاق على كسرهما، فدلَّ على أنه مضاف ومضاف إليه وهو المقصود.

[إملاء ١٧]

[عطف البيان]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة إحدى وعشرين على المفصل^(٥): اشترط

(١) ص ٧.

(٢) البيت بتمامه:

أشلى سلوقية باتت وبات بها . بوحش اصمت في أصلها أود
وهو من البسيط وقائله الراعي النميري . انظر شعره ص ٤٦ (جمعه وقدم له وعلق عليه
ناصر الحانتي .دمشق). وهو من شواهد ابن يعيش ٣٠/١، واللسان (صمت). وسلوقية:
منسوب إلى سلوق موضع تنسب إليه الكلاب السلوقية . والأود : الاعوجاج . واستشهد
به الزمخشري على أن (اصمت) اسم علم منقول عن فعل الأمر .

(٣) أي : إنه مركبٌ تركيباً إسنادياً .

(٤) أي : إنه مركبٌ تركيباً مزجياً .

(٥) ص ١٢٢ .

الزمخشري في عطف البيان أن يكون أشهر من متبوعه، ولذلك قال: «ويُنزَل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا تُرجمت بها»، أي: إذا فُسِّرَت بها. يعني: أن عطفَ البيان يفسَّر متبوعه، إذ المتبوعُ كالغريب، ولذلك مثل بقوله:

أقسم بالله أبو حفص عمر^(١)

فإنَّ عمرَ أشهرُ من قولهم: أبو حفص، لما كان محتملاً غيره، والتابعُ كالمشهور، وليس ذلك بشرط، فإنَّ الإنسانَ إذا قال: جاء أبو عمرو زيد، وكان ثمَّ آخرُ اسمه أبو زيد خالد، وثمَّ زيود كثيرة، فإنه يحصل الإيضاحُ والكشف وإن لم يكن أشهر. نعم الزمخشري بنى الأمر على الأكثر.

[إملاء ١٨]

[رد على الزمخشري في حدّه المبني]

وقال أيضاً مملياً على قوله في المفصل في المبني^(٢): «هو الذي سكونُ آخره وحركته لا يعامل»:

هذا الحدُّ ليس بمستقيم لأنه أتى في الحد بواو العطف. فإنَّ قصد

(١) هذا صدر بيت من الرجز، وعجزه: ما مسها من نقب ولا دير.

وقد نسبه ابن حجر العسقلاني لعبد الله بن كيسة النهدي. انظر الإصابة في تمييز الصحابة ٩٦/٥ (تحقيق علي محمد الجاوي). ونسبه الزمخشري لعمر بن كيسة النهدي، انظر ربيع الأبرار ونصوص الأخبار ٢٨٩/١ (تحقيق الدكتور سليم النعيمي). وانظر الصاحبي لأحمد بن فارس بن زكريا ص ٢٩٨ (تحقيق السيد أحمد صقر). وابن يعيش ٧١/٣، ونسبه لرؤية، وهو وهم.

(٢) ص ١٢٥.

الجمع لم يستقم، إذ ليس شيء فيه سكونٌ وحركة في آخره. وإن قصد معنى أو، كان فيه شذوذاً لفظي في استعماله الواو بمعنى أو، واستعماله لفظة أو في الحد الواحد.

[إملاء ١٩]

[معنى حروف التحضيض]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانين عشرة على قوله في المفصل في حروف التحضيض^(١): «تريد استبطاءه وحثه على الفعل». بعد قوله: «لولا فعلت كذا»:

ليس بجيد، لأن الاستبطاء والحث على الشيء إنما يكون في الزمن المستقبل. وأما الماضي أو الحال فلا يتصور فيه حث، لأنه انقضى وتصرم، فكيف يتصور الحث عليه؟ وأما الحال فكذلك، لأن الفعل حالة الحث قائم بذات المطلوب منه ذلك، والحث عليه يستدعي تحصيله منه، والحاصل لا يحصل، وهذه الحروف إذا وقع بعدها الماضي كانت للتوبيخ، وإذا وقع بعدها المستقبل كانت للحث والطلب^(٢).

(١) ص ٣١٥.

(٢) قال ابن يعيش: «وإذا وليهن المستقبل كن تحضيضاً، وإذا وليهن الماضي كن لوماً وتوبيخاً فيما تركه المخاطب أو يقدر فيه الترك، نحو قوله القائل: أكرمت زيدا، فتقول: هلا خالداً، كأنك تصرفه إلى إكرام خالد وتحته عليه أو تلومه على ترك إكرامه. وحيث حصل فيها معنى التحضيض وهو الحث على إيجاد الفعل وطلبه جرت مجرى حروف الشرط في اقتضاها الأفعال، فلا يقع بعدها مبتدأ ولا غيره من الأسماء» ١٤٤/٨.

[الرد على من قال: إن «لولا» أصلها «لو» زيدت عليها «لا»]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قوله في المفصل^(١).
«وللولا ولوما معنى آخر وهو امتناع الشيء لوجود غيره».

قال الشيخ: ذهب بعض الناس إلى أنها أصلها «لو» زيدت عليها «لا»^(٢)، وهذا ليس بمستقيم، لأن «لو» معناها عندنا على ما دل عليه الدليل: امتناع الثاني، كقوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا﴾^(٣). فالتعدُّ منتفٍ لأجل امتناع الفساد^(٤). وهذا القائل إنما بنى هذا المذهب على توهمه أن الثاني امتنع لأجل امتناع الأول. فإذا تحقَّق هذا لم يستقم هذا المذهب، لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى. أمّا من حيث اللفظ فكان يلزم أن يرتبط وجود الثاني لانتفاء الأول كما ارتبط في «لو» وجود الثاني بوجود الأول. لأن «لا» لما دخلت على الأول صار نفيًا، فوجب أن يكون وجود الثاني مرتبطًا بنفي الأول والأمر بالعكس. وأما من حيث المعنى فلأن «لو» انتفى الأول فيها لأجل انتفاء الثاني ولما دخلت لا، فيجب أن يوجد الأول لأجل انتفاء الثاني والأمر بالعكس. وإذا بنى على المسامحة في أن «لو» تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول صح ما ذكره لأنها^(٥) تدل على امتناع الثاني لوجود الأول.

(١) ص ٣١٦.

(٢) وهذا مذهب سيويه. انظر الكتاب ٤/ ٢٢٢.

(٣) الأنبياء: ٢٢.

(٤) وهذه المسألة خالف فيها ابن الحاجب جمهور النحاة، قال الرضي: «والصحيح أن يقال كما قال المصنف هي موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني، أي: إن امتناع الثاني يدل على امتناع الأول». شرح الكافية ٢/ ٣٩٠.

(٥) تدل على امتناع... لأنها: سقطت هذه العبارة من د.

[إملاء ٢١]

[إيراد على الزمخشري في تقسيمه الاسم المعرب]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قوله في المفصل^(١) :
 «والاسمُ المعربُ على نوعين : نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين » :
 إن قيل : إنه أراد الاسمَ المفرد ، وردَّ عليه رجالٌ ومساجدُ ، فإنَّ رجالاً
 جمعٌ يعرب بالحركات الثلاث ، ومساجدُ جمعٌ غيرُ منصرف .

[إملاء ٢٢]

[إيراد على الزمخشري في حده الحرف والجواب عنه]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سبع عشرة على قوله في الحرف^(٢) : « ما دل
 على معنى في غيره » : يرد عليه الأسماء التي لا تعقل إلا بمتعلق مذكور معها
 مثل : عند وقيد^(٣) وقدي وقاب^(٤) وما أشبهها . وجوابه : أنا نحكم بأن معنى القدر
 والجهة مفهوم من قاب وعند كالفوقية من فوق . وإنما اتَّفَقَ أنهم لم يستعملوه
 إلا كذلك . ونحكمُ على أن « من » ونحوها لا يُفهم منها ذلك المعنى من حيث
 وضعها إلا مضموماً إلى متعلقها . وإنما حكمنا بذلك لما ثبت من استقراء
 كلامهم أنَّ الحرفَ وضعه كذلك والاسم كذلك ، وثبت أنَّ هذه من قبيل
 الأسماء بخصائصها ، فوجب أن لا تُحمل على جهة يلزم أن تكون به حرفاً بعد
 ثبوت اسميتها لما فيه من التناقض . والذي يوضح لك ذلك إطباقهم على أنَّ
 « عن وعلى » في قولك : قعدت عن يمينه ووليتُ عليه ، حرفٌ أيضاً ، وهما

(١) ص ١٦ .

(٢) ص ٢٨٣ .

(٣) في س : قبل . وهو تحريف .

(٤) معنى قيد : قدر وكذلك قدي . انظر اللسان (قيد . قدا) .

اسمان في قولك : قعدت من عن يمينه وأخذت من عليه^(١). ولولا ما ثبت من خاصية الاسم فيهما في المحليين المخصوصين لم يُحَكِّمَ عليهما باسمية، فلما ثبت كونهما اسمين بالخواص التي توجب الاسمية وجب حملهما على معنى الاسم وإن كان فيه بعد، إذ تقديرها على ما كانت عليه من معنى الحرفية يلزم منه التناقض العقلي، وحملها على هذه الجهة يلزم منه استبعاد. وإذا تردّد بين التناقض والاستبعاد والتجىء إلى أحدهما وجب الحمل على الاستبعاد، فكذلك ههنا.

[إملاء ٢٣]

[ليس معنى «من» المزيدة ابتداءً الغاية]

وقال أيضاً مملياً على قوله في قسم الحرف^(٢) في الزيادة في قولك : «ما جاءني من أحد، راجع إلى هذا» : أي : إلى معنى الابتداء. ليس بمستقيم؛ لأن معنى كونها زائدة أنك لو أسقطتها كان المعنى الأصلي بحاله. ولا يستقيم على هذا أن يكون مفهوماً منها معنى الابتداء، لأنك لو حذفتها لم يبق معنى الابتداء، فيبطل كونها زائدة، ولزم منه أن تكون زائدة غير زائدة وهو باطل.

[إملاء ٢٤]

[معنى بيت وإعراب جزء منه]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمان مائة عشرة على قول الشاعر^(٣) :

(١) قال قطري بن الفجاءة :

فلقد أراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وأمامي
وقال مزاحم بن الحارث العقيلي في وصف قطاة :

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قبض بزيزاء مجهل

(٢) ص ٢٨٣ .

(٣) ص ٣٧٣ .

ودَع ذَا الهوى قبل القلى ترك ذى الهوى

متين القوى خير من الصرم مزدرا^(١)

يجوز أن يكون معناه: ودَع ذَا، أي: أقلل منه وأقصر، ويجوز أن يكون «ذَا» بمعنى صاحب، فيراد به المحبوب لأنه الذي تعلق به الهوى، فيكون صاحبُ الهوى بهذا الاعتبار المحبوب، ثم قال: تركُ ذى الهوى، فيجوز أن يكون أضافه إلى الفاعل على الوجه الأول، ويجوز أن يكون أضافه إلى المفعول في الوجه الثاني، فيكون المعنى على الوجه الأول: تركُ المحبِّ هوى متين القوى^(٢)، فيكون «متين القوى» مفعولاً لـ «ترك»، ويجوز أن يكون «متين القوى» حالاً من ذى الهوى، أي: تركُ المحبِّ في حال كونه متين القوى حبه خيرٌ من أن تقع المفارقة على زعمه. وإن جعلنا «ترك» مضافاً إلى المفعول كان «متين القوى» حالاً منه، فيكون المعنى: تركُ المحبوب في حال كونه قوياً حبه لك أو حبك له خيرٌ من أن تقع مفارقتَه^(٣) لك مراغمة. و«مزدراً» حالٌ من الصرم، أي: مراغمة.

[إملاء ٢٥]

[وجه نصب ورفع فعل مضارع وقع بعد أو]

وقال أيضاً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر في المفصل^(٤):

(١) هذا البيت من الطويل، ولم ينسبه أحد لقائل. وهو من شواهد ابن يعيش ٣٧٣/١٠، واللسان (صدر). والقلا: العداوة. والصرم: الهجران. ومزدرا: مصدر، أبدلت الزاي من الصاد. وقد استشهد الزخشي به على إبدال الزاي من الصاد في قوله: (مزدرا).

(٢) القوى: سقطت من س.

(٣) في الأصل: مفارقة، وما أثبتناه من ب، د، وهو الأصب.

(٤) ص ٢٤٧.

فقلتُ له لا تبكِ عينُك إنَّما نحاولُ مُلكاً أو نموتُ فنعدراً^(١)
أما النصبُ فإنه أخبرَ بمحاولة المُلكِ، وجعلَ الموتَ غايةً له، والعدرُ
مسبَّبٌ عنه، لأنَّ المعنى: إلى أنْ نموتُ فنعدر، وهو ظاهر في تسليته صاحبه
عن بكائه.

وأما الرفعُ فإنه أخبره بحصول أحد الأمرين لا ينفكُ عن أحدهما، وهو
محاولة المُلكِ أو الموتِ، إمَّا على سبيل المبالغة في أنه لا ينفكُ عن أحدهما،
كما لا ينفكُ الجوهرُ عن أنْ يكونَ متحركاً أو ساكناً، فلا يلزم تقديرُ شك، لأنَّ
المعنى: أنه قد ثبتَّ عنده، وعلمَ أنه لا ينفكُ عن أحد^(٢) هذين الأمرين. وإمَّا
على معنى الإخبار بأنه يكونُ إمَّا على هذا وإمَّا على هذا، فيكونُ على الشك
في حصول كل واحد منهما في كل زمان يقدره إلى الموتِ، لا في حصول كل
واحد منهما بعده، فإنَّ ذلك معلوم من ضرورات الوجود، فلا حاجةً إلى
التكلفِ في الجواب عن تقديره.

[إملأ ٢٦]

[الرد على الزمخشري في تجويزه جزم مضارع ونصبه]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر في
المفصل^(٣):

(١) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس. انظر ديوانه صفحة ٩٥ (بيروت). وهو في شواهد
سيبويه ٤٧/٣، والمقتضب ٢٨/٢، والخصائص ٢٦٣/١، وابن يعيش ٢٢/٧.
والشاهد فيه جواز رفع (نموت) على أحد وجهين: عطفه على (نحاول) أو قطعه. قال
سيبويه: «ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر،
وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول، يعني: أو نحن ممن يموت». الكتاب ٤٧/٣.

(٢) أحد: سقطت من د.

(٣) صفحة: ٢٤٨.

ولا تَشْتِمِ المولى وتبلغُ أذاتَه (١)

أوردَه استشهاداً على الجزم في قوله تعالى : ﴿ ولا تَلْبِسُوا الحَقَّ بالباطل وتكتمُوا ﴾ (٢) أن يكون (تكتموا) منصوباً ومجزوماً. ثم أوردَ البيت على الجزم، فيكون منهياً عن كليهما، عن الشتم والأذى. ولا يستقيم النصبُ في البيت لأنه لو كان منصوباً لكان منهياً عنهما على سبيل الجمعِية، ولا يُنهي عن الجمع بالواو إلا بين شيئين متغايرين. أمّا ما هو أعمُّ في المعنى فلا يصحُّ النهي عن الجمع بينهما لأن الشتم أذيةٌ، وقوله: وتبلغُ أذاتَه، مثله غاية ما. ثم إن الأذيةَ عامة لأنّها بالقول والفعل، والشتمُ خاصٌّ، وليس المرادُ إلا مطلق الأذية بما هي أذيةٌ. فكأنه تكريرٌ للفظ من غير فائدة، فكأنه قال: لا تؤذِ المولى لا تؤذِ المولى (٣). وليس كذلك الآية حيث جاز فيها النصبُ والجزم. وأما الجزمُ فعلى أن يكون كلُّ واحد منهما منهياً عنه. وأما النصبُ فعلى معنى: لا تجمعوا بين هذين.

[إملاء ٢٧]

[مسألة في أفعال التفضيل]

وقال أيضاً بدمشق سنة ثمانى عشرة مملياً على فصل أفعال التفضيل (٤):
في الوجه الغالب في مثل قولهم: أكرمُ الناس، أنه يلزمُ أن يكون جميعُ الناس

(١) هذا صدر بيت من الطويل عجزه: فإنك إن تفعلُ تُسَفِّه وتجهل. ونسبه سيويه (٤٢/٣)
لجرير، وليس في ديوانه (تحقيق نعمان طه). ونسبه ابن السيرافي لجحدر العكلي، شرح
أبيات سيويه ١٧٧/٢. والشاهد فيه جواز جزم «تبلغ» ونسبه.

(٢) البقرة: ٤٢.

(٣) في الأصل وفي م، س: لا تؤذِي المولى لا تؤذِي المولى، والصواب ما أثبتناه لأن الفعل مجزوم.

(٤) ص ٨٩.

كرماء في قصد المتكلم وهو باطل، وكذلك قوله عليه السلام^(١): «ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني»، ثم قال: «ألا أخبركم بأبغضكم إليّ وأبعدكم مني». فيلزم أن يكون المخاطبون محبوبين مبغوضين مقربين مبعودين، وهو غير جائز. ووجه اللزوم أنه قد أضاف الأحبّ والأبغض إلى المخاطبين، فيلزم أن يكونوا مشتركين في أصل ما أضيف إليهم من المحبة والبغض. ومن ثم قال في هذا الفصل بعينه في قولهم: الناقص والأشجّ أعدلا بني مروان، إنه على معنى عادلا، لما يلزم من أنّهم يكونون مشتركين في العدل ولم يشتركوا عنده، فحملة ذلك على معنى فاعل^(٢). وأما تثنيته فلا يلزم منها أن يكون هو الذي حمّله على أن يكون بمعنى فاعل لأن تثنية المضاف وجمعه في باب أفعال التفضيل جائز بالاتفاق، كقوله تعالى: ﴿أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا﴾^(٣)، وشبهه^(٤). والجواب: أن المضاف إليه في هذه المواضع المعترض بها يجب أن تكون مخصصة بالمشاركين في أصل المعنى الذي دل عليه «أفعل» فيكون قوله: بأحبكم، أحب المحبوبين منكم، وكذلك أقربكم وأبغضكم وأبعدكم. وقوله: أكرم الناس وشبهه، على ذلك.

ويجوز أن يقدر مضاف محذوف كأنه قيل: أحبّ محبوبيكم وأكرم كرماء الناس. ويكون دليل التأويل على أحدهما ما علم من لغتهم أنهم لا يطلقون

(١) رواه الترمذي (بر: ٧٠) وأحمد بن حنبل ١٩٣/٤ (بيروت). ورواية الترمذي: «إن من أحبكم إليّ وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً، وإن من أبغضكم إليّ وأبعدكم مني يوم القيامة الثرثارون والمتشدقون والمتفيهقون».

(٢) الناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند. والأشجّ عمر بن عبد العزيز بن مروان، سمي بذلك لشجّة أصابته بضرب الدابة. انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٩/٣ (دار إحياء الكتب العربية).

(٣) الأنعام: ١٢٣.

(٤) هذا إذا كان مضافاً لمعرفة. أما إذا أضيف إلى نكرة فيلزمه الأفراد والتذكير. انظر أوضح المسالك ٢٩٧/٣.

أفعل التفضيل إلا على ذلك . فلما كان ذلك معلوماً عندهم صحَّ إطلاق العام مراداً به التخصيصُ بما دلَّ عليه من القاعدة المذكورة عندهم . فلذلك جاءت هذه الألفاظ في نحو هذه المواضع على ما ذُكِرَ من المعنى .

[إملاء ٢٨]

[جواز حذف التمييز في «حَبَّ» وامتناعه في «نِعَمَ»]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله في المفصل^(١) :
«ولأنه كان لا ينفصل الفاعل عن المخصوص في نِعَمَ وينفصل في حَبَّذا» :

ذكره علّةً في الفرق بين تمييز فاعل «نِعَمَ» إذا أضمر وبين تمييز فاعل «حَبَّذا» في جواز حذف التمييز في «حَبَّ» وامتناعه في «نِعَمَ» . يريد أنه لو جاز حذف التمييز في «نِعَمَ» عند الإضمار لأدى إلى وقوع اللبس بين فاعله ومخصوصه في كثير من الصور ولم يُرد جميع الصور، لأنك لو قلت: نِعَمَ زيدٌ، لَعلم أنه ليس بفاعل، إذ الفاعل في باب «نِعَمَ» لا يكون علماً. كما أنك إذا قلت: حَبَّذا، عُلِمَ أنه ليس بمخصوص، إذ المخصوص في باب «حَبَّ» لا يكون اسم الإشارة الموجود بعد «حَبَّ»، وإنما أراد أنه يقع اللبس في مثل قولك: نِعَمَ غلامُ الرجل، وشبهه؛ لأنك إذا جَوَزْتَ حذفَ التمييز جاز لظان أن يظن حين قلت: نِعَمَ غلامُ الرجل، أن يكون التقدير: نِعَمَ رجلاً، أو نِعَمَ غلاماً أو ما أشبهه، وتكون قد أضمرت وحذفت التمييز، وأن يكون لا إضمار فيه لكون الأمرين سائغين، فيبقى غلامُ الرجل عنده جائزاً أن يقدَّرَ فاعلاً على تقدير أن لا إضمار في «نِعَمَ»، وجائزاً^(٢) أن يقدَّرَ مخصوصاً على تقدير الإضمار، فأدَّى حذفَ التمييز في «نِعَمَ» إلى وقوع اللبس بين المخصوص وبين الفاعل في

(١) ص ٢٧٦ . وعبارة المفصل : ولأنه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل .

(٢) في الأصل وفي د، م، س : جائز . وما أثبتناه من ب ، وهو الأصوب ، لأنه معطوف على (جائزاً) الأولى .

قولك: نِعَمَ غلاماً غلامُ الرجل، بخلاف قولك: حبذا زيد، فإنه لما تعين أن ذا هو الفاعل تعين أن يكون زيد هو المخصوص، فلم يؤد حذف التمييز فيه إلى اللبس الذي ذكرناه في «نعم»^(١). ولم يُرد صاحب الكتاب أن اللبس يقع في مثل قولك: نعم رجلاً زيد، إذا حذف التمييز بين الفاعل والمخصوص لما تحقق من أن فاعل باب «نعم» لا يكون علماً، فلا ينبغي أن يُحمل عليه، ويجب أن يُحمل على ما ذكرناه.

[إملاء ٢٩]

[إدخال الألف واللام على اسم للصوت]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قوله في المفصل^(٢):

كما رعتَ بالجوّتَ الظماءَ الصواديا^(٣)

قياس الألفاظ التي تُستعمل مراداً بها لفظها أن تُستعمل على لفظها

(١) قال ابن يعيش: «إلا أنه في حبذا يجوز أن لا تأتي بالمفسر، وتقول: حبذا زيد، ولا يجوز ذلك في نعم، فلا تقول: نعم زيد، وذلك لأن ذا اسم ظاهر يجري مجرى ما فيه الألف واللام من أسماء الأجناس على ما ذكرنا، فاستغنى عن المفسر لذلك. فكما تقول: نعم الرجل زيد، ولا تأتي بمفسر، كذلك تقول: حبذا زيد، ولا تقول: نعم زيد. وأيضاً فإنه ربما ألبس في «نعم» لو فعل ولا يلبس في حبذا. وذلك أن «حب» فعل عمل في «ذا» واستوفى ما يقتضيه فإذا وقع بعده المخصوص بالمدح مرفوعاً لا يشكل بأن يتوهم أنه فاعل، لأن الفعل لا يكون له فاعلان، وليست «نعم» كذلك، لأن فاعلها مستتر لا يظهر فافتقر إلى تفسير». شرح المفصل ١٤٢/٧.

(٢) ص ١٦٦.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل وصدرة: دعاهن رد في فارعين لصوته.

وقائله عوف القوافي الفزاري. وهو من شواهد الرضي ٨١/٢. واللسان (جوت).

ومعنى: ارعوين: رجعن عن الغي. والجوت: صوت تدعى به الإبل للنماء.

والصواديا: العطاشى. والشاهد فيه: دخول أداة التعريف على اسم الصوت وهو

(جوت).

الأصلي، فإن كانت بغير ألف ولام استعملت كذلك، وإن كانت بألف ولام استعملت كذلك^(١)، إلا أن تكون نكرةً فلا بُعد في إدخال الألف واللام عليها كقولك في جاءني رجل: الرجل مرفوع بالفاعلية، وإن كنت لا تعني ههنا إلا اللفظ. وأما نحو قولهم: جوت، إذا استعمل هذا الاستعمال فقياسه أن يقال: رعت بجوت، مبني ومعرب، كما تقدّم في غير هذا الموضع.

وأما إدخال الألف واللام عليه فليس بالقياس، ووزانه وزان إدخال الألف واللام على مثل: أمين ورويد وما أشبهه، وهو بعيد، ووجهه على شذوذه أن هذه الألفاظ إذا استعملت هذا الاستعمال كانت في الحقيقة أعلاماً لأنفسها، وهي متعدّدة ألفاظها في الوجود، فكان تعدّدها كتعدّد مدلول الاسم العَلَم الموضوع بأوضاع متعدّدة، وقد ثبت أن ذلك يصحّ إجراؤه مجرى النكرة على شذوذ، كقولهم: هذا الزيد أشرف من ذلك الزيد، فلما كان هذا كذلك صحّ أن يُقصد إلى ذلك القصد فأُدخل عليه الألف واللام لذلك. فهذا وجه إدخال الألف واللام على ما فيه من الشذوذ. وأما بناؤها فقد تقدّم في غير هذا الموضع^(٢) أن مثل هذه الأسماء إذا خرجت عن استعمالها للمعنى الذي وُضعت له أنه يجوز فيها حكايتها على البناء ويجوز فيها الإعراب، فقد^(٣) حكاها ههنا، والحكاية هي الأكثر.

[إملاء ٣٠]

[صيغة المبالغة تعمل عمل فعلها]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانين عشرة على قول الشاعر في

المفصل^(٤):

(١) وإن كانت بألف ولام استعملت كذلك: سقطت هذه العبارة من د.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٦.

(٣) في ب: وقد.

(٤) ص ٢٢٦.

أخا الحرب لباساً إليها جلالها وليس بولاج الخوالم أعقلاً^(١) موضع استشهاده^(٢) في قوله: جلالها، فإنه منصوب بقوله: لباساً، فإنه أورده على ما ذكره سيبويه من قوله^(٣): «وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يُبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل».

ومعنى البيت: أنه يصف هذا المذكور بالشجاعة والمبادرة إلى الحرب. والجُل بالضم واحد جلال الدواب، وجمع الجلال أجلة، كأنه جمع الجمع، والمراد ههنا به الدروع أو ما يقوم مقامها مما يدفع به عن نفسه السلاح، والخوالم جمع خالفة، وهي عمود من أعمدة الجباء. والخوالم أيضاً في قوله: ﴿رضوا بأن يكونوا مع الخوالم﴾^(٤) النساء.

وأما إعراب «أخا الحرب» فهو منصوب على المدح. و«لباساً» بدل منه، بدل كل من كل. ولا يستقيم أن يكون «أعقلاً» حالاً، لأنه يؤدي إلى أن يكون الولوج المنفي مقيداً لا منفيّاً على الإطلاق، فيضعف المعنى المراد لأن الغرض نفي هذه الدنية مطلقاً لا نفيها في حال دون حال. وأنت إذا قيدتها بـ «أعقلاً» جعلته نفاها في حال دون حال. ويعبرُ أعقل وناقّة عقلاء بينة العقل، وهو التواء في رجل البعير واتساع كثير. قال ابن السكيت^(٥): «هو أن يُفِرطَ الروح حتى يصطك العرقوبان، وهو مذموم»^(٦).

(١) هذا البيت من الطويل. وقد نسبه سيبويه للقلّاخ ١١١/١. وهو من شواهد المقتضب ١١٣/٢، وابن يعيش ٧٠/٦، واللسان (ثعل)، والهمع ٩٦/٢، والشاهد فيه قوله: لباساً، وهي صيغة مبالغة قد عملت عمل فعلها فنصبت (جلالها).

(٢) في م، س: الاستشهاد.

(٣) الكتاب ١١٠/١.

(٤) التوبة: ٨٧.

(٥) هو يعقوب بن إسحق المعروف بابن السكيت. من مؤلفاته، إصلاح المنطق، الألفاظ، الأمثال، المقصور والمدود، المذكر والمؤنث. مات سنة ٢٤٤ هـ وقيل سنة ٢٤٦ هـ وبلغ عمره (٥٨) سنة. انظر وفيات الأعيان ٦/٣٩٥، بغية الوعاة ٢/٣٤٩.

(٦) انظر إصلاح المنطق صفحة ٥٣ (تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون).

قال يصفُ ناقة مفروشة الرجل فرشاً لم يكن عقلاً. فمعنى البيت على هذا : إنه ليس بملازم للنساء ولا أعقل من قلة التصرف وترك الحرب، فإن ذلك يؤدي، إلى العقل المذموم، فيكون خيراً بعد خبر على هذا.

[إملاء ٣١]

[إضافة العلم]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفضل^(١) في السنة المذكورة^(٢):

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يمان^(٣)

موضع الاستشهاد فيه ظاهر، وهو: زيدنا وزيدكم. وقوله: بأبيض،

متعلق بـ «علا» تقديره: علا رأسه في يوم النقا بأبيض، على معنى الاستعانة.

و«يمان» صفة بعد صفة للسيف، وأصله يمانِي، فأعلوه كما أعلوا: مررت

بقاضي. وهو منسوب إلى اليمن، فأصله^(٤) في النسبة يمني، إلا أنهم لما

قالوا: يمانِي حذفوا إحدى الياءين، وجعلوا الألف عوضاً منها، ثم أعلوه إعلالاً

قاص، ولذلك لم يُعتدَّ بزنته، لأنَّ الياء ياء النسبة، كما لم يُعتدَّ بها في ثمان،

فتقول: رأيت ثمانياً وثمان، في أنَّ الياء ياء النسبة كيما ن لأنه مشتق من اليمن،

فنسب إليه تقديراً على غير قياس، ثم جعلت الألف عوضاً من إحدى الياءين،

(١) ص ١٢.

(٢) أي سنة ثمان عشرة وستمائة.

(٣) هذا البيت من الطويل ولم ينسبه أحد لقائل معين. وهو من شواهد الكامل ١١٨/٢ ونسبه

لرجل من طيء. والرضي ٢٧٤/١. والخزانة ٣٢٧/١. ومغني اللبيب ٥٣/١ (دمشق).

وزهر الآداب للحصري ١٠٣٢/٢ (تحقيق علي محمد البجاوي). النقا: الكتيب من

الرمل. ويوم النقا: يوم الحرب. والشاهد فيه إضافة العلم وهو قوله: زيدنا وزيدكم.

(٤) في د: وأصله.

إلا أن ثمانياً لا يُستعمل (١) إلا بالألف ويمان يُستعمل بالألف محذوفةً ياءً،
 وبغير ألف مثبتةً ياءً، فقالوا: يمانٍ ويمني، ولم يقولوا: ثمني. ويجب أن يكون
 ثمانياً كذلك لأنه قد علم أنه من الثمن، فوجب الحكم على الياء بالزيادة.
 أيضاً فإنه ليس في كلامهم في المفردات ما هو على هذه الزنة إلا ما كان
 منسوباً (٢)، فوجب أن يُحمل على ذلك. وأما «يمانٍ» فالأمر فيه أوضح
 لأمرين: أحدهما: أنه مفهومٌ منه النسبة، والآخر: أنه يُقال: يمني، بمعناه،
 فعلم أنه فرعه، وليس في ثمان شيءٌ من ذلك.

[إملاء ٣٢]

[إدخال الألف واللام على العلم]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانين عشرة على قول الشاعر في
 المفصل (٣):

باعدَ أمَّ العمرِ من أسيرها حراسُ أبوابِ على قصورها (٤)
 موضعُ استشهاده في قوله: العمر. ومن أسيرها: متعلقٌ بـ «باعد» على
 معنى أن هذا الحرفَ أوصل مباحدةَ المفعول من الأسير على معنى ابتداء
 الغاية. و «على قصورها» متعلقٌ بمحذوف، إمَّا صفةُ الأبواب، فيجب أن يقدرَ

(١) في الأصل وفي م، س: يستعملوه. وهو خطأ.

(٢) في س: ما هو منسوب.

(٣) ص ١٣.

(٤) هذا البيت من الرجز وهو لأبي النجم واسمه الفضل بن قدامة من رجاز الإسلام الفحول.
 وهو من شواهد المقتضب ٤/٤٩. والإنصاف ١/٣١٧. وابن يعيش ١/٤٤. والهمع
 ١/٨٠. واللسان (وير). والشاهد فيه دخول الألف واللام على عمرو وهو علم لتقدير
 الشبوع فيه.

بصفة لها فيه ضميرها، وتقديره: حراسُ أبواب مركبة أو حاصلة على قصورها،
يعني قصورَ أمِّ العمرو المذكورة؛ أو صفةً لحراس، فيجب أن يقدر صفة لهم،
فيقدر: حراسُ أبواب ثابتون وحاصلون، فهو في الأول في موضع خفض، وفي
الثاني في موضع رفع.

[إملأ ٣٣]

[إدخال الألف واللام على العلم]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر في
المفصل (١):

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركاً شديداً بأخنائِ الخلافةِ كاهله (٢)

موضع الاستشهاد في قوله: اليزيد. والرؤية رؤية العلم وليس من رؤية
العين، لأن شرط رؤية العين أن يكون الثاني متضمناً ووصفاً مرثياً كقولك: رأيتُ
زيداً أسوداً أو أبيضاً أو متحركاً. وههنا ليس متضمناً ذلك، فوجب أن يكون
بمعنى العلم، و«شديداً» مفعول بعد مفعول على أنهما من باب واحد لا على
اختلافهما. ولذلك لا يُقال في مثله: مفعولٌ ثالث، لأنَّ شرط تعدد المفاعيل
اختلافُ تعلق الفعل بهما (٣). ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيتُ زيداً درهماً،
فتعلقُ الإِطاءُ بزيدٍ يخالف تعلقه إلى درهم. وإذا قلت: علمتُ زيداً عالماً
(١) صفحة: ١٣.

(٢) هذا البيت من الطويل وهو لابن ميادة، واسمه الرماح من بني مرة بن عوف، من قصيدة
يمدح بها الوليد بن اليزيد. وهو من شواهد الانصاف ٣١٧/١. والرضي ١٣٦/٢.
والخزانة ٣٢٧/١. وأمالى ابن السجري ٢٥٢/٢. وأخناء الخلافة: أمورها. والكاهل:
ما بين الكتفين. والشاهد فيه دخول الألف واللام على الوليد واليزيد وهما علمان،
لتقدير التنكير فيهما.

(٣) وردت هذه الكلمة هكذا في جميع النسخ. والصواب بها، لأن الضمير يعود على
المفاعيل.

عاقلاً، فتعلّق العلم بعالم وعاقِل من جهة واحدة. وإنّما صح ذلك في «علمت» لأنها داخلَةٌ، على المبتدأ والخبر. ولمّا كان الخبر يصح أن يكون متعدّداً صحّ أن يكون المفعول الثاني متعدّداً لأنه الذي كان خيراً. ولمّا كان ذلك في الخبر^(١) يجوز بالواو وحذفها جاز في هذا أن يكون بالواو وحذفها لأنّ باب العلم إنّما يدخل على الجمل الاسمية فلا يغيرها عن معناها. وإذا كان كذلك وقد علّم أن الخبر يكون متعدّداً صحّ أن يكون المفعول الثاني متعدّداً.

ومعناه: علمتُ أن هذا الخليفة ميمون النقيية على المسلمين، شديداً دولته في جوانب ملكه. وعبر عن ذلك بشدة الكاهل على سبيل الاستعارة، لأن شدة الرجل في العادة باعتباره، فعبر عن كل شديد في المعنى بشدة الكاهل.

وكونه حالاً ضعيفاً، لأن المقصود الإخبار عن هذا الممدوح بأن هذه صفته مطلقاً، فإذا جعلته حالاً، أعني: شديداً، لزم تقييد الحال، والتقييد مفسد للمعنى، لأن التقدير على هذا: علمت الوليد مباركاً في حال كونه شديداً، وليس مراده إلا إطلاق الخبر بأن هذه صفته مطلقاً.

[إملاء ٣٤]

[إدخال الألف واللام على العلم وإضافته]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر في المفصل^(٢):

وقد كان فيهم حاجبٌ وابنُ أمه أبو جندلٍ والزيدُ زيدُ المعارك^(٣)

(١) في الأصل وفي ب، د، م: المبتدأ. وما أثبتناه من س، وهو الصواب، لأن المعنى يقتضيه.

(٢) ص ١٤.

(٣) البيت من الطويل وهو للأخطل. انظر شعره ص ٥٠٣. وهو من شواهد ابن يعيش =

فيه استشهادان: أحدهما: بالألف واللام، والآخر: بالإضافة. فجمع في هذا البيت بين ما صدرَ به أولاً من قوله^(١): «فِيَجْتَرُّ عَلَى إِضَافَتِهِ وَإِدْخَالِ اللَّامِ عَلَيْهِ». وابن أمه: معطوفٌ على حاجب، والضميرُ عائِد على حاجب، أي: أخوه من أمه. ومعناه: أنه كان في هذه القبيلة حاجبٌ، وهو رجل كبير من العرب معروف. والزيدُ: زيدُ المعارك، وزيدُ المعارك: بدلٌ من الزيد، وهو بدلُ الكل من الكل. وقوله: أبو جندل، بدلٌ من^(٢): ابن أمه. وقوله في آخر الفصل^(٣): «وهو قليلٌ»، يُحتمل أن يكون من كلام أبي العباس المبرد^(٤)، ويُحتمل أن يكون من كلام الزمخشري.

[إملاء ٣٥]

[مسألة في إعلال الواو والياء لامين]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانين عشرة على المفصل في قسم المشترك^(٥): الجَاوَةُ شَاذ. وإنما ذكره مع ما ليس بشاذ لِيُعْلَمَ أَنَّهُمْ قَدْ فَعَلُوا هَذَا

٤٤/١. والزيد هو زيد بن عبد الله بن دارم، وأوزيد بن نهشل، وأبو جندل هو نهشل. وحاجب اسم شخص. وموضع استشهاده إدخال الألف واللام على زيد، وهو علم، وإضافته.

(١) المفصل ص ١٢.

(٢) في د: عن.

(٣) المفصل ص ١٤.

(٤) هو محمد بن يزيد أبو العباس المبرد. ولد سنة ٢١٠ هـ وتوفي بالكوفة سنة ٢٨٦ هـ. كان فصيحاً ثقة، أخذ عن المازني والسجستاني، وروى عنه الصفار ونفطويه. من مؤلفاته: المقتضب، الكامل، الاشتقاق، إعراب القرآن. انظر بغية الوعاة ٢٦٩/١، طبقات النحويين واللغويين ص ١٠٨.

(٥) ص ٣٨٣.

الفعل . فَإِنَّ الْبَقْوَى (١) وَالشَّرْوَى (٢) كَمَا ذَكَرَ، وَالْجِبَاوَةُ لَيْسَ كَذَلِكَ، إِذْ يُقَالُ :
جَبِيتُ الْخِرَاجَ . وَيَدُّ وَدَمٌ أَيْضاً شَاذٌ، لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ : فَعَلٌ أَوْ فَعَلٌ ،
وَعَلَى كَلَا التَّقْدِيرِينَ فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ . أَمَّا خُرُوجُهُ عَنِ الْقِيَاسِ عَلَى الْوَجْهِ
الْأَوَّلِ فِقِيَاسُهُ أَنْ يَجْرِي مَجْرَى ظَبِي ، فَيُقَالُ : هَذِهِ يَدَيَّ وَرَأَيْتُ يَدِيَّ وَمَرَرْتُ
بِيَدِي . وَعَلَى الثَّانِي كَانَ قِيَاسُهُ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى عَصَا ، فَيُقَالُ فِيهِ كَمَا قِيلَ فِيهِ
فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا ، فَقَدْ خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ عَلَى التَّقْدِيرِينَ جَمِيعاً .

[إملاء ٣٦]

[أصناف الاسم]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانين عشرة مستدلاً على حصر الاسم في
اسم الجنس والعلم والمعرفة (٣) : إِنَّ اللَّفْظَ إِمَّا أَنْ يُوضَعَ لِشَيْءٍ بَعِينِهِ أَوْ لَا . فَإِنَّ
وُضِعَ (٤) لِشَيْءٍ لَا بَعِينَهُ فَهُوَ اسْمُ الْجِنْسِ وَيُسَمَّى نَكْرَةً ، إِذْ رَجُلٌ مَوْضُوعٌ لَزَيْدٍ
وَعَمْرُو ، لَا عَلَى جِهَةِ التَّعْيِينِ ، وَإِنَّمَا عَلَى الْبَدَلِ ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ . وَإِنْ كَانَ
لِشَيْءٍ بَعِينَهُ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَصَحَّ إِطْلَاقُهُ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ لَا ، فَإِنْ لَمْ يَصَحَّ إِطْلَاقُهُ
عَلَى غَيْرِهِ فَهُوَ الْعِلْمُ ، وَإِنْ صَحَّ فَهُوَ الْمَعْرِفَةُ .

(١) قال ابن منظور: «البقوى والبقيا: اسمان يوضعان موضع الإبقاء». اللسان (بقي). وقال
ابن سيده: «البقوى والبقيا، وأرى ثعلباً قد حكى: البقوى بالواو وضم الباء». المحكم
٣١٦/٦ (تحقيق الدكتور مراد كامل).

(٢) قال ابن منظور: «وشروى الشيء مثله. واوه مبدلة من الياء، لأن الشيء إنما يشرى
بمثله، ولكنها قلبت ياء كما قلبت في تقوى ونحوها». اللسان (شرى).

(٣) الفصل ص ٦.

(٤) فإن وضع: سقطت من د.

[إملاء ٣٧]

[استعمال «لا» بمعنى «ليس»]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر في
المفصل^(١):

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ^(٢)
أُورده على أن «لا» بمعنى ليس، و«براخ» اسمها، وخبرها محذوف
للعلم به. أي: ليس براخُ حاصلاً لي أو ثابتاً أو ما أشبهه. ومعناه: أنه يصفُ نفسه
بالشجاعة. والضميرُ للحرب لَمَّا تقدَّم ذكرُها في أول القصيدة وهي قوله:
يا بؤس للحرب التي: حطَّت أراهاط فاستراحوا
وفي القرآن موضعٌ اختلف فيه هل «لا» فيه بمعنى «ليس» أو لنفي
الجنس؟ وهو قوله: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٣). وقد ذكرناه في الإملاء^(٤).

[إملاء ٣٨]

[معنى «مِنْ» في بيت من الشعر]

وقال مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قوله في المفصل^(٥):

- (١) ص ٣١.
(٢) هذا البيت من مجزوء الكامل وهو لسعد بن مالك القيسي. وهو من شواهد سيويه
٥٨/١. والمقتضب ٣٦٠/٤. والإنصاف ٣٦٧/١. والرضي ١١٢/١. والخزانة
٢٢٣/١. ورواية الكتاب: من فرَّ عن نيرانها. والشاهد فيه إجراء «لا» مجرى ليس.
(٣) سورة ص: ٣.
(٤) قال ابن الحاجب: «قلت اختلف الناس في «لا» التي تلتق آخرها التاء. فمنهم من قال:
إنها بمعنى ليس، وهو مذهب البصريين. ومنهم من قال: إنها التي لنفي الجنس وهو مذهب
الكوفيين. ومنهم من قال: هذه التاء من حين، ويجعل حين تحين لغتين. فعلى هذا
تكون التاء فيه للجنس، وهو مذهب أبي عبيدة». الإيضاح ٣٩٩/١.
(٥) ص ٣٦٥.

لها أشاريرٌ من لحمٍ تُتمّرهُ من الثعالي ووَخزٌ من أرانيها^(١)

يقول: كانوا يُطعمونها كل يوم لحمَ الأرانب والثعالب لعزّتها عندهم. والتمير التقديد. يقال: تمّر اللحم أي: قدده. والأشاريرُ قطعُ القديد. والوَخزُ الشيء القليل. وفي بعض النسخ متمّرة. وواحدُ الأشارير إشارة، وهو ما يُسقط عليه الأقط وغيره. ومن في المواضع الثلاثة: أما: من لحم تتمره، فهي للتيبين على هذه الرواية. وأماً: من الثعالي، ووخز من أرانيها، فيجوز في كل واحدة منهما الأمران: أن تكون مبيّنة ومبعضة، فالتبيين في الأول للأشارير، وفي الثاني للحم، وفي الثالث للوخز. والتبعض ظاهر فيهما. ولا يجوز أن تكون الأولى مبعضة على هذه الرواية التي هي: تتمره، لأن «تتمره» صفةٌ للحم وهي الأشارير، فكيف يُقال: اللحم الذي هو الأشارير بعض الأشارير؟ هذا خُلف. نعم على من قال: متمّرة، يجوزُ فيها ما جاز في أختيها من الوجهين لأنَّ متمّرة صفةٌ لـ «أشارير». وقوله: لها، أي: للعبّة، وهي فرخُ عقابٍ كانت لبني يشكر.

[إملأ ٣٩]

[مسألة في الصفة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر في

المفصل^(٢).

(١) هذا البيت من البسيط. وقد اختلف في قائله، فقد نسبته سيويه لرجل من بني يشكر (٢٧٣/٢). ونسبه ابن منظور لأبي كاهل الشكري. اللسان (تمر، رنب). ونسبه الشنقيطي في الدرر للنمرين تولب الشكري ١٥٧/١. وهو من شواهد المقتضب ٢٤٧/١. والمقرب ١٦٩/٢. والهمع ١٨١/١. وأورده الزنجشيري شاهداً على إبدال الباء ياء في قوله: الثعالي وأرانيها.

(٢) صفحة ١٤.

وقبلي مات الخالدان كلاهما عميدُ بني جحوانَ وابنُ المضلِّ (١)
 عميدُ: إمَّا صفةٌ لـ (الخالدان)، وإما بدل. ولا يُثوِّمُ عدمُ الجواز فيما ذكر أنه
 مفرد وموصوفهُ مثنى، فإنَّهما ههنا في حكم الشيء الواحد لأنَّهما قد شَرِكَ بينهما
 بحرف العطف. والصفةُ تارة تأتي على هذه الصورة، وتارة يقال: جاءني زيد
 وعمرو العاقلان، وجاء (٢) الزيدان العاقلان، وجاء الزيدان العالم والعاقل.

ومات أصله: مَوَتَ، ومضارعه يموتُ، فإذا أردتَ الفاعلَ إلى نفسك
 قلت: مُتُّ. وأمَّا مِتُّ بالكسر فهو من ماضِي مَوَتَ، مثل خَوِفَ في خِفْتُ.
 وقبلي: ظرف، وهو معربٌ تقديراً، وإن كان الخلافُ في كل ما أضيف إلى ياء
 المتكلم، هل هو معرب أو مبني؟ والكلامُ في ياء الإضافة هل أصلُهما السكونُ
 وفُتحت تقوية لها أو أصلُها الحركةُ وسُكنت تخفيفاً؟ فيه خلاف ليس فيه كبيرُ
 أمر، فقد أشرنا إلى ذلك في الإملاء (٣).

[إملاء ٤٠]

[توجيه إعراب كلمة في بيت لرؤبة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر رؤبة في
 المفصل (٤) وهو:

(١) هذا البيت من الطويل وقائله الأسود بن يعفر كما في نوادر أبي زيد ص ١٦٠. وانظر اللسان
 (خلد، ضلل). وابن يعيش ٤٦/١. والخالدان هما: خالد بن نضلة وخالد بن قيس بن
 المضلل. انظر المفصل ص ١٤. وأورده الزمخشري شاهداً على دخول الألف واللام على
 العلم المثنى وهو قوله: الخالدان.

(٢) في س: جاءني.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٤٣١/١. وقد قال: إن أصلها الفتح.

(٤) ص ١٥.

أنا ابنُ سعدٍ أكرمُ السعدينا إنَّ تميماً لم يكنْ عنيماً^(١)
أما الرفعُ^(٢) فعلى أنه خبرٌ مبتدأ محذوف كأنه لَمَّا قيل: أنا ابنُ سعد، كأنَّ
سائلاً سأل وقال: من هو ابنُ سعدٍ؟ فقال له شخص: هو أكرمُ السعدينا.

ولا يجوزُ أن يكونَ خبراً بعد خبر، ولا صفة، ولا بدلاً لقولك: أنا. أما
الصفةُ فباطلة، لأنه صفة لابن، فيلزم أن يكون سعدا، وليس سعدا، إنما هو
ابنُ سعدٍ إذ أكرمُ الضاريين ضارب. ولو كان بدلاً لكان إما بدل الكل فيجب أن
يكون مدلوله مدلول الأول، وإذا كان كذلك وجب أن يكون ابنُ سعد، وإذا
كان ابنُ سعد وجب أن يكون أكرمُ السعدين سعد وليس سعداً. وبدل الاشتمال
وبدل البعض ظاهرٌ بطلانهما.

والخفضُ صفة لسعد، ولا يجوز أن يكون صفةً [لأنا]^(٣) لأنَّ المضمرات
لا توصف، ومن حيث المعنى أيضاً ما تقدّم^(٤).

[إملاء ٤١]

[الواو في وَرَتَّلَ ليست زائدة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قوله في المفصل^(٥):

(١) انظر مجموع أشعار العرب ص ١٩١ (تصحیح وترتيب وليم بن الورد). وهو من شواهد
سيبويه ١٥٣/٢، والمقتضب ٢/٢٢٣، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٢/٢. وأورده الزنجشیری
شاهداً على دخول الألف واللام على جمع سعد، وهو علم.

(٢) أي رفع: أكرم.

(٣) زيادة من عندي يقتضيها المعنى.

(٤) قال سيبويه: «وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول: أنا ابن سعد أكرم السعدينا نصبه على

الفخر». الكتاب ١٥٣/٢.

(٥) ص ٣٥٨.

«وَوَرَنْتَلُ كَجَحَنْفَلُ»^(١): يعني أن الواو فاء الكلمة وليست بزائدة، ومثله بوزانه مما وقعت فيه الفاء حرفاً لا تصلح للزيادة وهو جحنفل. وجاء بمثال في ثالته نُونٌ ليقرب به الشبه في أنه مثله.

[إملاء ٤٢]

[حد الكلمة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله في المفصل^(٢):
«الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلاثة أنواع»:

إن قيل: كيف يصح انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره؟ فالجواب:
أن المنقسم المسمى لا نفس اللفظ. فإن المسمى يصح إطلاقه على الاسم والفعل والحرف، كل واحد على حiale، فالمقسم الجنس المسمى بالكلمة.

[إملاء ٤٣]

[جواز كون الواحد الوجودي جنساً]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين مجيباً عن وهم متوهم أورد على الزمخشري سؤالاً في قوله^(٣): «الكلمة هي اللفظة الدالة» إلى آخرها.
قال المورد: الكلمة موضوعة لواحد متعين، فكيف يستقيم أن تكون جنساً؟

(١) ورتنل: الشر والأمر العظيم. اللسان (ورنتل). جحنفل: الغليظ، ونونه زائدة. اللسان (جحنفل).

(٢) ص ٦.

(٣) ص ٦.

فالجواب: أنه لا يمنع^(١) صحة إطلاقها على الواحد الوجودي من أن تكون جنساً، كما لا يمنع صحة إطلاق الإنسان والرجل على الواحد الوجودي من أن يكون جنساً، لأن المراد بالجنس هو ما حُدَّ باعتبار الأمر المتعقل لا باعتبار الأمر الوجودي، فمعنى الجنس: ما يُتعقل مما يقبل فصلاً متعددة يكون باعتبار كل فصل لحقيقة غير الأخرى وإن اشتركا في الأمر الكلي الشامل للجميع المسمى باعتبار شموله لها جنساً.

[إملأ ٤٤]

[قلب الواو ياء في بيت من الشعر]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر في المفصل في قسم المشترك^(٢).

وقد عَلِمْتُ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا^(٣)
يجوزُ أن يكون «معدياً» حالاً مقيدة، إما من الليث، وإما من المشبه بالليث. والعامل فيها معنى التشبيه، كأن التقدير: أنا مماثل لليث في حال كونه على هذه الصفات، أو في حال كوني على هذه الصفات. فالتقييد تارة للمشبه وتارة للمشبه [به]^(٤). ويجوز أن يكون حالاً مؤكدة على معنى^(٥) أنه نفسُ

(١) في س: يمتنع. والصواب ما أثبتناه.

(٢) ص ٣٩٠.

(٣) البيت من الطويل، وقائله عبد يغوث الحارثي. وهو من شواهد سيبويه ٣٨٥/٤. وابن يعيش ٣٦/٥، ٢٢/١٠. واللسان (عدا). والمحاسب لابن جني ٢٠٧/٢ (تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي). وذكره ابن يعيش بروايتين مختلفتين، الأولى كرواية صاحب المفصل. والثانية قوله: أنا الليث معدو علي وعادياً.

(٤) زيادة من م، س.

(٥) معنى: سقطت من د.

الليث مبالغة، ثم أكد ذلك بهذه الحال التي هي تقريرٌ لذلك في المعنى كقولك: أنا حاتمٌ جواداً، وأنا فلانٌ بطلاً شجاعاً.

وموضع الاستشهاد في قوله: معدياً. وأصله معدوؤ، ففُعِلَ به ما فُعِلَ، بعتيّ وجثي. و«عادياً» من باب غازية ومحنية، قُلبت الواوُ ياءً لانكسار ما قبلها. وأما ما فُعِلَ بعتيّ وجثي جمع عاتٍ وجاثٍ فاستقلوا الواو المتطرفة المضمومة. ولم يعتدّ بالساكن بينهما لأنه هوائي فلم يعتدّ به. فكأنها متطرفة وقبلها ضمة، فقلبوا الضمة كسرةً فانقلبت الواوُ ياء.

[إملاء ٤٥]

[مجيء المنصوب على الاختصاص نكرة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قوله^(١):

ويأوي إلى نسوةٍ عَطَّلٍ وشعثاً مراضيعَ مثل السَّعالي^(٢)

قال: استشهد به على أن هذا الباب الذي يُقال فيه: نصبٌ على الاختصاص، يأتي نكرة. ولا يجوز أن يكون مفعولاً معه، لأن شرط المفعول معه التشريك مع المرفوع في نسبة الفعل مثل قولك: جاء زيدٌ وعمراً، فعمرو جاء أيضاً. وكذلك: جاء البردُ والطيلسة^(٣)، وما زلت أسيرُ والنيل. وقد توهم

(١) ص ٤٦.

(٢) هذا البيت من المتقارب. وهو لأمية بن أبي عائذ. انظر ديوان الهذليين ١٨٤/٢ (الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة). والرواية فيه: له نسوة عاطلات الصدور: عوجٌ مراضيعٌ مثل السَّعالي. وهو من شواهد سيبويه ٣٩٩/١. والرواية فيه: وشعثٌ. والرضي ٣١٦/١. والخزانة ٤١٧/١. والمقرب ٢٢٥/١. والكشاف ٤١٧/١. والشعث: جمع شعثاء وهي التي تغيّر شعرها وتلبّد. والسعالي: جمع سعلاة وهي الغول. وقد أوضح المؤلف موضع الشاهد فيه.

(٣) الطيلسة: جمع الطيلس والطيلسان، وهو ضرب من الأكسية. اللسان (طلس).

من لا عبرةَ به جوازَ: سرتُ والجبلُ، وهو غيرُ جائزٍ لما ذكرناه. إذ الجبلُ لا يسير، بخلاف ما تقدّم في صحة نسبة الفعل إليهما على سبيل المعية. ثم ولو سلّم جوازُه فلا بد فيه من تأويل وهو أنه يُجعل كأنَّ كلَّ جزء من الجبل سائر، لأنه إذا سار من موضع من نواحي الجبل فذاك مفارقٌ^(١) له فيسمّى سائراً. ومعنى البيت: أنه يأوي إلى النسوة الموصوفة بالعطل. وقوله^(٢): وشعثا، هن المتقدمات بالذكر بعينهن.

[إملاء ٤٦]

[علم منقول عن فعل الأمر]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر في المفصل^(٣):

على أطرقا بالياتِ الخيامِ إلا الثمامَ وإلا العِصِيَّ^(٤)

موضعُ الاستشهاد في قوله: أطرقا، فإنه منقول عن فعل الأمر، وهو اسمٌ لموضع. وقد أخذ على المستدلّ به. والأخذُ مشار إليه في الإملاء^(٥)، وهو أنه ساقه في قسم المفردات وهو داخلٌ في قسم المركبات، فإنَّ «أطرقا» فعل وفاعل، فليكن مثل قولك، يزيدُ، إذا سمّي به باعتبار الضمير.

(١) له: سقطت من د.

(٢) وقوله: سقطت من م.

(٣) ص ٨.

(٤) البيت من المتقارب وهو لأبي ذؤيب الهذلي. انظر ديوان الهذليين ٦٥/١. وقد روي برفع الثمام) و(العصي). وهو من شواهد ابن يعيش ٣١/١، واللسان (طرق). والثمام: نبت معروف في البادية. والشاهد فيه أن (أطرقا) علم منقول عن فعل الأمر.

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٧٨/١. قال: «تتمثله بقوله: أطرقا في غير قسم المركب ليس بمستقيم».

ومعنى البيت : أنه يقول عرفتُ ديارَ أحبتي في هذا الموضع المعروف بـ «أطرقاً» في حال كونها بالياتٍ خيامها عافياتٍ آثارها لكثرة شغفه بها وبحشه عنها، فعرفها في حال خفائها لغرامه بها ودروسٍ ما فيها حتى لم يبقَ بها مبيناً إلا الثمامُ والعصيَّ كالأوتادِ وآلاتِ البيوتِ .

وباليات : يروى منصوباً وهو الصحيح ، وقد جاء مرفوعاً . فالنصبُ على أنه حال من الديار، والمعنى عليه على ما تقدم . والرفعُ على أن يكون البيت مستقلاً في معناه من غير نظر إلى ما قبله ، فيكون مبتدأ به ، كأنه قال : على أطرقاً منازلُ بالياتٍ خيامها، ويكون خبره : على أطرقاً . وهو ناشئٌ عن توهم استقلال البيت وقطعِ النظر عما قبله .

وقوله : إلا الثمامُ وإلا العصيَّ ، جاء مرفوعاً ، وليس بالجيد ، وجاء منصوباً ، فُيُطَلَقُ العصيَّ ويحذفُ منه الياءُ الثانية على ما هو أصلٌ في مثله ، إذ كل ما آخره حرفٌ مشدّدٌ وبُنيتْ قافيتُهُ على الوقفِ فواجبٌ فيه حذفُ الثاني ، وإن كان حرفاً صحيحاً فهو في المعتل أشبه .

ووجهُ النصبِ في الثمامِ ظاهرٌ ، وهو أنه مستثنى من كلامٍ موجبٍ مع كونه من غير الجنس ، فقويَّ النصبُ من الوجهين جميعاً ، والرفعُ ضعيفٌ جداً . وإنما جاء الوهمُ فيه من جهة أن القوافيَ كلّها إذا رُفعتِ استقامتْ إعراباً ووزناً على أصلِ عروضةٍ لأنه من المتقارب ، وأصلُ المتقاربِ فعولٌ ثماني مراتٍ كاملة كقوله :

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بِنُ مَرٍّ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْبِي نِيَامًا^(١)

(١) البيت من المتقارب وهو لبشر بن أبي خازم . انظر ديوانه ص ١٩٠ (تحقيق الدكتور عزت حسن) . وهو من شواهد سيبويه ٨٢/١ . وانظر البيان والتبيين للمجاحظ ٤٤/٣ (دار الفكر) . وأدب الكاتب لابن قتيبة ص ٦٤ (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد) .

فلما رُئي بهذه المثابة ظُنَّ أنه كذلك، فألحق هذا البيت به، فرفع من غير نظر وتبيين لوجه رفعه. والصواب أنه محذوف منه سببٌ خفيف من آخر الجزء وهو الضربُ الثالث من ضروب المتقارب^(١)، فيستقيم إعرابُ البيت. ولا بُعد في مخالفة ذلك الوزن الأصلي لأنه لا يلزم منه ما لا يجوز، وارتكابُ أمور متعددة مما يجوز ارتكابها [جائز^(٢)] باتفاق وإن كانت خارجةً عن أصل غير مرفوع لا سيما إذا اضطر إليه موجب. وأما ارتكابُ أمر لا يجوز لأجل مراعاة أمور أصلية مخالفتها جائز، فغير جائز باتفاق. فلذلك^(٣) كان الرفع غير مستقيم والنصب هو المستقيم. ووجهه على شدة ضعفه أنه لما كان «الخيام» في موضع رفع أجري تابعه عليه رفعا ثم استعمل إلا إما^(٤) بمعنى غير، وصفا للخيام على المحل، فأجري ما بعدها بإعرابها على ما هو ثابت لها، فارتفع الثمام لذلك، وعُطف العصي عليه^(٥). و«على أطرقا» يتعلّق بـ «عرفت» إن قلنا إن له تعلّقاً بالبيت الذي قبله^(٦)، وإن قطعنا النظر عنه تعلّق بمحذوف تقديره: منازل باليات الخيام مستقرة على أطرقا.

= والإيضاح لابن الحاجب ١/٣١٣. وروى: الذين استقلوا نوماً. اللسان (روب).

(١) يكون فيه الضرب محذوفاً على وزن (فعو).

(٢) زيادة من عندي يقتضيها السياق.

(٣) في د: وكذلك. والصواب ما أثبتناه، لأن المقصود التعليل.

(٤) وردت هذه الكلمة في جميع النسخ، والكلام يستقيم بدونها.

(٥) قال ابن الحاجب: «وأما كون إلا بمثابة غير فشرطه في الفصح أن تكون تابعة لجمع منكر غير منحصر، وذلك مفقود ههنا». الإيضاح ١/٧٧.

(٦) وهو قوله:

عرفت الديار كرقم الدوا ة يزرها الكاتب الحميري

[إجراء أسماء المعاني مجرى الأعيان]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر في
المفصل (١) :

إذا ما دَعَوْا كَيْسَانَ كانت كهولُهُم إلى الغدرِ أدنى من شبابِهِم المُردُّ (٢)
يصف هؤلاء القوم بأنَّ شيوخَهُم إلى الفساد أقرب من شبابِهِم . وموضعُ
الاستشهاد في قوله : كيسان ، وهو علم ، والذي يدل على أنه علمٌ منعه
الصرف ، ولا علةٌ تقدَّر مع الألف والنون إلا العلمية ، فوجب أن يكون ذلك
علماً لذلك ، والجار والمجرور في قوله : إلى الغدر ، يتعلَّق بـ «أدنى» ولا يتعلَّق
بـ «كان» لأنها ناقصة والناقصة لا يتعلَّق بها ، إما لأنها لا دلالة لها على الحدث ،
وإما لأنها تدخل على الجمل على ما هي عليه من أخبارها وتعلقاتها . فلو ذهبت
تعلَّق بها لخرج ما علَّقه بها عن حيز الجملة الداخلة هي عليه ، وذلك تغييرٌ
لوضعها .

[إجراء أسماء المعاني مجرى الأعيان]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر في
المفصل (٣) :

- (١) ص ١٠ .
(٢) هذا البيت من البحر الطويل وهو للنمر بن تولب . انظر ديوانه صفحة ١٢٥ (مطبعة
المعارف . بغداد) . وقيل : هو لضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن . وقيل : هو لغسان بن
وعلة . وهو من شواهد ابن عيش ٣٧/١ . والحماسة البصرية ٢٨٨/٢ (تصحیح وتعليق
الدكتور مختار بن أبي الفرج) . وكيسان : اسم للغدر . وقد ذكر المؤلف موضع استشهاده .
(٣) ص ١٠ .

إذا قال غاؤ من تنوخ قصيدةً بها جَرَبٌ عُدَّتْ على بِزَوِّبِرا^(١)
 معناه: أن هؤلاء يقولون الشعر الرديء فينسب إليي، وذلك يكون إما لكونه
 من قبيلتهم وقد اشتهر دونهم، وإما لأنهم يرجعون إليه فيما يأتون ويذرون من
 أشعارهم. أو يريد: أنه إذا قال أحد من هذه القبيلة شعراً مما يؤثر أثراً غير حميد
 عُدَّتْ عليّ وقُصِدَ جزائي به حتى كأني الذي باشرته، وذلك لما تقدّم من
 الاحتمال. و«من تنوخ» للتبيين. و«عُدَّتْ» جواب إذا. وموضع الاستشهاد
 في قوله: بزوبرا. وهو علم [منع من الصرف]^(٢) للتأنيث المعنوي والعلمية؛
 ولا يجوز أن يكون متروكاً صرفه للضرورة؛ لأنه لو كان كذلك لكان ممنوعاً من
 غير علة، وهو لا يجوز باتفاق. إنما موضع الخلاف فيما^(٣) إذا كانت فيه علة
 واحدة. وبيان أنه يكون مصروفاً بغير علة أن التأنيث المعنوي مشروط في كونه
 علةً العلميةة. فإذا قدرنا انتفاء العلميةة زال كون التأنيث مشروطاً لزوال شرطه.

[إملاء ٤٩]

[حدّ الكلام]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قوله في المفصل^(٤):

«الكلام هو المركب من كلمتين» :

(١) هذا البيت من البحر الطويل وقد اختلف في قائله. فقد نسب الزمخشري للطرماح وكذلك
 ابن يعيش ٣٧/١. انظر ديوان الطرماح - الذيل ص ٥٧٤ (حقيقه الدكتور عزت حسن).
 ونسبه ابن الحاجب في الإيضاح ٩١/١ لابن أحرر. وفي الحماسة البصرية ١٣/٢ نسب
 لحميد بن ثور. ونسبه ابن الأثيري في الإنصاف ٤٩٥/١ للفرزدق، وكذلك ابن منظور
 (زبر). والبيت في ديوان الفرزدق ٢٠٦/١ (دار صادر . بيروت). تنوخ: اسم قبيلة.
 وزوبر الشيء: جميعه أو كله. وقد ذكر المؤلف موضع استشهاده ومعناه.

(٢) زيادة من عندي اقتضاها المعنى.

(٣) فيما: سقطت من م.

(٤) ص ٦.

لو^(١) اقتصر على قوله: من كلمتين، لورد عليه بعلبك ومعدي كرب، وقولهم^(٢): حصير ثوب زيد، وما أشبهها من الألفاظ المهملة. فإنّ التركيب موجودٌ صورة، ومع ذلك ليس بكلام. فلا بدّ من زيادة: أسندت إحداهما إلى الأخرى. ونعني بالإسناد إفادة المخاطب ما ليس عنده في ظنّ المتكلم.

[إملاء ٥٠]

[العلم المركب]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر في
المفصل^(٣):

نُبِّئْتُ أحوالي بني يزيدُ ظلماً علينا لهمُ فديدُ^(٤)
نُبِّئْتُ: فعل مبنيّ لما لم يُسمّ فاعله، وهو من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة

(١) في د: إذا. والصواب ما أثبتناه بدليل قوله: لورد، فاللام داخله في جواب لو.

(٢) قولهم: سقطت من د.

(٣) ص ٦.

(٤) هذا البيت من الرجز، ولم ينسبه أحد لقائل معين. وقد رأيت في ملحقات ديوان رؤية بن العجاج ص ١٧٢. وهو من شواهد الرضي ٦٤/١. ومغني اللبيب ٦٩٣/٢ (دمشق). ومجالس نعلب ص ١٧٦ (شرح وتحقيق عبد السلام هارون). واستشهد به الزمخشري على أن (يزيد) اسم علم مركب وهو جملة. قال ابن يعيش: «وفي نسخ المفصل: يزيد، بالياء، وصوابه: تزيد، بالتاء المعجمة بشنّين من فوقها، وهو تزيد بن حلوان أبو قبيلة معروفة إليه تنسب البرود التزديدية». شرح المفصل ٢٨/١. قال ابن الحاجب: «وقول بعضهم: إنما هو نبئت أحوالي بني تزيد بالتاء، تنطع عنه وتبجح بأنه قد علم أن في العرب تزيد بالتاء وإليه تنسب البرود التزديدية. وهو مردود من وجهين: أحدهما: أن الرواية هنا بالياء. والثاني: أن تزيد بالتاء مفرد في كلامهم لا جملة». الإيضاح ٧٢/١.

مفعولين . وتحقيقُ تعديهِ في الإِملاءِ على المِفْصَلِ (١) . فالتاءُ هي المفعولُ الأولُ ، وأخوَالِي المفعولُ الثاني . وبني يزيدُ : صفةٌ لأخوَالِي . والأحْسَنُ أن لا يكونَ بدلاً ، لأنَّ البدَلَ إنما يكونُ بالأسماءِ الموضوعَةِ للذوات بخلاف ابنِ فإنه موضوعٌ لذاتٍ باعتبارِ معنى هو المقصودُ ، وهو البِنوةُ . ويزيدُ : في موضعِ خفضٍ . وقولُه : ظلماً ، إما مصدرٌ في موضعِ الحالِ ، وإما مفعولٌ من أجله (٢) . ولهم فديدٌ : جملةٌ في موضعِ المفعولِ الثالثِ . والفديدُ : الصوتُ . ومعنى البيتِ : أن هذا القائلُ يقولُ : أُخبرتُ أن أخوَالِي الموصوفينَ بهذه الصفةِ لهم علينا صوتٌ وجلبةٌ في حالِ كونهم ظالمينَ علينا أو لأجلِ ظلمهم . وكلاهما ضعيفٌ . أما الحالُ فلأنه من الضميرِ في «لهم» ، والعامِلُ فيه ما في «لهم» من معنى الفعلِ ، وهو عامِلٌ معنوي . وتقدّمُ (٣) الحالُ على العامِلِ المعنويِ ضعيفٌ . ووجهُ ضعفه مذكورٌ في إملاءِ المِفْصَلِ ، فلينظرْ ثمَّ (٤) . وأما المفعولُ من أجله فكذلك ، لأن العامِلَ معنوي ، وتقدّمه ضعيفٌ كقولك : عندي مالٌ اكتساباً من تجارةٍ . فلو قلت : اكتساباً من تجارةٍ عندي مالٌ ، كان ضعيفاً .

فإن توهمَ متوهمٌ أنه حالٌ من أخوَالِي ، والعامِلُ : نبئتُ ، فهو باطلٌ لأنه يلزم منه تقييدُ المبتدأِ من حيث كونه مبتدأً ، والمبتدأُ لا يقبلُ التقييدَ . فإذا قيل : زيدٌ قائماً يضحكُ ، قلنا : ليس حالاً من المبتدأِ ، وإنما هو حالٌ (٥) من الضميرِ في الخبرِ الذي هو «يضحكُ» . ولذلك لو جعلتَ موضعَ «يضحكُ» اسماً جامداً لم

(١) انظر الإيضاح في شرح المِفْصَلِ ٧١/١ .

(٢) قال ابن يعيش : «والعامِلُ فيه فعلٌ محذوفٌ دل عليه : لهم فديدٌ . والتقديرُ حملوا علينا ظلماً» . شرح المِفْصَلِ ٢٨/١ .

(٣) في د : وتقديم .

(٤) انظر الإيضاح في شرح المِفْصَلِ ٣٣٠/١ .

(٥) وإنما هو حالٌ : سقطت هذه العبارة من د .

يجز، لأنه ليس معك حينئذ ما يقبل التقييد، فدلّ على أن المبتدأ لا يقبل .
وكذلك إذا قلت : نُبئت أخوالي قائمين ضاحكين . فقائمين : حال وليس عامله
«نُبئت» وإنما عمله «ضاحكين»، ولذلك لو جعلت موضع «ضاحكين» اسماً
جامداً لم يجز أن يكون ذلك حالاً . فلو كان العامل فيه «نُبئت» لجاز .

فإن توهم متوهم^(١) أن «بني يزيد» المفعول الثالث . فهو غلط لوجهين :
أحدهما : أن قوله : لهم فديد، يبقى ضائعاً لا ارتباط له بالأول، مع أن المعنى
ما أشرنا إليه . والثاني : أنه إخبار بأنه أُخبر بأن أخواله بنو يزيد . ومعلوم أن سياق
كلامه أنه لم يقصد أنه أُخبر بأن أخواله بنو يزيد لظهور ذلك عنده .

وموضع الاستشهاد في قوله : يزيد، لأنه قال : والمركبُ إما جملةٌ في مثل
قولك : نبئت . لأنه إما أن يريد : يزيد، من قولك : يزيدُ المال ، أو المال يزيدُ .
فلا يجوز أن يراد الأولُ لأنه يبقى مفرداً باعتبار التسمية ، فيكون من باب : تغلب
ويشكر ، وهو أخذُ يزيد على حياله مجرداً عن الضمير ، فيتعيّن أن يكون من
باب : المالُ يزيدُ ، فيكون جملةً على هذا . والجملة إذا سُمي بها تُحكى على
ما هي عليه في أصل وضعها . ولهذا لو سُميت رجلاً بقولك : اضرب . فلا يخلو
إما أن تقصد إلى الضمير أو لا . فإن قصدت إلى الضمير قلت : جاءني اضربُ
ورأيت اضربُ ومررت باضربُ ، لا خلاف في ذلك . وإن لم تقصد إلى
الضمير البتة بل سُميت بهذا اللفظ مجرداً عنه قلت : جاءني اضربُ ورأيت
اضربُ ومررت باضربُ^(٢) .

(١) متوهم : سقطت من د .

(٢) فتمنعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

[علم منقول عن فعل الأمر]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانين عشرة على قول الشاعر في
المفصل (١):

أشلى سلوقيةً باتت وبات بها بوحشٍ أصمت في أصلابها أود^(٢)
موضع الاستشهاد في قوله: اصمت، فإنه منقول عن فعل أمر. واصمت
اسمٌ لبرية قيل إنها سميت بذلك لأنه غلب عليها كثرة^(٣) قول الرجل لصاحبه:
اصمت اصمت، لشدة الخوف فيها .

وقد أخذ على صاحب المفصل باستشهاده به . فإنَّ العرب تقول: صمت
يصمت، فالأمر فيه بالضم، فكيف جاء اصميت؟ وجوابه أن يُقال: إن «فعل» يأتي
على يفعل وعلى يفعل^(٤). ومنهم من يقول: إن سُمع للفعل مضارعٌ أتبع وإلا
فأنت فيه مخير: إن شئت قلت يفعل أو يفعل . ومنهم من يقول: إن كثر استعمال
المضارع أتبع وإلا كنت فيه بالخيار^(٥). والجار والمجرور في قوله: بوحش،
يتعلق بـ «أشلى» وتقديره: أشلى سلوقيةً بوحشٍ هذه البرية، باتت السلوقية في
هذه البرية وبات بها ، أي : عندها ، والضمير للسلوقية .

(١) ص ٧ .

(٢) سبق الكلام عن هذا الشاهد في الإملاء (١٦) من هذا المقسم . ص : ٣٠٦ .

(٣) كثرة : سقطت من م .

(٤) انظر سيويه ٣٨/٤ .

(٥) قال ابن الحاجب : «استشهاده بالبيت يستقيم على وجهين أحدهما: أن فعل يجيء على
يفعل ويفعل . والوجه الثاني : أن يثبت صمت يصمت . ولا يستقيم على غير ذلك» .
الإيضاح ٧٥/١ .

وقوله: في أصلابها أودُّ، يعني السلوقية، يصفُها بالقوة. والأودُّ: العوجُ
كأنه قال: في أصلاب السلوقية عوج، وذلك يدل على قوتها .

[إملاء ٥٢]

[الإغراء يكون بالمخاطب وليس بالغائب]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله في المفصل^(١):
«عليه رجلا ليسنى»^(٢): انتصب «رجلا» بـ «عليه»، وهو شاذ لأن «عليه» ليس
يُغري بها^(٣). وإنما يُغري بعليك ودونك. وفي «ليس» اسمها، والياء في موضع
الخبر على الشذوذ. وإنما كان الإغراء بالمخاطب لأن صيغة الأمر لا تكون في
الغالب إلا للمخاطب .

[إملاء ٥٣]

[استعمال «بيننا» بغير «إذا»]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر في
المفصل^(٤):

فبيننا نحنُ نرقبُه أتانا معلقٌ وفُضةٍ وزنادٍ راعٍ^(٥)

(١) ص ١٣٢ .

(٢) هو حكاية عن بعض العرب . قال ذلك لرجل ذكر أنه يريد بسوء . ابن يعيش ١٠٧/٣ .

(٣) قال أبو البركات الأنباري : «وأما قول بعض العرب : عليه رجلاً ليسنى ، فلا يقاس عليه
لأنه كالمثل» . أسرار العربية . ص ١٦٤ (تحقيق محمد بهجت البيطار) .

(٤) ص ١٧٢ .

(٥) هذا البيت من الوافر . وقد نسبه سيبويه لرجل من قيس عيلان ١٧١/١ ، وروايته : بينا

نحن نطلبه . وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٣٤٦/١ . والمحاسب ٧٨/٢ . والهمع

٢١١/١ . والوفضة : جعبة السهام . قال ابن السيرافي : معناها في البيت : خريطة تكون

مع الفقراء والرعاة يجعلون فيها أزوادهم . انظر شرح أبيات سيبويه ٢٦٧/١ . والشاهد

فيه استعمال (بيننا) بغير إذ .

بين: هذه هي الظرف الذي يقتضي أن يكون المنسوب هو إليه متعدداً مخفوضاً بالإضافة إليه كقولهم: المأل بين زيد وعمرو. وجئتك بين الظهر والعصر، وما أشبه ذلك. إلا أنهم لما قصدوا إلى نسبتها إلى أوقات نسبة حذفوا الأوقات وعوضوا عنها حرفاً من الكلام وهو ما، أو حرفاً من الكلام وهو الألف، وذكروا الجملة التي المقصودُ نسبةُ «بين» إلى أوقات نسبتها، فوجب حكاية الجملة على ما هي عليه، مثلها في: ربما زيدٌ قائم، فقالوا: بينما نحن بمكان كذا. وهو منصوب على الظرف معمولٌ لما يُذكر معه من الجملة التي وقع نسبتها فيه، كقولك: بينما نحن بمكان كذا طلع علينا فلان، ومعناه باعتبار إعرابه. وأصله: طلع علينا في الوقت الذي يتخلل طرفيه وقوعُ هذه النسبة. ومن ثمَّ لم يستفصح الأصمعيُّ (١) دخولَ إذْ وإذا مع الفعل لما فيه من بقاء الطرفين من غير عامل ظاهر يعمل فيهما. لأنك إذا أدخلت «إذ» صارت كأنها بدلٌ من «بينما»، ومنعت أن تعمل «طلع» فيما قبلها، فيصيرُ ظرفٌ مذكورٌ من غير عامل يستقل كلاماً. ووجه دخول، «إذ» أن يكون ظرفاً معمولاً للمفاجأة مثل «إذا» في قولك: خرجت فإذا زيدٌ بالباب، أي: فاجأته، أي: وجدته فجأة، أي: اتفاقاً. فيكون «بينما» أيضاً معمولاً لذلك، أي: فاجأت طلوعَ فلان في الوقت الذي بين الطرفين المذكورين على ما تقدم، إلا أن فيه زيادةً تقدير على حذفها. ومعلومٌ أن حذفها أجرى وأقعدُ باعتبار زيادة التقدير. ولذلك لم يستفصحه الأصمعي. ويقوي إثباتها أن المتكلم قاصد إلى المفاجأة، وهي معنى مقصود. وإذا كان معنى مقصوداً وجب الإتيان بما يدل عليه وهو: إذْ وإذا، ويجب حذفُ الفعل، لأن «إذا» المفاجأة واجبٌ حذفُ فعلها، فيرجع

(١) هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي. ولد سنة ١٢٣ هـ. وكان من أهل البصرة، قدم بغداد في أيام هارون الرشيد. وتوفي سنة ٢١٠ هـ. من كتبه: خلق الإنسان، الأجناس، المقصور والمدد، الخليل، كتاب الأنواء. انظر: طبقات النحويين واللغويين ص ١٨٣، ومراتب النحويين ص ٨٠.

إثباتها بذلك من التقدير أحسن من الحذف . والوجه أن الوجهين سائغان ، لأنه ثبت ذلك في لغتهم^(١) . فمن قصد إلى إثبات الفعل في ذلك الوقت من غير تعرض لمفاجأة حذفها ، ومن قصد إلى معنى المفاجأة بالتعبير عنه أثبتها . فلا وجه إذن لترجيح أحد الأمرين على الآخر ، لأنهما معنيان صحيحان يُقصدان بمثابة قولك : خرجتُ وزيدٌ بالباب ، وخرجت فإذا زيدٌ بالباب ، ولا شك . إلا أن البيت الذي أنشده الأصمعيُّ جاء على حذفها ، ولا دليل إذا ثبت الوجه الآخر وثبت أنهما معنيان في ذلك على الترجيح .

ومعلّقَ وفضةٍ : نصبٌ على الحال من الضمير في «أتانا» .

[إملاء ٥٤]

[إعراب بيت لكعب بن زهير]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قول الشاعر في
المفصل^(٢) وهو:

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أُرُومَتِهَا دَوُّهَا^(٣)
صَبَحْنَا هُمْ أَيُّ : سقيناهم ، من الصُّبوح ، وهو شربُ الغداة ، وهو نقيضُ

(١) قال ابن الحاجب : «والجمع جيد ، ألا ترى أنك تقول : إن تكرمني إذا أنا أكرمك . ولم يدل ذلك على أن الإسقاط أفصح ، قال الله تعالى : ﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقطنون ﴾ على ما ذكره . الإيضاح ٥١٤/١ .

(٢) ص : ١٠٩ .

(٣) البيت من الوافر وقائله كعب بن زهير . انظر شرح ديوانه ص ٢١٢ (صنعة الإمام أبي سعيد السكري) . وهو من شواهد المقرب ٢١١/١ . والهمع ٥٠/٢ . وانظر ديوان الحماسة لأبي تمام ٤٠٧/١ (مطبعة السعادة) . المرهفات : السيوف القواطع . والشاهد فيه إضافة ذو إلى الكُصمير على الشذوذ ، وهو إنما يضاف إلى اسم جنس ظاهر .

الغَبَقُ . ونصب «مرهفات» على أنه مفعولٌ ثانٍ ، على طريق التمثيل كقوله :
تحيةٌ بينهم ضربٌ وجيعٌ^(١)

كأنه لَمَّا جعل مكانه سَمِّيَ باسمه . وأبار: أهلك . وذوي أرومتها: مفعولٌ
مقدم . والأرومة: الأصل ، وذووها: فاعل أبار . والضميرُ في «ذووها» راجع إلى
المرهفات ، أي : أهلك ذوي أصلها أصحاب المرهفات ، وإنما يعني نفسه ومَنْ
أخبر عنه ، لأنَّ المرهفاتٍ لهم ، فهم أصحابُها ، ولكنه جعل الفاعل ظاهراً
إظهاراً وتوكيداً ، لأنهم أصحابُ المرهفات . والضميرُ في أرومتها يعود على
الخزرجية . وكان القياسُ يقتضي أن يقول : أبرناهم بها ، ولكنه عدل إلى الظاهر
لما ذكرناه .

[إملاء ٥٥]

[حذف خبر إن]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قول الشاعر في
المفصل^(٢) وهو:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًّا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا
استأثر الله بالبقاء وبالعد ل وولى الملامة الرجال^(٣)

(١) هذا عجز بيت من الوافر وصدرة : وخيلٍ قد دلفتُ لها بخيل . وقائله عمرو بن معد
يكرب . انظر ديوانه ص ١٣٠ (صنعة هاشم الطعان) . وهو من شواهد سيبويه ٣٢٣/٢ .
وابن يعيش ٨٠/٢ . والشاهد فيه جعل الضرب تحية على الاتساع .

(٢) ص ٢٨ . ولم يذكر الزمخشري إلا البيت الأول .

(٣) هذان البيتان من المنسرح وهما للأعشى . انظر ديوان الأعشى الكبير ص ٢٣٣ (شرح
وتعليق الدكتور محمد حسين) . والذي في كتب اللغة والأدب هو البيت الأول . وهو من
شواهد سيبويه ١٤١/٢ . والمقتضب ١٣٠/٤ . والرضي ٣٦٢/٢ . والخزانة ٣٨١/٤ .
والشاهد فيه حذف خبر إن . أي : إن لنا محلاً وإن لنا مرتحلاً . قال ابن يعيش : «ولا

معناه: أنهم يقولون: إن لنا محلاً في الدنيا وارتحالا بالموت، وإن في مضيِّ مَنْ قبلنا، يعني: موت مَنْ يموت، مهلةً لنا، لا أننا نبقي بعدهم، وهو معنى الإمهال.

[إملاء ٥٦]

[حكم المؤنث مما لا تاء فيه في الجمع]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قول الشاعر في المفصل^(١) وهو:

عِيْرَاتُ الْفَعَالِ وَالسُّوْدِدِ الْعِدِّ إِلَيْهِمْ مَحْطُوْطَةُ الْأَعْكَامِ^(٢)

معناه: أن الفَعَالِ الجميل والسُّوْدِدِ العظيم قد ثبتَ عندهم واختص بهم. وجعل له أحمالاً قد حطَّتْ عندهم على سبيل الاستعارة. وإليهم: متعلِّقٌ بمحطوطة، لما تضمن معنى واصلة. وموضعُ استشهاده واضح.

يرى الكوفيون حذف الخبر إلا مع النكرة، والبصريون يرونه مع المعرفة والنكرة. وكان الفراء يذهب إلى أنه إنما يحذف مثل هذا إذا كررت إن ليعلم أن أحدهما مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف». شرح المفصل ١٠٤/١.

(١) ص ١٩٢.
(٢) البيت من الخفيف وينسب للكُمَيْتِ بن زيد وليس في ديوانه (تحقيق داود سلوم). وهو من شواهد ابن عيش ٣١/٥ وروايته له: عيرات الفعّال والحسب، بدلاً من السُّودد. والعيرات جمع عير وهي القافلة. والسُّودد: السيادة. والعد: الكبير. والأعكام: الأحمال. والشاهد فيه: أن المؤنث الذي لا تاء فيه مما هو معتل العين قياس جمعه تحريك عينه وهو قوله: عيرات. قال ابن الحاجب: «وقوله عيرات في جميع عير إنما يكون على لغة هذيل، لأنه معتل العين». الإيضاح ٥٤٠/١.

[إعراب قول للزمخشري في فصل الاختصاص]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله في المفصل (١):
«ولمَّ يعنوا بالرجل والقوم والعِصابة إلا أنفسهم وما كنوا عنه بأنا ونحن والضمير
في لنا» (٢).

قال الشيخ: قوله: «وما كنوا» عطْفٌ على قوله: أنفسهم، لا مبتدأ، لأنك
إن جعلته مبتدأً وجب أن يكون كأنه خبره إلى آخره، فيحتاج إلى ضمير يعود
عليه، ومع احتياجك إلى الضمير يكون فاسداً في المعنى لأنه يصير تفسيراً له
ضرورة أنك جعلته خبراً، ولا يصلح أن يكون تفسيراً، إذ ليس معنى أنا في
قولك: أما أنا فافعل كذا، متخصصاً بذلك من بين الرجال، وكذلك الباقية.
وإنما هو تفسير للجملة الأولى بكاملها. وإنما حمله قوم على هذا مع ما فيه من
الاستبعاد لما رأوا من أنه إذا عطْفٌ على «أنفسهم» وجبت المغايرة، ولا مغايرة بين
مدلول أنفسهم وبين ما كنوا عنه بأنا ونحن، والضمير في لنا. وإذا تعذرت
المغايرة تعذّر العطف، فمن هنا فرّوا وجعلوه مبتدأً، وظنوا أن ذلك يُنجيهم،
ولا حاجة إلى هذا التعسف.

ويجاب عما استشكلوه بأمرين: أحدهما: أن أنفسهم وإن كان مفعولاً
فهو في المعنى خبرٌ عن الرجل. لأنك تقول: عنيتُ بالرجل المذكور أخاك في
معنى: الرجل المذكور أخوك. وإذا كان في المعنى خبراً صحَّ أن يؤقَّ بحرف
العطف من جهة أن الأخبارَ وما في معناها يصحُّ عطْفُ بعضها على بعض.

(١) ص ٤٥.

(٢) وقيل هذه العبارة: «وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء
وذلك قولهم: أما أنا فافعل كذا أيها الرجل، ونحن نفعل كذا أيها القوم، واللهم
اغفر لنا أيها العصابة، جعلوا أيّاً مع صفته دليلاً على الاختصاص والتوضيح».

تقول: زيدٌ أخوك وصاحبك. وتقول: عنيتُ بزيد أخاك وصاحبك، وكذلك ههنا. وهذا هو المرادُ في الظاهر.

ويجوز أن يكون قوله: «وما كنوا»، خبرٌ مبتدأ محذوف، كأنه قال: وهو^(١) ما كنوا عنه. فلم يبقَ فيما ذكره إشكالٌ بهذا التفسير.

[إملاء ٥٨]

[ما يجري مجرى الصحيح في الوقف من الأسماء المعتلة]

وقال أيضاً مملياً في سنة ثمانٍ عشرة على قوله في المفصل^(٢): «وإذا اعتل الآخرُ وما قبله ساكنٌ كأخِرِ ظبي ودلو، فهو كالصحيح»^(٣): وكذلك إذا كان مشدداً مثل صبيٍّ وكرسِيٍّ، لأن المشدّد بحرفين أولهما ساكنٌ فهو راجع إلى الأول. وإنما ذكره لثلاثي يلبس^(٤) على المبتدئين. وإنما تستقل حركة الياء والواو^(٥) إذا تحركت وتحرك ما قبلها. فأما إذا سكن ما قبلها فإنها لا تستقل، لأنّ السكون يقع قبلها كالاستراحة، فينطق بها متحركةً بعد أن استريح دونها فسُهل النطقُ بها لذلك. ولذلك تجد الاستقلالَ في قولك: قاضيٌّ، ولا تجد مثله في قولك: ظبيٌّ. ولذلك لم يُعلّوا الياءَ إذا انفتحت وانكسر ما قبلها لسهولة النطق بها لخفة الفتحة على الياء بعد الكسرة بخلافها إذا كانت مضمومةً أو مكسورة، فصَحّحوا نحو: رأيتُ قاضيًّا، وأعلّوا نحو: جاءني قاضيٌّ ومررت بقاضيٍّ.

(١) وهو: سقطت من م، س.

(٢) ص ٣٤٠.

(٣) أي: إن الاسم المعتل الآخر الذي قبله ساكنٌ يجري مجرى الصحيح في الوقف كما يجري مجراه في تحمل حركات الإعراب. فحكمه كحكمه في الوقف عليه. ويجوز فيه ما جاز في الصحيح، ويمتنع منه ما امتنع في الصحيح. انظر ابن يعيش ٧٤/٩.

(٤) في م: تلبس. والأصوب ما أثبتناه.

(٥) والواو: سقطت من س.

[حكم أفعال التفضيل إذا أضيف]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قوله في المفصل (١).

ومية أحسن الثقلين جيداً وسالفةً وأحسنه قذالاً (٢)

الضمير في قوله: وأحسنه، يجوز أن يكون للثقلين، ويجوز أن يكون للجد. وهو للثقلين أقوى في المعنى، وللجد أقوى في اللفظ. فإذا حملته على أحدهما تأولت للأخر على خلاف ما هو الظاهر. فإذا جعلته ضمير الثقلين كان ظاهراً في المعنى، إذ المعنى: أحسن الثقلين جيداً وأحسن الثقلين قذالاً. فكان ظاهراً من حيث المعنى، ضعيفاً من حيث اللفظ، إذ الضمير للثقلين، إماماً أن يقصد الجمع فيهما فيقال: وأحسنهم، أو إلى لفظ التثنية فيقال: وأحسنهما، كما قال تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ﴾ (٣) وقال: ﴿فبأي آلاء ربكما تكذبان﴾ (٤). فجاء بلفظ التثنية والجمع على المعنيين المذكورين. ووجهه هو أنه أتى به على معنى المذكور أو ذلك، كما في قول رؤبة: كأنه في الجلد، بعد قوله:

فيها خطوط من سواد ويلق كأنه في الجلد توليع البهق (٥)

(١) ص ٢٣٣.

(٢) البيت من الوافر وهو لذي الرمة. انظر ديوانه ص ٥٢٢، وروايته: أحسن الثقلين خدأ. وفي الخصائص ٤١٩/٢: ومية أحسن الثقلين وجهاً. وانظر الكامل ٥٥/٢، والخزانة ١٠٨/٤، والهمع ٥٩/١. السالفة: صفحة العنق، والقذال: مؤخر الرأس. وقد أوضح المؤلف موضع الشاهد فيه.

(٣) الرحمن: ٣١.

(٤) الرحمن: ١٣.

(٥) انظر مجموع أشعار العرب ص ١٠٤ والرواية فيه: كأنها. ومغني اللبيب ٧٥٥/٢ =

وكقوله: ﴿نَسَقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾^(١) في أحد الأوجه.

وإذا جعلت الضمير للجيد كان ظاهراً من حيث اللفظ لكونه مذكراً مفرداً مثله، ولم يتقدم ما يطابقه سواه. إلا أنه يضعف من حيث المعنى، إذ يصير التقدير: مية أحسن الجيد قذالاً، ولا شك، إلا أنّ هذا معنى لا يستقيم، إذ شرطُ أفعال التفضيل أن يُضاف إلى ما هو بعضه، وليست مية بعض الأجياد. ثم ولو قدر جوازُه ضعُف أيضاً إذ لا يحسن تمييزُ حُسنِ الجيدِ بالقذالِ حُسنَ تميز حُسنِ المرأةِ بالجيدِ. ووجهه أن يجعل أحسن للجيد، كأنك قلت: وهو أحسن جيد. فعلى هذا يكون قد أُضيف إلى ما هو منه، كقولك: زيدٌ أفضلُ رجلٍ. ثم ميّزه بقذال، لما بينه وبينه من الملاسة، كما يصح تمييزُ حُسنِ الرأسِ بالشعرِ في قولك: رأسُه أحسنُ رأسِ شعراً. فكذلك يصحُّ أن تقول: جيدها أحسنُ جيد قذالاً.

واستشهد به على أن أفعال إذا أُضيف فجائز أن يأتي مفرداً مذكراً وإن كان لمؤنث، فينتهض في البيت موضعان على الوجه الأول: أحدهما: أحسن الثقلين، والآخر: وأحسنه، لأنهما جميعاً لمية، وقد جاءا مذكرين. وعلى الوجه الثاني لا ينتهض إلا الأول، لأن الثاني للجيد، وهو مذكر، فليس فيه استشهاد على المقصود بخلاف الأول فإنه لا إشكال في كونه^(٢) لمية.

(دمشق) . البلق : سواد وبياض . اللسان (بلق) . والبهق : بياض دون البرص .
اللسان (بهق) .

(١) النحل : ٦٦ . قال سيبويه : «وأما أفعال فقد يقع للواحد . من العرب من يقول : هو الأنعام . وقال الله عز وجل : ﴿ نَسَقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ . الكتاب ٢٣٠/٣ .

(٢) كونه : سقطت من س .

[إملاء ٦٠]

[الخلاف في كلمة هل هي مصدر أو اسم زمان؟]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر في

المفصل^(١)

مُغَارَ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَيِّ خَثْعَمًا

وصدره:

وما هي إلا في إزارٍ وَعِلْقَةٍ^(٢)

يقول: إنها متخففة مثل تخفف ابن همام وقت إغارته، لأنه كان جريئاً لا يهتم بلباس الحرب عند الإغارة. هذا معناه.

وقد أخذ على سيبويه في إيراد هذا البيت مستشهداً به على أن «مغار» اسمٌ للزمان^(٣). فقليل: إن المراد: وما هي إلا متخففة تخففاً كإغارة ابن همام، أي: كتخفف إغارة ابن همام، فهو بالمصدر أجدر، فتقديره اسم زمان، أو مكان، ناء لذلك عن الصواب. وزادوه تقريراً بأن قالوا: إن اسم الزمان والمكان لا عمل لهما و«على حي خثعما» متعلق بمغار فلا يصح أن يكون إلا مصدراً لذلك.

وأورده الزمخشري على نحو إيراد سيبويه، ووجهه: وما هي إلا متخففة

(١) صفحة ٢٣٨.

(٢) البيت من الطويل وقد نسبه سيبويه لحميد بن ثور. الكتاب ٢٣٥/١. أنظر ديوان حميد بن ثور - الاستدراكات صفحة ١٧٣ (صنعة عبد العزيز الميني). وهو من شواهد: المقتضب ١٢١/٢، والكامل ١١٨/١، والخصائص ٢٠٨/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٦٦٦/١. وابن همام: هو عمرو بن همام بن مطرف. وخثعم: حي من اليمن. والعلقة: ثوب قصير. انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٢٨/١. واستشهد به الزمخشري على أن (مغار) اسم زمان.

(٣) قال سيبويه: «فصير مغاراً وقتاً وهو ظرف». الكتاب ٢٣٥/١.

في زمان كمغار ابن همام ، أو مكان كمكان ابن همام . وهو أقلُّ تقديرًا من الأول ، لأن في الأول ثلاثة تقديرات ، وما قلُّ التقديرُ فيه أولى .
وأما تعلُّق «على حي خنعما» ، فإن لم يصح تعليقه بمغار تعلُّق بما دلَّ عليه مغار ، وذلك جائزٌ باتفاق ولا بُدَّ فيه . ويتصبُّ مغار على قول غير سيبويه على المصدر لأنه نعت للمصدر على حذف المضافين المذكورين . ويتصبُّ على التقدير الثاني على أنه ظرفٌ للزمان أو المكان ، لأنه صفةٌ لظرف على حذف المضاف المذكور .

والاستثناء استثناء مفرغ ، لأن المستثنى منه محذوف ، وهو خبرُ المبتدأ المقدرُ عاماً .

وفي إزار : مستثنى منه ، كقولك : ما زيد إلا في الدار . فيكون التقدير : وما هي على حكم من الأحكام إلا هذا الحكم .

[إملاء ٦١]

[عود الضمير إلى محذوف]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر في
المفصل (١) :

فلا مزنةٌ ودقَّت ودقَّها ولا أرضٌ أبقلَ إبقالها (٢)

الضميرُ في «ودقَّها» و«إبقالها» راجعٌ إلى غير المزنة والأرض المذكورتين . ولا يستقيم أن يعود إلى المذكورتين لأن المعنى : فلا مزنةٌ ودقَّت

(١) ص ١٩٨ وقد ذكر الزمخشري عجز البيت فقط .

(٢) هذا البيت من البحر المتقارب وقائله عامر بن جوبن الطائي . وهو من شواهد سيبويه

٤٦/٢ . والرضي ١٤/١ . والخصائص ٤١١/٢ . والخزانة ٢١/١ . وأما ابن الشجري

١٥٨/١ . المزنة : السحابة ، والودق : المطر . وذكره الزمخشري شاهداً على حذف التاء

من (أبقلت) ضرورة . ويسوغه أن الأرض بمعنى المكان .

ودَقَّها ودَقًا مثل ودَقها . فلورجع الضميرُ إليها لصار مخبراً أنه ليس مزنةٌ تدق ودَقًا مثل ودق نفسها، وهو فاسد، لأنها تدق ودق نفسها، فلا يستقيم أن يُقصد إلى أن يُنفى عنه فعلٌ يماثله . وإن لم تقدّر محذوفاً كان أفسد، إذ يصير المعنى : أنه ليس مزنةٌ تدق ودق نفسها، وهو فاسد، لأن الأمر على خلافه؛ إذ لا تدق مزنةٌ ودق نفسها، فوجب أن يكون التقديرُ : فلا مزنةٌ ودقت ودقا مثل ودق هذه المزنة المحذوفة، كما تقول : زيدٌ لا يضرب رجلٌ ضربه ولا عالم يعلم علمه . فضرِبُه وعلمُه ليس راجعاً إلى رجل (١) وعالم، لفساد المعنى على حسب ما تقدم . وإنما يرجع إلى زيد، فكذلك ههنا .

[إِملاء ٦٢]

[حروف الإضافة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة عشرين على أول قسم الحرف (٢) من المفصل (٣) : «الحرف ما دل على معنى في غيره» (٤) :

ومعنى ذلك أن وضعه لمعناه مشروطٌ بذكر متعلّقه بخلاف الاسم والفعل فإنه لا يشترط فيهما ذلك باعتبار أفرادهما . فإن ذكر متعلق فلامر غير ذلك . قال : «ومن ثم لم ينفك» . يعني : ومن أجل أن وضعه مشروط بذكر المتعلق لم

(١) في م : ضارب . وهو خطأ .

(٢) في د : الحروف .

(٣) ص ٢٨٣ .

(٤) قال الفارسي : «والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» . الإيضاح العضدي ٨/١ .

وقال الزجاجي : «الحرف ما دل على معنى في غيره» . الإيضاح في علل النحو ص ٥٤

(تحقيق مازن المبارك) . قال ابن يعيش : «وقولهم ما دل على معنى في غيره أمثل من قول

من يقول : ما جاء لمعنى في غيره . لأن في قولهم : ما جاء لمعنى في غيره ؛ إشارة إلى

العلة ، والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها ، إذ علة الشيء

غيره» . شرح المفصل ٨/٢ .

يكنُ بدّ من ذكر متعلّقه معه، وهو إما اسمٌ وإما فعلٌ، فلا ينفكُ إذن حرفٌ من متعلّقٍ إمّا اسمٌ وإما فعلٌ.

ثم قال: «إلا في مواضع مخصوصة. حُذِفَ فيها الفعلُ واقتصرَ على الحرف». فقوله: حُذِفَ فيها الفعلُ، يُوهِمُ أنّ ذلك إنما جاء في موضع كان المتعلّقُ فعلاً خاصةً وليس الأمرُ كذلك، بل جاءت مواضعُ حُذِفَ فيها الفعلُ ومواضعُ حُذِفَ فيها الاسمُ، على أن عين ما مثل به في حذف الفعل يجري مثله في حذف الاسم. فإنك إذا قلت: نعم، فإن كان تصديقاً لقولك: قام زيد، فقد حُذِفَ فيه الفعل. وإن كان تصديقاً لقولك: زيد قائم، فقد حُذِفَ فيه الاسم، وكذلك بقية ما مثل به. فجعله المحذوفَ فعلاً فقط ليس بمستقيم لما ذكرته.

وقوله: «وإنه»، يعني به: «إنّ» التي للتصديق في مثل قوله:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ^(١)

فهي مثلُ نعم. والهاء في قوله: إنه، هاءُ السكت، على أنها قليلةٌ في الاستعمال مع احتمال أن تكون في البيت إنَّ المؤكّدة، وتكون الهاءُ اسمها ويكون الخبر محذوفاً، أي: إنه كذلك، لأنّ ما تقدّم يدل عليه من قوله: ويقلن شيبٌ قد علَاكَ وقد كبرت، فقال: إنه كذلك، أي: إن الأمر كذلك.

ثم أخذ يصنّف القسمَ كما صنّف الاسمَ والفعلَ، فقال: «ومِنْ أصناف الحرف حروفُ الإضافة»^(٢). ثم أخذ في بيانها من حيث الجملة، فقال: «وهي

(١) البيت من مجزوء الكامل وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات . انظر ديوانه ص ٦٦ (تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم). وهو من شواهد سيبويه ١٥١/٣ . ومغني اللبيب ٣٧/١ (دمشق). وابن يعيش ٧٨/٨ . والشاهد فيه مجيء (إنه) بمعنى نعم .

(٢) وتسمى حروف الجر لأنها تجر ما بعدها من الأسماء، أي: تحفضها . وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات . انظر ابن يعيش ٨/٧ .

أن تُفْضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء»^(١)، يعني: تُوصَل معاني الأفعال أو ما هو في معناها إلى ما بعدها من الأسماء. ولَمَّا كانت هذه الحروف لهذا المعنى لم يكنْ بَدَّ من فعل، أو ما هو في معنى فعل، تُوصَل معناه إلى ما بعدها، فلذلك احتاجت إلى متعلِّق.

فإذا قال النحويُّ: بَمَ يتعلَّق هذا الحرفُ أو ما العاملُ فيه؟ فإنَّما يعني: ما الذي أوصلَ هذا الحرفَ معناه؟ فهي عباراتٌ عن معنى واحد. ومن ثمَّ احتاج الطرفُ إلى متعلِّق من حيث كان مقدِّراً بحرفِ الجر، وكذلك كلُّ اسمٍ مقدَّر بحرفِ الجرِّ فإنه لا بدُّ له من ذلك لما ذكرناه.

ثم قال: «وهي فوضي في ذلك». أي: سواءً في هذا المعنى، وإن اختلفت بها وجوهُ الافضاء، يعني: أنها وإن اختلفت فإنما تختلفُ من وجهٍ آخر غيرِ هذا الأمرِ الكلِّي الجامعِ لها.

ثم قال: «وهي على ثلاثةٍ أُضرب: [ضربٌ]^(٢) لازمٌ للحرفية^(٣)، وضربٌ كائنٌ اسماً وحرفاً^(٤)، وضربٌ كائنٌ فعلاً وحرفاً^(٥). وقد اعترضَ بأن القسمَ الأولَ قد ذكِرَ فيه ما يُستعملُ فعلاً وحرفاً. وجعلَه مما لا يُستعملُ إلا حرفاً مثل: مِن، فإنه إذا أمرتَ من مَانَ يمينُ، قلت: مِن. ومثل: في، فإنك إذا أمرتَ المرأةَ المخاطبةَ مِن وَفَى يفي، قلت: في. واللام في قولك: لزيد، إذا أمرتَ من ولي يلي،

(١) وعبارة المفصل: على أن تُفْضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء.

(٢) زيادة في المفصل.

(٣) وهي تسعة حروف: من، إلى، حتى، في، الباء، اللام، رب، واو القسم وتاؤه.

(٤) وهي خمسة: على، عن، الكاف، مذ، منذ.

(٥) وهي ثلاثة: حاشا، عدا، خلا.

قلت (١): له، وكذلك غيرها، فهو مثل القسم الثالث في كون «حاشا» تكون فعلاً وحرفاً.

والجواب: أنه لم يُردَّ اعتبار صورها فقط، وإنما أراد باعتبار صورها ومعانيها الأصلية. ألا ترى أن «عدا» و«خلا» لما استُعْمِلَا حرفين فهما في المعنى الأصلي كاستعمالهما فعلين. ألا ترى أن قولك: عدا زيداً وخلا زيداً، في استعمالهما فعلين، مثلهما في المعنى الأصلي في استعمالهما حرفين في قولك: خلا زيدٍ وعدا زيدٍ، وكذلك حاشا.

فإن قيل: فإن أراد ذلك فقوله: إن «عن» و«على» مما تكون حرفاً واسماً لا غير (٢) ليس بمستقيم، لأنه يصح أن تكون فعلاً، إذ يقال: علا زيدٌ، وهو فعلٌ ماضٍ، فإن أراد ذلك وجب أن يكون «على» إمّا قسماً برأسه وإمّا من القسم الثالث والثاني جميعاً. فجعله للثاني دون الثالث تحكّم. فالجواب: أن «على» المستعملة حرفاً واسماً وإن وافقت هذه في المعنى الأصلي ليست موافقتها في اللفظ، ألا ترى أنك تقول في هذه (٣): علوت وتقول في تيك: عليه، فألفُ تلك تنقلب ياء، وهذه تنقلب واوا. فدلّ على أنهما مختلفان في اللفظ وإن اتفقا في الصورة، فظهر الفرق بين البابين (٤). وإن كان كثير من النحويين والأصوليين يذكرون «على» مما استعمل حرفاً واسماً وفعلاً، ومستندهم ما أشير إليه أولاً. وكان صاحب هذا الكتاب نظر أدقّ من نظرهم فجعلها من القسم الثاني، ولم يجعلها قسماً برأسه، ولا من القسم الثالث. ثم عدّها جملةً في ضمن تقاسيمها بالمعنى الذي قصده، فحصل الغرضان معاً. ثم شرع في تفصيلها

(١) قلت: سقطت من د.

(٢) لا غير: سقطت من م.

(٣) هذه: سقطت من س.

(٤) انظر الإيضاح لابن الحاجب ١٤١/٢.

بالفصول واحداً واحداً فقال: «فَمِنْ: معناها ابتداء الغاية، كقولك سرتُ من البصرة». ومعنى ابتداء الغاية أي: المحلُّ الذي ابتدئَ فيه ذلك الفعلُ المعلقةُ هي به. والغايةُ هي الانتهاء، فقال: ابتداء الغاية، أي: ابتداء النهاية الذي وصل بالفعل إليها، وتعرفها بأنها التي تصلح قبالتها «إلى» كقولك: سرت من البصرة إلى بغداد. وقد تجيء ملتبسة في بعض المواضع مثل قولك: زيدٌ أفضلُ من عمرو. وأعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وأشباهاها، لبعد تقدير «إلى» وهي هذه. ومعنى: زيدٌ أفضلُ، أي: أخذ في ابتداء الفضل من هذا المذكور. وإذا أخذ في الابتداء منه فلهُ منتهى، وإنما استُبعد تقديره لكونه (١) غير مفهوم تعيينُ المنتهى فيه. وكذلك إذا قلت: أعوذ بالله من الشيطان، فمعناه: ابتدأت بالاستعاذة من هذا المستعاذ منه، فهو أولُ باعتبار ابتداء هذا الفعل، واستُبعد المنتهى فيه كما استُبعد في: زيدٌ أفضلُ من عمرو.

[إملاء ٦٣]

[توجيه فتح وكسر همزة أن في بيت من الشعر]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة عشر وستمائة على قوله في المفصل (٢):

ثم زادوا أنهم في قومهم غُفِرَ ذَنبَهُمْ غيرُ فُخِرٍ (٣)

للفتح في «أن» وجهان: أحدهما: أن تكونَ في موضع المفعول.

(١) في م : لأنه.

(٢) ص ٢٢٨.

(٣) البيت من بحر الرمل وهو لطرفة بن العبد. انظر ديوانه ص ٦٤ (شرح الأعلام الشتمري.

تحقيق درية الخطيب، لطفي الصقال). وهو من شواهد الرضي ٢٠٢/٢. ونوادير أبي زيد

ص ١٠. ومختارات ابن الشجري ص ١٥٥ (تحقيق علي محمد البجاوي). واستشهد به

الزمخشري على أن جمع صيغة المبالغة يعمل عمل المفرد.

والآخر (٢١): أن يكون المعنى: ثم زادوا على ما تقدّم من الخصال أو على من تقدّم ، ثم فتح « أن » على معنى : لأنهم على صفة كذا وكذا .

وللكسر وجهان: أحدهما: التعليلُ على ما ذكر في الوجه الثاني .
والثاني : أن يكون على الحكاية، ومعناه: ثم زادوا، وهو ضعيف، لأنه ليس موضع (٢) الحكاية . وقبله :

وتساقى القوم كأساً مرةً . وعلى الخيل دماء كالشُقُر
والمعنى : أنه يمدح هؤلاء القوم بالشجاعة والنجدة، ثم أنهم يزيدون على ذلك بالصفات المذكورة .

[إملأ ٦٤]

[تنازع الفعلين]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر في
المفصل (٣) :

وهل يَرَجُعُ التسليمَ أو يكشفُ العمى ثلاثُ الأثافي والديارُ البلاقُعُ (٤)
الفعلان (٥) في التحقيق موجهان إلى ثلاث الأثافي والديار على جهة

(١) في م : والثاني .

(٢) في م : على .

(٣) ص ٨٤ . ولم يذكر الزمخشري إلا عجزه .

(٤) هذا البيت من الطويل وهو لذي الرمة . انظر ديوانه ص ٤٢٢ . وهو من شواهد المقتضب

١٧٦/٢ . وابن يعيش ١٢٢/٢ . والهمع ١٥٠/٢ . ورواية ابن يعيش : ثلاث الأثافي

والرسوم البلاقُع . الأثافي : جمع الأثفية وهي ثلاثة أحجار يوضع عليها القدر عند

الطبخ . والبلاقُع : جمع بلقع وهي الأرض الخالية . والشاهد في هذا البيت قوله : ثلاث

الأثافي ، وهو تجريد العدد من أل لأنه أضيف لما فيه أل ، خلافاً للكوفيين .

(٥) يرجع ويكشف .

الفاعلية. ومذهبُ البصريين أنهما إذا وجها إلى شيءٍ وجب إذا أعملَ أحدهما أن يكون في الآخر ضميرُ الفاعل على حسب الظاهر المذكور، كقولك: ضرباني وأكرمني الزيدان أو ضربني وأكرماني الزيدان^(١). وإذا وجب ذلك اقتضى أن يكون في أحدهما ههنا ضميرٌ لثلاث الأثافي والديار البلاقع، وهو جمعٌ لا يعقل، وقياسه أن يكون ضميره ضمير جمع المؤنث، أو ضمير الواحدة المؤنثة، فيكون: يرجعُ التسليم أو يكشفُ أو يرجعُ التسليم أو يكشفُ أو يرجعُ التسليم أو يكشفُ أو يكشفُ أو يكشفُ أو يكشفُ. ولم يجرء على واحدة من الأربع^(٢) الصور المذكورة. وإنما جاء بالياء فيهما جميعاً. ولا يكون فيه على ذلك ضمير، وهذا مما يقوي به مذهب الكسائي، فإنه يزعم إذا وجه الفعلان إلى ظاهر فاعلٍ في أحدهما، وكان الآخر موجهاً على جهة الفاعلية، أن الفاعل لا يضم، وأنه يحذف^(٣)، وهذا كذلك، فإنه أعمل أحدهما بلا خلاف والآخر موجهاً إلى الفاعلية بلا خلاف ولم يضم فيه، إذ لو أضمم لكان على ما ذكرناه، ولو قدر فيه إضمار لوجب أن يكون ضمير المفرد المذكر، ولا يصح أن يكون ضمير الواحد المذكر للجمع.

وقد أجيب عن ذلك بأمرين: أحدهما: أن الفعلين لم يُوجهاً إلا على البدل، والاضمار إنما يكون في توجيههما جميعاً على التحقيق، وليس بالجيد، فإنه لم يجب الاضمار إلا من حيث إنه يؤدي إلى إخلاء لفظ الفعل عن الفاعل، وليس من لغتهم. ولا فرق بين أن يكون الفعل على البدل أو على التحقيق. ألا ترى أنه يجب الاضمار في قولك: قام الزيدون أو قعدوا، كما يجب في قولك:

(١) ويختار البصريون إعمال الثاني لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب. ويختار الكوفيون إعمال الأول لأنه أول الطالبين واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني. انظر الرضي على الكافية ٧٩/١.

(٢) أضيف هذا العدد إلى ما فيه آل، لكن ابن الحاجب لم يجرده منها، فسار بذلك على مذهب الكوفيين في هذه المسألة. ومذهب البصريين تجريده منها فيقولون: أربع الصور.

(٣) انظر الرضي على الكافية ٧٩/١.

قام الزيدون وقعدوا. ولو كان ما ذكره مستقيماً لجاز أن يقال: قام الزيدون أو قعد، إذ لا فرق بينهما في المعنى المقتضي لوجوب الاضمار. والوجه الثاني: أن يقدّر الاضمار على تقدير كما قيل^(١) في قوله تعالى: ﴿نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾^(٢) فقد رجع ضميرُ المذكر على الجمع بتأويل المذكور. وهو أجدر من حيث كان «ثلاث» ليس بجمع صريح. وكذلك قول رؤبة: فيها خطوط من سوادٍ وبلق^(٣)، فأعادَهُ وهو ضميرُ مذكر على خطوط وهو جمع، أو على سواد وبلق وهو مثنى، وكلاهما سواء في الغرض من صحة إعادة الضمير بتأويل المذكور وإن لم يكن صالحاً له باعتبار أصل وضعه. وهذا الوجه أيضاً بعيد، إلا أنه أوجه من الأول. ودليل احتمالِه ما عُلِمَ من قصد محافظتهم على الفاعل، وأنهم لا يحذفونه أبداً. وإذا عُلِمَ ذلك منهم وجب التأويل فيما يخالفُه وإن كان بعيداً، لأنَّ البعيد جائز وخلافُ المعلوم غيرُ جائز.

وما في قوله: ﴿وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ﴾^(٤)، محمولٌ عند سيبويه على أنَّ الأنعام اسم مفرد وإن كان مدلولُه جمعا^(٥)، كما في قولك: كلَّ الناس ضربته، لا على أنه الجمع المحقق حتى اغتفر تأويل الأنعام إلى اسم الجمع ولم يُغتفر جعل الضمير راجعاً إليه مع كونه جمعا.

و«التسليم» مفعول ب «يرجع» لأنه ههنا بمعنى: صيرته راجعاً، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ﴾^(٦)، وَرَجَعَ: يكون لازماً ومتعدياً، يقال: رَجَعَ زيدٌ

(١) قيل، سقطت من م، س.

(٢) النحل: ٦٦.

(٣) انظر الإملاء (٥٩) من هذا القسم.

(٤) النحل: ٦٦.

(٥) قال سيبويه: «وأما أفعال فقد يقع للواحد. من العرب من يقول: هو الأنعام». الكتاب

٢٣٠/٣

(٦) التوبة: ٨٣.

في نفسه، ورجع زيدٌ عمرًا، أي: صيره راجعاً. فمعنى: وهل يرجع التسليم، أي: فهل يصير ثلاثُ الأثافي والديارُ البلاغُ التسليمَ راجعاً. فالتسليم مفعولٌ بوقوع الفعل عليه كما قررناه. أي: فهل يردُّ الأثافي والديارُ التسليمَ. لأن معنى رَجَعَ المتعدى معنى ردَّ. والعمى: مفعولٌ بـ «يكشف» إذ معناه: أزال، يُقال: كشف الله الغمَّةَ، أي: أزالها.

[إملاء ٦٥]

[إعراب مكان أسماء الأفعال والأصوات]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على أسماء الأفعال والأصوات في المفصل (١). قال: في إعراب مكانها مذهبان: أحدهما: أن تكون مصدرًا، فتكون في موضع نصب على المصدر كما في قولك: سَقِيًّا ورَعِيًّا وشبهه، كأنك قلت في أفة: تضجرًا، وفي آمين: استجابة (٢). والمذهب الثاني: أن تكون مبتدأ سدِّ المرفوعُ مسدَّ خبره لاستقلال الفائدة به، كما في قولك: أقائمُ الزيدان وما قائمُ العمران، لأن معناها معنى الفعل، ولا بدَّ لها من فاعل، فاستقلَّ المعنى بما فيها من معنى الفعل والفاعل، كما استقلَّ المعنى في قولك: أقائمُ الزيدان؟ بما فيه من معنى الفعل والفاعل (٣). والأول ضعيفٌ وإن كان اختياراً (٤) لكثير من المحققين. ووجهُ ضعفه هو أنه إذا جعل مصدرًا، فلا يخلو

(١) ص ١٥١.

(٢) قال الرضي: «وما ذكره بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء. إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدرة، فلم تكن قائمة مقام الفعل، فلم تكن مبنية، ولا نقول في: أمامك، بمعنى: تقدم، أنه منصوب بفعل مقدر، بل النصب فيه صار كفتح فاء جعفر». شرح الكافية ٦٧/٢.

(٣) قال الرضي: «وليس بشيء لأن معنى: قائم، معنى الاسم وإن شابه الفعل، أي: ذو قيام، فصح أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل فإنه لا معنى للاسمية فيه، ولا اعتبار باللفظ». شرح الكافية ٦٧/٢.

(٤) اختياراً: سقطت من د.

إمّا أن يكون كالمصدر الذي قام مقام الفعل حتى صار الفعل^(١) نَسِيّاً مَنْسِيّاً، أو كالمصدر الذي يجوز ذكرُ الفعل معه . ولا يجوز أن يكون الثاني، لأنه لا يجوز ذكرُ الفعل معه، فلا ينبغي أن يجري مجرى ما يجوز ذكرُ الفعل معه لاختلافهما في الحكم لذلك . وإذا وجب أن يُحمل على المصدر الذي لا يجوز ذكرُ الفعل معه، فالأصل لا يجوز أن يرتفع به ظاهر . ألا ترى أنك لو قلت : سقياً زيدٌ عمراً، لم يجز . وقد ثبت في هذا الباب : شتانَ زيدٌ وعمرو . فلما ارتفع به الظاهرُ دلٌّ على أنه ليس منزلاً منزلة المصدر، لما ذكرناه من أن مثل ذلك في أصله لا يجوز . وإذا امتنع في أصله فالفرعُ أخرى بالمنع، فثبت أن الوجه ما ذكرناه من الوجه الثاني . وإنما امتنع أن يرتفع^(٢) الظاهرُ بالمصادر التي التزم فيها حذف أفعالها لأنها إنما حُذفت أفعالها لكثرتها منسوبةً إلى فاعلها، فجاز حذفها للعلم بها وبفاعلها . والذي أوجب حذفها هو الموجبُ لحذف فاعلها، فكما لا يجوز ذكرُ فعلها لا يجوز ذكرُ فاعلها .

[إملاء ٦٦]

[إعراب أسماء الأفعال والأصوات]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة ثمانى عشرة]^(٣) على أسماء الأفعال والأصوات^(٤) : إمّا يقصد بها معناها الذي وضعت له فيجب بناؤها على ما بُنيت عليه من سكون أو حركة ، وإمّا أن يُقصد بها غير ذلك . وإذا قُصد بها غيره فتارة يسمّى بها فتكون في المعنى كالعلم ، وتارة يراد بها نفس اللفظ كما يستعمل

(١) الفعل : سقطت من د .

(٢) في س : يرفع .

(٣) زيادة من ب ، د .

(٤) الفصل ص ١٥١ .

غيرها من الألفاظ لنفس اللفظ. وفيها من الوجهين جميعاً مذهباً: أحدهما:
أن تُحكى على ما كانت عليه كقوله:

عدسٌ ما لعبادٍ عليكِ إمارةٌ أمنتِ وهذا تحمليْنِ طليقُ^(١)
وقوله:

بِحَيْهَلَا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ المَطَايَا سِيرُهَا المَتَقَاذِفُ^(٢)

والثاني: أن تُعرب إعرابَ الأسماء. وإذا أعربت إعراب الأسماء
المفردة، فإن كانت للفظ جاز صرفها ومنعه. فالصرفُ لقصد التذكير، ومنعُ
الصرف بناءً على أنها للفظة أو الكلمة، كما يفعل الأمران في أسماء البلدان بناءً
على أنها للموضع أو للبقعة. وإن كانت للعلمية نُظِرَ، فإن انضمَّ إلى العلمية
علّةٌ أخرى امتنع من الصرف وإلا صُرف، كما لو أعربت «عدس». فإن كان
اسماً لذكر قلت: عدسٌ، منصرف، وإن كان لمؤنث منعته من الصرف.

(١) هذا البيت من الطويل وقائله يزيد بن مفرغ. انظر ديوانه صفحة ١٧٠ (جمعه وحققه
الدكتور عبد القدوس أبو صالح). وهو من شواهد الإنصاف ٧١٧/٢. وابن يعيش
١٦/٢. والخزانة ٥١٤/٢. والرضي ٤٢/٢. عدس: زجر للبعلة. وعباد: هو عباد بن
زياد بن أبي سفيان. والشاهد فيه قوله (هذا)، حيث جاء اسم الإشارة بمعنى اسم
الموصول على رأي الكوفيين.

(٢) هذا البيت من الطويل وينسب للنابعة الجعدي. انظر ديوانه - الملحقات صفحة ٢٤٧
المكتب الإسلامي للطباعة والنشر). وهو من شواهد الكتاب ٣٠١/٣. والمقتضب
٢٠٦/٣. والخزانة ٤٣/٣. وشرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٢٠٦/٢ ونسبه لمزاحم
العقيلي. والشاهد فيه قوله (بحيهلا)، حيث جاء على الحكاية وأريد به لفظه.

[إملاء ٦٧]

[المذاهب في فعال المعدولة]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر في
المفصل^(١) وهو:

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٌ^(٢)

المذاهب في فعال المعدولة ثلاثة: مذهب أهل الحجاز البناء في
الجميع، ومذهب القليل من تميم الإعراب في الجميع كغير المنصرف.
ومذهب الكثير من بني تميم الفرق بين ما آخره راء وغيره، فإن كان آخره راء
فمذهبهم كمذهب الحجازيين في وجوب بنائه، وإن لم يكن آخره راء فمذهبهم
كمذهب القليل منهم في أنه إعراب غير المنصرف.

فقوله: ومرّ دهر، البيت، شاهد لمذهب القليل من بني تميم. فأما آخر
البيت فظاهر في الاستشهاد به على ذلك لوقوع الضمة فيها. ولو كانت مبنية
لوجب الكسر، ولا إشكال في ذلك.

وأما قوله: على وبار. فيجوز أن يقال: إنه أتى به على قصد البناء ولكنه
نوّن لضرورة الشعر. ويجوز أن يقال: إنه قصد إلى إعرابه إعراب غير
المنصرف، فلما أجراه ذلك المجرى اضطرّ إلى صرفه فصرفه فأدخله الكسر
والتنوين، فيكون شاهداً كشهادة الثاني.

(١) ص ١٦٠.

(٢) البيت من نخل البسيط وهو للأعشى. انظر ديوانه ص ٢٨١. ورواية الديوان: ومرّ حدّ.
وهو من شواهد سيبويه ٣/٢٧٩، والمقتضب ٣/٥٠، والمقرب ١/٢٨٢، والهمع ١/٢٩.
والشاهد فيه إعراب كلمة (وبار) الثانية مع أن آخرها راء. ووبار اسم موضع. قال ابن
منظور: «أرض لعاد غلبت عليها الجن» اللسان (وب).

ويضعف الوجه الأول وهو أن يكون مبنياً نوناً للضرورة من وجهين : أحدهما : أن الشاعر واحد . وقد علم أن من مذهبه إعراب وبار للزوم ذلك من آخر البيت . فلا ينبغي أن يُحمل الأول على خلافه مع إمكانه ، لأنه استعمالٌ للغة^(١) تخالف لغته على كل تقدير ، والظاهرُ خلافه . والثاني : أن فيه تنوين المبنيات بالأصالة . والمبنيات بالأصالة لا تُنَوَّن للضرورة . ألا ترى أنه لا يحسن أن يقال في تعال : تعالاً ، ولا في عدس : عدساً ، ولا في نزال : نزالاً . وإذا لم يحسن ذلك على الوجهين المذكورين ثبت أن المراد هو الأول ، ويكون الموضوعان جميعاً استشهادهما للغة المعربين من غير تفرقة بين ما آخره راء وبين غيره .

[إملاء ٦٨]

[موضع أسماء الأفعال والأصوات من الإعراب]

وقال أيضاً مملياً بالقدس في آخر سنة ست عشرة وستمائة على أسماء الأفعال والأصوات في المفصل^(٢) . قال : اختلف فيها ، هل لها موضع من الإعراب أو لا^(٣) ؟ أما أسماء الأصوات فلا إشكال في أنها غير معربة ، لأن الموجب للإعراب فيها مفقود ، وإذا فقد سبب الإعراب فلا إعراب . وأما أسماء الأفعال فقد قيل أيضاً : إنها لا إعراب لها^(٤) ، لأنها أسماء موضوعة موضع ما لا إعراب له فكان حكمها حكمه ، وهذا ليس بشيء ، فإن الأسماء مستحقة للإعراب

(١) للغة : سقطت من د .

(٢) ص ١٥١ .

(٣) لقد سبق لابن الحاجب أن تحدث عن إعرابها في الإملاء (٦٥) من هذا القسم . ويلاحظ عليه في أماليه أنه يميل أحياناً على موضوع واحد أكثر من مرة . وقد يكون له عذره ، فطبيعة الأمالي تفرض عليه ذلك .

(٤) وقد نقل هذا الرأي عن الأخفش . انظر حاشية الصبان على الأشموني ٣/١٩٦ .

بالتركيب على ما ثبت من لغتهم سواء وقعت موقع ما لا إعراب له أو موقع ما له إعراب. ولذلك أجمعوا على أن سائر المبنيات إذا وقعت مركبة فإنها معربة محلاً، وإن كان واقعاً موقع ما لا إعراب له، فكذاك يجب ههنا. فالأولى أن يُنظر فيما يكون إعرابها. وقد قيل في ذلك وجهان: أحدهما: أنه منصوب نصب المصدر، كأنك قلت في صه: سكوتاً، أي: اسكت سكوتاً، فبني لكونه أقيم مقام اسكت، وكان موضعه نصباً لكونه واقعاً موقع «سكوتاً». والذي يدل على ذلك أنك إذا قلت: رويد زيد، كان مصدراً لفظاً ومعنى، وإذا قلت: رويد زيداً، كان اسم فعل. وهو بمعناه، فوجب أن يكون موضعه نصباً على المصدر. وكذلك: بله زيداً وبله زيد.

وإذا ثبت أن نفس اسم الفعل قد استعملوه صريحاً في المصدر، وهو بمعناه إذا كان اسم فعل، علم أنه في حال اسميته للفعل نصب على المصدر، وكانت له جهتان هو باعتبار أحدهما واجب له النصب لكونه موضوعاً وضع المصدر في المعنى. وبالإعتبار الآخر وجب له البناء لكونه وقع موقع ما لا إعراب له.

والثاني في إعرابها: أن تكون مبتدأ ويكون الضمير فيها مرفوعاً على أنه فاعل. واستغني عن الخبر كما استغني عنه في: أ قائم الزيدان؟ لاستقلال الجزئين كلاماً. وإنما حكمنا عليه بالابتداء لأنه اسم مجرد عن العوامل اللفظية. كما أن «أ قائم» مبتدأ لذلك. فالوجه الذي حكم على «أ قائم» بأنه مبتدأ يجري مثله في قولك: صه ومه، في وجوب كونه مبتدأ. وهذا أجرى على قياس كلامهم، لأن إيقاع الاسم المجرد عن العوامل وإن لم يكن مُخبراً عنه مبتدأ كثيراً كقولك: أ قائم الزيدان؟ وما قائم الزيدان، وكذلك جميع هذا الباب، فقد ثبت مثل ذلك في لغتهم.

وأما وقوعُ اسمِ الفعلِ موقعَ المصدرِ فلم يثبت ذلك إلا على أمرٍ مقدَّر. وما كان ثابتاً جنسُهُ من غيرِ تقديرٍ أقوى مما لم يثبت إلا بتقديرٍ، فثبت أن هذا الوجهَ أعربُ من الأول^(١).

[إملاء ٦٩]

[الأولى في «لله دره فارساً» التمييزُ]

وقال أيضاً عملياً بدمشق سنة ثمانٍ عشرة على المُفصل في قوله^(٢): «لله دره فارساً» وشبهه: الأولى فيه التمييز. وانتصابه على الحالِ ضعيفٌ. لأنه لا يخلو إما أن تكونَ حالا مقيّدة أو مؤكّدة، وكلاهما غيرُ مستقيم. أما المقيّدة فلأن قولك: لله دره فارساً، لم تُرد به المدحُ في حالِ الفروسية، وإنما تريد مدحه مطلقاً، بدليل أنك تقول: لله دره كاتباً، وإن لم يكن يكتب، بل تريد الاطلاقَ بذلك. وكذلك: لله دره عالماً. والحالُ المؤكّدة أيضاً غيرُ مستقيمة، لأنّ الحالَ المؤكّدة شرطها أن يكونَ معنى الحالِ مفهوماً من الجملة التي قبلها. وأنت ها هنا لو قلت: لله دره، لكان محتملاً للفروسية وغيرها، ولكان قولك: لله دره عالماً أو رجلاً أو كاتباً، لا يفيد إلا ما أفاده الأول، ولا خلاف في جواز ذلك، فدلّ والحالة هذه على انتفاء الحالِ المقيّدة والحالِ المؤكّدة، وإذا بطل ثبت التمييز، وكذا الكلام في: أبرحتَ جارا^(٣)، وعظمتَ جارا، وقوله:

(١) لقد ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب. وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بضمير. ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان. انظر حاشية الصبان على الأشموني ١٩٦/٣.

(٢) ص ٦٦.

(٣) البيت بتمامه:

تقول ابنتي حين جدّ الرحيل فأبرحت ربّاً وأبرحت جارا
وهو من المتقارب. وقائله الأعشى. انظر ديوانه ص ٤٩. وهو من شواهد سيبويه
١٧٥/٢، والخزانة ١/٥٧٥. والشاهد فيه نصب (رباً) و(جاراً) على التمييز.

يا جارتا ما أنتِ جاره^(١)

وشبهه .

[إملاء ٧٠]

[الأمثلة التي يُوزَن بها أعلامٌ]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة سبع عشرة على قوله في المفصل^(٢): «ومن الأعلام الأمثلة التي يُوزَن بها في قولك: فَعْلان» ، إلى آخره :

وضع النحويون هذه الألفاظ لغرضين : أحدهما : الاختصارُ في التعبير عن الأصول والزوائد^(٣) . فكلُّ ما كان في الموزون [أصلاً^(٤)] جعلوه في الوزن فاءً وعيناً ولاماً على هذا الترتيب ، وكلُّ ما كان زائداً لفظوا به ، عينه في موضعه في لفظ الزنة ، فمثال ذلك إذا قيل : مضروبٌ ما وزنه؟ قيل : مفعولٌ ، فكان ذلك أخصراً من أن يُقال : ميمُه زائدةٌ وضادُه وراءُه أصليتان ، وواوه زائدةٌ وبأوه أصلية . والغرضُ الثاني : أن يذكره مراداً به جميع ما يُوزن ليحكم عليه بأحكامه الخاصة به كقولهم : كلُّ أفعل إذا كان صفةً فإنه لا ينصرفُ . ثم لا يخلو استعمالهم إياه من أن يكون للأفعال خاصة أو غيرها . فإن كان لفعل حكوه على لفظ الفعل الذي هو وزنٌ له كقولهم : تفاعلٌ : لِمَا يكون من اثنين فصاعداً ، واستفعلٌ : لطلبِ الفعل ، وفعلٌ : للتكثير . فيكون على صورة الفعل من غير إعراب لفظي باعتبار اسميته .

(١) هذا عجز بيت من مجزوء الكامل وصدرة : بانت لتحننا عفاره . وقائله الأعشى . انظر ديوانه ص ١٥٣ . وهو من شواهد الخزانة ٥٧٨/١ ، والرضي ٢٢٤/١ ، والمقرب ١٦٥/١ . ورواية الديوان : يا جارتى ما كنت جاره . وعفارة اسم امرأة . والتقدير : ما أنت من جاره . ومن : إنما تدخل على التمييز ، لا على الحال .

(٢) ص ١١ .

(٣) انظر الإيضاح لابن الحاجب ٩٤/١ .

(٤) زيادة من ب ، د .

وإن كان لغير الأفعال من الأسماء وحدها أو من الأسماء والأفعال معاً، فلا يخلو إما أن يُذكر موزونه أو لا يُذكر. فإن دُكر موزونه معه فقد كان معرباً على ما يستحقه بلا خلاف. ثم هو في حكم الصرف وعدمه راجع إلى نفسه أو إلى موزونه؟ فيه خلاف. فمذهب الزمخشري أنه علم على كل حال فيرجع في ذلك إليه في نفسه، فإن كان معه علةً أخرى امتنع من الصرف وإلا فلا.

وذهب بعضهم إلى أنه في ذلك كموزونه، إن كان منصرفاً صرفاً، وإن كان غير منصرف لم يُصرف^(١). ومثال ذلك قولك: وزنُ قائمة فاعلةً. والزمخشري يقول: فاعلةً، غير مصروف، وبعضهم: فاعلةً مصروفٌ. فوجه مذهب الزمخشري أنه قد ثبت استعمال هذه الأوزان أعلاماً بدليل اتفاهم على قولهم: أفعالٌ صفةٌ لا ينصرفُ، ولولا أنه علم لم يُمنع الصرف وهذا متفقٌ عليه. وإذا ثبت أنه علم، فإما أن يكون على نحو الأعلام في: زيد وعمرو، أو على نحوها في: أسامة وثعالة. لا جائز أن يُقال: إنها مثلُ زيد وعمرو لأنها تُوضع لأحدٍ بأعيانها، وإنما وُضعت للجنس^(٢). وإذا وجب أن تكون كوضع أسامة، وقد ثبت أن بابَ وضع أسامة لا يُطلق على الأمر الذهني فيعمُّ، يضحُّ إطلاقه على كل واحد من الأحاد الوجودية. وإذا ثبت ذلك كان ما نحن فيه مثله فيصحُّ إطلاقه على جنسه بكماله فيقول: أفعالٌ صفةٌ لا ينصرفُ، ويشملُ جميع موزوناته كقولك: أسامةٌ خيرٌ من ثعالة، فيشمل جميع الجنس ويصحُّ إطلاقه على كل واحد من آحاد جنسه، كما قيل، أسامة، لواحد في الوجود، فكذلك يقول: وزنُ قائمة فاعلةً، فيطلقه على قائمة علماء^(٣) وإن كان واحداً من آحاد

(١) قال ابن يعيش: «فإن أوقعته موقع نكرة كان اسماً منكوراً وإن أوقعته موقع معرفة كان اسماً معرفة. ثم ينظر، فإن كان فيه في حال التعريف والتكثير ما يمنع الصرف منع صرفه. وإن لم يكن فيه ما يمنع الصرف كان منصرفاً». شرح المفصل ٣٩/١.

(٢) في س: للحقيقة. وهو خطأ.

(٣) في م: تحكماً - وهو تحريف.

جنسه، فصَحَّ بذلك جعله علماً وإن كان موزونُهُ واحداً من آحاد جنسه كما ثبت ذلك في أسامة باتفاق.

ووجهُ مَنْ قال بخلافه أن أعلام باب أسامة إنما اضطربنا إلى جعلها أعلاماً باعتبار إطلاقها على الواحد من حيث وجود حكم العلمية، فاضطربنا إلى تأويلها بوجه بعيد لنلحقها بقياس كلامهم ضرورة ما ثبت فيها من حكم العلمية^(١)، وكان القياسُ الظاهرُ أنه لا يثبت فيها حكمُ العلمية. وإذا كان مثل ذلك في باب أسامة مخالفاً للقياس كان تأويله على ذلك للضرورة فلا وجه لأجرائنا هذا الباب على مخالفة القياس، واحتياجنا إلى التأويل من غير ضرورة تحملُ على ذلك.

ثم نرجع إلى التقسيم فنقول: وإن لم تكن للأفعال ولم يُذكر الموزون^(٢) معه فلا يخلو إما أن يكون قد أوقع^(٣) موقع موزونٍ خاص قام مقامه في محله أو لا. فإن كان قد ذُكِرَ واقعاً موقع موزونٍ فلا خلاف أنه يجري مجراه على تقدير وجوده إعراباً و صرفاً أو منع صرف، كقولك: مررتُ برجل أفعل منك، وهو متفقٌ عليه. ووجهه أنه أريد به معنى موزونه، فوجب أن يجري مجراه لأنه كالثابت عنه والكنية له، فكان إعرابه كإعرابه. وإن لم يكن على ما ذكرناه فهو علمٌ باتفاق يقصد به الجنس الذي هو على هذه الهيئة كقولك: أفعلُ لا ينصرف، وفعلانٌ علماً غيرُ منصرف، وشبه ذلك^(٤).

قال سيبويه حكاية عن الخليل: كلُّ أفعلٍ إذا كان صفة لا ينصرف. قال سيبويه: قلتُ له كيف تصرفه وقد قلت: لا أصرفه؟ فقال: إنما صرفته لأنه غيرُ

(١) فاضطربنا. حكم العلمية: سقطت هذه العبارة من د بسبب انتقال النظر.

(٢) في د: الوزن. والصواب ما أثبتناه.

(٣) في س: وقع.

(٤) في م: وشبهه.

صفة^(١). ثم قال بعد ذلك : أفعل إذا كان صفة لا ينصرف^(٢).

قال المازني^(٣) : أفعل أيضاً ههنا غيرُ صفة، فيجب أن يصرفه، لأنه قال في قوله : كلُّ أفعلٍ، إنما صرفه لأنه غيرُ صفة، وهذا أيضاً غيرُ صفة فيجب أن يصرفه وإلا نقض جميع ما قاله.

قال أبو علي الفارسي : لم يصنع المازني شيئاً، وإنما سأل سيبويه الخليل عن ذلك لأنه توهم أن الموزون إذا كان صفة كانت الزنة صفة، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل أفعل منك، حكمت عليها بحكم موزونها. فلما فهم الخليل منه هذا الوهم الذي يلزم منه أن يكون المسؤول عنه لذلك غير منصرف بين له أن ما توهمه فيه مما يوجب منع صرفه مفقود، فقال له : ليس بصفة، فتنبه لذلك، وعلم ما أشار إليه، ولم يحتج أن يبين له أنه غير علم، لأن ذلك معلوم في ظاهر الأمر بدخول كل عليه. وإنما بين له انتفاء الشبهة التي فهم عنه أنه توهمها، ولم يتعرض لغير ذلك. ولم يُرد الخليل أن انتفاء الصفة علة في الصرف في كل ورد وصدر، فإن ذلك معلوم الانتفاء بالاتفاق. فإنما قاطعون بأن أكثر الأسماء تمتنع^(٤) من الصرف مع كونها غير صفة، وإنما قصد إلى

(١) قال سيبويه : «تقول : كل أفعل يكون وصفاً لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، وكل أفعل يكون اسماً تصرفه في النكرة. قلت : فكيف تصرفه وقد قلت : لا تصرفه؟ قال لأن هذا مثال يمثل به، فزعمت أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجز، فإن كان اسماً وليس بوصف جرى». الكتاب ٢٠٣/٣. ويلاحظ أن ابن الحاجب نقل عبارة سيبويه بتصرف.

(٢) قال سيبويه : «وتقول : أفعل إذا كان وصفاً لم أصرفه». الكتاب ٢٠٣/٣.

(٣) هو بكر بن محمد بن عثمان أبو عثمان المازني، أحد بني مازن بن شيبان. كان من فضلاء الناس ورواتهم وثقاتهم. قرأ على أبي الحسن الأخفش كتاب سيبويه. من تصانيفه : علل النحو، تفاسير كتاب سيبويه، التصريف. انظر بغية الوعاة ٤٦٣/١، مراتب النحويين ص ١٢٦.

(٤) في س : ممتنع، وهو خطأ.

ذلك^(١) في المحل المخصوص لما كان الوهم نشأ منه . فقوله : أفعل إذا كان صفة لا ينصرف ، لا يلزمه أن يصرف لما تقدّم من قوله : إنَّ كلَّ أفعل غير صفة ، لأنه ههنا قد وُجدت فيه علتان مقتضيتان لمنع الصرف ، وهما العلميّة ووزنُ الفعل ، فوجب أن يكون غيرَ منصرف ، فتبيّن بذلك أنه لا يلزم من نفي الصفة عن قوله : كل أفعل ، على سبيل التبيين ، رفعُ الوهم عن توهم الوصفية فيه أن يكون كلُّ ما ليس بصفة منصرفاً . فظهر أن قولَ أبي علي الفارسي : لم يصنع المازني شيئاً ، مستقيم ، وأراد به ما ذكرناه ، ولم يبيّنه لأنه كالظاهر عنده ، ولا شك أنه ليس بخفي^(٢) .

ثم شرع صاحبُ الكتاب في تبيين استعمال هذه الألفاظ أعلاماً . فقال : «في قولهم^(٣) : فعلان الذي مؤنثه فعلى ، وأفعل صفة ، لا ينصرف» خبر^(٤) عن قوله : فعلان ، وعن قوله : أفعل ، جميعاً في المعنى وفي اللفظ ، لأنه إما أن يكون للأول وإما أن يكون للثاني . فكأنه قال : فعلان الذي مؤنثه فعلى لا ينصرف ، وأفعل صفة لا ينصرف . كما تقول : زيدٌ وعمرو قائم ، وهو جائزٌ باتفاق . ولا يستقيم أن يُقال : إنه خبرٌ عن الثاني ، والأول منقطعٌ عنه معنىً ولفظاً ، لأنه قصد إلى بيان استعمال النحويين له في كلامهم . والنحويون لا يقولون : فعلان الذي مؤنثه فعلى ، ويقتصرون ، فلا بد من جزء آخر ينضم إليه ليكون قولاً ، ولا جزء يمكن ضمّه إلا ما ذكرناه ، فوجب تقديره لأنه هو الموجود ، ولأنهم كذلك يستعملونه .

ثم قال : «وزنٌ : طلحةٌ وإصبعٌ : فعلةٌ وأفعلٌ» . يعني وفي قولهم : وزن

(١) ذلك : سقطت من د .

(٢) انظر الإيضاح لابن الحاجب ١/٩٧ .

(٣) في المفصل : قولك .

(٤) الخبر هو قوله : لا ينصرف .

طلحة فعلة، وافعل، فعطفته على قوله: فعلان، الداخِل في حكم قوله: في قولهم. وقصد به التبيين، أن ذلك أيضاً علمٌ على ما هو مذهبه كما ذكرناه حكماً وتعليلاً. ولذلك أتى بافعل غير منصرف لأن فيه عنده علتين: وزن الفعل والعلمية. وأمّا قوله: وزن طلحة فعلة، فمتفقٌ عليه في الحكم وإن اختلف التعليل، فمذهبه أنه امتنع من الصرف للعلمية والتأنيث. ومذهب غيره أنه امتنع من الصرف لأن موزونه غير منصرف.

واعلم أن الألفاظ التي يوزن بها إذا قصد بها عموم موزوناتها على أربعة أقسام: تارة تكون منصرفة وموزونها منصرفٌ مثل: كل فعل إذا لم يكن مؤنثاً منصرفٌ. وقد يكونان غير منصرفين، كقولك: أفعل إذا كان صفة غير منصرف. وقد يكون الوزن منصرفاً والموزون بخلافه، كقولك: كل أفعل، إذا كان صفة^(١) لا ينصرف وقد يكون الأمر بالعكس، كقولك: أفعل إذا لم يكن صفة ولا علماً منصرفٌ. وتحقيق ذلك أن كل موضع كان في الزنة علتان امتنع من الصرف. وكل موضع لم يكن فيه علتان كان منصرفاً. وكذلك الموزون المحكوم عليه، إن اتفق أن يذكره باعتبار إثبات علتين^(٢) له وجب أن يحكم عليه بأنه غير منصرف. وإن ذكره على غير ذلك وجب أن يحكم عليه بأنه منصرفٌ، ولذلك جاءت في التركيب على الأربعة الأوجه^(٣) التي ذكرناها.

(١) غير منصرف .. إذا كان صفة: سقطت من د بسبب انتقال النظر.

(٢) في دو في ب: العلتان. وما أثبتناه هو الصواب.

(٣) نلاحظ هنا أن ابن الحاجب لم يجد العدد من (أل) عند إضافته إلى ما فيه (أل)، وهذا مذهب الكوفيين. أما البصريون فيمنعون ذلك، وابن الحاجب نفسه لم يجز ذلك في موضع آخر. قال: كذلك لا يجوز الخمسة الأثواب. انظر إملاء (٧٧) من هذا القسم. ص: ٣٨٨.

[معنى حمل الرفع على الجر والنصب على الجر وأشباهه]

وقال أيضاً عملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على المفصل^(١) على قوله: «كما

حُمِلَ النصب على الجر»: معنى قولهم: حُمِلَ الرفعُ على الجر والنصب على الجر وأشباهه، أي: أتى بلفظ لأصلٍ آخر غير ما يقتضيه لفظُ أصله، وجُعِلَ له. فالمحمولُ هو الذي عُدِلَ عن لفظ أصله، وإن كان في الحقيقة من حيث المعنى موجوداً. والمحمولُ عليه هو اللفظُ الذي وُضِعَ لغير أصله وإن كان في المعنى غير موجود، مثاله: إذا قلت: مررتُ بأحمدَ، فإنَّ الجرَّ محمولٌ على النصب، لأنَّ الجرَّ ههنا دُكِرَ فيه لفظٌ غير ما يقتضيه لفظُ أصله، فهو المحمولُ، والمذكورُ لفظُ لأصلٍ آخر غير ما دُكِرَ وهو النصب، لأنَّ الفتحَ أصلُ في النصب، فالجرُّ إذن محمول. وإذا قلت: رأيتُ الزيناتِ، فالأمرُ بالعكس، لأنَّ النصبَ ههنا دُكِرَ فيه لفظٌ غير ما يقتضيه لفظُ أصله، فهو المحمول، والمذكورُ لفظُ لأصلٍ آخر غير ما دُكِرَ وهو الجرُّ. وعلى هذا تتفهَّمُ المواضع كلها. فإذا قلت: لولاك، فالرفعُ محمولٌ على الجر. وإذا قلت: عساک، فالرفعُ محمولٌ على النصب. وإذا قلت: ما أنا كأنت، فالجرُّ محمولٌ على الرفع. والأصلُ أن تنظر، فمهما وجدت اللفظَ لغير ما هوله في المحلِّ المخصوص فاحكم بأنَّ مدلوله هو المحمولُ في المحلِّ المخصوص. فلذلك إذا قلت: ما أنا كأنت، وجدت اللفظَ للجر، وليس هذا اللفظُ لفظُ المجرور. فعلمت أنه المحمول. ثم تنظر ما الذي هو أصلُ اللفظ فتعلم أنه للرفع فتحكم بأنَّه محمولٌ عليه. وعلى هذا تجري المسائلُ كلها.

(١) ص ١٣٨.

[مجيء المصدر على وزن اسم المفعول]

وقال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة خمس عشرة على قول الشاعر في

المفصل^(١) وهو:

أَقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْغُرْبِ^(٢)

قال: كلُّ فعل زاد على ثلاثة أحرف فإنَّ مفعولَه واسمَ الزمان والمكان

والمصدر^(٣) تكون على لفظ واحد كقولك: أخرجته فهو مُخْرَجٌ، وأخرجته في

يوم كذا، واليومُ مُخْرَجٌ حسن، وهذا المكانُ مُخْرَجٌ حسن، وأخرجته مُخْرَجاً

بمعنى: إخراجاً. قال الله تعالى: ﴿وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾^(٤). أي: إخراج

صدق.

فقوله: أَقَاتِلُ، البيت، نصبٌ مقاتلاً لأنه مفعول بـ «أرى». كما تقول: لا

أرى لي قتالاً. ومُقاتِلٌ في الأصل مصدرٌ. لأنك تقول: قاتلته قِتالاً ومُقاتِلاً،

بمعنى واحد.

ومعنى قوله: وَأَنْجُو، يجوز أن يكون معناه: وأسرع إلى المحاربة عند

عجز الجبان منها. ويجوز أن يكون معناه: وأخلص من المحال التي لا يخلص

منها الجبناء.

(١) ص ٢٢٢.

(٢) هذا البيت من الطويل وقائله كعب بن مالك. انظر ديوانه صفحة ١٨٤ (تحقيق سامي

العاني). وهو من شواهد سيبويه ٩٦/٤ ونسبه لمالك بن أبي كعب. والمقتضب ٧٥/١.

والخصائص ٣٦٧/١. والشاهد فيه استعمال (مقاتلاً) بمعنى القتال.

(٣) أي: المصدر الميمي.

(٤) الإسراء: ٨٠.

[مسائل في الاستثناء]^١

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قوله في المفصل^(١) في الاستثناء: «وتقول: ما جاءني من أحد إلا عبد الله»: هذا الفصلُ ينعطف على الوجه الثالث من المستثنى، وهو ما يجوز فيه النصبُ والبدل. فبين ههنا أنَّ البَدلَ ينقسم فيه إلى ما يكونُ بدلاً من حيث اللفظ وإلى ما لا يستقيم فيه بدلُ اللفظ فينتقل فيه إلى البديل على المعنى. وهو كلُّ موضعٍ تعذر فيه تقديرُ العامل في المُبدل منه بعد إلا. ومثله بأمثلة، منها قولك: ما جاءني من أحد إلا زيدٌ، لأنَّ من ههنا زائدةٌ لتأكيد النفي. فلو أبدلت من معمولها بعد الإثبات لوجب تقديرها معه، فتخرج عن موضوعها، لأنَّ موضوعها تأكيدُ النفي لا تأكيد الإثبات. وكذلك: لا أحدَ فيها إلا زيدٌ، لأنَّ «لا» لم تعمل إلا للنفي، فإذا أبدلت من معمولها بعد الإثبات وجب تقديرها نافيةً بعده؛ لأنَّ عملها لأجل النفي، فيتناقض حينئذٍ النفي والإثبات لورودهما على محلٍّ واحد. والذي يحقُّ ذلك وجوبُ النصب في قولك: ليس زيدٌ إلا قائماً^(٢)، ووجوبُ الرفع في قولك: ما زيدٌ إلا قائمٌ، والفرق بين «ليس» وبين «ما» في العمل أنَّ ليس عملت للفعلية لا للنفي، فكأنها في التقدير فعلٌ دخل عليه نفي. فإذا قلت: ليس زيدٌ إلا قائماً، فكأنك قلت: ما كان زيدٌ إلا قائماً. فكما أنه لا يُقدَّر بعد إلا في قولك: ما كان، إلا «كان» دون النفي لأنها العاملةُ فيما بعد إلا، فكذلك لا يُقدَّر في: ليس زيدٌ إلا قائماً، إلا المعنى الذي عملت ليس لأجله، لا النفي، بخلاف: ما زيدٌ إلا قائمٌ، فإنها لم تعمل إلا للنفي، فلو عملت بعد «إلا» لوجب

(١) ص ٧١.

(٢) وبنو تميم يعرفونه. وقد عرفت هذه المسألة بمسألة: ليس الطيب إلا المسك. انظر الإملاء رقم (١٩١) من الأمالي المطلقة، ومغني اللبيب ١/٣٢٥ (دمشق).

تقديرها نافية، فيتناقض النفي والإثبات، وهذا هو التحقيق في المسألة.

فأما ما ذكره أبو علي^(١) مِنْ أنه لم يُبدل عن اللفظ لأن «لا» لا تعمل في المعارف ففاسدٌ، بدليل: لا أحد فيها إلا رجلٌ واحد. فهذا نكرةٌ وحكمه حكمُ المعرفة في وجوب البدل على المحل. فلو كان ما ذكره مستقيماً لجاز ههنا الإبدال على اللفظ، ولَمَّا لم يَجْزُ دَلٌّ على أن ما ذكره من العلة منتقض^(٢)، وهو أولى من توهم أن امتناع العمل اللفظي فيما بعد «إلا»، لأن «لا» لم تعمل في الأول، وإنما هو مبنيٌ معها. وإذا لم يكن لها عملٌ فيه لم يبق إلا البدل على المحل، فإنه فاسدٌ بدليل قولهم: لا غلامٌ رجلٌ عندي إلا رجلٌ واحد. فإن حكمه وإن كان الأول معرباً باتفاق حكم المبني، دَلٌّ على أن ما ذكره هذا القائل ليس بشيء، فثبت أن التعليل الأول هو المستقيم.

قال: «وإن قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه»، إلى آخره. هذا الفصلُ ينعطف على بعض القسم الأول من المستثنيات وهو ما قُدِّم من المستثنى لأنه تفصيلٌ له، فكأنه يقول: ما قُدِّم من المستثنى تارةً يقدِّم على المستثنى منه وصفته وتارةً يقدِّم على صفة المستثنى منه. ومذهبُ سيبويه أنه لا اعتداد بتقديمه على الصفة^(٣). وهو الصحيحُ لأمرين: أحدهما: أن المستثنى منه هو الموصوفُ دون الصفة، والصفةُ فضلةٌ، فلا فرق بين وجودها وعدمها

(١) قال أبو علي: «وكذلك لا أحد فيها إلا عبدُ الله، حملت عبد الله على موضع (لا) مع أحد، لأن الموضع رفع بالابتداء، ولم يَجْزُ الحمل على اللفظ لأن (لا) لا تعمل في المعارف، إنما تعمل في الأسماء الشائعة». الإيضاح العضدي ٢٠٦/١.

(٢) في ب: منتقضة. والصواب ما أثبتناه.

(٣) قال سيبويه: «فإن قلت: ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد، كان الرفع والجر جائزين، وحسن الهدل لأنك قد شغلت الرفع والجار، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور، ثم وصفت بعد ذلك». الكتاب ٢٣٦/٢.

باعتبار صحة هذا الاستثناء، فكما أنها لو كانت مفقودة لم يكن لها أثر، وكذلك إذا كانت موجودة. والثاني هو: أن المعنى الذي اقتضى صحة البدلية عند التأخير موجودٌ. والذي اقتضى وجوب النصب عند التقديم مفقودٌ، وإذا كان كذلك وجب البدل وبطل وجوب النصب على التقديم^(١). وذلك أن معنى البدلية كونه مذكوراً بعد تابع عوضاً منه وهذا كذلك. فثبت أن المعنى الذي اقتضى صحة البدلية موجودٌ. وأن المعنى الذي اقتضى وجوب النصب هو تعذر البدلية وذلك التقديم على الاسم المستثنى وهو مفقودٌ. فثبت أن المعنى المقتضى لوجوب النصب مفقود. وإذا كان كذلك وجب صحة البدل كما لو تأخر أو لم تذكر صفة.

قال: «وتقول في تشنية^(٢) المستثنى». يريد: إذا ثبت الاستثناء من غير تشريك، فأما إذا ذكرت حرف التشريك فلا إشكال. فكل استثناء ثان فما بعده يجب فيه النصب، ولا إشكال في نصبه، ولذلك لم يُمثل به لظهور أمره، كقولك: جاء القوم إلا زيدا إلا عمراً. وإن كان مع استثناء يجب له الرفع أو الجر أو يختار، وجب فيما عداه النصب، وهو ما مثل به كقولك: ما أتاني إلا زيد إلا عمراً^(٣). وذلك أن أحدهما يجب أن يكون مرفوعاً بحق الفاعلية لـ «أتاني». فإذا استوفى الفعل فاعله لم يبق لعمرو إلا النصب على الاستثناء. ولا يتخيل التشريك مع عمرو في اللفظ لفقدان حرف التشريك. ولا يتخيل بدلية لانتفاء المعنى فيها. بقي أن يتخيل أن عمراً مخرج في التقدير من جماعة ليس منهم زيدٌ نفي عنهم الإتيان، فكأنه قيل: ترك من عدا زيدا الإتيان إلا عمراً. ولو

(١) والنصب على الاستثناء هو اختيار أبي عثمان المازني. ابن يعيش ٩٢/٢.

(٢) المراد بالتشنية التكرار.

(٣) قال سيبويه: «وإن شئت قلت: ما أتاني إلا زيدا إلا عمرو، فتجعل الإتيان لعمرو، ويكون زيد منتصباً من حيث انتصب عمرو، فأنت في ذا بالخيار، إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر، وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول». الكتاب ٣٣٨/٢.

صرح بذلك لم يكن عمرو فيه إلا منصوباً، فهو بالنصب في الأصل أجدر، ولذلك لم يتعرض صاحب الكتاب إلا لهذا التمثيل لأنه أشبه ما يقدر دون غيره.

ثم انتقل إلى المسألة الأخرى وهي: «ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحد». ولم يتعرض إلا لوجوب النصب فيما كان بعد أحد في التقدير، لا في الآخر، لأن الآخر قد ثبت نصبه في حال تأخره عن الفعل، فنصبه متقدماً أجدر، فلم يبق إلا الكلام في نصب ما لو تأخر لكان مرفوعاً، فقال: لو أخرته لرفعته على البدلية من أحد. فإذا قدمته على المستثنى منه وجب نصبه على ما تقدم، لأن المقدم من المستثنى منه واجب فيه النصب.

قال: «وتقول^(١): ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه». هذا الفصل ينعطف على القسم الخامس من المستثنيات وهو الذي يسميه النحويون الاستثناء المفرغ، وقد تقدم أنه جارٍ في كل ما يصح أن يكون معمولاً لما قبله، فجرى في الأحوال والصفات. وكما أن الصفة يصح أن تقع مفردةً وجملةً في غير هذا الموضع فكذلك ههنا. فلذلك: جاز: ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه، كما جاز: ما مررت بأحدٍ إلا عالم^(٢). فما بعد «إلا» واقع صفة لأحد، و«إلا» لغو في اللفظ لأنها وقعت في الاستثناء المفرغ مُعْطِيَةً في المعنى فائدتها^(٣).

وقوله: «جاعلةٌ زيداً خيراً من جميع من مررت بهم»، غير مستقيم، لأن كون زيدٍ ههنا خيراً من جميع من مررت بهم مفهومٌ من خبره، وهو قوله: خير

(١) وعبرة الفصل: وإذا قلت. ص ٧٢.

(٢) وتقول في الجملة إذا وقعت حالاً: ما مررت بزيدٍ إلا أبوه قائم. وما مررت بالقوم إلا زيد خير منهم.

(٣) «ولا تقع الجملة في هذه المواضع إلا أن تكون اسمية من مبتدأ وخبر، ولا تكون فعلية، لأن إلا موضوعة لإخراج بعض من كل، فإذا تقدم إلا الاسم فلا يكون بعدها إلا اسم لأنها جنس واحد، فيصح أن يكون بعضاً له». ابن يعيش ٩٣/٢.

منه، لا مِنْ «إلا» فلم يصحَّ قوله: إِنَّ فائدة «إلا» أنها جعلتُ زيداً خيراً مَنْ جميع الممرور بهم. ووجه الإلباس في ذلك أَنَّ الصفاتِ والأحوالِ الواقعة في الاستثناء المفرغ لم تَجْرِ على ذوق المستثنيات. ويبان ذلك أنك إذا قلت: ما ضربتُ إلا زيداً، فقد نفيتَ الضربَ عن كل أحد وأثبتته للمذكور بعد «إلا». وفي الصفة والأحوالِ ليس كذلك. ألا ترى أنك إذا قلت: ما جاءني رجلٌ إلا عالم، لم يستقم أن تقدّر نفياً جميع الصفات عن رجل وإثبات صفة العلم خاصة، لأنَّ ذلك باطلٌ، فإنَّه لا ينفكُ عن صفاتِ سوى العلم، وكذلك في الأحوال. فلما كانت الصفاتُ والأحوالُ بهذه المثابة تُوهِمُ أَنَّ الذي أفادته «إلا» هو ما ذكره، وليس بصحيح. فإن قيل: فما الذي تُفيدُه «إلا» في الصفات والأحوال مع استحالة نفى الأجناس فيها؟ قلنا: لَمَّا استعملتِ الصفاتُ والأحوال في الاستثناء المفرغ وتعدّر من حيث الوجود نفياً أجناسها جعل المنفي إما الأنواع المضادة للمذكور بعدها وإما الجنس على سبيل المبالغة، كما قيل في قوله تعالى: ﴿ قُلْ لا أَجِدُ فيما أُوحِيَ إليَّ مُحرَماً ﴾^(١)، إلى آخره، وذلك كثيراً في الكلام. فبهذا التأويل تُستعمل الصفاتُ والأحوال في الاستثناء المفرغ. فعلى هذا لا تكون «إلا» أفادتُ إلا أحدَ أمرين: إما نفياً جميع الصفات على طريق المبالغة. كأنَّ قائلاً قال: ليس زيدٌ خيراً^(٢) ممن مررتُ بهم، فقلت: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيراً منهم، وإمّا نفياً ما يضادُّ كونه خيراً منهم على ما تقدّم.

قال: «وقد أوقع الفعل موقعَ المستثنى في قولهم: نشدتك»، إلى آخره. وقوعُ الفعل موقعَ الاسم في مواضع محفوظة. منها: وقوعه بعد

(١) الأنعام: ١٤٥.

(٢) في الأصل وفي ب: خير. وهو خطأ من الناسخ.

«إلا»^(١)، و«لَمَّا» في معناها^(٢)، أو أوقعت بعد فعل طلب في قسم الاستعطاف، وإنما لوقوعه على سبيل الاختصار لكثرة وقوعه، وكذلك أوقعوا الفعل الذي قبله مثبتاً لفظاً منفيّاً معنى لذلك. والمعنى في قولك: نشدتك بالله إلاً فعلت ما أطلب منك، إلا فعلك^(٣)، فما بعد «إلا» في موضع نصب على المفعولية، والاستثناء من باب الاستثناء المفرغ، فهو مفعول، كقولك: ما أطلب إلا فعلك.

[إملاء ٧٤]

[اتصال الضميرين الغائبين وليس أحدهما فاعلاً]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانين عشرة على قوله في المفصل^(٤):

وقد جعلت نفسي تطيب لضعمة لضعمهاها يقرع العظم نابها^(٥)

يقول: طابت نفسي للشدة التي أصابتنى لوقوع القاصد لي بها في أعظم منها، والضعمة عبارة عن الشدة. وهما اثنان قصدها بسوء فوقها في مثل ما طلباه له.

(١) قال سيويه: «وسألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلا فعلت ولما فعلت، لمَ جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمت هاهنا كقولك: والله؟ فقال: وجه الكلام لتفعلن هاهنا، ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله، إذ كان فيه معنى الطلب». الكتاب ١٠٥/٣.

(٢) مثل: عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً، بمعنى: إلا ضربت.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٧٨/١.

(٤) ص ١٣٠.

(٥) هذا البيت من البحر الطويل وقائله لقيط بن مرة الأسدي كما في أمالي ابن الشجري ٨٩/١ والحماسة البصرية ٩٩/١. وهو من شواهد سيويه ٣٦٥/٢. ولم ينسبه لأحد، والرضي ١٩/٢، والخزانة ٤١٥/٢، وابن يعيش ١٠٥/٣ ونسبه لمغلس بن لقيط الأسدي. وقد أوضح المؤلف معنى البيت وموضع استشهاده.

و«جَعَلَ» هذه من أفعال المقاربة التي يجب أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً. ولضغمة: معمولٌ لـ «تَطِيبُ»، إعمال الفعل في مفعوله، وليست بمعنى المفعول من أجله، لأنه لم يُرد أنها طابت لأجل الضغمة، وإنما طابت بها. والتعليلُ هو قوله: لضغمتها، أي: طابت نفسي لما أصابني من الشدة لإصابة مَنْ قصدني بمثلها. والضغمة: العضة، فكنى بها عن المصيبة. ويقال: ضَغِمَ الشدة وضَغِمَتْهُ. وجاء البيتُ على الوجهين. فقوله: لضغمة، من قولهم: عَضَّتْ الشدة، لقوله: يقرعُ العظمَ نابهاً. وقوله: لضغمتها من قولهم: عضضتُ الشدة، لأنَّ الفاعلَ ضميرٌ من أصابها، وضميرُ المفعول ضميرُها. أي: لضغمتها إياها، فهي معضوضَةٌ لا عاضَّةٌ لمجيئها مفعولةٌ لا فاعلة. ويجوز أن يكون الموضوعان من: ضَغِمْتُ الشدة، لأضغمتني. ويكون قوله: يقرعُ العظمَ نابهاً، مبالغةً في أنه عَضَّ الشدة عضاً قوياً بلغ منتهى ما يبلغه العَضُّ، وكنى ببلوغ النابِ العظمَ عن ذلك.

وموضعُ استشهاده مجيءُ الضميرين الغائبين متصلين وليس أحدهما فاعلاً وهما ضميرُ الفاعلين، وهو قوله: هما، وضميرُ العضة وهو قولك: ها، وهو شاذ. والقياسُ في مثله: لضغمتها إياها، كراهة اجتماع ضمائر الغائبين البارزة من جنس واحد بخلاف ما لو اختلفا^(١). والضميرُ الأول في موضع خفض بالإضافة، وهو فاعلٌ في المعنى. والضميرُ الثاني في موضع نصب على المفعولية بالمصدر، أي: لأنَّ ضَغَمَها. وقرعُ العظمِ نابهاً: في موضع صفة، إمَّا لضغمة الأولى، وفصل للضرورة بالجار والمجرور الذي هو لضغمتها، ويضعف لأجل الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي، وهو

(١) قال الشاعر:

لوجهك في الإحسان بسط وبهجة أنالهما قفو أكرم والد

= انظر أوضح المسالك ١٠٤/١.

غير سائغ. وإما في موضع صفة لمعنى قولك: ها، إذ معناه: لضغهما مثلها، إذ الأولى لم تصب هذين وإنما أصابهما مثلها، فهو في المعنى مُراد، فـ «مثل» (١) نكرة وإن أضيفت إلى المعرفة، فجاز أن توصف بالجملة.

ويجوز أن يكون: يقرعُ العظم نأبها، جملة مستأنفة لتبيين أمر الضغمة في الموضوعين جميعاً، فلا موضع لها من الإعراب، لأنها لم تقع موقع مفرد. وما يُتوهم من أن «لضغهماها» مضاف إلى المفعول و«ها» في المعنى فاعل فيؤدي إلى أنه أضاف إلى المفعول وأتى بعده بالفاعل بصيغة ضمير المنصوب، مندفع بما تقدم من أنه لم يُرد أن الشدة عضت، وإنما أراد أنهما عضتا الشدة، إذ لا يستقيم أن يضاف المصدر إلى المفعول ويؤتى بالفاعل بصيغة ضمير المنصوب باتفاق، فوجب حملهُ على ما ذكرناه دفعا لما يلزم مما أُجمع على امتناعه.

[إملاء ٧٥]

[قول لابن برهان والرد عليه]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر في

المفصل (٢):

كَمْ نالني منهم فضلاً على عَدَمٍ إذ لا أكاد من الاقتارِ أحتَمِلُ (٣)

(١) في ب، د، س: ومثل:

(٢) ص ١٨١.

(٣) هذا البيت من البسيط وقائله القطامي، وهو عمير بن شبيب، من قصيدة يمدح فيها

عبد الواحد بن الحارث بن الحكم والى المدينة في عهد مروان بن الحكم الأموي. انظر

ديوانه ص ٦ (تحقيق ياكوب بارث - ليدن ١٩٠٢ م). وهو من شواهد سيبويه ١٦٥/٢

والمقتضب ٦٠/٣ والإنصاف ٣٠٥/١ والرضي ٩٧/٢. واستشهد به الزنجشيري على أنه لما

فصل بين «كم» وميزها نصب المميز، وهذا مذهب البصريين. أما عند الكوفيين فإنه

يجز. انظر الإنصاف ٣٠٣/١.

قال ابن برهان^(١) النحوي: كَمَّ: مبتدأ، ونالني: خبره. وفي «نالني» ضميرٌ فاعلٌ عائدٌ على «كَمَّ». وقوله: على عدم، حالٌ من «ي». إذ لا أكاد: ظرفٌ زمانٍ مضافٌ إلى الجملة من الفعل والفاعل. وأحتملُ: منصوبٌ بـ «أكاد». ومن الاقتار: مفعولٌ له يعمل فيه أحتمل. انتهى كلام ابن برهان^(٢).

قال الشيخُ رحمه الله: لا يصح أن يكون^(٣) معمولاً لـ «أحتملُ» لفساد المعنى إذ الاحتمال لم يكن من أجل إقتار فيخصّصه بالنفي، وإنما يصحُّ مثل ذلك لو كان قصدٌ إلى شيء يصحُّ أن يكون معللاً بمثل ذلك ثم ينفيه مخصّصاً له كقولك: ما جئتكَ طمعاً في برك. فإنَّ المجيء قد يكون طمعاً في البر، فنفي المجيء المقيد بعلّة الطمع، ولذلك لا يلزم منه نفي المجيء لغير ذلك، لأنه لم يتعرض له، بل قد يُفهم منه إثبات مجيء لغير ذلك عند من يقول بالمفهوم. أما لو قال: ما كلفتك بشيءٍ للتخفيف عليك، فلا يستقيم أن يكون تعليلاً لـ «كلفتك»، فإنه لا يصحُّ أن يكون التخفيفُ علّةً للتكليف، وإنما علل به نفي التكليف، أي: انتفى التكليفُ من أجل غرض التخفيف. وسرُّ ذلك هو أنه إذا تعلّق الفعل بشيءٍ فلا بدُّ أن يعقل مثبتاً في نفسه ثم يتعلّق النفي به. وإذا تعلّق النفي به انتفى المقيدُ بما تعلّق، ولا ينتفي مطلقاً، إذ لم ينه إلا مقيداً. ومن أجل ذلك امتنع تعلُّقُ «من الاقتار» بـ «أحتمل». ويمتنع أيضاً تعلُّقه بـ «أكاد»؛ إذ لا يتصوّر تعليلٌ مقارنة الاحتمال بالاقتار لأنه عكسُ المعنى على ما تقدّم في

(١) هو عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي العكبري نسبة إلى عكبرا على دجلة فوق بغداد، صاحب العربية واللغة والتاريخ. كان زاهداً ومتعصباً لأبي حنيفة. توفي سنة ٤٥٦ هـ. انظر بغية الوعاة ١٢٠/٢ وإنباه الرواة ٢١٣/٢.

(٢) انظر قوله هذا في شرح اللمع ص ٣٦٥ (رسالة ماجستير. تحقيق فائز فارس محمد الحمد. جامعة القاهرة سنة ١٩٧٤ م).

(٣) الضمير المستتر في (يكون) يعود على (من الإقتار).

«احتمل»، فوجب أن يكون متعلّقاً بالنفي إذ هو المسبّب في المعنى ، لأنّ المعنى : انتفت مقارنة الاحتمال من أجل الاقتار . ألا ترى أنك^(١) لو قلت لمن قال : انتفت مقارنة الاحتمال : ما سبّب ذلك؟ لصحّ أن يقول : سببه الاقتار . ولو قلت لمن قال : ما سبّب مقارنة الاحتمال أو ما سبّب الاحتمال؟ وقال : سببه الاقتار ، لكان فاسداً . فهذا مما يوضح أنه تعليل للنفي ، غير مستقيم أن يكون تعليلاً لـ «أحتمل» أو «أكاد» .

[إملاء ٧٦]

[وضع الضمير المتصل موضع المنفصل]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر في المنفصل^(٢) وهو :

وما نبالي إذا ما كنتِ جارِتناً أَلَا يُجاوِرنا إِلاّكِ دِيارُ^(٣)

معناه : إذا حصلتِ مجاورتك فانتفاءً مجاورة كلّ أحد مغتفرةً غيرُ مبالى بها ، لأن مجاورتكِ هي المقصودةٌ دون جميع المجاورات . و«أن لا يجاورنا» في موضع مفعول . إمّا على تقدير حذف حرف الجر ، كقولك : ما باليتُ بزيد ، أو على التعدي بنفسه ، كقولك : ما باليتُ زيداً . وديارُ : فاعلٌ لـ «يجاورنا» . وموضعُ الاستشهاد قوله : إلاك ، لوضعه الضمير المتصل موضع المنفصل . والأصل أن لا يجاورنا إلا إياك ديار ، لأنه مستثنى مقدّم على المستثنى منه ، فوجب أن يكون منصوباً كقولك : ما جاءني إلا أخاك أحدٌ ، فعُدل عن لفظ (١) ألا ترى أنك : سقطت من د .

(٢) ص ١٢٩ .

(٣) هذا البيت من البسيط ولم يعرف قائله . وهو من شواهد الرضى ١٤/٢ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، والمغني ٤٩٢/٢ (دمشق) ، والخزانة ٤٠٥/٢ ، وقد ذكر المؤلف موضع استشهاده ومعناه .

المضمّر المنفصل الذي هو إياك إلى المضمّر المتصل الذي هو الكاف وحدها للضرورة.

[إملاء ٧٧]

[الإضافة اللفظية والمعنوية]

وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قوله في المفصل^(١):
«إضافة الاسم إلى الاسم على ضربين: معنوية ولفظية»: أخذ في الكلام على المضاف إليه باعتبار الحرف المراد لا باعتبار الحرف الملفوظ به، لأن ذلك من باب حرف الجر، وستأتي^(٢) معرفتها فلا حاجة إلى تكرارها^(٣) ههنا.

وأما الكلام على المضاف إليه فليس له موضع أشبه من هذا، ولذلك استوعب ذكره ولم يتعرض للآخر.

وفسر المعنوية بقوله: «ما أفاد تعريفاً أو تخصيصاً»^(٤). وليس هذا التعريف بمستقيم لأن الغرض أن يُعلم بالإضافة ذلك. فإذا عرّفت به صار دوراً في حق المتعلم، إلا أنه اغتفره من حيث إنه بين اللفظية بعد ذلك بأمر واضح والمعنوية ما عداها، فلما كانت مبيّنة بذلك اغتفر الأمر فيما ذكرناه ولم يؤخرها بعد اللفظية

(١) ص ٨٢.

(٢) في الأصل: وسيأتي. وما أثبتناه من ب، وهو الأحسن.

(٣) في ب، س: تكريرها.

(٤) قال ابن يعيش: «وأما الإضافة المعنوية فإن تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية، وذلك بأن يكون ثم حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده، وهذه الإضافة هي التي تفيد التعريف والتخصيص، وتسمى المحضة، أي: الخالصة بكون المعنى فيها موافقاً للفظ». شرح المفصل ١١٨/٢.

لتوقف معرفتها في التحقيق عليها لأنها أصل في باب الإضافة، فلا يليق تأخيرها عن الفرع.

قال: «واللفظية أن تُضاف الصفة^(١) إلى مفعولها أو إلى فاعلها». فكل صفة مضافة إلى معمولها فهي اللفظية، وما عدا ذلك فمعنوية. فإذا أضيف ما ليس بصفة إلى معمول فهي معنوية، وإذا أضيفت الصفة إلى غير معمولها كانت معنوية أيضاً. فإذا قلت: ضرب زيدٌ حسنٌ، فإضافة «ضرب» وإن كان مضافاً إلى معموله معنوية^(٢)، وكذلك إذا قلت: ضاربٌ مصر، فالإضافة معنوية، لأنك لم تُرد أن الضرب واقعٌ في مصر، وإنما نسبت الضاربَ إلى مصر، كما لو نسبته إلى العلم وشبهه لتعريفه. وعلى ذلك حمل بعضهم: «مالك يوم الدين»^(٣). كراهة أن تجري النكرة صفةً على المعرفة. وعلى هذا الوجه يكون معرفةً لأنها إضافة معنوية فتفيد تعريفاً.

قال: «ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ». لأن الغرض بها تخفيف لفظي لا أمرٌ معنوي. وإذا لم يكن المرادُ بها أمراً معنوياً وجب أن يكون بعد الإضافة كما كانت عليه قبلها، فلذلك قيل: مررت برجل ضاربٍ زيد، فوصف به النكرة، ولو كان معرفةً لم يجر صفةً للنكرة، وامتنع: بزيدٍ ضاربٍ عمرو. ولو كان معرفةً لجاز وصفُ المعرفة به، وجاز: مررت بزيدٍ ضاربٍ عمرو، على أن يكون حالاً. ولو كان معرفةً لم يقع حالاً. وهذه كلها أحكامٌ تدل على أن معناها بعد الإضافة كما كان قبل الإضافة^(٤).

(١) وهذه الصفة ثلاثة أنواع: اسم الفاعل كضارب زيد، واسم المفعول كمضروب الغلام، والصفة المشبهة كحس الوجه.

(٢) لأن المضاف غير صفة.

(٣) الفاتحة: ٣.

(٤) أي: أن الإضافة اللفظية لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً بدليل وصف النكرة بها، ووقوعها =

[قال] (١): «وقضية الإضافة المعنوية أن يُجرّد لها المضاف من التعريف». وإنما كان كذلك من جهة أن تعريف الإضافة راجع إلى أمر معنوي معهود بينك وبين من تخاطبه في نسبة المضاف إلى المضاف إليه. والتعريف باللام راجع إلى ذلك، فكُره أن يُجمع بين أمرين، أحدهما مغنٍ عن الآخر. فإن قلت: لم لا يجمع بين الإضافة وبين غير تعريف الألف واللام كالأعلام وأسماء الإشارة؟ فالجواب: أنه في ذلك أبعَدُ لأنه إذا لم يجزَّ الجمع بين تعريفين متساويين للاستغناء بأحدهما فلأن لا يجمع بين تعريف قوي وتعريف ضعيف استغناءً بالقوي عن الضعيف أجدر. والتعريفات الأصلية أقوى من تعريفات الإضافة، فلذلك لم يَجْزُ إضافة اسم الإشارة ولا المضمرة ولا العلم (٢).

فأما زيدُ الفوارسِ فذاك راجعٌ إلى تأويله بالنكرات حسب ما تقدّم في الأعلام، لا على أنه أضيف مع إرادة العلمية، لأن ذلك متعذّر.

[قال] (٣): «وما نقله (٤) الكوفيون من قولهم: الثلاثة الأثواب فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء». أمّا القياسُ فلما ذكرناه. وأمّا استعمالُ الفصحاء فنحو ما أشدّه وما تمسك به الكوفيون لغةً ضعيفة، فلا تقوى لمعارضة ما ذكره البصريون من القياس واستعمال الفصحاء.

ووجهُ هذه اللغة أنهم لما رأوا الثلاثة الأثواب وبابه، المضاف والمضاف إليه في المعنى كشيء (٥) واحد، بخلاف باب غلام زيد، توهموا أنه ليس من حالاً. فمثال وصف النكرة بها قوله تعالى: ﴿هدياً بالغ الكعبة﴾. ومثال وقوعها حالاً قوله تعالى: ﴿ثاني عطفه﴾.

(١) زيادة من عندي ليعلم أن ما بعدها من كلام الزمخشري.

(٢) لأنه لا يعرض لها ما تحتاج معه إلى الإضافة.

(٣) زيادة من عندي حتى لا يختلط كلام ابن الحاجب بكلام الزمخشري.

(٤) عبارة المفصل: تقبله. ص ٨٣.

(٥) في الأصل: لشيء. وما أثبتناه من س، وهو الصواب.

ذلك القبيل، فعرفوا الاسمين جميعاً، وهو وهم محض، فإنه لو لم يُقدّر التعدد لم تصح الإضافة. ألا ترى كيف امتنعت في نحو: حبس منع، وأسد سبع^(١)، لما لم يكن تقدير التعدد ممكناً.

فدل على ذلك أن باب الإضافة عندهم سواء. فكما لا يجوز: الغلام زيد، بالإجماع، كذلك لا يجوز: الخمسة الأثواب^(٢).

قال: «وتقول في اللفظية: مررت برجل حسن الوجه»^(٣). يعني: أنهم لم يمتنعوا في اللفظية من تعريف الأول كما امتنعوا في المعنوية، لانتفاء مانع ذلك. ألا ترى أن اللفظية لا تفيد تعريفاً، والمانع إنما كان التعريف المفاد بالإضافة في المعنوية، فلما لم يكن ذلك ههنا لم يكن تعريف الأول ممتنعاً، فلذلك جاز: الحسن الوجه، كما يجوز: الحسن، لو لم تُضفه، لأن الحاجة إلى تعريفه مضافاً كالحاجة إلى تعريفه مفرداً.

قال: «ولا تقول: الضارب زيد» لأن التنوين زال بالألف واللام، فلم يُقدّم فيه الإضافة خفة^(٤)، وشرط الإضافة اللفظية ذلك في مثله، فلما انتفى الشرط انتفى الحكم. وأجازته الفراء^(٥)، إما لأنه لا يعتبر الخفة كما لا يعتبرها في

(١) أي: إضافة الاسم إلى مرادفه.

(٢) ولكن ابن الحاجب نفسه استخدم مثل هذا في كلامه. قال: «ولذلك جاءت في التركيب على الأربعة الأوجه التي ذكرناها». انظر إملاء (٧٠) من هذا القسم.

(٣) وعبارة الفصل: وتقول في اللفظية مررت بزید الحسن الوجه. الفصل ص ٨٤.

(٤) قال ابن يعيش: «لأن الألف واللام إذا لحقت اسم الفاعل كانت بمعنى الذي وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له فيلزم له أعماله فيما بعده». شرح الفصل ١٢٢/٢.

(٥) هو يحيى بن زياد بن عبد الله أبو زكرياء الفراء. كان أبرع الكوفيين في علمهم. أخذ علمه عن الكسائي، ثم أخذ عن أعراب وثق بهم. وكان متورعاً متديناً، زائد العصيبة على سيبويه. انظر مراتب النحويين ص ١٣٩، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٤٣.

الضاربك، وإما لأنه يقدر التنوين محذوفاً للإضافة، ويقدر التعريف بعد ذلك. أما كونه لا يعتبر التخفيف فليس بمستقيم، فإننا متفقون على امتناع: الحسن وجهه، وليس إلا لذلك^(١). وأما تقديره التنوين محذوفاً قبل الإضافة فليس بمستقيم، لأننا نعلم أن الألف واللام سابقة، وإذا كانت سابقةً وجب إثبات حكمها سابقاً، وإذا وجب حذف التنوين لأجلها لم يبق للإضافة ما يُحذف تخفيفاً.

قال: «وأما الضاربُ الرجلِ، فمشبّهٌ بالحسنِ الوجهِ»^(٢)، من حيث كان: الحسنُ الوجهِ، محمولاً على باب: الضاربِ الرجلِ، حتى جُوز فيه النصبُ الذي هو على خلاف المعنى. فإذا حملَه عليه لمشابهته فيما هو مخالفٌ للمعنى فلأن يجوز مشابهةً أخيه به في أمر لفظي أقرب، وهي الإضافة التي هي أقوى الوجوه في الحسنِ الوجهِ. وسيأتي ذكره في بابه.

قال: «وإذا كان المضافُ إليه ضميراً متصلاً جاء ما فيه تنوينٌ». يريد: أن متعلّق اسمِ الفاعلِ إذا كان مضمراً لا يجوز أن يكون منصوباً به لما يؤدي إليه من التناقض. لأنهم لو نصبوا بضارب في: ضاربك، لجمعوا بين التنوين والضمير. وكونه مضمراً متصلاً يُشعر أنه من تمام الأول، ودخولُ التنوين أو النون يُشعر بانفصال الأول، فكان الجمعُ بينهما من قبيل التناقض. ولما كان ذلك مرفوضاً في: ضاربك، ثبت أن للمضمر المتصل بالنسبة إلى هذه الإضافة شأناً ليس لغيره وهو كونه لا يُعتبر فيه التخفيفُ كما اعتُبر في غيره لأداء ذلك إلى

(١) في د: كذلك. والصواب ما أثبتناه.

(٢) وجه الشبه بينهما أن الضارب صفة كما أن الحسن صفة، وما بعده يكون مجروراً أو منصوباً. فتقول: هذا ضاربٌ زيداً وضاربٌ زيد، كما تقول: مررت برجل حسنٍ وجهاً وحسنِ الوجه. فلما أشبهه جاز إدخال الألف واللام عليه، وإن لم يكن مثله من كل وجه. ألا ترى أن المضاف إليه في: الضارب زيد، مفعول منصوب في المعنى، والمضاف إليه في: الحسن الوجه، فاعل مرفوع. انظر ابن يعيش ١٢٣/٢.

التناقض. وإذا ثبت ذلك في: ضاربك، ثبت مثله في: الضاربك، لأنه فرعه، فجرى الضاربك في الصحة كما جرى ضاربك^(١). وهذا إذا قلنا: إن الضاربك مضاف، وأما إذا قلنا: إنه عامل في الكاف النصب سقط احتجاج الفراء به على: الضارب زيد، واستغنيا عن الجواب عنه، فهذا مقصوده في الفصل. وأورد قوله:

هُمُ الْأُمُورِ الْخَيْرِ وَالْفَاعِلُونَهُ^(٢)

اعتراضاً في الجمع بين النون والضمير. وأجاب بأنه شاذ لا يعمل عليه. قال: «وكل اسم معرفة يتعرف به ما أُضيف إليه إضافةً معنوية». لأن الغرض فيها نسبة خصوصية بين الأول والثاني، فيلزم اكتساب التعريف لتعيينه بالخصوصية. قوله: إضافة معنوية، احتراز من الإضافة اللفظية، لما تقدم من أنها لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ، والمعنى على ما كان عليه.

قال: «إلا أسماء توغلت في إبهامها فهي نكرات وإن أُضيفت إلى المعارف». لأنه تعدد اعتبار الخصوصية المفيدة فبقي منكرًا، وذلك في^(٣) نحو: غير ومثل وشبهه. لأن المثلية والغيرية تقدّر بين كل شيئين. فلما توغلت الإبهام فيها تعدد اعتبار الخصوصية بخلاف رجل وثوب ودار.

(١) ونقل عن سيبويه أن الضمير في «الضاربك» منصوب، وفي «ضاربك» مجرور. انظر أوضح المسالك ١٠١/٣.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه: إذا ما خشوا من حادث الدهر معظمًا. وهو من شواهد الكتاب ١٨٨/١ ولم ينسبه لأحد. وقال: «وزعموا أنه مصنوع»، ورواية الشطر الأول فيه: هم القائلون الخير والأمرونه. وانظر خزنة الأدب ١٨٧/٢. وابن يعيش ١٢٥/٢.

(٣) وجدت هذه الكلمة في الأصل وفي م. وسقطت من الباقي. والمعنى يستقيم بدونها.

قال: «إلا إذا شُهرَ المضافُ بمغايرة^(١) المضافِ إليه أو بمماثلته^(٢)». فحينئذٍ يمكن اعتبارُ الخصوصيةِ، فيحصلُ التعريفُ لذلك.

قال: «والأسماءُ المضافةُ إضافةً معنويةً على ضربين: لازمةٌ للإضافةِ وغيرُ لازمةٌ لها». فاللازمةُ للإضافةِ كلُّ اسمٍ ذي نسبةٍ توغَّلَ في الإبهامِ باعتبارِ تلكِ النسبةِ، أو اسمٌ الغرضُ بوضعه المنسوبِ إليه هو. فالأولُ كأمامٍ وقدامٍ ومثلٍ وشبهه. والثاني: كسوى وذو. وهي على ضربين على ما ذُكر: ظروفٌ وغيرُ ظروف، ولكنها لا تخرجُ في المعنى عما ذكرناه. وغيرُ اللازمةِ للإضافةِ ما لم يكن كذلك، نحو: ثوبٌ ودار، فإنه يُستعملُ مفرداً ومضافاً.

قال: «وأيُّ إضافةٍ إلى اثنين فصاعداً إذا أُضيفَ إلى المعرفة^(٣). وضعُ «أي» يقتضي الإضافةَ لأنَّ الغرضَ به تفصيلُ المتعدّد، فالمتعدّدُ مقصودٌ بوضعه. وهو في الاستفهامِ معناه السؤالُ عن تعيينِ جزءِ المتعدّدِ باعتبارِ ما نُسبَ إليه. فإذا قلت: أيُّ الرجلينِ عندك؟ فمعناه السؤالُ عن تعيينِ أحدِ الرجلينِ الذي استقرَّ عنده. ثم لا يخلو إمّا أن يكون السؤالُ عن واحدٍ أو أكثر. فإن كان السؤالُ عن واحدٍ كان له طريقان: أحدهما: أن تضيفه إلى معرفةٍ مثنى أو مجموع، عهداً في المثنى، وعهداً وجنساً في المجموع. والثاني أن تضيفه إلى نكرةٍ مفرد^(٤). فتقول في الأول: أيُّ الرجلينِ وأيُّ الرجالِ عندك^(٥)؟ وفي

(١) كقوله تعالى: ﴿غير المغضوب عليهم﴾ (الفاتحة: ٧).

(٢) مثل: مررت بعبد الله مثلك.

(٣) قال ابن يعيش: «وإذا أُضيفت إلى معرفةٍ وجب أن تكون تلك المعرفة مما يتبعص ذلك بأن تكون المعرفة إما تشبیه أو جمعاً نحو قولك: أي الرجلين عندك وأي الرجال، وأيهما رأيت وأيهم مررت به». شرح المفصل ١٣٢/٢.

(٤) «وإنما جاز إضافةً إلى الواحد المنكور ههنا من حيث كان نوعاً يعم أشخاص ذلك النوع، فهو يشمل كل من يقع عليه ذلك الاسم، فلذلك جازت إضافةً إليه». انظر ابن يعيش ١٣٣/٢.

(٥) في س: عندي.

الثاني : أي رجلٍ عندك؟ وإن كان السؤال متعَدِّدٌ وجب إضافته إلى طَبَق ما يُسأل عنه منكراً، فتقول: أيُّ رجلين وأيُّ رجال؟ ولذلك وجب أن تقول في الأول: أيُّ الرجلين جاءك؟ وأيُّ الرجال جاءك؟ وفي الثاني: أيُّ رجلين جاءك؟ وأيُّ رجال جاؤوك؟ لأن الضمير يعود على المسؤول عنه، وهو في الأول مفردٌ وفي الثاني متعَدِّد. وكأنهم لما قصدوا السؤال عن متعَدِّد أضافوه إلى ما يطابقه، كأنهم فصلوا الجنسَ هذا التفصيل، ثم سألوا عن هذا الجزء الذي على هذه الصفة منه. فعلى هذا يكون قولهم: أيُّ رجلٍ؟ من القبيل الثاني، إلا أنه وافق الأول في المعنى من حيث كان السؤال عن مفرد، ولذلك^(١) ذكره صاحب الكتاب مع المثنى والمجموع.

قال: «وَحَقُّ ما يُضَافُ إليه (كلا) أن يكون معرفة^(٢) ومثنى^(٣) أو ما هو في معنى المثنى^(٤)». أما كونه مثنى فلأن وضعه لتأكيد المثنى، وهو لفظٌ مبهم يُضَافُ لتبيين ما هو له. فلو أُضيف إلى غير المثنى لفسد المعنى. وأما كونه معرفةً فلأن الغرض بإضافتها تبيين ما هي له. فلو أُضيفت إلى نكرة لم يحصل تبيين، وأيضاً فإنها من ألفاظ التواكيد، والتواكيد معارف. فإن قيل: فـ«كل» كذلك باعتبار الجمع، فكان حكمها ألا تضاف إلا إلى معرفةٍ مجموع، وقد قيل: كلُّ رجلٍ. فالجواب: أنهم التزموا في «كل» مثل ما التزموه في «كلا» إلا أن اسمَ

(١) في الأصل: وكذلك، عن الصواب ما أثبتناه.

(٢) وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصة نحو: كلا رجلين عندك محسنان. مغني اللبيب ٢٢٣/١ (دمشق).

(٣) وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو: كلاي وكلاك محسنان. مغني اللبيب ٢٢٣/١ (دمشق).

(٤) كقول الشاعر:

إنَّ للخير وللشرِ مبدى وكلا ذلك وجه وقبل
لأن «ذا» مثناة في المعنى.

الجنس لَمَّا كان عاماً حصل معنى الجمع ومعنى التعريف، فكان في المعنى مضافاً إلى مجموع معرفة وهو المقصود. ولو فُعِلَ بكلا هذا الفعل فسد المعنى، إذ لا يصح العموم مع قصد المثنى. والأفصح أن يكون لفظ المضاف إليه لفظاً واحداً غير معطوفٍ عليه لفظٌ آخرٌ يكون باعتبارها مثنى. كأنهم قصدوا إلى إرادة تبين أن المراد الجزءان^(١) المضافُ إليهما «كلا»، وقد جاء ذلك في الشعر تنزيلاً للمعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، كقوله: كلا زيد وعمرو^(٢).

[إملاء ٧٨]

[من معاني تفاعل]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفضل^(٣):

إذا تَخَارَزْتُ وما بي مِنْ خَزْرٍ ثم كَسَرْتُ العَيْنَ مِنْ غيرِ عَوْرٍ^(٤)

تخازرَ الرجل: إذا ضيق جفنه ليحدّد النظر، كقولك: تعامى وتجاهل، والخزْرُ: ضيقُ العين وصغرُها. ورجلٌ أخزُرُ: بين الخزر. ويقال: هو أن يكون الإنسان كأنه ينظر بمؤخرها. وموضع الاستشهاد منه ظاهر، وهو أن «تفاعل» يأتي ليريك الفاعل أنه في حال ليس فيها، كما قال: تجاهلتُ وتغافلتُ. يعني أن هذه الحال ليست ثابتةً له.

(١) في ب: الجزئين، والصواب ما أثبتناه، لأنه خبر أن.

(٢) وكقول الشاعر:

كلا أخي وخليلي واجدي عضداً وساعداً عند إمام الملهمات

(٣) ص ٢٨٠.

(٤) هذا البيت من الرجز وينسب لعمرو بن العاص. وقيل: للنجاشي الحارثي. وقيل:

لأرطاة بن سهية. وهو من شواهد سيبويه ٦٩/٤ والمقتضب ٧٩/١ وأمالى القالي ٩٦/١

وشرح أبيات سيبويه لابن السيرا في ٣٣٩/٢. وقد أوضح المؤلف معناه وموضع استشهاده.

[مجيء العلم الثلاثي الساكن الوسط منصرفاً وغير منصرف]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل^(١)

لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَها دَعْدُ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي العُلْبِ^(٢)

لَفَّعَ رأسه تَلْفِيعاً أي : غطاه . وَلَفَّعْتُ المَزَادَةَ أيضاً قَلْبِتها . وتَلَفَّعَتِ المرأةُ بِمِثْرِها^(٣) أي : تَلَحَّفَتْ به . واللَّفَاعُ ما يَتَلَفَّعُ به . ومعناه : أن هذه عندها رفاهية وليست كغيرها تَغْتَذِي فيما يُحَلَبُ فيه ، بل لها إِنْاءٌ غيرُهُ تُسَقَّى فيه أو تَغْتَذِي فيه . ولا تَتَسَرَّ بِفَضْلِ مِثْرِها في أنها تَشَدُّه في وسطها وتعمل فاضلة على رأسها ، بل لها شيءٌ آخَرُ تَلَفَّعَ به رأسها . وإنما يَتَلَفَّعُ بِفَضْلِ مَازِرِهن البَدَوِيَّاتُ والإماء الماهنات الممتهنات .

وقيل : إنَّ هذه لم تُسَقِّ اللبْنَ لا في علبه ولا في غيرها لأنَّها متحضرة . وإنما يشرب اللبْنَ أهل البدو لأنهم لا يكادون يجدون الماء . وموضع الاستشهاد ظاهر . والعُلْبُ جمعُ عُلْبَةٍ ، وهو مُحَلَّبٌ من جلد . ويُقال في جمعه أيضاً عِلاب .

(١) ص ١٧ .

(٢) هذا البيت من المنسرح . قيل : لعبيدالله بن قيس الرقيات . انظر ملحقات ديوانه ص ١٨٧ . وقيل : لجرير . انظر الأشعار النسوية إليه في ديوانه ١٠٢١/٢ . وهو من شواهد سيبويه ٢٤١/٣ ، والكمال ١٨٣/١ ، والخصائص ٦١/٣ . والشاهد فيه مجيء العلم الثلاثي الساكن الوسط منصرفاً وغير منصرف .

(٣) المرط : كساء من خز أو صوف . اللسان (مرط) .

[أعمال جمع صيغة المبالغة أعمال الواحد]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل^(١):

(٢) شَمُّ مَهاوِينُ، أبدانَ الجَزورِ مَخا ميصُ العِشِيَّاتِ لا خورٍ ولا قَزَمُ

الشمُّ: ارتفاعٌ في قِصبة الأنف مع استواء أعلاه. فإن كان فيها أحدِيدابٌ فهو القنى. يصفهم بالارتفاع، إمَّا في النسب أو الكرم أو القَدْر، أو غيره. وهو مأخوذٌ من الشمِّ المذكور. وقوله: مَهاوِينُ أبدانَ الجَزورِ، جمعُ مَهاونٍ على سبيل المبالغة، أي: ينحرونها. وقوله: مَخامِصُ العِشِيَّاتِ، أي: ضامرون البطون. يصفهم بأنهم لا يبادرون إلى العِشاءِ، بل ينتظرون من يأكل معهم من ضيف أو غيره. وقوله: لا خورٍ ولا قَزَمُ. والخورُ: الضعْفُ، يقال: رجل خوار، ورمح خوار، وأرضُ خوارة، والجمعُ خورٌ. والقَزَمُ بالتحريك: الدناءة والقماءة. والقَزَمُ: رذال الناس وسفلتهم. يعني: ولا ضعفاء ولا رذال الناس.

وموضع الاستشهاد من^(٣) قوله: «مَهاوِينُ أبدانَ». فإنه أورده في قوله: «وما تُني من ذلك وجمع مصححاً ومكسراً يعمل عمل المفرد». و«أبدان» منصوبٌ به. و«شم» خبرٌ مبتدأ محذوف، وما بعده أخبارٌ. وأضاف قوله

(١) ص ٢٢٨.

(٢) البيت من البسيط وهو للكُميت. انظر ديوانه ١٠٤/٢. وهو من شواهد سيبويه ١١٤/١ والهَمْعُ ٩٧/٢ والخزانة ٤٤٨/٣. والصفات في البيت تروى مرفوعة ومجرورة. قال البغدادي: الأوصاف جميعها مجرورة في البيت لأن قبله:

يأوي إلى مجلسٍ بادٍ مكارمهم لا مطمعي ظالمٍ فيهم ولا ظلمٌ
وقد أوضح المؤلف معناه وموضع استشاده.

(٣) في ب، د، في.

«مخاميص»، إلى العشيات، مثل قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ﴾^(١). ويا سارق الليلة أهل الدار^(٢)، على سبيل الاتساع.

[إملاء ٨١]

[تعقيب على كلام للزمخشري في المبتدأ والخبر]

وقال مملياً [بدمشق سنة عشرين وستمائة]^(٣) على قوله في المفصل^(٤): «لأنهما لو جرّدا لا للإسناد لكانا في حُكْم الأصوات التي حقّها أن ينعق بها غير معربة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب»: جعل انتفاء الإعراب ههنا من أجل انتفاء سببه. وذَكَر الأصوات في المبنيات وجعل كونها مبنية لمانع منع من الإعراب وهو مناسبتها لما هو مبني في أصل وضعه^(٥)، فناقض في موجب البناء وتحكّمه في أحد الموضعين بانتفاء سبب الإعراب، وفي الموضع الآخر بوجود السبب لأنه إذا حكم بانتفاء الحُكْم لوجود المانع فقد أثبت وجود السبب. هذا إن حملنا الأصوات ههنا على أنها هي التي أقصدها ثمّ وهو الظاهر. فأما إذا قصد بالأصوات ههنا اللفظ الذي لا تركيب فيه، وقصد بالأصوات ثمّ الألفاظ التي يُحكى بها صوتٌ مع التركيب صح أن يكون الأول لانتفاء السبب والثاني لوجود المانع، أو قصد بالأصوات هنا تلك الأصوات مع عدم التركيب، وقصد بها ثمّ هذه مع وجود التركيب، فيكون بناؤها ههنا لانتفاء سبب الإعراب، وبنائها ثمّ لوجود المانع، فيزول التناقض.

(١) سبأ: ٣٣.

(٢) من شواهد سيبويه ١٧٥/١. ومعاني القرآن للفراء ٨٠/٢. والمحتسب ١٨٣/١. والشاهد فيه جعل الليلة مسروقة على سبيل الاتساع.

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) ص ٢٤.

(٥) قال الزمخشري: «وسبب بنائه مناسبتها ما لا يمكن له بوجه قريب أو بعيد بتضمن معناه».

المفصل ص ١٢٥.

[مسائل في الحال]

وقال أيضاً مملياً على مواضع في الحال في المفصل^(١). قال: «شبه الحال بالمفعول من حيث إنها مفعول فيها». كان يقتضي أن يذكر شبهه بالمفعول بعد ذكر حده، وإنما قدّمه لينبه على أنّ المفاعيل قد انتهت وأنّ هذا ابتداء المشبهات، ولو أخره لم يحصل هذا الغرض إلا بانتهاه.

قال: «ومجيئه^(٢) لبيان هيئة الفاعل أو المفعول». فأتى بالمعنى الذي وُضع لأجله الحال فصلاً يميّزه عن غيره. وكذلك جميع حدود النحويين لا يمكن أن تكون إلا كذلك، لأن الألفاظ من حيث كونها ألفاظاً لا يختلف بعضها عن بعض بحقيقة نفسية بل كلّها حقيقة واحدة. وإنما تختلف من جهة الموضوعات، فتجعل الموضوعات كأنها حقائق لها تقديراً، وتحدّ بها. ولما تحقّق ذلك وأراد حدّ الحال ذكر المعنى الذي وُضع لأجله الحال، وجعله فصلاً لأنه هو الذي يميّزه عن غيره. ويرد عليه في قوله: بيان لهيئة الفاعل أو المفعول، أن يُقال: جاء زيد العاقل، بيان لهيئة زيد وهو فاعل، فهو بيان لهيئة الفاعل^(٣) وليس بحال. وجوابه أن يقال: قوله: بيان لهيئة الفاعل، تنبيهاً على اعتبار الفاعلية في بيان الهيئة. وفي قولك: جاء زيد العاقل، لم تجيء بالعاقل بياناً لزيد باعتبار الفاعلية، وإنما جيئت به بياناً باعتبار الذات لا باعتبار كونها فاعلة، فحصل الغرض من الفرق بينهما.

وقوله: «لقيته مُصعداً ومنحدرًا». وقع في بعض النسخ: مُصعداً منحدرًا،

(١) ص ٦١. وعبارة المفصل: شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها.

(٢) في المفصل: ومجيئها. ص ٦١.

(٣) زيد العاقل . . . لهيئة الفاعل: سقطت من د.

بلا واو، ولكل وجه. ولكن الغرض الذي قصده صاحب الكتاب إنما يستقيم بالواو لأنه قصد إلى مجيء الحالين فيهما بعد ثبوتهما جمعاً وتفريقاً. وإذا صح مجيئهما جمعاً وجب عند تفريقهما أن يكون بالعطف. بيانه في الصفات أنك تقول: مررت بزيد وعمرو العاقلين، فإذا فرقت ما تعذر فيه الجمع جمعت بينهما بالواو فقلت: مررت بزيد وعمرو العاقل والجاهل. كذلك إذا قصدت ههنا تفريق ما قصدت إلى جمعه معنى وتعذر لفظاً قلت: لقيته مُصعداً ومُنحدرًا. نعم لو لم تُرد الجمع بين الحالين في المعنى وقصدت إلى أن تجعل مُصعداً حالاً من المفعول ثم انعطفت إلى بيان ذكر الفاعل فقلت: منحدرًا، لوجب أن يكون بغير واو، كما أنك لو قلت: مررت بزيد وعمرو العاقل، وكان العاقل نعتاً لعمرو، ثم خطر لك أن تصف بصفة هو عليها لوجب أن تقول: الجاهل.

قال: «والعامل فيها فعلٌ وشبهه^(١) من الصفات». قال الشيخ: لا بد للحال من عامل كسائر المعربات، وعامله هو الذي اقتضى التقييد، والمقتضى للتقييد هو الفعل إذ لولاه لم يكن حالاً، إذ الحال بيان هيئة الفاعل من حيث هو فاعل، وهذا إنما يكون بالفعل. فالفعل إذن هو الذي اقتضى هذه الحال، فيجب أن يكون هو الحال.

قوله: «وقد منعوا في^(٢)»: مررتُ ركباً بزيد» إلى آخره. قال الشيخ: للنحويين في هذا خلاف، منهم من يمنعه وهم أكثر البصريين. فمن منعه فحجته أنه لم يوجد في كلام العرب، ولا يمكن حملُه على المرفوع والمنصوب وإن لم يُسمع لظهور الفرق بينهما. وبيانه هو: أن الحال في المعنى معمولة بما

(١) في المفصل: إما فعل وشبهه. ص ٦٢.

(٢) في: سقطت من ب، د، س. وهي موجودة في المفصل، ص ٦٢. والعبارة بكاملها: وقد منعوا في: مررت ركباً بزيد، أن يجعل الراكب حالاً من المجرور.

عمل في صاحبها، والعامل في صاحبها هو الفعل والجار جميعاً. إلا أن عمل الجار لفظي وعمل الفعل معنوي، فينبغي أن يكونا عاملين في الحال من حيث اللفظ والمعنى، إلا أنهما ههنا بالعكس، عمل الفعل لفظي وعمل الحرف معنوي، والعرب لا تقدم معمول الجار عليه. فكما لا يجوز تقدم زيد على الباء فكذلك لا يجوز تقدم فرعه الذي هو حاله ومعمول عامله على الباء. وقد أجاز بعض النحويين حكماً عليه بأنه كالمرفوع والمنصوب^(١)، ولم يتنبهوا للفرق، ولولا الفرق لكان الأمر على ما قالوه^(٢).

قوله: «ومن حقها أن تكون نكرة وذو الحال معرفة». والذي يدل على كونها نكرة أمران: أحدهما: الفرق بينها وبين الصفة في كثير من المواضع، لأنك لو قلت: ضربت زيدا القائم، لاشتبه بالصفة. الثاني: أن المقصود الهيئة، والهيئة تحصل بالنكرة كما تحصل بالمعرفة. إلا أن النكرة أولى لخفتها لفظاً وتقديراً. أما اللفظ فلأن قولك: قائم، أخف من قولك: القائم. وأما التقدير فلأن أصل الأسماء التنكير، وما كان أصلاً كان أخف^(٣).

قوله: «وذو الحال معرفة». ليس بلازم أن يكون ذو الحال معرفة إلا في الحال الذي لا يجب تقديمها وهو الذي قصده، لأن ذا الحال قد يكون نكرة وتكون الحال واجبة^(٤) تقديمها.

(١) وقد أجاز ابن كيسان قياساً إذا كان العامل فيه الفعل حقيقة. انظر ابن يعيش ٥٩/٢.

(٢) وقد صرح ابن الحاجب بمنعه في الإيضاح. قال: «فتبث أن الوجه امتناعه» ١/٣٣٠.

(٣) قال أبو البركات الأنباري: «فإن قيل: لم يجب أن يكون الحال نكرة؟ قيل: لأن الحال جرى مجرى الصفة للفعل، ولهذا سماها سبويه نعتاً للفعل، والمراد بالفعل المصدر الذي يدل الفعل عليه وإن لم تذكره. ألا ترى أن جاء يدل على مجيء. وإذا قلت: جاء راكباً، دل على مجيء موصوف بركوب. فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة». أسرار العربية ص ١٩٣.

(٤) هكذا في جميع النسخ: والصواب حذف التاء.

وقد قال في آخر الفصل : « وتكبيرُ ذي الحالِ قبيحٌ إلا إذا قُدِّمَتْ عليه »^(١) . فلا يُجمع بين الكلامين إلا بما ذكرناه .

وقوله : « أنا فلانٌ بطلاً شجاعاً وكراماً جواداً » . إنّما يريد إذا اشتهر الشخصُ بهذه الصفات فحينئذ تأتي مؤكّدةً لأنه ذلك الشخصُ ، ولذلك قال : « فتحقّق ما أنت متّسمٌ به وما هو ثابتٌ لك في نفسك » .

وقوله : « زيد أبوك منطلقاً أو أخوك أحلت »^(٢) . لا يستقيم أن يكون حالاً لا مقيّدة ولا مؤكّدة . أما المؤكّدة فلا يستقيم إذ لا نسبة بين الانطلاق وبين الأبوة في التقدير والتحقيق . ولا يستقيم أن تكون مقيّدة لاستحالة المعنى ، إذ يصير المعنى^(٣) : أبوك في حال كونه منطلقاً ، فلا تجوز إلا إذا أردت التبنّي والصدّاقة ، لأن المعنى : يرجع زيدٌ مثل أبيك . وكونه مثله يقبل التقييد ، فجاء التقييد للمماثلة ، فيكون قد أخبر بأنه مماثلٌ لأبيه في حال الانطلاق خاصة ، ولا يكون من هذا الباب ، وكذلك أخوك .

قال : « والجملة تقع حالاً » . قد تقدم^(٤) أن الجمل نكرات فيصح وقوعها أحوالاً . ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية . فالاسمية بالواو على المختار ، إلا أن لا يكون فيها ضمير فيجب إثبات الواو ، ولما التزم إثبات الواو مطلقاً ، جعل : « فوه إلى في » شاذاً^(٥) . وتأول : لقيته عليه جبةً وشي ، وجعل « عليه » هو الحال ،

(١) كقول الشاعر :

لعزة موحشاً طلل قديم عفاه كل أسحم يستديم

(٢) « يعني أنه لا يكون أخاه أو أباه في حال دون حال أو وقت دون وقت . فإن أردت أنه أخوه من حيث الصدّاقة أو أبوه من حيث أنه تبنى به جاز ، لأن ذلك مما ينتقل ، فيجوز أن يكون في وقت دون وقت » . ابن يعيش ٦٥/٢ .

(٣) المعنى : سقطت من س .

(٤) في ب : تقرر .

(٥) قال ابن يعيش : « فإن أراد أنه شاذ من جهة القياس فليس بصحيح لما ذكرناه من وجود =

وَجِبَّةٌ: فاعل، فدلَّ بهذا على أنها لا تكون جملةً لا اسمية ولا فعلية. وإن كانت فعليةً لم يخلُ الفعلُ من أن يكون مضارعاً أو ماضياً، لأنَّ الأمر لا يقع لأنه إنشاء، والحالُ خبر، فلم يبقَ إلا الماضي والمضارع. والمضارعُ مثبتٌ ومنفي، فالمثبتُ بغير واو، مثاله: جاء زيدٌ يضربُ عمراً، لأنه بمنزلة اسم الفاعل لفظاً ومعنى، فاستغنى عن الرابط، ولا يكون إلا بضمير كاسم الفاعل، فيه أو فيما يعملُ فيه. وإن كان منفيّاً جاز إثباتُ الواو وحذفُها. أما حذفُها فلأنه كاسم الفاعل في المعنى فأجري مجراه. وأمّا إثباتُها فلأنَّ النفي في المعنى هو الحالُ منسوباً إلى الفعل، فبعدَ عن اسم الفاعل فاحتاج إلى الواو. وأمّا الماضي إن كان مثبتاً^(١) فهو كالمضارع المنفي في جواز الأمرين لقربه من اسم الفاعل من وجه^(٢) ويُعده من وجه. أمّا قربه فلأنه مثله في المعنى. وأمّا بعده فلأنه ليس على وزن اسم الفاعل. وأمّا الماضي المنفي فإثباتُ الواو أحسنُ لأنه أبعدُ منهما بالوجهين المتقدمين فكان إثباتها أحسن. وهذا إذا كان فيه ضمير. وأمّا إذا انتفى الضمير فلا بدّ من الواو^(٣).

قال: وقوله: «أخذته بدرهم فصاعداً». هذا إنّما يكون في أشياء متعددة

= الرابط في الجملة الحالية وهو الضمير في (فوه). وإن أراد أنه قليل من جهة الاستعمال فقرب لأن استعمال الواو في هذا الكلام أكثر، لأنها أدل على الغرض وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها». شرح المفصل ٦٦/٢.

(١) إن كان مثبتاً: سقطت من م.

(٢) من وجه: سقطت من م.

(٣) أجاز الكوفيون والأخفش من البصريين مجيء الحال من الفعل الماضي. أما البصريون فإنهم لا يميزون ذلك. ويجمعون على أنه إذا كانت معه قد، أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً. انظر الإنصاف مسألة ٣٢. ولا يفهم من كلام ابن الحاجب هنا أنه يميز وقوع الفعل الماضي حالاً. فهو يمنع ذلك إلا مع قرينة تشعر بالحالية. وقد ذكر ذلك في الإملاء (٤) من هذا القسم. ص: ٢٩٤.

اشترِي أَقْلَهَا بدرهم وبعضها بأكثر. فذكر أَقْلَ الأثمانِ أولاً ثم أتبع ذكرَ الزائد منصوباً. على أن المعنى: فذهب الثَّمَنُ في بعضه زائداً على الدرهم، واختُصِرَ الكلامُ لكثرتِه وعلمهم. ولو خَفَضَت لم يستقم، لِمَا فيها من التعقيب مع العطف، فيؤدِّي إلى أن يكون الثَّمَنُ في وقت أكثرَ من وقت في بيع واحد. وأيضاً لو سلّم من التعقيب أدّى إلى أن يكون الثَّمَنُ الدرهم والزائد، فيفسد المعنى من حيث إنه يصير الثَّمَنان لشيء واحد، وليس هو المراد. وإنّما المراد ما تقدّم. ولا تستقيم الواوُ لا خفضاً ولا نصباً. أما الخفضُ فلفساد الجمع بين الثمنين لشيء واحد. والنصبُ لما فيها من معنى الجمعية، وغرضُ المتكلّم أن يتبع ذلك الثمن ثمناً آخر، وهذا إنّما يحصل بالفاء. وأمّا «ثمَّ» فقد جاءت قليلاً لِمَا فيها من معنى الاتباع. إلا أنّ الفاءَ أولى منها لأمرين: أحدهما: أنها أخف. والآخر: أنّ في «ثمَّ» دليلَ المهلة ولا حاجةَ إليه.

[إملاء ٨٣]

[مسائل في التمييز]

التمييز. قال صاحب الكتاب^(١): «وهو رفعُ الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته». قوله: رفعُ الإبهام، يجوز أن يكون أراد المعنى وجاء به حدّاً، لأنه هو المقصود، ويجوز أن يكون على حذف مضاف، أي: دليل رفع الإبهام، ويجوز أن يكون الرفعُ بمعنى الرفع، ويردُّ عليه الحال، لأنّ قولك: جاء زيدٌ، يحتمل أن يكون ركباً، ويحتمل غير ذلك. كما أنك إذا قلت: عشرون، احتمل أن يكون ديناراً، وغير ذلك. وأجيب بأنّ هذا إبهام محقّق في قولك: عشرون، لأنك لا تعلم أنّ العشرين دراهمٌ أو دنانيرٌ، بخلاف

(١) الفصل ص ٦٥.

قولك: جاء زيد، فإنه لا لبسَ فيها ولا في تركيبها. فإن لفظة «زيد» لا إبهام فيها. ولفظة «جاء» كذلك. ونسبة المجيء الى زيد كذلك. فلذلك قال: في مفرد أو جملة. معناه: يكون الإبهام حاصلًا بخلاف قولك: جاء زيد، فإنه إبهام تقديري باعتبار الوجود وإن سُلّم وروده، فينبغي أن يريد في قوله: رفع الإبهام في جملة أو مفرد، عن ذات، والحال إنما هو رفع إبهام عن هيئات. وإذا وردت الصفة في النكرات فليس هو رفع إبهام في الموصوف وإنما هو تخصيص له. وإن كان في معرفة فليس الإبهام محققاً وإنما هو تقديري بعيد لاحتمال أن يقع. وأشكل ما يرد عليه صفة المشتركة كقولك: أعجبتني العين الباصرة. فإن العينَ تحتمل أشياءً مختلفة كما يحتملها عشرون فيدخل في حد التمييز. والجواب: أن العين لها دلالة على كل واحد من مدلولاتها على البدل. وإنما جاء الإبهام اتفاقاً لأجل الاشتراك بخلاف، «عشرون» وشبهه، فإنه لا دلالة فيه على واحد من الذوات المخصوصة، والإبهام محقق، وقد حصل الفرق بما يخرج عن الحد. والتمييز لا يكون إلا في جملة، وإنما غرضه أن يكون الإبهام عن جملة تارة وعن مفردٍ أخرى. والفرق بينهما أنك إذا قلت: عشرون، كان الإبهام في نفس المفرد الذي هو عشرون. وإذا قلت: طاب زيد، فطاب ليس فيه إبهام، وزيدٌ ليس فيه إبهام. وإنما نشأ الإبهام من نسبة الطيب الى ما يتعلق بزيد، وهو ذواتٌ مختلفةٌ غيرُ مذكورة^(١)، فاحتاج إلى التبيين.

وقوله: «أبرحتَ جاراً»^(٢). يجوز أن يكون الممدوح هو الجار، ويكون المعنى: أبرحَ بجارك، أي: عَظُمَ جارك. ويجوز أن يكون هو نفس المذكور، أي: أبرحتَ باعتبار كونك جاراً.

(١) في س: مؤكدة. وهو تحريف.

(٢) انظر الإملاء (٦٩) من هذا القسم. ص: ٣٦٧.

وقوله: «باعتبار معنى»^(١)، يعني في الاسم غير الصفة، احترازاً من قولك: حسنت وجهاً، فإنَّ الحُسْنَ لنفس الوجه لا باعتبار معنى آخر، بخلاف قولك: لله درّه فارساً، فإنه لا يحتمل إلا المعنى الثاني. والفرق بينهما: أن كلَّ تمييز عن جملة هو اسمٌ غيرُ صفة باعتبار معنى جاز فيه الوجهان، مثل قولك: عَظُمْتَ أباً وعماً وخالاً. إلا أن يرد ما يمنع فيه تقدير الغير، كقولك: طابَ زيدٌ نفساً.

وكلُّ تمييز كان صفةً لم يحتمل إلا وجهاً واحداً. وقوله: «امتلاً الإناء ماءً». يُقال: إنَّ التمييزَ عن الجمل هو في الحقيقة واقعٌ موقعُ المنسوب إليه. فإذا قلت: طابَ زيدٌ أباً وما أشبهه، الطيبُ منسوبٌ إلى النفس، فالمعنى: طابَ أبو زيد. فينبغي على هذا أن يكون التقدير: امتلاً ماءَ الإناء، وهو غيرُ معروف، فالجواب: أن أصله أن يقال: ملأتُ الماءَ فامتلاً، ثم كُثِر استعمالُهم نسبةً الامتلاء إلى الإناء حتى صار كأنه من صفته، فصار ذكرُ الماء بعده مفارقاً لـ «نفساً» في قولك: طابَ زيدٌ نفساً. وفي الحقيقة ما جاء إلا على الأصل المذكور في أن أصله: امتلاً ماءَ الإناء، كما قيل: إن أصل: طابَ زيدٌ نفساً، طابت نفسُ زيد. ثم قيل: امتلاً الإناء ماءً، كما قيل: طابَ زيدٌ نفساً. و﴿فَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٢): يُتَوَهَّمُ أنَّ التفجيرَ من صفة الأرض، وليس هو إلا للماء. يدل عليه قوله: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾^(٣) فالأصل: فَجَرَتْ عِيُونَ الْأَرْضِ، وَفَجَرْنَا عِيُونَ الْأَرْضِ، فهو مثلُ قولك: امتلاً الإناء ماءً. إلا أن هذا مفعولٌ وذلك فاعل. ففَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا، مثلُ قولك: ملأتُ الإناءَ ماءً. وامتلاً الإناءَ ماءً، مثلُ قولك: انفجرتِ الأرضُ عُيُونًا.

(١) لم ترد هذه العبارة في المفصل. ولا أدري من أين جاء بها ابن الحاجب.

(٢) القمر: ١٢.

(٣) البقرة: ٦٠.

قال: «ولا ينتصب المُمَيَّرُ عن مفرد إلا عن تمام»^(١). قال: «والذي يتم به أربعة أشياء». قوله: «التنوين». إن أراد به التنوين المفلوظ به والمقدَّر فهو باطل بقوله: «فالزائل التمام»^(٢) بالتنوين، والتنوينُ المقدَّر لا يزول. وإن أراد بالتنوين الأول اللفظي لم يكن حاصراً لِمَا يكون به التمام، لأنَّ أحدَ عشرَ تمامً بالتنوين المقدَّر. وكان الأولى أن يقول: بالتنوين المفلوظ به والمقدَّر، ويقول ثانياً: فالزائل التمام بالتنوين المفلوظ به.

قال: «فالزائل التمام بالتنوين ونون التثنية». فأنت بالخيار، يعني: أنك بالخيار، إن شئت أن تزِيل هذا التمام بأن تنسبه إلى تمييزه نسبة المضاف إلى المضاف إليه فتخفّض، كما تقول: خاتمٌ حديد. وإن شئت بقيت الأول تاماً، فيكون الثاني فضلةً فينتصب كما تنتصب سائر الفضلات. وكذلك في نون التثنية.

قوله: «واللازمُ التمام بنون الجمع والإضافة». إن قيل: فنون الجمع قد تكون زائلةً في قولك: مررتُ برجالٍ حسني وجهٍ وحسنيين وجهاً، لا خلاف في جواز هذا. فجوابه: أن هذا منصوبٌ في المعنى عن جملة، لأن معنى قولك: حسني وجهٍ، حسنو وجوهاً. فهو منتصب في المعنى عن جملة لا عن مفرد. وقد بينا الانتصابَ عن المفرد وعن الجملة. وإن الانتصابَ عن الجملة راجع إلى مثل هذا. وإنما لزم التمييز عن مفرد إذا كان جمعاً النصب، لأنه لا يكون إلا في «عشرون» إلى «تسعون»، وهذا تلزمه النون؛ لأنه لو أُضيف لكان إمّا تثبت

(١) قال ابن يعيش: «يريد أن المميز إذا كان بعد مفرد فلا بد أن يستوفي ذلك المفرد جميع ما يتم به ويؤذن بانفصاله مما بعده بحيث لا يصح إضافته إلى ما بعده إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فإذا لم يكن هناك ما يمنع الإضافة كان في حكم الناقص الذي لا يتم معناه إلا بما بعده من المضاف إليه». شرح المفصل ٧١/٢.

(٢) التمام: سقطت من م.

نونه أو تحذف، فكرهوا حذفها لأنه ليس بجمع على الحقيقة، وكرهوا إثباتها لأنه يشبه الجمع.

وأما المثني فهو مثني على الحقيقة. فجاز حذف نونه قياساً على سائر المثنيات عند الإضافة.

قال: «وتمييز المفرد أكثر^(١) فيما كان مقداراً». وقد يكون فيما ليس إياها كقولهم: لله درّه فارساً. ولم يذكر له ضابطاً. وحقيقته أنه راجع إلى معنى الانتصاب عن الجملة كما ينتصب «أباً» في قولك: الطيون أباً، وإن كانت صورته صورة المفرد فهو راجع إلى معنى الجمليّة. لأن معنى قولك: الطيون، طابوا أباً. ولم يجيء التمييز فيه إلا بهذا الاعتبار، وكذلك: لله درّه فارساً، وحسبك به ناصراً، معناه: اكتف به نصرة، وأتعجب منه فروسية، وأعظمه رجوليّة. والذي يبيّن أنه منتصب باعتبار الجمليّة أنّ كلّ تمييز عن معنى جمليّ يجوز فيه الجمع والإفراد إن كان المعنى يحتمله. وكلّ تمييز عن مفرد لا يجوز فيه إلا الأفراد كـ «عشرون درهماً». وهذا يجوز أن يكون جمعاً، لأنك لو قلت: لله درهم فرساناً، لكان جيداً. فيتبيّن أنه منتصب عن معنى جمليّ لا عن أفراد.

قال: «ولقد أبى سيبويه تقدّم المميّز على عامله»^(٢). لا يجوز تقدّم التمييز مطلقاً^(٣) لأمرين: أحدهما: أنّ العامل فيه كله الأمر المحتاج إلى

(١) في المفصل: أكثره. ص ٦٦، وكذلك في نسخة ب.

(٢) قال سيبويه: «وذلك قولك: امتلأت ماء وتفقات شحماً، ولا نقول: امتلأته ولا تفقاته. ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأت». ٢٠٥/١.

(٣) قال ابن الحاجب: «لا خلاف أن تقديم تمييز المفردات غير جائز عند الجميع، فلا يجوز: عندي درهماً عشرون، وكذلك ما أشبهه. وإنما الخلاف فيما انتصب عن الجملة المحققة كقولك: طاب زيد نفساً وحسن زيد أباً. وأجاز المازني والمبرد التقديم ومنعه سيبويه». الإيضاح ٣٥٦/١. وانظر أوضح المسالك ٣٧١/٢. والصبان ٢٠٠/٢.

التبيين، وليس هو بالفعل. فالعاملُ في «درهماً» قولك: عشرون، لاقتضائه تفسيراً. والعاملُ في قولك: طابَ زيد نفساً، الإبهامُ في الأمور المحتملة المنسوب إليها الطيبُ، وقد أجمعنا على أن: درهماً عشرون، لا يجوز، فكذا هذا. والآخر: سلّمنا أن العاملَ الفعلُ في أحدهما، ولكنَّ التمييزَ في المعنى موصوفٌ قدّمتْ صفتهُ لغرض، فإذا قدّم زال ذلك الغرضُ فيفوت ذلك المعنى^(١)، والمميّزاتُ كلّها في الحقيقة موصوفاتٌ لما انتصب عنه، وما انتصب عنه صفاتٌ لها، لأنّ قولك: عشرون درهماً، معناه: دراهمُ عشرون. وكذلك: منوان^(٢) سمنًا، معناه: سمنٌ منوانٍ. وكذلك: طابَ زيد نفساً، لأنّ النفس هي الموصوفةُ بالطيب في المعنى.

[إملاء ٨٤]

[مسائل في حذف «كان»]

وقال أيضاً مملياً على المفصل^(٣) على قوله: الخبرُ والاسم في بابي: كان وإنّ. قال: «لَمَّا شُبِّهَ العاملُ في البابين بالفعل المتعدي شُبِّهَ ما عمل فيه بالفاعل والمفعول». كلامه هذا يُشعر بأنّ اسم «كان» وأخواتها مشبّهة بالفاعل. ولم يذكره في المشبّهات بالفاعل. فإمّا أن يكون خالف قوله ثمّ بقوله ههنا، وإمّا أن يريد بقوله: «شُبِّهَ ما عمل فيه بالفاعل» المرفوعَ في «كان» دون «إنّ»، لأنه قد يُجمل الشيء ويراد به التفصيل، وهذا أولى ليُجمع^(٤) بين الأول والثاني من

(١) قال ابن الحاجب: «وإنما لم يجز تقديمه لأنه في المعنى فاعل، فكما أن الفاعل لا يتقدم على الفعل، فكذلك هذا. والثاني أن تقديمه يخرج عن حقيقة التمييز، فكان في تقديمه إبطال أصله». الإيضاح ٣٥٦/١.

(٢) مثني منا، وهو مكيال للسمن.

(٣) ص ٧٢.

(٤) في س: للجمع.

غير تناقض. والذي يدل عليه أنه حدّ الفاعلَ بحِدِّ يدخل فيه اسم «كان»
وقال (١): «هو ما كان المسندُ إليه من فعل أو شبهه مقدّماً عليه». و«كان»
كذلك.

ثم قال: «ويُضمر العاملُ في خبر كان». وخص «كان» بالذكر لثلاثيهم أن
أحواتها مثلها. ومثّل بقوله: إن خيراً فخيرٌ. وفي (٢) هذه المسألة أربعة أوجه:
نصبُهما، ورفعُهما، ونصبُ الأول ورفعُ الثاني، ورفعُ الأول ونصبُ الثاني. أمّا
نصبُ الأول فقويٌّ على إضمار «كان»، وإنّما أُضمرت «كان» دون غيرها لأنّها
كثرت في الاستعمال، ولما كُثر في الاستعمال شأنٌ في التخفيف، أو لأنّ
معناها إذا حُذفت لا يخل، فجاز فيها الحذفُ لذلك. وأمّا الرفعُ في الأول
ضعيف، وله وجهان (٣): أحدهما: وهو الأضعف، هو الذي ذكره صاحب
الكتاب (٤) فقال: تقديره كان خيراً. وضعفه عن الرفع من وجهين، أحدهما:
أنه قدّر الفعل الماضي مع وجود الفاء وهو متعذر، إذ لا يقال: إن أكرمتني
فأكرمتك. الثاني: أن حذفَ المبتدأ بعد فاء الجزاء (٥) أقرب من حذف الفعل
والفاعل. فتحقّق من ذلك أنّ نصبَ الأول ورفعَ الثاني هو الوجه (٦)، لأنك

(١) الفصل ص ١٨.

(٢) في ب: ففي.

(٣) ذكر ابن الحاجب أحد هذين الوجهين، ولم يذكر الآخر.

(٤) لم يذكر الزمخشري رفع الأول، وقد أشار ابن الحاجب إلى ذلك في الإيضاح ١/٣٨٢.

(٥) في م: الجواب.

(٦) فتكون «كان» قد حذفت هي واسمها. والتقدير في المثال المذكور: إن كان عملهم خيراً

فجزاؤهم خير. ومثّل ذلك قول الشاعر:

لا تقربن الدهر آل مطرف إن ظالمأً أبداً وإن مظلوماً

ومن ذلك قوله ﷺ: «التمس ولو خاتماً من حديد». ومثله قول الشاعر:

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل

جمعت فيه بين وجهيهما القويين^(١) . وعكس ذلك ضعيفاً فيهما جداً ، لأنك جمعت فيهما بين وجهيهما الضعيفين . ونصبهما جميعاً ضعيفاً باعتبار الثاني دون الأول^(٢) . ورفعهما جميعاً ضعيفاً باعتبار الأول دون الثاني^(٣) .

وأما قوله :

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مَرْتَحِلًا^(٤)

فتقديره كما قال : لِأَنَّ كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ . فَأَنْ مَصْدَرِيَّةٌ مُوَصُولَةٌ بِكَانَ المحذوفة . وَلَمَّا حُذِفَتْ عَوَّضَتْ عَنْهَا مَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُنْفَصِلًا لِحَذْفِ مَا يَتَّصِلُ بِهِ ، مِثْلَ قَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾^(٥) .

ومنطلقاً : خبير كان . وجاز حذف « كان » على ما تقدم ، وعوّضت « ما » لأن « أن » موصولة بالفعل مقتضية له ، ولم تُعَوِّضْ فِي « إِنْ » وَإِنْ كَانَتْ مُقْتَضِيَّةً ، لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ « إِنْ » أَكْثَرُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ . وَالْآخَرُ : أَنَّ « مَا » مَعَ أَنْ صِلَةٌ لَهُ . فَ « أَنْ » غَيْرُ مُسْتَقَلَّةٍ إِلَّا بِصِلَتِهَا ، وَأَمَّا « إِنْ » فمستقلة بمعناها ، فلا يلزم من

(١) قال ابن الحاجب : « وإنما اختير نصب الأول ورفع الثاني ، لأننا إذا نصبنا فالتقدير : وإن كان عمله خيراً ، والمعنى عليه » . الإيضاح ٣٨٠/١ .

(٢) قال سيبويه : « ومن العرب من يقول : إن خنجراً فخنجرأ ، وإن خيراً فخييراً وإن شراً فشراً » ، الكتاب ٢٥٨/١ ، والتقدير : إن كان عملهم خيراً فيجزون خيراً .

(٣) قال سيبويه : « وإن أضمرت الرفع كما أضمرت الناصب فهو عربي حسن ، وذلك قولك : إن خير فخير » . الكتاب ٢٥٩/١ . والتقدير : إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير .

(٤) هذا صدر بيت من البسيط وعجزه : فالله يكلاً ما تأتي وما تذر . ولم ينسبه أحد لقائل . وهو من شواهد الخزانة ٨٢/٢ ، والرضي ٢٥٤/١ ، ومغني اللبيب ٣٤/١ (دمشق) . والشاهد فيه حذف كان بعد أن المصدرية . وأصله : لأن كنت مرتحلاً . حذف اللام للاختصار ، ثم حذف « كان » ، فانفصل الضمير ثم زيدت « ما » للتعويض .

(٥) الإسراء : ١٠٠ .

التعويض فيما لا يستقل التعويض في المستقل . وقوله :

أما أنتَ ذا نفرٍ فإنَّ قومي لم تأكلهم الضَّبْعُ (١)

دخول الفاء ههنا في المعنى كدخولها في جواب الشرط ، لأن قولك : أن كنتَ منطلقاً انطلقت ، بمعنى قولك : إن كنتَ منطلقاً انطلقت ، لأن الأول سبب للثاني في المعنى . فلما كان كذلك دخلت دالةً على السببية كما تدخل في جواب الشرط ، فلهذا المعنى جاءت الفاء بعد الشرط المحقق والتعليل ، وهي لهما جميعاً في المعنى ، قال شاعرهم :

إما أقمتَ وأما أنتَ مرتجلاً فالله يكلاً ما تأتي وما تدرُ

[إملاء ٨٥]

[المنصوب بلا التي لنفي الجنس]

قال صاحبُ الكتاب (٢) : «هي كما ذكرتَ محمولة على إن» ، قال

الشيخ : يُشترط في نصبها أن يكون مضافاً أو مضارعاً للمضاف (٣) ، لأنه إذا لم

(١) البيت من البسيط وقائله عباس بن مرداس وأوله : أبا خراشة . وهو من شواهد سيويه ٢٩٣/١ ، والخزانة ٨٠/٢ ، والإنصاف ٧١/١ ، والرضي ٢٥٣/١ ، والخصائص ٣٨١/٢ . وأبو خراشة هو خفاف بن ندبة صحابي شهد فتح مكة . والضبع : السنة المجدية . ومعناه : يا أبا خراشة إن كنتَ ذا جماعة كثيرة فإن قومي لم تأكلهم السنون المجدية لكثرتهم . والشاهد فيه حذف كان بعد أن المصدرية . قال سيويه : «فإنما هي (أن) ضمت إليها (ما) ، وهي (ما) التوكيد ، ولزمت كراهية أن يحذفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل» . الكتاب ٢٩٣/١ .

(٢) ص ٧٤ .

(٣) المضاف كقولك : لا صاحب فضل موجود . وأما المضارع للمضاف فهو الشبيه به كقولك : لا خيراً من زيد قائم ، ولا حافظاً للقرآن عندك ، ولا ضارباً زيداً في الدار ، ولا عشرين درهماً لزيد . فالكلمات : خيراً ، حافظاً ، ضارباً ، عشرين ، شبيهة للمضاف وجارية مجراه لأنها عاملة فيما بعدها ، كما أن المضاف عامل فيما بعده .

يكن كذلك كان مبنياً على الفتح غير معرب. وعلة بنائه تضمُّنه معنى الحرف، لأن قولك: لا رجل في الدار، متضمَّن معنى قولك: لا من رجل في الدار. ولم يَبَّ إذا كان مضافاً لوجهين: أحدهما: أنهم كرهوا أن يبنوا متعدّدات. والآخر: أن الإضافة أقوى خواص الأسماء، فقابلت ذلك التضمُّن، فرجع الاسم إلى أصله.

والدليل على أن المفرد مبنياً أنه غير منون، ولا مانع منه لولا البناء. والدليل على أن المضاف والمشبه بالمضاف معرب التنوين عند الإمكان في قولك: لا ضارباً زيداً في الدار، ووجوب نصب صفته في قولك: لا غلام رجل أفضل منك موجود.

وقوله:

«لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً»^(١)

على إضمار فعل. وقع منه غلطاً، وإلا فلا خلاف أن المعطوف على المنفي بلا يجوز فيه النصب، سواء كُرِّرَتْ «لا» أو لا، كقولك: لا حول ولا قوة. وقد ذُكِرَ ذلك فيما بعد في فصل: لا حول ولا قوة.

وقد أورد هذا البيت النحويون مستشهدين به في نصب المعطوف على اللفظ. وأمّا قوله:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يَدُلُّ على مُحَصَّلَةِ تَبَيُّتٍ^(٢)

(١) هذا صدر بيت من السريع. وعجزه: اتسع الخرق على الراقع.

ونسبه سيويه لأنس بن العباس من بني سليم ٢٨٥/٢. ونسبه ابن منظور لأبي عامر جد العباس بن مرداس (قمر). وهو من شواهد الكامل ٦٩/٢. واللمع لابن جني ص ٤٤. ومغني اللبيب ٢٤٩/١ (دمشق). وقد أوضح المؤلف موضع استشهاده. وزعم يونس أنه نون مضطراً. انظر الكتاب ٣٠٩/٢.

(٢) سبق الكلام عن هذا الشاهد في الإملاء (٣٥) من الأمالي القرآنية. ص: ١٦٧.

فهذا هو الذي يستقيم فيه ما ذُكِرَ، لأنَّ «لا» فيه لم تقع متكررة بعد أخرى. فإمّا أن ينتصب على إضمار فعل كما ذكره الخليل؛ وهو أولى لأنه أبعد عن الضرورة إذ حذف الفعل كثير. وإمّا أن يُنَوَّن ضرورة كما زعم يونس^(١).

فإن قيل: فهل يجوز أن يكون «رجلاً» منصوباً بفعل دلَّ عليه «جزى» كأنه قال: ألا جزى الله رجلاً خيراً، وتكون «ألا» للاستفتاح، مثلها في: ألا قام زيد، و﴿ألا إن وعد الله حق﴾^(٢)؟ قلت: هو مستبعد مع جوازه لفظاً ومعنى. أمّا المعنى فهو أنه لم يُرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة، إنما قصده طلبه، فنصبه على ذلك المعنى يُفسد معنى الطلب. وأمّا اللفظ فإن قوله: يدل، على هذا التأويل، صفةٌ لرجل، وقد فصل بينه وبينه بالجملة المفسرة وهي أجنبية.

قال: «ومن حقها أن يكون نكرة»^(٣)، لأنَّ وضعها لنفي المتعددات، وهذا يقتضي التنكير. ولذلك إذا وقعت المعرفة وجب التكرير ليوَفِّر ما يقتضيه من التعداد^(٤) وشبَّهها سيبويه برُبِّ لذلك^(٥).

وأما قوله: «لا هيثم»^(٦) وشبهه مما ذُكر، فعلى تقدير التنكير، يعني: أن

(١) قال سيبويه: «وأما يونس فزعم أنه نَوَّن مضطراً». الكتاب ٣٠٨/٢.

(٢) يونس: ٥٥.

(٣) الفصل ص ٧٦. والعبارة فيه: وحقه أن يكون نكرة.

(٤) في س: التعداد.

(٥) قال سيبويه: «واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه ربِّ حسن لك أن تعمل فيه لا».

الكتاب ٢٨٦/٢. وقال أيضاً: «فلا لا تعمل إلا في نكرة كما أن ربِّ لا تعمل إلا في

نكرة». الكتاب ٢٧٤/٢.

(٦) الرجز بتمامه: لا هيثم الليلة للمطي. وبعده: ولا فتى مثل ابن خبيري. ولم يعرف

قائله. ومعناه: لا سائق كسوق هيثم. وهيثم اسم رجل كان حسن الخداء للإبل. انظر

سيبويه ٢٩٦/٢ والمقتضب ٣٦٢/٤. والشاهد فيه نصب هيثم بلا التي لنفي الجنس،

وهو علم معرفة. وجاز ذلك لأنه على سبيل التنكير.

«مثل» مقدرةً في المعنى، فصار نكرةً في المعنى، فصحَّ دخول «لا» عليه.
و «مثل» وإن أُضيف إلى المعرفة فهي نكرة.

واعلم أن كلَّ موضع حُذفت منه «مثل»، فلا يخلو الاسم الباقي من أن يكون مضافاً أو مفرداً. فإن كان مضافاً فلا إشكال أنه معرب على كل تقدير، مثل قولك: ولا أبا حسن لها^(١)، وشبهه. وإن كان مفرداً كان مبنياً، لأنَّ حكم المضاف بعد «لا» غيرُ حكم المفرد في اللفظ. وعند حذف المضاف رجع الباقي مفرداً، فيجب إعطاؤه حكم المفرد وهو البناء، ولذلك قالوا: لا هيثم. ولو كان معرباً لوجب أن يُقال: لا هيثماً. وأما: لا بصرة، فلا دليل منه لأنه يصح أن يقدر معرباً ومبنياً، ولكن يُحكم عليه بالبناء لما تقدّم.

قال: «وتقول: لا أب لك»، إلى آخره، في: لا أب لك ولا غلامين لك وشبهه مما كان مفرداً ودخلت اللام للاختصاص بينه وبين مَنْ نُسب إليه وجهان: أحدهما: وهي اللغة الفصيحة إجراؤه مجرى المفرد المقطوع عن الإضافة وإعطاؤه حكم البناء، إما بالحركات إن قبلها أو بحروف النصب إن لم يقبلها، أعني الحركات^(٢)، واللغة الأخرى إجراؤه مجرى المضاف وإعطاؤه حكمه من الإعراب بالحركات أو الحروف. فمن المواضع ما يظهر بين اللغتين الفرق لفظاً كقولك، لا أبا لك ولا غلامي لك. فإنَّ الاعراب بالألف في: لا أبا، أثره الإضافة، وحذف النون في: لا غلامي لك، أثر الإضافة، ومنه ما لا

(١) العبارة بكاملها: قضية ولا أبا حسن لها. أي: قضية ولا عالم بها. فدخل علي رضي الله عنه فيمن يطلب هذه المسألة. انظر سيويه ٢/٢٩٧.

(٢) قال ابن يعيش: «فلك في الاسم المنفي وجهان، أحدهما: أن يبنى مع «لا» ويكون حذف التنوين معه كحذفه مع خمسة عشر وبابه، وتكون اللام في موضع الخبر أو في موضع الصفة للاسم ويكون الخبر محذوفاً، وهذا الوجه هو الأصل والقياس». شرح المفصل

يظهر لفظاً، كقولك: لا غلام لك. فهذا إن قدرته مضافاً كانت الحركة حركة إعراب وإن قدرته منفصلاً كانت الحركة حركة بناء، إذ لا أثر للإضافة في مثله في هذا الموضع إلا حذف التنوين وهو أثر البناء، فيصير لفظ الإعراب ولفظ البناء فيه سواء.

فأما وجه اللغة الأولى فواضح وهو الشائع الكثير. وأما وجه اللغة الثانية فقد ذكر صاحب الكتاب أنهم قصدوا إلى الإضافة، وإذا كان مضافاً فحكم الإضافة فيه هو ذلك الحكم. وجعل اللام مزيدةً تأكيداً للإضافة. زيدت مع قصد الإضافة، ليؤفر على «لا» من حيث اللفظ ما يقتضيه من التنكير، وهو معنى قوله: «وقضاءً من حق المنفي في التنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال»^(١). فجعله مضافاً من حيث المعنى، وجعل اللام زائدةً لقصد صورة الانفصال. وهذا غير مستقيم في المعنى، ولو كان معرفةً لم يجز دخول «لا» عليه. و«لا» لا تدخل إلا على النكرات. ولا ينفعه أن دخول «لا» تجعله في الصورة نكرة، لأن امتناع دخول «لا» على المعارف لأمر معنوي لا لأمر لفظي. الثاني: أنا قاطعون بأن: لا أب لك، بمعنى لا أب لك. و«لا أب لك» غير مضاف في المعنى، فيجب أن يكون: لا أب لك، غير مضاف في المعنى. والأولى أن يقال: إنه في المعنى غير مضاف ولكنه أشبه المضاف من جهة أنك إذا قلت: غلام زيد، وغلام لزيد، فكلا اللفظين متفق على أن المعنى نسبة الغلام إلى زيد، وإن كان في الحذف معنى زائد باعتبار زيادة خصوصية. وإذا ثبت ذلك فقد صار ما وجد فيه اللام وما لم يوجد مشتركين في أصل النسبة.

(١) قال ابن يعيش: «يريد أن زيادة اللام في: لا أب لك، أفادت أمرين: أحدهما: تأكيد الإضافة، والآخر: لفظ التنكير لفصلها بين المضاف والمضاف إليه. فاللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الألف في الأب ومن جهة تهيئة الاسم لعمل لا فيه يعتد بها». شرح المفصل ١٠٧/٢.

فلما حصل هذا التشبيهُ أُجري مجرى المضاف في اللفظ والمعنى على حاله، كما أُجري «لا ضارباً زيداً» باتفاق مجرى المضاف في الإعراب. وإذا أُجروا المشبَّه بالمضاف من حيث مجرى المضاف حقيقة، فلا بُعدَ في أن يُجرى المشبَّه بالمضاف من وجه في المعنى مجرى المضاف. وإذا ثبت ذلك استقام التعليلُ وانتفى الاعتراض.

وقوله: «وقد شُبَّهت في أنها مزيدةٌ ومؤكدةٌ بتيم الثاني»^(١) بناءً على تعليله، وقد تبين رده.

قال: «والفرقُ بين المنفي في هذه اللغة»، يعني: عند إثبات الألف إذا قلت: لا أبا لك «وبينه في الأولى» يعني: عند حذف الألف إذا قلت: لا أب لك «أنه في هذه معربٌ»، لأنه مضافٌ عنده والمضافُ معربٌ أو لأنه مشبَّه بالمضاف عندنا فأُجري مجراه، «وفي تلك مبنى» لأنه لا إضافة، ولم يُعتبر شبهُ الإضافة من ذلك الوجه المعنوي فوجب البناء.

قوله: «وإذا فَصَلْتَ فقلت: لا يدين بها لك، ولا أب فيها لك، امتنع الحذف». في: لا يدين وشبهه، «والإثباتُ» في: لا أبا وشبهه اللذان هما أثر الإضافة «عند سيبويه» لأنه عنده مضافٌ^(٢)، والمضافُ لا يُفصل بينه وبين

(١) وذلك في قول جرير:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يُلقينكم في سوءة عمر
فعدي: مجرور بإضافة تيم الأول إليه، وتيم الثاني مقحم زائد للتوكيد. بوسياتي الحديث عن هذا البيت في الإملاء رقم (٣٩) من الأمالي المطلقة إن شاء الله.
ص: ٧٢٥.

(٢) قال سيبويه: «وتقول: لا يدين بها لك، ولا يدين اليوم لك، إثبات النون أحسن، وهو الوجه. وذلك أنك إذا قلت: لا يدي لك ولا أبا لك، فالاسم بمنزلة إسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء، نحو: لا مثل زيد، فكما قبح أن تقول: لا مثل بها زيد، فتفصل، قبح أن تقول: لا يدي بها لك، ولكن تقول: لا يدين بها لك، ولا أب يوم

المضاف إليه في غير الشعر، وعلى ما قلناه وهو مشبّه بالمضاف فلا يقوى قوة المضاف. ولا يلزم من جواز الفصل بالظرف في المضاف الفصل فيما شبّه به لضعفه عنه. وعلى مذهب يونس جاز لأنه مضاف أو مشبّه بالمضاف، وقد حصل الفصل باللام، فلا بُعد في الفصل بغيرها، والمذهب الأول.

[قال] ^(١): «وإذا قلت: لا غلامين ظريفين لك، لم يكن بدّ من إثبات النون في الصفة والموصوف»، لتعدّر إضافتهما أو أحدهما ^(٢)، أمّا تعدّر إضافتهما فإنه لا يضاف اسمٌ إلا وله في المعنى ذات منسوبة إلى مَنْ أضيف إليه. فلو أضيفا جميعاً لاقتضيا ذاتين. الآخر: لو أضيفا لاقتضيا مشرّكا، إذ لا يضاف شيان إلى واحد إلا بمشرك، ولو جاء المشرك فسد معنى الصفة. ولا يضاف الأول للفصل الحاصل بغير الظرف، ولا الثاني لأنه ليس بمقصود بالذات، وإنّما يضاف ما قصد به الذات لأنّ الإضافة لها. ولا يرد: لا ناصريّ لك وشبهه. لأن الموصوفَ فيه محذوف، وقد قامت هذه الصفة مقامه وأريد بها تلك الذات فأجريت مجراه.

قال: «وفي صفة المفرد وجهان» ^(٣). ذكر الصفة ههنا لأجل حكم اقتضاه النفي كما ذكرناه في صفة المنادى، وإلا فأحكام الصفات في الصفات.

= الجمعة لك ، كأنك قلت : لا يدين بها ولا أب يوم الجمعة ، ثم جعلت لك خيراً فراراً من القبح». الكتاب ٢/ ٢٧٩.

(١) زيادة من عندي ليعلم أن ما بعدها قول الزمخشري .

(٢) قال سيبويه ، «هذا باب لا تسقط فيه النون وإن وليت لك . وذلك قولك : لا غلامين ظريفين لك ولا مسلمين صالحين لك ، من قبل ان الظريفين والصالحين نعت للمنفى ومن اسمه، وليس واحد من الاسمين ولي «لا» ثم وليته لك . ولكنه وصف وموصوف، فليس إلى الموصوف سبيل إلى الإضافة». الكتاب ٢/ ٢٩٠.

(٣) عبارة الزمخشري بتمامها : «وفي صفة المفرد وجهان: أحدهما: أن يبنى معه على الفتح كقولك : لا رجل ظريف فيها. والثاني: أن تعرب محمولة على لفظه أو محله». وكان على ابن الحاجب أن يذكر العبارة كاملة ، لأنه قد تحدث عن أشياء لم يذكرها.

وقوله: «المفرد». احترازاً من المضاف والمشبّه به لأنه لا يجوز في صفته إلا النصب. أمّا وجه البناء فلأنهم نزّلوا الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد من جهة أنّ ذاتهما واحدة. والمقصودُ نفي رجل موصوف بالظرف. وقد يقال: فليَمَ لَمْ تنزّل صفة المنادى المبني مع الموصوف كالشيء الواحد حتى تكون الصفة مبنية؟ فالجوابُ عنه من أوجه: أحدهما: أنّ الصفة ههنا مقصودةٌ مخصّصةٌ، إذ لولاها لكان «رجل» في قولك: لا رجل، عام في الظرفاء وغيرها^(١). وليس الصفة في قولك: يا زيدُ العاقلُ، إلا لرفع وهم مقدر. والآخر: أن صفة المنادى المبني لا تكون إلا معرفة بالألف واللام أو بالإضافة. والإضافةُ والألفُ واللامُ يمنعان من البناء العارض. ألا ترى أنه لا يُبنى: لا غلامَ رجل، ولا غلامَ لزيد، وإذا كان ذلك مانعاً من البناء في الأصل الموصوف فهو في الصفة أجدر. الثالث: أنّ الألفَ واللامَ حرف لمعنى^(٢) بمثابة واو العطف في كونها حرفاً لمعنى^(٣)، فكما أنه لا يُبنى: لا رجلَ وامرأة، فكذلك ههنا، لثلا يؤدي إلى بناء أشياء متعددة.

والوجه الثاني مما يجوز في صفة المنفي: الإعرابُ، وهو على وجهين: على اللفظ^(٤) وعلى المعنى^(٥). ووجهه ما ذكرناه في صفة المنادى، وعامله كعامله، وعلته كعلته. فإن فصلتَ بينهما أعربتَ ليسَ إلا. لأنَّ الفصلَ يبطل

(١) هكذا وردت هذه الكلمة في جميع النسخ. والصواب: وغيرهم.

(٢) معنى: سقطت من س.

(٣) في الأصل وفي م، ب: حرف المعنى. وما أثبتناه هو الأصح.

(٤) تنصبه وتنونه فتقول: لا رجلَ ظريفاً عندك. وأجاز سيبويه عدم تنوينه. قال: «اعلم أنك إذا وصفت المنفي فإن شئت نونت صفة المنفي وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنون. وذلك قولك: لا غلامَ ظريفاً لك، ولا غلامَ ظريف لك». الكتاب ٢/٢٨٨.

(٥) ترفعه حملاً على موضع لا واسمها. لأنها وما عملت فيه بمعنى اسم واحد مرفوع بالابتداء، فتقول: لا رجلَ ظريفٌ عندك.

جعلهما كشيء واحد، فتعذر البناء، وليس في الصفة الزائدة^(١) عليها إلا الإعراب لثلا يؤدي إلى بناء المتعددات وجعلها كشيء واحد، وليس من جنس لغتهم. وإن كررت المنفي جاز في الثاني البناء لأنه تأكيد لفظي، فجاز أن يجري مجرى الأول لفظاً لأنه تكرير له. وجاز الإعراب لأن علة البناء إنما وجدت في الأول دون الثاني، فأعرب الثاني لذلك.

قال: «وحكم المعطوف حكم الصفة إلا في البناء»، لأن البناء متعذر، إما لزيادة الحرف على ما تقدم، وإما لأن المعطوف والمعطوف عليه متغايران، فلا يستقيم جعلهما كشيء واحد كالصفة. فلم يبق إلا الإعراب لفظاً أو محلاً، فاللفظ مثل قوله:

لا أب وأبناً مثل مروان وأبنيه^(٢)

ويجوز في «مثل» الرفع على أن يكون خبراً، ويجوز النصب على أن يكون صفة وهو صفة لهما. ولا يجوز الرفع على الصفة لهما، لأن «ابنا» معرب، والرفع إنما يجوز على المحل إذا اتفق للموصوف محل يخالف اللفظ. وههنا أحد الاسمين وهو الثاني منصوب معرب فليس له محل في الرفع، فوجب أن تكون الصفة لهما فيما يتفقان فيه وهو لفظ النصب. ولا يجوز أن تكون الصفة لهما فيما اختلفا فيه لأنه يؤدي إلى مثل قولك: قام زيد وضربت عمراً العاقلين، لأن

(١) كقولك: لا غلام ظريف عاقلاً عندك. قال ابن يعيش: «كنت في الوصف الأول بالخيار، إن شئت بنيت ومنعته التنوين، وإن شئت أعربته ونونته ولا يكون الثاني إلا منوناً معرباً، إما بالنصب وإما بالرفع، ولا يجوز فيه البناء». شرح المفصل ١٠٩/٢.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه: إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا. ولم ينسبه أحد لقائل. وهو من شواهد سيويه ٢٨٥/٢، والمقتضب ٣٧٢/٤، والخزانة ١٠٢/٢. ومروان: هو مروان بن الحكم. وابنه: محمد الملك بن مروان. والشاهد فيه قوله: ابناً، حيث عطف بالنصب على لفظ اسم لا. ويجوز فيه الرفع أيضاً، عطفاً على اسم لا قبل دخول لا عليه، أو عطفاً على لا مع اسمها، وهما بمنزلة المبتدأ.

الرفع في الصفة في قولك: لا أَبَ وابناً مثل، إنما يصح لأن قولك: لا أَبَ، في محل رفع، فيبقى قولك: وابناً، منصوباً لفظاً ومحلاً، فتصيرُ قد وصفت بصفة واحدة اسمين، أحدهما مرفوعٌ والآخرُ منصوبٌ على التبعه اللفظية. وهذا مثل قولك: يا زيدُ وعبدُ الله العاقلين. لا يجوز الرفعُ لأنهما لم يتفقا في جهة، إذ أحدهما منصوبٌ لفظاً ومحلاً، فلا وجه لجري الرفع عليه ويجب النصبُ لاتفاقهما باعتباره، لأن الأولُ منصوبٌ محلاً والثاني منصوبٌ لفظاً ومحلاً، فأجريت الصفةُ على ما اتفقا، لا على ما اختلفا. فإجراء الصفة ههنا على المحل واجب كإجراء الصفة ثم على اللفظ، لأنهما ههنا اتفقا بالمحل واختلفا باللفظ، وثمرُ اختلفا بالمحل واتفقا باللفظ، فلذلك كانت الصفة باعتبار الاتفاق.

قال: «وإن تعرّف فالحملُ على المحلِّ لا غير»^(١). قال: لأن دخولَ النصب فيه فرعُ دخولِ الفتح فيه إذا كان منفيّاً، ولا يدخله الفتحُ فلا يدخله هذا النصبُ الذي هو فرعه، لأن دخولَ الفتح إنما كان لتضمنه معنى الحرف. ألا ترى أن معنى قولك: لا رجل، لا من رجلٍ. ولا يتقدر مثل ذلك في: لا زيدُ، لأنَّ «مِنْ» ههنا جيء بها لتأكيد نفي المتعددات، وليس في قولك: لا زيدُ، تعدُّد.

قال: «ويجوز رفعه إذا كرر». قال الله تعالى: ﴿فلا رَفْثَ ولا فُسوقَ﴾^(٢). وقال: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ ولا خُلَّةٌ﴾^(٣).

قال الشيخ: خص الرفعُ بالذكر وإن كان فيه إذا كرّر خمسة أوجه على ما

(١) كقولك: لا غلام لك والعباس، ولا غلام لك وزيد. قال ابن يعيش: «لا يجوز نصبه بالحمل على عمل (لا)، لأن (لا) لا تعمل إلا في النكرة، وإنما ترفعه على موضع (لا) وما عملت فيه لأن موضعها ابتداء». شرح المفصل ١١٠/٢.

(٢) البقرة: ١٩٧.

(٣) البقرة: ٢٥٤.

نأتي في الفصل الذي بعده، لأن بقية الأوجه قد تقدم بعضها القوي، وذكر آخر هذا الفصل بعضها الضعيف، فلم يبق إلا وجه رفعهما، ولذلك خصه بالذكر. ووجهه أحد أمرين: إما أن يقال: المعطوف والمعطوف عليه في الصورة إذا بُنِيَ جميعاً كانا كالشيء الواحد، فكره بناء أشياء متعدّدات، فعُدل إلى الأصل وهو الرفع. وإما أن يُقال: هو جوابٌ لِمَنْ سأل عن شيئين أو أثبت الحكمَ لشيئين فقال: في الدار رجل وامرأة، فأجيب بقوله: لا رجلٌ في الدار ولا امرأة، ليكون الجواب مطابقاً للسؤال. فإن قيل: فليكن «لا رجلٌ» فصيحاً جائزاً جواباً لقول من قال: في الدار رجلٌ. فالجواب: أن ذلك غير لازم، لأنك في قولك: لا رجلٌ ولا امرأة، مضطّرٌّ في غرضك لذكرهما، لأنك لو قلت: لا، أو: لا رجلٌ، أو: لا امرأة، لم يحصل غرضك، وليس كذلك مسألة الاعتراض، إذ لو قصدت مجردَ الجواب لوجب أن تقول: لا، أو: نعم. وليس في ذكر رجل زيادةً فثبت أنها تخالفها في وجوب ذكر الاسمين للغرض المقصود، فحسنت المطابقة. وتك المسألة إن ذكرت رجلاً فليس لهذا الغرض فيجب أن يكون له حكمٌ لا باعتبار المجاب لانتفاء الغرض فيه بانتفاء الجواب. [قال] (١) «فإن جاء مفصلاً بينه وبين لا أو معرفةً وجب الرفع والتكرير». (٢) أما الرفع فلأنَّ الفصل يمنع البناء، وأمّا التكرير فلأنَّ «لا» تقتضي نفي المتعدّد وضعاً. ولمّا كان المعرفة الواحد لا تعدّد فيه اشترط تكريره ليحصل التعدّد.

[قال] (٣): «وفي: لا حول ولا قوة إلا بالله، ستة أوجه». وهي خمسة

أوجه (٤) لأنَّ الوجه السادس الذي جعله عكساً لرفع الأول وفتح الثاني هو أن

(١) زيادة من عندي ليعرف أن ما بعدها من كلام الزمخشري.

(٢) فمثال الفصل قولك: لا فيها رجل ولا امرأة. ومثال كونه معرفة قولك: لا زيد عندي ولا عمرو.

(٣) زيادة من عندي حتى لا يختلط كلام الزمخشري بكلام ابن الحاجب.

(٤) انظر تفصيل هذه المسألة في الإملاء رقم (٧٨) من الأمالي على المقدمة ص: ٥٩٣ =

تقول : لا حول ولا قوة . وهذا هو الوجه الذي هو فتح الأول ورفع الثاني وهو قولك : لا حول ولا قوة .

وقد ذهب بعض الناس إلى أن تقسيمه باعتبار التعليل . والوجه الخامس هو رفع الأول على أن «لا» بمعنى ليس ، أو على مذهب أبي العباس^(١) ، فيكون الوجه السادس معللاً بهذا التعليل ، وهو بهذا الاعتبار يخالف الوجه الثالث ، وهذا غلط ، إذ لو قصد ذلك لكانت وجوهاً كثيرة ، لأن رفعهما جميعاً يجوز أن يكون للوجهين الذين ذكرناهما ، وأن يكونا على مذهب أبي العباس . أو على أن «لا» بمعنى ليس . وهذه أربعة أوجه . فدل ذلك على أنه لم يقصد إلا صور الأحكام لا إلى تعليلها ، وأن قوله : «وأن تعكس هذا» ، وقع غلطاً ، وكثيراً ما يغلط العلماء في مثل ذلك عند التقسيم .

[إملاء ٨٦]

[خبر ما ولا المشبهتين بليس]

قال صاحب الكتاب^(٢) : «هذا التشبيه لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء ويقرأون : ﴿ ما هذا بشر ﴾^(٣) ، إلا من درى كيف هي في الصحف» :

لغة أهل الحجاز على خلاف القياس عند النحويين^(٤) . ولغة بني تميم

= والإيضاح في شرح المفصل ٣٩٤/١ والرضي ٢٦٠/١ وابن يعيش ١١٣/٢ .

(١) مذهبه جواز الرفع بلا من غير تكرير . فهو لا يرى بأساً أن تقول : لا رجل في الدار . انظر المقتضب ٣٥٩/٤ .

(٢) ص ٨٢ .

(٣) المؤمنون : ٢٤ .

(٤) ويروى عن الأصمعي أنه قال : ما سمعته في شيء من أشعار العرب ، يعني نصب خبر ما المشبهة بليس . ابن يعيش ١٠٨/١ .

موافقة للقياس، لأنهم يزعمون أن كل حرف لا اختصاص له بواحد من الأسماء والأفعال لا عمل له في أحدهما، و«ما» و«لا» كذلك. ووجهه أن الشبه لَمَّا قوي بين «ما» و«ليس»، أُجريت مجراها في العمل، وخولف ذلك القياس لقوة الشبه.

قوله: «وبنو تميم يقرأون: ﴿ما هذا بشر﴾»، ليس بجيد، لأن هذه القراءة إن كانت لهم جائزة قبل المصحف فلا تُنسخ بوجود المصحف، وإن لم تكن لهم جائزة فقد نسبهم إلى الجهل وارتكاب المحظورات.

وقوله: «فإذا انتقض النفي بإلا، أو تقدم الخبر بطل العمل». أما إذا انتقض فلا أنها شَبَّهها باعتبار النفي، ولا نفي في الخبر مع وجود «إلا» فبطل. وأما التقدم فلأنها لم تقوَ قوة الأفعال فيتقدم منصوبها على مرفوعها. ودخول الباء في (١) الخبر إنما يصحّ على لغة أهل الحجاز، واستدلّ بقوله: «لأنك لا تقول: زيدٌ بمنطلق». وهذا غير مستقيم لأنه لا يصحّ أن يقال: دخول الباء لأجل النفي في قولك: ما زيدٌ بمنطلق، على اللغتين، ولم يستقم: زيدٌ بمنطلق، لعدم النفي، كما تقول: ما لكم من إله، وأنت لا تقول: لكم من إله، ولا عمل لواحد منهما.

وقوله: «ولا التي يكسعونها» (٢) بالتاء هي المشبهة بليس بعينها ولكنهم أبوا إلا أن يكون المنصوبُ بها حيناً.

أختلف الناس في «لا» هذه. فقال البصريون: هي «لا» المشبهة بليس لأنها أَلْحَقَتِ التاء المختصة بالأفعال، فلولا شَبَّهها بالفعل لم تلحقها. وإذا كانت المشبهةُ بالفعل فهي التي بمعنى ليس أيضاً. فإن المعنى على قولك:

(١) في س: على.

(٢) معنى يكسعونها: يتبعونها. اللسان (كسع).

ليس هذا الحين حين مناص، وشبهه مما يقع فيه لات^(١). واغتفروا ما يلزمهم لقيام هذا الدليل، والذي يلزمهم أن «لا» بمعنى «ليس» شاذ. وجوابه أنه شاذ ما لم تدخل التاء، فإذا دخلت فليس بشاذ. ومنها: ما يلزمهم من اضممار الاسم في الحرف، لأن المعنى عندهم: ليس الحين حين مناص، والحروف لا يُضمَر فيها. وجوابه: أنه قد قَوِيَ شَبْهُهُ بالفعل فأجرى مجراه في هذا المثال لكثرة استعماله مثله. ومنها: ما لزمهم من الإضممار قبل الذكر، لأن المعنى: ليس الحين حين مناص. وجوابه: أن مثل هذا الإضممار جائز لقيام القرينة الحالية عليه. وإذا قامت القرينة على الإضممار كان بمثابة تقدم الذكر.

وذهب بعض الناس إلى أنها «لا» التي لنفي الجنس^(٢). ودليله عندهم ما ذكره اعتراضاً على البصريين. والاعتراض عليه ما ذكره البصريون جواباً ودليلاً.

[إملاء ٨٧]

[مسائل في المنادى]

المنصوب باللازم إضماره. قال^(٣): «هو أقسام منه المنادى^(٤)». والنداء جملة إنشائية يُقصد بها تنبيه مَنْ تخاطبه بأحد الحروف المخصوصة^(٥). والمنادى هو الاسم المخاطب فيها. واختلف في تقديرها جملة. فمنهم من

(١) قال تعالى: ﴿ولات حين مناص﴾ (ص: ٣).

(٢) وهو مذهب الكوفيين. انظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٩/١.

(٣) المفصل ص ٣٥.

(٤) قال ابن الحاجب: «لم يحده لإشكاله». الإيضاح ٢٤٩/١. ثم قال: «والتحقيق أن يقال في حده: هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً. فالمطلوب إقباله جنس له وبغيره، وبحرف نائب مناب أدعو فصل. وخرج المندوب عنه بأصل الجنس فإنه ليس مطلوباً إقباله». الإيضاح ٢٤٩/١.

(٥) وهي: يا، أيا، هيا، وا، أي، الهمزة.

يقول: أصلها: أريد^(١) أو أعني أو ما أشبهه. فيا عند هؤلاء حرفٌ وضع دليلاً على الإنشاء للنداء كما وُضعت الهمزة دليلاً على إنشائية الاستفهام. والجملة عندهم من الفعل والفاعل المقدّر، والاسم مفعول بذلك الفعل.

وقال بعضهم^(٢): يا: اسمٌ من أسماء الأفعال متضمن معنى الإنشاء، وعبد الله مفعول باسم الفعل، ولا شيء مقدّر، وهو ضعيف، لأن من جملة حروف النداء الهمزة، وليس من أسماء الأفعال اسمٌ على حرف واحد. وأيضاً فإن أسماء الأفعال تتحمّل الضمائر، كقولك: هيهات ورويد، وهذه يعلم أنها لا تتحمّل الضمائر، ولو تحمّل الضمير لاستقلّ كلاماً، ولا يستقلّ ذلك مع مضمرة كلاماً. وإذا بطل ذلك فالمذهب ما تقدّم، ويجب تقدير الفعل للعلم بأنها جملة، والمعنى عليه، فوجب تقديره بالفعل. وإنما وجب الحذف لأنّ الواضع علم أنّ هذا مما يكثر في كلامهم، فحذفه^(٣) لكثرة المعلومة عنده، وصارت «يا» متضمنةً ذلك الفعل المحذوف، فلم يجمعوا بينها وبينه. ثم إنّ المنادى منصوبٌ لفظاً ومنصوبٌ محلاً. فالمنصوب من حيث المحلّ على ضرب: منها: المنادى المضموم، وشرطه أن يكون مفرداً معرفة غير داخلة عليه لام الجبر ولا ألف الندبة، وبني لشبهه بالمضمّر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى. أما من حيث اللفظ فلأنه مفردٌ، ومن حيث المعنى هو أنه مخاطب، وأصل مخاطب أن يكون بالضمائر، ولكنهم وضعوا ههنا الأسماء الظاهرة موضع المضمّرات لأنهم علموا أنّهم ينادون في الغالب الغائب عن العين، فلو وضعوا^(٤) المضمّر موضعه لجوّز كلّ سامع له أنّه المنادى، فعدلوا إلى الأسماء

(١) في الأصل: يا زيد. وهو تحريف.

(٢) وهو مذهب الفارسي. انظر شرح الكافية للرضي ١/١٣٢.

(٣) في س: حذف. والأصوب ما أثبتناه.

(٤) في س: وضع. والأصح ما أثبتناه.

الظاهرة لتختص بمن هي لقب عليه، فيرتفع ذلك اللبس. وبني على حركة إماً للهرب من التقاء الساكنين في كثير من الأسماء كزيد وعمرو ثم حُملت البواقي عليها، وإماً لعروض البناء، جعلوا المبني عارضاً بالآلة العارضة وهي الحركة، إذ أصل البناء السكون^(١)، وبني على الضم لأنهم لو بنوه على الفتح لالتبس بالمعرب، إذ موضعه نصب^(٢). ولو بنوه على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم عند حذف الياء وهي كثيرة، فبنوه على الضم ليرتفع هذا اللبس^(٣).

قال: «توابع المنادى المضموم غير المبهم». قال صاحب الكتاب: «إذا أفردت حُملت على لفظه أو محلّه». ذكر بعض التوابع باعتبار حكم ثبت لأجل منادى مخصوص كان ذكره في النداء لأنه أثره. أما التوابع وأحكامها من حيث كونها توابع فموضعتها باب التوابع. وشرط هذا الحكم أن يكون المتبوع منادى مضموماً غير مبهم، وأن يكون التابع مفرداً غير بدل ولا معطوفاً مما يصح دخول حرف النداء عليه. أما كونه منادى فليحصل اللفظ والموضع، وأما كونه مضموماً فليتحقق مخالفة اللفظ الموضع، وأما كونه غير مبهم فلا أنه إذا كان مبهماً كان المتبوع هو المقصود بالنداء، وقد أجاز بعض النحويين فيه الوجهين، فعلى هذا لا يحتاج إلى قيدٍ يُخرجه.

(١) قال ابن يعيش: «أما تحريكه فلأن له أصلاً في التمكن فوجب أن يميز عن ما بني ولا أصل له في التمكن، فبني على حركة تمييزاً له عن مثل: من وكم وغيرها مما لم يكن له سابقة إعراب». شرح المفصل ١/١٣٠.

(٢) لو بنوه.. إذ موضعه نصب: سقطت هذه العبارة من د.

(٣) وزاد ابن يعيش سبباً آخر وهو شبهه بالغايات نحو: قبل وبعد. ووجه الشبه بينهما أن المنادى إذا أضيف أو نكر أعرب، وإذا أفرد بني، كما أن قبل وبعد تعربان مضافتين ومنكورتين وتبنيان في غير ذلك. انظر شرح المفصل ١/١٣٠. وقال ابن الحاجب في الإيضاح: «وإنما بني على الضم لطوء سبب أوجب البناء، وهو مناسبة ما لا تمكن له في الإعراب، وهو شبهه بالمضمر» ١/٢٥٢.

وقوله: «إذا أفردت»، احترازاً من أن تكون مضافة لأنها إذا كانت مضافة لم يكن فيها إلا النصب من جهة أن إعرابها بالرفع إنما كان إجراء لها مجرى المنادى بتقدير دخول حرف النداء عليها^(١). وأما إذا كانت مضافة انتفى هذا التقدير عنها ولزم نصبها.

وقولنا: غير بدل، لأنها إذا كانت بدلاً كان في حكم تكرير العامل، فكأنه موجودٌ، فحكمه حكم منادى مستقل، فيجب ضمُّه. وقولنا: غير معطوف مما يصح دخول حرف النداء عليه، لأنه إذا صحَّ دخول حرف النداء عليه قُدِّرَ، وإذا قُدِّرَ كان حكمه حكم نفسه، وجرى مجرى البدل.

وما لهُ لفظٌ ومحل على ثلاثة أقسام: قسمٌ مبني بالأصالة فهذا لا يجري عليه شيءٌ إلا باعتبار موضعه، كقولك: جاءني هؤلاء العقلاء، وشبهه، لأن لفظه أصلٌ في البناء، فلا اعتدادَ به، إذ لا شبهة له بالمُعرب. وقسمٌ طرأ فيه البناء في محل مخصوص كالمنادى المضموم والمنفي بلا التي لنفي الجنس، ففي تابع هذا وجهان: الإجراء على الموضع وهو القياسُ لأنه مبنيٌ فلا اعتدادٌ بلفظه قياساً على سائر المبنيات. ومنهم من يُجرِّيه على لفظه لظروء البناء فيه تشبيهاً لها بحركة الإعراب لتغيُّر الحركة العارضة فيه^(٢). وقسمٌ معرب بإعرابٍ ثانٍ بعدَ إعرابٍ أصلٍ كالمضاف إليه المصدرُ واسمُ الفاعلِ واسمُ^(٣) المفعولِ، كقولك: ضربُ زيدٍ وضاربُ زيدٍ ومضروبُ زيدٍ. ففي هذا أيضاً وجهان: الإجراء على اللفظ وهو القياسُ لأنَّه معرب على الحقيقة فجرث عليه

(١) عليها: سقطت من م.

(٢) تقول: يا زيدُ الطويلُ والطويلُ، ويا تميمُ أجمعون وأجمعين، ويا غلامُ بشرٌ وبشراً، ويا عمرو والحارثُ والحارثُ.

(٣) اسم: سقطت من ب، د.

أتوابه على لفظه كسائر المعربات، ومنهم من يُجري توابه على إعرابه الأصلي، وهو ضعيف، وقد تقدّم.

[إملاء ٨٨]

[المفعول المطلق]

قوله (١): «ذكر المنصوبات. المفعول المطلق». لم يحدّ المصدر لأنه قد تقدّم ما يشعر به وهو لقبه. فإنّ لقبه مُشعرٌ بفضله. والمقصود في الحدود إنّما هي الفصول فكأنه قال: هو الاسم الذي فعل، وهذا فصل المفعول المطلق عن غيره. وحده: هو ما فعله فاعل الفعل المذكور. فقولنا: المذكور، احتراز عن مثل قولك: كره زيد الضرب، فإنه مفعول لفاعل ولكنه ليس هو المذكور.

وقوله: «سُمي مصدراً لأن الفعل يصدر عنه» (٢). هذا مذهب البصريين أنّ المصدر أصل أخذ منه الفعل (٣)، والدليل عليه من وجهين: أحدهما: تسميته بالمصدر، والمصدر في اللغة هو الذي يصدر عنه، فدلّت تسميته على أنه قد صدر عنه الفعل، وعلى مذهب الكوفيين كان ينبغي أن يُسمى الفعل مصدراً ولم يسم، فدلّ على أنه ليس بأصل. الثاني: أن معنى الاشتقاق هو أخذ لفظ فرعي من لفظ أصلي موافق له في الحروف الأصول والمعنى الأصلي، وهذا لا يتحقّق في المصدر والفعل إلا على مذهب البصريين، لأننا نقول: إنّ جعلنا الفعل أصلاً فالفعل يدل على حدّث وزمان معيّن فيجب أن يكون المصدر يدل أيضاً على الحدّث والزمان المعيّن، ولا قائل يقول: إنّ المصدر يدل على حدث وزمان معيّن. وإذا قلنا: إنّ المصدر هو الأصل وهو دالّ على

(١) ص ٣١.

(٢) عبارة المفصل: سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه.

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٢٨.

حدث مجرد عن الزمان فالفعل قد شاركه في هذا المعنى الأصلي، فقد ثبت أن الحق ما ذهب إليه البصريون.

المبهم ما دل على ما دل^(١) عليه الفعل من الحدث، والمؤقت ما دل على زيادة، وتلك الزيادة تكون في الأنواع كقولك: ضربت ضرباً شديداً، وفي الأعداد كقولك: ضربت ضربة وضربتين^(٢).

وقوله: «وقد يقرون بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين: مصدرٌ وغير مصدر». فقوله: وغير مصدر، ظاهره التناقض، لأن كلامه في المفعول المطلق وتقسيمه وقد ذكر أنه مصدر، فكيف يكون من تقاسيمه غير مصدر، فيكون مصدرًا غير مصدر؟ والجواب: أن المصدر يُطلق باعتبارين: أحدهما: الذي فعله فاعل الفعل المذكور. والآخر: باعتبار ما له فعل يجري عليه، كانطلق للانطلاق وشبهه، وله بابٌ يُذكر فيه. فقوله: وغير مصدر، أي: ليس له فعلٌ يجري عليه، وهو مصدر باعتبار أنه فعله فاعل الفعل، فهو مصدر باعتبار غير مصدرٍ باعتبار آخر.

وأما قوله: «رجع القهقري» وأحواتها^(٣)، فللناس فيها مذهبان: مذهب صاحب الكتاب أنها ههنا أسماءٌ ليست لها أفعال، فهي منصوبة انتصاباً: أنواعاً من الضرب. وقد ذهب غيره إلى أنها صفاتٌ لمصادرٍ محذوفة^(٤). فرجع

(١) على ما دل: ساقطة من ب.

(٢) تحدث ابن الحاجب في هذه الفقرة عن قسيمي المصدر، ولكنه لم يصدرها بعبارة الزمخشري كعادته. فبدا الكلام غير مرتبط بما قبله. فلا بد من ذكر كلام الزمخشري، حتى يتصل الكلام ببعضه البعض ويستقيم المعنى. وعبارة الزمخشري: «وينقسم إلى مبهم نحو: ضربت ضرباً وإلى مؤقت نحو: ضربت ضربة وضربتين».

(٣) منها: اشتمل الصماء، وقعد القرفصاء.

(٤) وهو مذهب المبرد. انظر الرضي على الكافية ١١٥/١.

القهقري، تقديره: رجع الرجوع القهقري. فعلى هذا يكون المصدر هو المحذوف، والقهقري وأخواتها صفات المصادر المحذوفة والمقدرة، فلا تكون من هذا الباب بل تكون من باب قولك: ضربت ضرباً كثيراً.

قوله: «والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرّة على ثلاثة أنواع». والدليل على الحصر باعتبار جواز الإضمار ووجوبه، أنه لا يخلو أن يجوز إظهاره أولاً. فإن جاز إظهاره فهو القسم الأول^(١). وإن لم يجز إظهاره فلا يخلو إما أن يكون له فعل من لفظه أولاً. فإن كان له فعل من لفظه فهو الثاني^(٢). وإن لم يكن له فعل من لفظه فهو الثالث^(٣). فمنها ما لا يعرف إلا بالسمع وهو الأول من النوع الثاني. وطريق الدليل على التزامهم حذف الفعل من هذا القسم أننا نقول: هذه ألفاظ كثرت في كلامهم، ولم توجد إلا محذوفاً فعلها. فدل على أنها ملتزمة الحذف، إذ لو لم تكن كذلك لوجدت مع كثرتها في بعض المواضع مظهراً أفعالها. ولما لم توجد إلا محذوفة دل على أنها لا يجوز إظهارها. وقد استعمل هذا الدليل في مواضع مخرجاً لما ثبتت قاعدته بالقياس، فهو أولى ههنا.

قال سيبويه: «لا يُقال: ما أقيله، استغناءً بما أكثر قائلته»^(٤). وقال

(١) نحو: مواعيد عرقوب، وخير مقدم، وغضب الخيل على اللجم. فهذا النوع يجوز فيه

إظهار الفعل ويجوز حذفه. انظر الفصل ص ٣٢.

(٢) نحو قولك: سقياً ورعياً وخيبة وجدعاً وعقراً وبعداً وسحقاً. فكل هذه مصادر منصوبة بفعل مضمر متروك لأنها صارت بدلاً منه. انظر الفصل ص ٣٢.

(٣) نحو: دفرأ وبهراً وأفةً وثقةً وويحك وويسك وويلك. فهذه مصادر ليست لها أفعال من لفظها. انظر الفصل ص ٣٣.

(٤) قال سيبويه: «ولا يقولون في قال يقيّل: ما أقيله، استغنوا بما أكثر قائلته». الكتاب

أيضاً : « واستغنى بتركت عن وذرت »^(١) . وقال أيضاً : « لا يقال نازعني فزرعته ، واستغني عنه بعلبته »^(٢) . وهذه كلها أمورٌ أُخرجت عن القياس لهذا الدليل ، وطريقُ بيانه ما ذكرناه .

وضابطُ هذا النوع الثاني من النوع الثاني الذي هو : إنما أنت سيراً سيرا ، وما أنت إلا قتلاً قتلاً : أن يتقدّم نفي أو ما هو في معنى النفي وبعده اسم لا يصحُّ أن يكون المصدر عنه خبراً^(٣) . وقولنا : لا يصحُّ أن يكون المصدر عنه خبراً ، حذراً من قولك : ما ضربك إلا ضربٌ حسن ، فإنه يجب فيه الرفع . وحكمةُ هذا الضابط هو أن وقوعه موقِعاً لا يصحُّ أن يكون خبراً دالٌّ على أن الخبر غيره . ولا خبر يصلح من حيث المعنى إلا فعلٌ بمعناه ، فقد علم بهذه القرينة خصوصيةُ الفعل وفي موضعه باشرط الإثبات بعد النفي لفظٌ أو تقديرٌ لفظ واقِع موقِع الفعل ، فاستغني بالقرينة واللفظ الواقع موقِع الفعل عن التلُّظ بالفعل ، كما استغني في قولهم : لولا زيدٌ لكان كذا ، وبابه .

قوله : « ومنه قوله : ﴿ فإِذَا مَنَا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ ﴾ »^(٤) . ضابطُ هذا : أن تتقدم جملة تقتضي تفصيلاً باعتبار معناها ، ويُستغني باقتضائها التفصيل مع ذكر المصادر بعدها عن ذكر الفعل ويُستغني بلفظ ما تقدم عن لفظ الفعل ، فصارت^(٥) قرينة ولفظ ، فأشبهه ما تقدم .

(١) قال سيبويه : « كما أن يدع على ودعت ، ويدر على وذرت وإن لم يستعملا ، استغني عنهما بتركت » . الكتاب ٦٧/٤ .

(٢) قال سيبويه : « ألا ترى أنك لا تقول نازعني فزرعته ، استغني عنها بعلبته وأشباه ذلك » . الكتاب ٦٨/٤ .

(٣) ومثل هذا قولك : إنما أنت سيرٌ البريد ، وأنت سيرا ؟

(٤) محمد : ٤ . وقبلها : ﴿ فشدوا الوثاق ﴾ . ف « منا » و « فداء » ذكرا تفصيلاً وتوضيحاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق .

(٥) في جميع النسخ وردت هذه الكلمة هكذا . والصواب أن تكون : لأنه . وقد ذكر ذلك في الصفحة التالية .

وقوله: «مررت [به]»^(١) فإذا له صوتٌ صوتٌ حمارٍ وإذا له صراخٌ صراخٌ الثكلى وإذا له دَقٌّ دَقٌّ بالمنحاز حبَّ القَلْقَل^(٢). ضابطٌ هذا: أن يتقدم اسم فعل، يعني مصدرًا منسوبًا إلى من قام به وبعده مصدرٌ في معناه، فإنه ينصب على الوجه المختار^(٣)، فيستغنى بما تقدّم من ذكر اسم الفعل المنسوب عن الفعل الناصب لأنه قرينةٌ ولفظ كما تقدّم. وهل الناصب له نفسٌ ما تقدّم فيقوم مقام الفعل أو الناصب له فعلٌ آخر مقدر؟ فيه خلاف بين النحويين^(٤). ظاهرٌ كلامه أنه بفعل مقدر، لأن الكلام في تقسيم ما ينتصب بفعل واجب إضماره. وعلى التقدير الآخر لا يكون منصوبًا بفعل مضمّر. وقولنا: اسم فعل منسوب إلى من قام به، احترازٌ من أن يكون غير اسم فعل، كقولك: فإذا له يدٌ يدُ الثور^(٥)، واحترازٌ من أن لا يُذكر شيءٌ في موضعه أصلاً، كقولك: فإذا له صوتٌ حمار. وقولنا: إلى من قام به، احترازٌ من قولك: فإذا صوتٌ صوتٌ حمار.

(١) زيادة من المفصل ص ٣٢.

(٢) المنحاز: الهاون. اللسان (نحز). والقلقل: شجر أو نبت له حب أسود. قال ابن منظور: «والعامّة تقول: حب الفلفل، وهو تصحيف. إنما هو بالقاف وهو أصلب ما يكون من الحبوب». اللسان (قلقل).

(٣) قال سيبويه: «فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه. ولكنك لما قلت: له صوت، علم أنه قد كان ثم عمل، فصار قولك: له صوت، بمنزلة قولك: فإذا هو يصوت، فحملت الثاني على المعنى». الكتاب ٣٥٦/١.

(٤) قال سيبويه: «ويدلك على أنك إذا قلت: فإذا له صوت صوت حمار، فقد أضمرت فعلاً بعد له صوت، وصوت حمار انتصب على أنه مثال أو حال يخرج عليه الفعل - أنك إذا أظهرت الفعل الذي لا يكون المصدر بدلاً منه احتجت إلى فعل آخر تضمّره». الكتاب ٣٥٧/١.

(٥) قال سيبويه: هذا باب لا يكون فيه إلا الرفع، وذلك قولك: له يدٌ يدُ الثور، وله رأسٌ =

قوله: «ومنه ما يكون توكيداً إمّا لغيره أو لنفسه». التوكيد لغيره أن تتقدم جملة يكون معناها باعتبار المصدر المذكور بعدها متعدداً^(١). والتوكيد لنفسه أن تتقدم جملة يكون معناها باعتبار المصدر المذكور بعدها متحداً^(٢).

وقوله: «أجِدْكَ لا تفعل كذا». أصله لا تفعلُ كذا جداً. فالجملة بالنسبة إلى «جداً» تحتل الغير، فصار توكيدا لغيره، ثم أُضيف إلى فاعله كقولك^(٣): صُنِعَ اللهُ، ثم دخلت الهمزة للإنكار، فالتزم تقديمه لأجل الهمزة، ثم كثر في ألسنتهم حتى استعمل استفتاحاً، فلذلك وقعت بعده الجملة الإنشائية كقولك: هل تفعلُ كذا؟ ولا تفعلُ كذا. والإنشائية هي التي: لا تحتل صدقاً ولا كذباً.

قوله: «ومنه ما جاء مثني وهي: لبيك وسعديك». ضابطُ هذا أن يكون مسموعاً من العرب مثني. ووجوبُ حذف الفعل معلوم قياساً، وسرُّه أنهم لما ثنَّوه فكانهم ذكروه مرتين، فاستغنوا بذكر أحدهما مقدراً عن الفعل، كما أنهم إذا قالوا: الطريقُ الطريقُ، استغنوا بالترار عن الفعل، فإذا قالوا: الطريقُ، لم يستغنوا.

قوله: «ومنه ما لا يتصرف، وهي^(٤) سبحان الله ومعاذ الله وعمرك وقعدك الله». قال سيبويه: معنى كونها لا تتصرف: أنها لا تستعمل إلا مصدرًا ولا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافاً إليها^(٥). وقال بعضهم: إنها مصدر لسبح، ولا

= رأسُ الحمار، لأن هذا اسم، ولا يتوهم على الرجل أنه يصنع يداً ولا رجلاً، وليس بفعل». الكتاب ٣٦٦/١.

(١) كقولك: هذا عبد الله حقاً.

(٢) كقولك: له علي ألف درهم عرفاً. أي: اعترافاً.

(٣) في ب: كقوله.

(٤) في المفصل: نحو، بدلاً من: وهي.

(٥) عدم تصرفها عند سيبويه ليس كما نقله عنه ابن الحاجب، وإنما لأنها لا تقع في موضع الجر والرفع ولا تدخلها الألف واللام. انظر الكتاب ٣٢٢/١.

يَصِحُّ لِأَنَّ شَرْطَ كُلِّ مُصَدَّرٍ لِفِعْلٍ يُوَافِقُهُ فِي مَعْنَى الْحَدُوثِ . وَسَبَّحَ مَعْنَاهُ : قَالَ : سَبَّحَانَ اللَّهَ . وَسَبَّحَانَ اللَّهَ مَعْنَاهُ : بَرَاءَةَ اللَّهِ . وَلَيْسَ التَّلْفُظُ بِسَبَّحَانَ اللَّهَ بَرَاءَةً ، فَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا لَهُ . فَسَبَّحَ : إِذَا قَالَ : سَبَّحَانَ ، مِثْلَ بِسْمَلٍ : إِذَا قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَحَوْقَلٌ : إِذَا قَالَ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . وَلَوْ اسْتَقَامَ أَنْ يَكُونَ سَبَّحَانَ مُصَدَّرًا لِسَبَّحَ لَكَانَ : بِسْمِ اللَّهِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، مُصَادِرٌ لِسَبَّحَ وَحَوْقَلٍ . وَإِنَّمَا سَبَّحَانَ اللَّهَ مُصَدَّرٌ لِفِعْلٍ فِي مَعْنَى الْبَرَاءَةِ أَوْ التَّنْزِيهِ لَا يَظْهَرُ . فَكَأَنَّهُ قَالَ : بَرِيءٌ اللَّهُ مِنَ السُّوءِ بَرَاءَةً .

وَعَمَّرَكَ اللَّهُ . مَذْهَبُ سَبِيئِيَّةٍ أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، تَقْدِيرُهُ : عَمَّرْتُكَ اللَّهُ تَعْمِيرًا^(١) . حُذِفَ عَمَّرْتُكَ ، وَوَضِعَ عَمَّرَكَ مَوْضِعَ التَّعْمِيرِ مُضَافًا إِلَى مَفْعُولِهِ ، وَيَقِيَّ اسْمَ اللَّهِ مَنْصُوبًا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ . وَالِدَلِيلُ عَلَى كَوْنِهِ مُصَدَّرًا وَقُوعَهُ مَوْضِعَ الْفِعْلِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

عَمَّرْتُكَ اللَّهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتِ لَنَا هَلْ كُنْتِ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ^(٢)
 فَهُوَ بِمَعْنَى عَمَّرَكَ اللَّهُ . وَإِذَا وَقَعَ فِي مَوْضِعِ عَمَّرْتُكَ وَمَعْنَاهُ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا كَمَا كَانَ «سَقِيًا» مُصَدَّرًا لِذَلِكَ . وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّ عَمَّرَكَ اللَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ لَا مُصَدَّرًا . كَأَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ عَمَّرَكَ ، أَيَّ : سَأَلْتُ حَيَاتِكَ اللَّهُ^(٣) .

وَمَذْهَبُ سَبِيئِيَّةٍ أَوْلَى لِأُوجُهِ : أَحَدُهَا : أَنَا اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ «سَقِيًا» مُصَدَّرٌ ،

(١) قَالَ سَبِيئِيَّةٌ : «وَكَأَنَّهُ حَيْثُ قَالَ : عَمَّرَكَ اللَّهُ وَقَعْدَكَ اللَّهُ ، قَالَ : عَمَّرْتُكَ اللَّهُ بِمَنْزِلَةِ نَشَدْتُكَ اللَّهُ ، فَصَارَتْ عَمَّرَكَ اللَّهُ مَنْصُوبَةٌ بِعَمَّرْتُكَ اللَّهُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَمَّرْتُكَ عَمْرًا ، وَنَشَدْتُكَ نَشْدًا ، وَلَكِنَّهُمْ خَزَلُوا الْفِعْلَ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِهِ» . الْكِتَابُ ٣٢٢/١ .

(٢) هَذَا الْبَيْتُ مِنَ الْبَحْرِ الْبَسِيطِ وَهُوَ لِلْأَحْوَصِ . انْظُرْ دِيَوَانَهُ صَفْحَةَ ٢٠١ (جَمْعٌ وَتَحْقِيقٌ لِإِبْرَاهِيمَ السَّامِرَائِيِّ) . وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيئِيَّةٍ ٣٢٣/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٢٢٩/٢ ، وَالْخِزَانَةُ ٢٣١/١ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ : «عَمَّرْتُكَ اللَّهُ» وَضَعْتُ مَوْضِعَ : عَمَّرَكَ اللَّهُ .

(٣) وَقَدْ أَجَازَ الْأَخْفَشُ رَفَعَ اللَّهُ فِي «عَمَّرَكَ اللَّهُ» لِيَكُونَ فَاعِلًا ، أَيَّ : عَمَّرَكَ اللَّهُ تَعْمِيرًا . انْظُرْ =

وهذا مثله، فيجب أن يكون مصدراً. الآخر: أن حذف الفعل الناصب للمصدر أكثر من حذف الفعل الناصب للمفعول، فحمله على الأكثر أولى. الآخر: أن جعله مصدراً يكون فيه قرينة تدل على الفعل. الآخر: أنه لو كان مفعولاً بفعل مقدر لكان تقديم الله هو الوجه لأنه المفعول الأول للفعل المحذوف، ولما لم يجز دل على أنه ليس بمفعول.

وقوله: «قَعْدَكَ». الكلام فيه كالكلام في عَمَرِكَ اللهُ، إلا أنه لم يأت من «قَعْدَكَ اللهُ» قَعْدَتَكَ اللهُ^(١)، كما جاء من «عَمَرِكَ اللهُ» عَمَّرْتُكَ اللهُ. إلا أنه يقدر: قَعْدَتَكَ، بمعنى: سألت الله أن يكون صاحبك، وقعدك بهذا المعنى، فيجب أن يكون مصدراً كما كان عَمَرِكَ. والخلاف فيه كالخلاف فيه، وقد تقدّم وجهُ نُصرة مذهب سيويه.

والنوع الثالث: دَفْرًا. معناه: نَتْنَا، كأنه قال: نتن نَتْنَا؛ وبهرا، إن أريد به الغلبة واللّعن فليس من هذا، لأنه يقال: بَهْرَنِي إذا غلبني، وبهرته إذا لعنته، لأن هذا باب ما ليس له فعل من لفظه. وإن أريد به تَبًّا وخُسرانا فهو من هذا الباب وهو المقصود. وَاَفَّةٌ وَتَفَةٌ بمعنى: تضجرا، كأنه قال: تضجرت تضجرا. قوله: «وقد تجري أسماء غير مصادر ذلك المجرى». يعني بقوله: غير مصادر، أنها ليست جارية على أفعال كالانطلاق الجاري على انطلق. وقوله: ذلك المجرى، يعني: أنها منصوبة على أنها مصادر باعتبار أنها موضوعة في هذا المحلّ المخصوص للمعنى الذي فعله فاعلُ الفعل المذكور لا يجوز إظهارُ الفعل معها. وإنما ذكرها في هذا الفصل باعتبار وجوب إضمار الفعل، وإلا فقد ذكرها في الفصل الأول باعتبار ما فعله فاعلُ الفعل في قولك: ضربته سوطا ورجع القهقري.

= الرضي على الكافية ١١٩/١.

(١) قال سيويه: «قَعْدَكَ اللهُ يجري هذا المجرى وإن لم يكن له فعل». الكتاب ٣٢٣/١.

وقوله: «تُرباً» إلى آخره. هي لأجسام بالأصالة. والمتكلم إذا قالها لا يخطر بباله التراب أصلاً. فمعنى تُرباً: تَعَساً وَخَيْبَةً. فقد قصد به ههنا معنى تَعَسَ، فيجب أن يكون نصبه على المصدر، إلا أنه لا يجوز إظهار فعله. وَجندلاً: مثله.

وقوله: «فاهاً لفيك». معناه: دهياً وَخَيْبَةً، فهو موضوع لمعنى فعل، فيجب أن يكون مصدرًا^(١).

وقوله: «هنياً»^(٢). يعني: أنها صفات في الأصل موضوعة للذات التي قام بها المعنى، إلا أنها في هذا المحل استعملت للمعاني أنفسها، فهي ههنا مصادر لأنها أسماء لمعان فعلها فاعل الفعل المذكور، وهي غير مصادر باعتبار أنها في الأصل اسم للذات التي قام بها المعنى. فهنيء ومريء: اسم فاعل من قولهم: هنيء ومرأ. وقائما: اسم فاعل من قام. وقاعداً: اسم فاعل من قعد. إلا أنك إذا قلت: هنيئاً لك الظفر، لم تكن إلا ليهنك الظفر^(٣). وقد وقع «هنياً» موقع الفعل وهو الذي يُعنى به المصدر. وإذا قلت: قائماً وقد قعد الناس؟ فهو قائم مقام قولك: أتقوم؟ فيجب أن يكون مصدراً، وكذلك: أسائراً؟ وليس قوله: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً﴾^(٤) من هذا القبيل، فإنها صفات بالأصالة، وإنما جاءت نعتاً للمصدر المحذوف. فتقديره: أكلاً هنيئاً وأكلاً مريئاً. فهي صفات حُذِفَ موصوفها وأقيم الصفة مقامه.

(١) فاها : منصوب بمنزلة ترباً وجندلاً ، كأنك قلت : ترباً لفيك . وإنما يخصون الفم بذلك لأن أكثر المتألف فيما يأكله الإنسان ويشربه . وصار «فاها» بدلاً من اللفظ بقولك : دهاك الله . انظر ابن يعيش ١٢٢/١ .

(٢) هنيئاً سقطت من د .

(٣) انظر سيويه ٣١٧/١ .

(٤) النساء : ٤ .

وقوله: «ومن إضمار المصدر». ليس هذا من قياس باب الإضمار، وإنما هو إضمارٌ بقريئة دلت عليه. فقولك: أظنه، هي القريئة الدالة على الظن، كقوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(١)، فالضمير للعدل، واعدلوا: دال عليه.

فأما ما جاء من قولهم في الدعوة المرفوعة، واجعله الوارث منا^(٢)، وذلك بعد قوله: اللهم متّعنا بأسماعنا وأبصارنا وأبداننا أبداً ما أَحْيَيْتَنَا واجعله الوارث منا. «يُحْتَمَلُ عِنْدِي أَنْ يُوَجَّهَ عَلَيَّ هَذَا». قال الشيخ: محتمل عندي أن يوجه على أن الضمير في «واجعله» ضمير المصدر المؤكّد لجعل، تقديره: اجعل جعلاً، وبعض الناس يقول: إنه ضمير المقدم ذكره مما عدّد من الأسماع والأبصار وغيرها. وهذا باطلٌ من حيث اللفظ والمعنى. أما اللفظ فلأن المقدم ذكره جمع والضمير مفرد، وكيف يكون ضمير الجمع مفرداً؟ بل لو كان ضميرها لكان يقول: واجعلها أو اجعلهن. وأما المعنى فكيف يستقيم أن يُقال: واجعل ما هو عين ما يفنى ويورث الوارث منا؟ فتوجه على هذا ما ذكره صاحب الكتاب من الاحتمال^(٣).

والقائل بأن الضمير للأسماع وللأبصار وغيرها، أن ذلك غير فاسد من حيث اللفظ والمعنى أيضاً. أما اللفظ فيجوز أن يكون الضمير لهن وإن كان مفرداً، ويكون تقديره ذلك، أي: اجعل ذلك المقدم ذكره. وكيف لا يكون وقد قال تعالى: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَراً وَرِزْقاً

(١) المائة : ٨ .

(٢) هذه الدعوة من حديث الرسول ﷺ . انظر سنن الترمذي (باب الدعوات : ٨٣) .

(٣) وهو أن يكون من إضمار المصدر . والضمير في (اجعله) ضمير المصدر، والتقدير: اجعل جعلاً .

حَسَنًا^(١). وقوله: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾^(٢).
وقوله: ﴿لَا فَاْرِضْ وَلَا يَكْرُ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾^(٣). فأتى الضمير مفردا لجماعة
ومثنى .

وقد حُكي أن أبا عبيدة^(٤) سأل رُوَيْبَةَ عن قوله:

فيها خطوطٌ من سوادٍ وبلقٌ كأنه في الجسم توليعُ البَهَقِ^(٥)
فقال كيف تقول: كأنه؟ ولا يخلو أن تريد الخطوطَ فقل: كأنها، أو
السوادَ والبلقَ فقل: كأنهما، فقال: أردتُ ذلك وبلك .

وأما جواز أن تكون الأسماعُ وغيرها مقصودةً بالدعاء من حيث المعنى
فطلبُ استصحاب بقائها والاستمتاع بها ملازمةً إلى آخر دقيقة، كما غلبَ من
عادة الوارث ملازمته لموروثه عند الموت، فقد حصلَ مما ذكرناه تجويزُ
الاحتمالين . والتقديرُ على الأول: واجْعَلُهُ الوارثَ مستقرا منا، فيكون «مستقرا»
المفعولُ الثاني . وعلى الاحتمال الآخر يكون الوارثُ هو المفعول الثاني
والضمير المفعول الأول .

(١) النحل : ٦٧ .

(٢) النحل : ٦٦ .

(٣) البقرة : ٦٨ .

(٤) هو معمر بن المثنى اللغوي البصري . ولد سنة ١١٢ هـ . أخذ عن يونس وأبي عمرو .
وهو أول من صنف غريب الحديث : أخذ عنه أبو حاتم والمازني . من تصانيفه : المجاز في
غريب القرآن ، المثالب ، أيام العرب ، معاني القرآن . توفي سنة ٢٠٩ هـ ، وقيل
سنة ٢٠٨ هـ . انظر بغية الوعاة ٢/ ٢٩٤ .

(٥) سبق الكلام عنه في الإملاء (٥٩) من هذا القسم . ص : ٣٤٩ .

[إملاء ٨٩]

[المفعول به]

قال صاحب الكتاب^(١): «هو الذي يقع عليه فعلُ الفاعل». أراد بقوله: يقع عليه فعلُ الفاعل، ما تعلق به فعلُ الفاعل، أي: بياناً لما تعلق به فعلُ الفاعل. ثم هذا التعلُّق قد يكون أمراً معنوياً، وقد يكون أمراً حسيّاً^(٢). والضميرُ في قوله: «أهله»^(٣)، ضميرُ القول الذي هو المدحُ أو الذمُّ المفهومُ من القول، وقوله: «ومنه قولهم»^(٤) كالـيوم رجلاً»، منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ محذوفٍ لكثرتِه في كلامهم، قامت الكثرةُ لاستعمالهم إياه على هذا المعنى مقامَ القرينة الدالة على المحذوف. ألا ترى إلى قولك: عبدَ الله، يُفهم منه أنك قصدت: يا عبدَ الله، لكثرة: يا عبدَ الله في كلامهم، فصارت الكثرةُ تُشعرُ بالمحذوف إشعاراً كالقرائن الحاليَّة والمقالِيَّة، ولولا ذلك لم يجوز أن تقول: كالـيوم رجلاً.

وفي قوله: «كالـيوم» أوجهٌ من الإعراب: أحدها: أن يكون «رجلاً» هو المفعول، ويكون قوله: كالـيوم، إمّا بتأويل: مثل رجلِ اليوم، فيكون فيه وجهان: أحدهما: أنه صفةٌ نكرةٌ تقدّمتْ فينتصب على الحال، أو تكون الرؤيةُ رؤيةَ القلب فيكون مفعولاً ثانياً. وإمّا بتأويل: ما رأيتُ مثلَ رؤيةِ اليوم، أي: رؤيةٌ مثلَ رؤيةِ اليوم، حُذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، ثم حُذِف المضافُ وأقيم المضاف إليه مقامه، فيكون منصوباً على المصدر، والرؤيةُ رؤيةٌ

(١) ص ٣٤.

(٢) قال ابن الحاجب في الإيضاح: «أراد بالوقوع التعلق المعنوي للمفعول لا الأمر الحسي. إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حساً كقولك: علمت زيدا، وأردته،

وشافهته، وخاطبته، وما أشبه ذلك» ٢٤٤/١.

(٣) وعبرة الفصل: ولمن يذكر رجلاً أهل ذلك وأهله.

(٤) في الفصل: قوله.

العين، لأنه لا يستقيم أن يكون مفعولاً لمخالفته رجلاً في المعنى . ويجوز أن يكون «رجلاً» تمييزاً لما في قولك: كالיום، من الإبهام، ويكون «كالיום» نفسه هو المفعول، مثل قولك: على التمرة مثلها زُبداً. لَمَّا احتَمَل أن يكون المثلُ للزُبْدِ وغيره، فمِيزَ بقولك: زُبداً. وكذلك لَمَّا احتَمَل قولك: مثل اليوم، الرجلَ وغيره، فمِيزَ برجل. وكل ما تقدّم من الأوجه في قوله: كالיום رجلاً، يجري في قوله:

كالיום مطلوباً ولا طلباً^(١)

ما خلا وجهاً واحداً وهو التمييز، فإنه يضعف، لأنّ قوله: ولا طلباً، معطوفٌ على قوله: مطلوباً، والمعطوفُ بحرف النفي إنما يكون على ما انتفى لا على ما تعلق بالمنفي، و«كالיום» هو المنفي لا «مطلوباً»، فلا يستقيم أن يكون معطوفاً.

[إملاء ٩٠]

[العطف بالجزم على جواب الأمر المنصوب بعد فاء السببية]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل^(٢) وهو:

دَعْنِي فَأَذْهَبَ جَانِباً يَوْمَا وَأَكْفِكَ جَانِباً^(٣)

(١) هذا عجز بيت من الكامل وصدرة: حتى إذا الكلاب قال لها . وقائله: أوس بن حجر . انظر ديوانه ص ٣ (تحقيق وشرح محمد يوسف نجم) . وهو من شواهد ابن يعيش ١٢٥/١، وأمالى ابن الشجري ٣٦١/١، والكشاف ٣٨٩/١ . والشاهد فيه أن (مطلوباً) نصب بفعل مقدر محذوف جوازاً .

(٢) ص ٢٥٥ .

(٣) البيت من مجزوء الكامل وهو لعمر بن معد يكرب . انظر شعره ص ١٨٥ . وهو من شواهد الرضي ٢٦٧/٢، والخزانة ٦٦٥/٣ . وأنكر البغدادي نسبه لعمر بن معد - يكرب . والشاهد أنه عطف (أكفك) مجزوماً على جواب الأمر المنصوب وهو (فأذهب) على توهم سقوط فاء السببية .

يجوز أن يكون المعنى : اتركني أتصرف فأذهب إلى جهة فأكفيك جانبا
تحتاج إلى كفايته بتصرفي وذهابي . ويجوز أن يريد : دعني يوما وأكفك جانبا
يوما، أي : إذا تصرفت لنفسي يوما كفيتك جهة تخشاها يوما آخر. وموضع
الاستشهاد والإعراب واضح .

[إملاء ٩١]

[الكلام على «أن» في بيت من الشعر]

وقال أيضاً في قول الشاعر في المفضل^(١) :

فيا راكباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْ نداماي من نجران أن لا تلاقيا^(٢)
يجوز أن تكون «أن» مخففة من الثقيلة . ويجوز أن تكون مفسرة، لأن
قوله : فبلغن، فيه معنى القول .

[إملاء ٩٢]

[جواز إضمار اسم ليس]

وقال أيضاً في قول الشاعر في المفضل^(٣) :

أبني لبيني لستُم بيدٍ إلا يداً ليست لها عَضْدُ^(٤)

(١) ص ٣٦ .

(٢) البيت من الطويل وهو لعبد يغوث الحارثي . وهو من شواهد سيبويه ٢/٢٠٠ ،
والمقتضب ٤/٢٠٤ ، والرضي ١/١٧٥ ، والخزانة ١/٣١٣ . واستشهد به الزمخشري على
نصب «راكباً» لأنه منادى نكرة .

(٣) ص ٧١ .

(٤) البيت من الكامل وهو لأوس بن حجر . انظر ديوانه ص ٢١ . وهو من شواهد سيبويه =

يجوز أن يكون في ليس ضميرُ الشأن^(١). ويجوز أن يكون فاعلُها^(٢) مضمراً يعود على اليد لما تقدم ذكرُها. ويجوز أن يكون «عُضد» اسمها، ولها: خبرٌ لها. ومعناه: أنه يصفهم بعدم النصر، وأن نصرتهم كلا نصرة. فإنَّ اليد التي لا عُضدَ لها لا نصرة لها.

[إملاء ٩٣]

[حذف كان]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر^(٣):

أبا خراشةَ أمّا أنتَ ذا نَفِرٍ فإنَّ قوميَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ^(٤)

ومعناه: أنه يمدحُه. أي: أنا بخير لا تأكلنا السنين^(٥) ولا يضرنا ضار لأجل أن كنتَ ذا نفر. يعني: أنا بنعمة ما دمت في نعمة^(٦).

٣١٧/٢، والمقتضب ٤٢١/٤. ونسبه الزمخشري لطفرة، واستشهد به على الإبدال من محل الجار والمجرور. ويروى: يا ابني لبني لستما.

(١) انظر سيبويه ٧٠/١.

(٢) وردت هذه الكلمة هكذا في جميع النسخ. والمقصود اسمها. وقد استعمل سيبويه مثل هذا التعبير. الكتاب ٤٩/١.

(٣) الفصل ص ٧٤.

(٤) سبق الكلام عنه في الإملاء (٨٤) من هذا القسم. ص: ٤١١.

(٥) هذه الكلمة ملحقة بجمع المذكر السالم، فيلزم أن تكون بالواو لأنها فاعل. ولكن يبدو أن المؤلف قد عاملها معاملة غسليين فرفعها بضمّة على الأخير، أو أن الكلمة بالواو وكتبها النساخ بالياء، لأنها وردت هكذا في جميع النسخ.

(٦) ليس معنى البيت كما ذكره المؤلف، وليس الشاعر يمدح أبا خراشة، وإنما يقول له: لا تفخر علي يا أبا خراشة لكونك ذا قوم كثيرين، فإن قومي أصحاب قوة لم تأكلهم السنوات المجدة، ولم تؤثر فيهم الحوادث.

[إملاء ٩٤]

[إعراب ومعنى بيت من الشعر]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل (١):

يا قُرْ إِنَّ أَبَاكَ حَيَّ خُوَيْلِدٍ قد كنتُ خائفُهُ على الاحْمَاقِ (٢)

حي خويلد: بدلٌ أو عطفٌ بيان من «أباك»، و«كان» واسمها وخبرها خبرٌ «إن». ومعناه: أنني كنتُ أرى من أبيك مخايلَ تدلُّ على أنه يلد ولدًا أحمق، وقد تحقق بولادته إياك. ومثل ذلك أبلغ من أن يقول: أنت أحمق، لأن ذلك يُشعر بتحقق ذلك فيه. أي: كان ذلك معروفاً من أبيك قبل أن يلدك. فهذا أبلغ من دعوى الحمق فيه الآن. وإدراك مثل هذه المعاني لا يكاد يحصل بالتعبير وإنما هي أمورٌ في الغالب تُدرك بالقوة التي جعلها الله تعالى في أهل هذا اللسان. والجارُّ والمجرور متعلقٌ بخائفه. يُقال: خِفْتُه على كذا، أي: خِفْتُ منه.

[إملاء ٩٥]

[معنى بيت لطيف الغنوي]

وقال أيضاً على قول الشاعر في المفصل (٣):

وكمتماً مُدَمَّماً كأنَّ مُتَوَنِّها جرى فوقها واستشعرت لَوْنَ مُذْهَبِ (٤)

(١) ص ٩٥.

(٢) البيت من البحر الكامل. وقائله جبار بن سلمى بن مالك من بني عامر بن صعصعة. وهو من شواهد الخصائص ٢٨/٣. والمقرب ٢١٣/١. والرضي ٢٨٦/١. والخزانة ٢١٦/٢. واستشهد به الزمخشري على إقحام لفظ (حي)، وهو مضاف. وقرئ: ترخيم قرّة.

(٣) ص ١٩.

(٤) البيت من الطويل وقائله لطيف الغنوي. انظر ديوانه ص ٢٣ (تحقيق محمد عبد القادر أحمد). وهو من شواهد سيبويه ٧٧/١. والمقتضب ٧٥/٤. والإنصاف ٨٨/١. وابن =

يصف خيلاً بحسن الألوان كأنها أشربت الدم . كأن متونها ، أي : كأن ظهورها جرى فوقها لونُ الازدهاب أو لونُ شيء مُذهب . واستشعرته ، أي : جعلته شعارها . يقال : استشعرت الثوبَ ، إذا جعلته يلي الجسم ، وسُمي شعاراً من ذلك . وموضع الاستشهاد منه ظاهر .

[إملاء ٩٦]

[معنى بيت لعمر بن أبي ربيعة]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل^(١) :

إذا هي لم تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةِ تُنْخَلْ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُوْدُ إِسْجَلِ^(٢)
يعني : أنها يُتخَيَّرُ لها ما تستاك به . وعودُ الأراك هو المختار عندهم للسواك ، فإذا لم تَسْتَكْ به لأمر لم تعدل إلا إلى ما يُتَنخَلُ ويُختار من الإسجل ، فيكون ما يُختار منه لجودته يُقارب الأراك .

[إملاء ٩٧]

[إضافة ما فيه الألف واللام إلى المضمير المتصل]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل^(٣) :

= السيرافي ١٢٧/١ . والشاهد فيه قوله : جرى ، واستشعرت ، حيث توجهها إلى معمول واحد ظاهر بعدهما ، فأعمل الثاني ، وأضمر في الأول . وقد أوضح المؤلف معناه .

(١) ص ٢٠ .

(٢) هذا البيت من البحر الطويل . وقائله عمر بن أبي ربيعة . انظر شرح ديوانه ص ٤٩٨ (محمد محيي الدين عبد الحميد) . وهو من شواهد سيويوه ٧٨/١ . ونسبه ابن السيرافي لطفيال الغنوي ١٣٠/١ . واستشهد به الزمخشري على إعمال الفعل الأول والإضمار في الثاني وهو قوله : تنخل فاستاكت . وأراك وإسجل : شجران يستاك بهما .

(٣) ص ٨٥ ، ولم يذكر الزمخشري إلا البيت الأول .

(٤) هذان البيتان لعبد الرحمن بن حسان من قصيدة يهجو فيها مسكين الدارمي ، وهما من =

أَيُّهَا الشَّامِي لِيُحَسَّبَ مِثْلِي إِنَّمَا أَنْتَ فِي الضَّلَالِ تَهِيمٌ
لَا تَسْبِنُنِّي فَلَسْتُ بِسَبِي إِنَّ سَبِيَّ مِنَ الرِّجَالِ الْكَرِيمِ
قال ابن الأعرابي (١) ثالثها:

لا أبالي أَنْبَ بِالْحَزَنِ تَيْسُ أَمْ لِحَانِي بظَهْرِ غَيْبِ لَيْمِ

يهجو بهذا الشعر مسكين بن عامر الدارمي . معناه : أنك عالم بأن قدرتك دون قدرتي ، وأنت لست ممن يشاتمني . وإنما تفعل ذلك لتُظهر بالمشاتمة أن ثمَّ مماثلةً لما يظهر بها في العادة مع علمك بخلافه . ثم ردَّ بعجز البيت هذا الغرض الذي قصده ، فقال : إنما أنت في الضلال تهيم . يعني : أن المشاتمة إنما يُستدل بها على المماثلة عند تقارب الشخصين ، فأما عند التباعد فلا ، لوضوح نفيها ، فجعله في فعله ذلك الذي لا يتمُّ به الغرض المقصود عند العقلاء لركوبه التعاسيف التي تضر ولا تنفع ، ولذلك قال : تهيم . يقال : هام على وجهه ، إذا سلك غير الطريق . وموضع استشهاده في قوله : الشامي ، في صحة إضافة ما فيه الألف واللام إلى المضمرة المتصلة ، كقولك : الضاربي والضارباتي . ومفعول ما لم يسمَّ فاعله مضمرةٌ مستتر يعود على الشامي ، لأنه بمعنى : الذي يشتمني . وهو وإن كان مخاطباً إلا أنه لما وصفه بالموصول (٢) أجرى الضمير على لفظ الغيبة كقولك : أنت الذي ضرب ، وهو أحسن من

البحر الخفيف . والبيت المستشهد به هو الأول . وهو من شواهد ابن يعيش ١٢٣/٢ ، واللسان (سب) . وقد ذكر المؤلف معناه وموضع استشهاده . أما البيت الثالث فهو ليس لعبد الرحمن بن حسان وإنما هو لحسان بن ثابت . انظر ديوانه ص ٢٢٥ (بيروت) . وسيأتي الحديث عنه في الإملاء (٥٨) من الأمالي المطلقة إن شاء الله .

(١) هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي . من موالى بني هاشم . كان عالماً باللغة والشعر . ولد سنة ١٥٠ هـ . من تصانيفه : النوادر ، الأنواء ، الخيل ، معاني الشعر . توفي سنة ٢٣١ هـ وقيل ٢٣٣ هـ . انظر بغية الوعاة ١٠٥/١ .

(٢) في الأصل : بالمجرور . وهو تحريف .

قولك: أنت الذي ضربت، قال الله تعالى: ﴿وقالوا يا أيها الذي نُزِّلَ عليه﴾^(١). ولو جاء على الخطاب لقال: يا أيها الذي نُزِّلَ عليك الذكر. وإنما كان كذلك لأن «الذي» من ألفاظ الغيبة، وضمير ألفاظ الغيبة غيبة، فلذلك جاء الفصح بضمير الغيبة.

[إملاء ٩٨]

[معنى وإعراب بيت ينسب للنابغة الجعدي]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل^(٢) وهو:

بَحِيْهَلَا يُزْجَوْنَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ المَطَايَا سِيرُهَا المَقَاذِفُ^(٣)

يريد أنهم مسرعون^(٤) في السير، فهم يسوقون المطي^(٥) بهذا الصوت لتسرع في سيرها. وقال: أمام المطايا، لأنه إذا سيقت الأول تبعها ما بعدها بخلاف سوق الأواخر. وقال: سيرها المتقاذف، يعني: أنهم يسوقونها مع كون سيرها متقاذفاً، والتقاذف: الترامي في السير. وإذا سيق المتقاذف كان سيره أبلغ مما كان عليه. وأمام المطايا: في موضع وصف لمطية. وسيرها المتقاذف: جملة ابتدائية واقعة صفة لمطية. والجار والمجرور متعلق بـ «يُزجون».

[إملاء ٩٩]

[مجيء «ذا» بمعنى الذي]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل^(٦):

(١) الحجر: ٦.

(٢) ص ١٥٣.

(٣) سبق الكلام عنه في الإملاء (٦٦) من هذا القسم. ص: ٣٦٣.

(٤) في م، س: يسرعون.

(٥) في م: المطايا.

(٦) ص ١٥٠.

عدس ما لعباد عليك إماراً أمّنت وهذا تحمّلين طليقاً^(١)
 معناه: أنه لما أمر الخليفة بتخليصه من حبس عباد وإركابه وتسييره أنشد
 مخاطباً لدابته في أنه لم يبق لعباد عليه حكم. وقال: أمّنت، يعني من حكم
 عباد. وإذا لم يكن له حكم على دابته فلتألا يكون عليه حكم أولى. وقال: وهذا
 تحمّلين طليقاً، يعني نفسه. وموضع استشهاده ظاهر.

[إملاء ١٠٠]

[رفع الفاعل بفعل مضمّر]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر^(٢):

ليبك يزيد ضارعٌ لخصومةٍ ومُخْتَبِطٌ مما تُطِيحُ الطوائِحُ^(٣)

معناه: أن هذا الممدوح الذي هو يزيد كان رجلاً عظيماً، يُقصد في
 النصر وفي العطاء. فيقصده الضارعُ للخصومة لينصره وهو المائلُ
 إليها. ويقصده المختبِطُ مما تُطِيحُ الطوائِحُ، وهو الذي أصابته شدة السنين.
 والطوائِحُ: الشدائدُ، يقصده ليدفع عنه بالعطاء شدة ما أصابه من ذلك،
 فوصفه بالنصر والكرم. و«ما» في قولك^(٤): «مما تطيح»، مصدرية، و«من»

(١) سبق الكلام عنه في الإملاء (٦٦) من هذا القسم. ص: ٣٦٣.

(٢) ص ٢٢.

(٣) هذا البيت من البحر الطويل وقد اختلف في قائله. وهو من شواهد سيبويه ٢٨٨/١
 ونسبه للحارث بن نبيك. والمقتضب ٢٨٢/٣. والرضي ٧٥/١. والخزانة ١٤٧/١
 ونسبه البغدادي لنهشل بن حري. والدرر ١٤٢/١ ونسبه لضرار بن نهشل. والحامسة
 البصرية ٢٦٩/١ ونسبه للحارث بن ضرار النهشلي. والشاهد فيه رفع (ضارع) بإضمار
 فعل دل عليه ما قبله. كأنه حين قال: ليك يزيد، قيل: فمن يبكيه؟ فقال: ضارع.
 وقد أوضح المؤلف معناه.

(٤) وردت هذه الكلمة هكذا في جميع النسخ. والصواب أن تكون: قوله.

لابتداء الغاية، أو بمعنى السببية، فالأول على أن ابتداء الاختباط من الإطاحة،
أو سبب الاختباط الإطاحة.

[إملاء ١٠١]

[حذف المنادى]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل (١):

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سَمْعَانٍ من جارٍ (٢)

يجوزُ في «الصالحين» الرفعُ على الموضع، لأنَّ المعنى: يا قومُ لعنَ اللهُ والأقوامُ والصالحون. والخفضُ ظاهر. والرفعُ مثلُ قولك: أعجبنى ضربُ زيدٍ وعمرو، عطفاً على موضع زيد، إذ موضعه رفع. و«من» في قوله: من جارٍ، للبيان، فتعلّقُ بمحذوفٍ تقديره: على سَمْعَانِ الحاصلِ من الجيران، أو حاصلًا من الجيران.

[إملاء ١٠٢]

[كتابة عمرويه بعد ترخيمه]

وقال أيضاً مملياً على قوله في مفضّله في الترخيم في عمرويه (٣). فقال:
إذا رُحِمَ عمرويه كيف يكتب (٤) على لغةٍ يا حارٍ ويا حارٍ (٥)؟ إن كان المحذوفُ

(١) ص ٤٨.

(٢) البيت من البسيط ولم يعرف قائله. وهو من شواهد سيبويه ٢/٢١٩. والكامل ٢/١٩٩.
وأما ابن الشجري ١/٣٢٥. والمهمع ٢/٧٠. والشاهد فيه حذف المنادى للدلالة حرف
النداء عليه.

(٣) ص ٤٨.

(٤) في م: تقول، وهو خطأ.

(٥) فاللغة الأولى يكون المحذوف كالثابت في التقدير. واللغة الأخرى يجعل ما بقي كأنه اسم
برأسه فيعامل بما تعامل به سائر الأسماء. وتسمى الأولى لغة من ينتظر والثانية لغة من لا

مراداً كُتِبَ بغير واو لأنها زيدت. فيه فرقاً بينه وبين عمر، وإذا اتصلت به «ويه» سقطت الواو، فإذا كانت مرادة كان حكمها حكم الموجود، وإن كان المحذوف نسياً منسياً، فتثبت الواو. قال: وهذا وإن لم يذكره أحد إلا أن هذا فقهُهُ لجريه على القواعد.

[إملاء ١٠٣]

[حذف المنادى]

وقال أيضاً مملياً على قوله في المفصل في حذف المنادى^(١): «يا بؤس لزيد»: لو لم يكن المنادى محذوفاً لوجب نصبه لأنه حينئذٍ مُشَبَّهٌ للمضاف من أجل طوله. فلذلك رَفَعَهُ فقال: يا بؤس لزيد، بمعنى: يا قوم بؤس، وهو مرفوع بالابتداء^(٢)، والجارُّ والمجرور الخبرُ. وهو من باب: ويلٌ وويس لزيد.

[إملاء ١٠٤]

[الكلام في تنوين كلمة وردت في المفعول لأجله]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة ثلاث وعشرين وستمائة]^(٣) على قوله في المفصل^(٤): «وهو جوابٌ لمه»: لا يجوز تنوين «جوابٌ» لأنه يفسد المعنى. لأنك إذا نونتَه تعذرتِ الإضافة، وإذا تعذرت الإضافة فالجواب جوابٌ قولك: لمه، بكمالها. فإذا نونتَ احتجتَ إلى أن تُوصل معنى الجوابِ إلى متعلِّقه

^١ ينتظر . انظر المفصل ص ٤٧ .

(١) ص ٤٨ .

(٢) قال ابن يعيش : «وساغ الابتداء به وهو نكرة لأنه دعاء ومثله قولهم : يا ويلٌ لزيد». شرح

المفصل ٢٤/٢ .

(٣) زيادة من ب، د.

(٤) ص ٦٠ .

بلام، فإنَّ جَعَلْتَهَا هذه اللام صار الجواب جوابَ قولك: مه، لا جواباً لقولك: لمه. نعم لو قلت: وهو جواب لِّلمه، لكان مستقيماً، لأن اللام الأولى هي الموصلة ولِلمة التي بعدها هي المقصودة بنسبة الجواب إليها.

[إملاء ١٠٥]

[وقوع الفعل الماضي بعد حروف التحضيض]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة أربع وعشرين وستمائة] (١) على قوله في المفصل في حروف التحضيض (٢): إن قيل: إن حروف التحضيض (٣) إذا وقع بعدها الماضي فيستحيل أن يكون فيها معنى الطلب لاستحالة طلب الفعل بعد مضي وقته. وإذا لم يكن فيها معنى الطلب تعذر النصب بعدها بالفاء والجزمُ بغير فاء.

فالجواب: أنها لا تنفك عن إفادة معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحاً له. وإنما أوقع بعدها الماضي تنبيهاً على أن المطلوب منه ذلك، فوَّته حتى انقضى وقته فصار كالتوبيخ على ترك المطلوب. فباعتبار ما فيه من معنى الطلب المقدَّر في وقته نُصِب جوابه بعد الفاء وجُزِم بغير فاء.

[إملاء ١٠٦]

[حذف المضاف في بيت لحسان]

وقال أيضاً مملياً [بدمشق سنة أربع وعشرين] (٤) على قول الشاعر في

المفصل (٥):

(١) زيادة من «ب» و«د».

(٢) ص ٣١٥.

(٣) إن قيل: إن حروف التحضيض: سقطت من م، س.

(٤) زيادة من ب.

(٥) ص ١٠٥.

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ (١)
 يجوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ مَدْحَ مَاءِ بَرْدَى وَتَفْضِيلَهُ عَلَى غَيْرِهِ، وَمَعْنَى: يَصَفَّقُ،
 أَي: يُمَزَّج. يُقَالُ: صَفَّقْتَهُ، إِذَا مَزَّجْتَهُ. وَالرَّحِيقُ: الْخَمْرُ. وَالسَّلْسَلُ: السَّهْلُ،
 كَالسَّلْسَالِ، وَالسَّلْسِيلِ، أَي: كَأَنَّهُ مَمزُوجٌ بِذَلِكَ، فَاسْقَطَ التَّشْبِيهَ كَعَادَتِهِمْ فِي
 الْمَبَالِغَةِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ مَدْحَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ بِالْكَرَمِ، وَأَنَّهُمْ لَا يَسْقُونَ الْمَاءَ
 إِلَّا مَمزُوجاً بِالْخَمْرِ لِسَعْتِهِمْ وَكَرْمِهِمْ وَتَعْظِيمِ مَنْ يَرِدُ عَلَيْهِمْ. وَالْبَرِيصُ: يُقَالُ:
 إِنَّهُ مَوْضِعٌ بِدِمَشْقَ (٢). وَقَالَ قَوْمٌ هُوَ بِالضَّادِ. وَالْمَرَادُ بِبَرْدَى مَاءٌ بَرْدَى، وَلِذَلِكَ
 ذَكَرَ الضَّمِيرَ.

[إملاء ١٠٧]

[الكلام في إعراب فعل مضارع وقع بعد الواو]

وقال أيضاً [بدمشق سنة أربع وعشرين وستمائة] (٣) على قول الشاعر في
 المفصل (٤):

متى ما تلقني فردين ترجف روائف أليتيك وتسطاراً (٥)

يجوز أن يكون معطوفاً على «ترجف» وألحقت به نون التأكيد الخفيفة

(١) البيت من الكامل وهو لحسان بن ثابت . انظر ديوانه ص ١٨٠ . وهو من شواهد الرضى
 ٢٩٢/١ . والخزانة ٢/٢٣٦ . والهمع ١/٥١٢ . والشاهد فيه قوله : بردى ، حيث حذف
 المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . والمقصود ماء بردى .

(٢) قيل : هو اسم نهر في دمشق، وقيل : هو الغوطة بأجمعها . انظر معجم البلدان ١/٤٠٧ .

(٣) زيادة من ب ، د .

(٤) ص ٦١ .

(٥) البيت من الوافر وهو لعنترة العبسي . انظر ديوانه ص ٤٣ (بيروت) . وهو من شواهد
 الرضى ١٧٦/٢ ، والكشاف ١/٤٢٩ ، والهمع ٢/٦٣ . وقد أوضح المؤلف معناه .
 واستشهد به الزمخشري على مجيء الحال لبيان هيئة الفاعل والمفعول معاً ، وهو قوله :
 فردين .

فقلبت ألفاً في الوقف. إلا أن إلحاق نون التوكيد في جواب الشرط ضعيف. ويجوز أن يكون منصوباً على أحد وجهين: أحدهما: مذهب الكوفيين، بالواو التي يسمونها واو الصرف^(١)، مثلها عندهم في قوله تعالى: ﴿ويعف عن كثير ويعلم﴾^(٢) في قراءة الأكثرين. والثاني: مذهب البصريين، وهو أن يكون معطوفاً على مقدر، مثلها عندهم في قوله: ويعلم، أي: ليتنم ويعلم. إلا أنه لا يمكن التقدير لفعل منصوب لأنه في المعنى سبب. ولو قدر فعل منصوب لكان مسبباً، فينبغي أن يكون التقدير لاسم منصوب مفعول من أجله، كأنه قيل: ترجف روانف أليتيك خوفاً واستطارة. فلما أتى بالفعل موضع «استطارة» عطفاً على «خوفاً» المقدر وجب أن يكون منصوباً، مثله في قولك: أريد إتيانك وتحذني. والروانف: أطراف الأليتين، واحدته: رانفة. وتستطارا، بمعنى: يُطلب منك أن تطير خوفاً وجبناً. والعرب تقول لمن اشتد به الخوف: طارت نفسه خوفاً، ومنه قوله:

أقول لها وقد طارت شعاعاً^(٣)

وقال ههنا: وتستطارا، كأنه طلب منه أن يطير من الخوف. والضمير في «وتستطارا» للمخاطب لا للروانف، إذ لا يطلب من الروانف استطارة، وإنما المقصود طلبه من المخاطب.

(١) وهي الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم مؤول: انظر مغني اللبيب ص ٤١٢ (دمشق).

(٢) الشورى: ٣٤، ٣٥.

(٣) هذا صدر بيت لقطري بن الفجاءة، وعجزه: من الأبطال ويحك لن تراعى. انظر ديوان الحماسة لأبي تمام ٢٤/١.

[إملاء ١٠٨]

[معنى وإعراب : على أن]

وقال أيضاً مملياً بدمشق [سنة أربع وعشرين وستمائة] (١) على قول الشاعر في المفصل (٢):

على أنها تعفو الكلوم وإنما نوكل بالأدنى وإن جَلَّ ما يمضي (٣)
«على» هذه تقع في شعر العرب وكلامهم كثيراً. والمعنى فيها استدراك وإضراب عن الأول. ألا ترى أنك إذا قلت: لا يدخل فلان الجنة لسوء صنيعه على أنه لا يأس من رحمة الله، كان استدراكاً لما تقدّم، وإضراباً عن تحقيقه. وكذلك قوله في البيت الذي قبله:

فوالله لا أنسى قتيلاً رزنته بجانب قوسي ما مشيت على الأرض
ثم قال: على أنها تعفو الكلوم. لأن المعنى: على أن العادة نسيان المصائب إذا تناولت، والجزع على ما كان من المصائب قريب العهد، وهذا إضراب واستدراك لما تقدّم من قوله: لا أنسى. وكذلك قوله وهو أيضاً في الحماسة (٤):

(١) زيادة من ب، د.

(٢) ص ١٣٤. وذكر الزمخشري الشطر الأول فقط.

(٣) هذا البيت من الطويل وقائله أبو خراش واسمه خويلد بن مرة، من هذيل. انظر ديوان الهذليين ١٥٨/٢، وروايته: بلى إنها تعفو الكلوم، وكذلك الخصائص ١٧٠/٢. وانظر: ديوان الحماسة لأبي تمام ٣٢٦/١، والخزانة ٤٥٨/٢، ومغني اللبيب ١٩٣/١ (دمشق). واستشهد به الزمخشري على مجيء ضمير الشأن مؤنثاً وهو قوله: إنها، لأن في الكلام مؤنثاً وهو: الكلوم.

(٤) انظر ديوان الحماسة لأبي تمام (١٠٢/٢) وقد نسبها لعبد الله بن الدمينية. وفي ديوان عبد الله بن الدمينية البيت الثاني والثالث ص ٨٢ (صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن

وقد زعموا أن المحبَّ إذا دنا يَمَلُّ وأن النَّأيَ يَشْفِي من الوجدِ
بكل تداوينا فلم يَشْفِ ما بنا على أن قرب الدارِ خيرٌ من البُعدِ
على أن قرب الدارِ ليس بنافعٍ إذا كانَ مَنْ تهوَاهُ ليس بذِي ود

فقوله: بكل تداوينا فلم يَشْفِ ما بنا، ثم قال: على أن قرب الدارِ خيرٌ من البعد، كالإضراب عن الأول. لأن المعنى: فلم يحصل لنا شفاء أصلاً. وإذا كان قرب الدارِ خيراً في المعنى المراد ففيه شفاء أو بعض شفاء. وكذلك قوله: على أن قرب الدارِ ليس بنافع، استدراكٌ لعموم قوله: على أن قرب الدارِ خير من البعد. فاستدرك أنه لا يكون خيراً إلا مع الود، فأبطل العموم المتقدم في قوله: قرب الدارِ خيرٌ من البعد. هذا معناها. وأما تعلقها على الوجه الأعرابي فيحتمل أمرين: أحدهما: أن تتعلق بالفعل المتقدم قبلها كما تعلقت «حاشا» الاستثنائية بما قبلها لكونها أوصلت معنى ما قبلها إلى ما بعدها على وجه الإضراب أو الإخراج. وأظهر منه أن يقال: إنها في موضع خبرٍ محذوفٍ المبتدأ، كأنه قيل: والتحقيقُ على أن الأمر كذا. فتعلقها بمحذوف كما يتعلَّق كلُّ خبرٍ وجارٍ ومجرور، لأنَّ الجملة الأولى وقعت غير تحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها، وحذف المبتدأ لوضوح المعنى.

[إملاء ١٠٩]

[جواز حذف الفعل بعد «قد»]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل^(١):

حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاخ). والبيتان الأول والثاني ذكرهما أبو علي القالي في قصيدة أولها: ألا يا صبا نجد لقد هجت من نجد. ونسب القصيدة ليزيد بن الطثرية. انظر ذيل الأمالي والنوادر ص ١٠٤ (بيروت). وذكر النويري البيت الأول والثاني ولم ينسبهما لأحد. نهاية الأرب ١٥٨/٢ (مطبعة دار الكتب المصرية).

(١) ص ٣١٧، ورواية المفصل: أفد الترحل.

أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلُّ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِي (١)

يصف أحوال الناس في الدنيا، وأنَّ الناس منهم من رحلَ ومنهم من قربَ رحيلَهُ . فأشار بقوله : وكأنَّ قَدِي ، أي : وكأنَّ قد زالت ركابُنَا . وموضع الاستشهاد منه ظاهر وكذلك إعرابه .

[إملاء ١١٠]

[زيادة الباء في فاعل «حب»]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفضل (٢) :

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا وَحُبُّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ (٣)

شرع في هذا البيت بين الأصل الذي كانت عليه «حب» قبل اتصالها بـ «ذا» وإنها لها (٤) كالأفعال . و«مقتولة» نصب على الحال من الضمير في «بها» . و«بها» فاعل «حب» زيدت فيه الباء على غير قياس، كقوله : كفى به شهيداً، ومعناه واضح . وقد تبين موضع الاستشهاد منه .

(١) هذا البيت من الكامل وقائله النابغة الذبياني . انظر ديوانه ص ٣٨ (تحقيق وشرح كرم البستاني) . ورواية الديوان : أفد الترحل . وهو من شواهد الخصائص ٣٦١/٢ ، والرضي ١٣١/٢ ، والهمع ١٤٣/١ ، والخزانة ٢٣٢/٣ . والشاهد فيه جواز طرح الفعل بعد (قد) إذا فهم .

(٢) ص ٢٧٥ . وقد ذكر الزمخشري عجز البيت ولم يذكر صدره .

(٣) هذا البيت من الطويل وهو للأخطل . انظر شعره ١٩/١ ورواية الديوان : وأطيب بها مقتولة . وهو من شواهد الخزانة ١٢٢/٤ ، واللسان (قتل) ، وابن يعيش ١٢٩/٧ . والشاهد فيه مجيء فاعل (حب) الذي للمدح متصلاً بالباء الزائدة .

(٤) لها : سقطت من د .

[إملاء ١١١]

[جواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه]

وقال مملياً على قول الشاعر في المفصل (١):

أنا ابنُ جَلا وطِلاَّعُ الشنايا متى أضعِ العِمامةَ تُعرِفونِي (٢)

يعني: أنني أرتكب الأهوال ولا أجبن عنها. وقوله: متى أضعِ العِمامةَ،

إمّا أن يريد كثرة مباشرة الحروب فلا يراه الأكثرُ إلاّ بغيرِ عمامة، فقال: متى

أضعِ العِمامةَ يُعرِفونِي الذي ما رأني إلاّ غيرَ متعمّم. أو يريد أنني مكثرتُ لمباشرة

الحروب ولباس عدة الحرب، فمتى أضعِ العِمامةَ وألبسُ آلة الحرب تُعرِفونِي.

يعني: أني إذا حاربتُ عُرِفْتُ بإقدامي وشجاعتي. وأمّا قوله: جلا، ففيه أقوال: قيل:

تقديره: أنا ابنُ رجلٍ جلا، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه. وقيل: إن

«جلا» علمٌ غلب على أبيه. وقيل: إنه (٣) أراد أنا ابنُ ذي جلا، و«جلا»

انحسارُ الشعر عن مُقدّمِ الرأس.

[إملاء ١١٢]

[تسكين هاء «هي» في بيت من الشعر]

وقال مملياً على قول الشاعر في المفصل (٤):

فَقَمْتُ لِلطُّيْفِ مَرْتَعاً وَأَرْقِنِي فَقَلْتُ أَهْيَ سَرْتُ أَمْ عَاقِنِي حُلْمٌ (٥)

(١) ص ١١٩.

(٢) هذا البيت من الوافر وهو لسحيم بن وثيل الرياحي. وهو من شواهد سيبويه ٢٠٧/٣،

والكامل ١٣٢/١، ومجالس ثعلب ص ١٧٦، والمقرب ٢٨٣/١، والرضي ٦٤/١.

والشاهد فيه أن (جلا) صفة لمحدوف، أي: رجل جلا.

(٣) في س: إمّا.

(٤) ص ٣٥٦. ولم يذكر الزمخشري إلاّ عجزه.

(٥) البيت من البسيط. وينسب لزياد بن حمل. وهو من شواهد الخصائص ٣٠٥/١، والمغني =

يريد أني قمتُ من أجل الطَّيفِ قائماً متبهاً مذعوراً للقائه، وأرقتي لما لم يحصل اجتماع محقق، ثم ارتبتُ لعدم الاجتماع هل كان^(١) على التحقيق أو كان ذلك في المنام. ويجوز أن يريد: فقتُ للطيف، أي: قمتُ وأنا في النوم إجلالا في حال كوني مذعوراً لاستعظامها، وأرقتي ذلك لما انتبهُتُ فلم أجد شيئاً محققاً. ثم من فرط صبابته شكَّ أهـي في التحقيق سرتُ أم كان ذلك حُلماً على عاداتهم في مبالغاتهم كقوله:

آ أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ (٢)

وذلك كثير في شعرهم. و«مرتاعاً» نصبٌ على الحال. وإعرابه وموضع استشهاده ظاهر.

[إملأ ١١٣]

[من مسائل إعمال الصفة المشبهة]

وقال مملياً على قول الشاعر في المفصل^(٣):

= ٤١/١ (دمشق)، واللسان (هيا). ورواية المفصل: أم عادي حلم. والشاهد فيه تسكين هاء (هي) وقد اتصلت بهمزة الاستفهام للضرورة.

(١) في الأصل وفي ب، د، م: كانت. وما أثبتناه من س. وهو الصواب لأنه لا مسوغ لتأنيثه.

(٢) البيت بتمامه:

فيا ظبية الوعاء بين جلالٍ وبين النقا آ أنتِ أمُّ أمِّ سالمٍ
وهو من البحر الطويل وقائله ذو الرمة. انظر ديوانه ص ٧٠٠. وهو من شواهد سيبويه
٥٥١/٣ والمقتضب ١٦٣/١ والخصائص ٤٥٨/٢ وأمالي ابن الشجري ٣٢١/١.
والشاهد فيه حذف خبر المبتدأ الذي هو أنت.

(٣) ص ٢٣٠.

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ^(١)

وقبله :

فإن يهلك أبوقابوس يهلك ربيع الناس والنعم الركام

يعني : إن يهلك هذا الرجل يذهب عنا بهلاكه ما كنا فيه من الخير والسعة والنصر، ونأخذ بعده في حال لا تُرجى . ثم شبهها بالذئاب، وجعل لها ظهراً مقطوعاً لا سنماً له . كله مبالغة في رداءة العيش الذي يكونون فيه بعده . وقوله : أجَبَّ الظهرَ، منصوبٌ على التشبيه بالمفعول . و«أجَبَّ» مخفوضٌ ، علامةُ خفضه الفتحةُ، صفةٌ للذئاب أو عيش . ونصبُ «الظهر» كنصب الوجه في قولك : مررت برجل حسن الوجه، وهي لغةٌ فصيحةٌ على التشبيه بالمفعول . ومنهم من جعله نصباً على التمييز، ولا حاجةٌ إليه لكونه معرفة، والتمييز المنصوب إنما يكون بالنكرات . وقولُ بعضهم : إنه تمييزٌ وإنما أتى التعريفُ لما كان الخفض أكثر بالألف واللام، فمرنتُ ألسنتهم عليه، وقصدوا إلى التمييز، جرت ألسنتهم على اللام مع قصد التمييز، كما جرت على ضم اللام في : الحمدُ لله، لما مرنتُ ألسنتهم على الاتباع، ضعيفٌ، ويكفي في ضعفه تشبيهه بـ (الحمدُ لله)، فإنه رديءٌ إذ لم تُعهد لأم الجر مضمومة . وأيضاً فإنه كان يجب على هؤلاء أن يُجيزوا خاتم الحديد، لأنه يقال : خاتمٌ حديدٌ، وخاتمٌ الحديد، وخاتمٌ حديداً، كما يجوز أجَبَّ ظهرٌ وأجَبَّ الظهرَ وأجَبَّ ظهراً . فإن حُسْنَ «أجَبَّ الظهرَ» لما ذكروه، حُسْنَ «خاتمٌ الحديد»، ولا قائلٌ به .

(١) هذا البيت من الوافر وقائله النابغة الذبياني . انظر ديوانه ص ١١٠ . ورواية الديوان : ونمك بعده بذئاب عيش . وهو من شواهد سيويه ١٩٦/١، والمقتضب ١٧٩/٢، والرضي ٣٠٩/٢، وأمالي ابن الشجري ١٤٣/٢ . والشاهد فيه أنه أعمل (أجَبَّ) في الظهر كما أعمل (حسن) في الوجه في قولك : مررت برجل حسن الوجه .

[مجيء اسم المكان على زنة اسم المفعول]

وقال مملياً على قول الشاعر في المفصل (١) وهو:

مُحْرَنْجَمُ الْجَامِلِ وَالنُّيُّ وَصَالِيَاتٌ لِلصَّلَى صُلِّيُّ (٢)

وقبله:

أَنْ (٣) شَجَاكَ طَلَّلَ عَامِي قَدَمَا يُرَى مِنْ عَهْدِهِ الْكِرْسِيِّ (٤)

يجوز أن يكون مصدرأ في الأصل، ووصف به كما وُصف بغيره من المصادر. ويجوز أن يكون على حذف مضاف، أي: ذو احرنجام. والجامل فاعل في المعنى أضيف المصدر إليه. ويجوز أن يكون اسم مكان أضيف إلى الجامل للتخصيص كما يضاف مكاناً إلى زيد، فيكون على هذا بدلاً من «طلل»، بدل كل من كل، لأن أسماء المكان لا يُوصف بها. وهو على الأول صفة. و«النُّيُّ» عطفٌ على «طلل»، كأنه قيل: أشجأك طللٌ وشجأك نُّيُّ؟ ولا يجوز أن يكون عطفاً على الجامل، وإن قلنا: إنه فاعلٌ في المعنى، لأنَّ النُّيُّ لا يُوصف بالاحرنجام، ولا على «محرنجم» إذا جعل صفة لأنه ليس بصفة. وصالياتٌ: معطوفٌ على «طلل»، و«صليُّ» صفةٌ لـ «صالياتٌ» كما تقول: جاءني عالمٌ عاقل، فتصفُ الصفةً لما أقمته مقامَ الموصوف.

(١) ص ٢٣٨. ولم يذكر الزمخشري إلا الشطر الأول.

(٢) هذا الرجز للعجاج. انظر ديوانه ٤٨٤/١. وهو من شواهد الخزائن ٥١٢/٤. محرنجم الجامل: أي مكان اجتماع الإبل. والنُّيُّ: حفرة حول الخيمة تمنع المطر. والصاليات: الأثافي. والصلى: الوقود. والشاهد فيه مجيء (محرنجم) اسم مكان وهو على زنة اسم المفعول.

(٣) في الديوان: من أن.

(٤) الكرسي: هي الدمن والأبعاد. اللسان (كرس).

[أفعال التفضيل لا يعمل في الظاهر]

وقال مملياً على قول الشاعر^(١):

وأضرب منا بالسُّيوفِ القَوَانِيسَا^(٢)

وصدره:

أكرُّ وأحمى للحقيقةِ مِنْهُمْ

وقبله:

فلم أَرِ مثَلَ الحيِّ حيّاً مصبّحاً ولا مثلاً يومَ التَّقِينَا فوارِيسَا

إن أُريدَ بالرؤية العلمُ فـ «حيّاً» منصوبٌ بها مفعولٌ أولٌ، و«مثلُ الحيِّ» مفعولٌ ثانٍ. و«فوارِيسَا» مفعولٌ أولٌ، و«مثلاً» مفعولٌ ثانٍ. وإن أُريدَ رؤيةَ العينِ فيحتمَلُ أن يكونَ «حيّاً مصبّحاً» هو المفعولُ، و«مثلُ الحيِّ» صفةٌ قدّمتْ فانتصبَ على الحالِ. ويجوزُ أن يكونَ «مثلُ الحيِّ» هو المفعولُ، و«حيّاً مصبّحاً» إمّا عطفٌ بيانٍ لقوله: مثلُ الحيِّ، وإمّا حالٌ من الحيِّ. كأنه قال: مثلُ الحيِّ مصبّحاً، وأتى بـ «حيِّ» للتوطئة للصفةِ المعنويّةِ كقولهم: جاءني الرجلُ الذي تعلمُ رجلاً صالحاً. وصحَّ الحالُ من المضافِ إليه لأنه هنا في معنى المفعولِ، أي: لم أَرِ ممثلاً للحيِّ في حالِ كونهم مصبّحين. والمضافُ إليه إذا كانَ في معنى فاعلٍ أو مفعولٍ صحَّ منه الحالُ كغيره^(١).

(١) ص ٢٣٧.

(٢) البيت من الطويل وقائله عباس بن مرداس. انظر حماسة أبي تمام ١/١٦٩، والحماسة البصرية ١/٥٥، وابن يعيش ٦/١٠٦. والشاهد فيه قوله: (القوانيسا) حيث نصب بفعل محذوف دل عليه (أضرب). وقونس المرأة: مقدم رأسها. وقونس البيضة من السلاح: مقدمها، وقيل: أعلاها. انظر اللسان (قنس).

(١) وتحقيق هذه المسألة هو أن الحال تجيء من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه، كأعجبي =

ويجوز أن يكون تمييزاً كقولك: عندي مثله تمرّاً أو قمحاً أو شبه ذلك،
 كقولهم: على التمرة مثلها زبداً، لما في «مثل» من إبهام الذات، فصحّ تمييزها
 كتمييز ما أشبهها، قال الله تعالى: ﴿أَوْ عَدَلْ ذَلِكَ صِيَاماً﴾^(٢)، وكل ما ذكر
 في ذلك فهو جارٍ في قوله: مثلنا فوارسا. ففوارسا: مثل قوله: مصبّحا. ومثلنا:
 مثل قوله: مثل الحي.

وقوله: أكرّ وأحمى، تبين لما ادّعاه فيما تقدّم. فيجوز أن ينتصب بفعل
 مقدّر لا صفة لما تقدّم، لثلاثي الفصل بين الصفة والموصوف بما هو كالأجنبي إذا
 جعلاً تمييزاً. ويجوز أن يكون صفة لما تقدم، كأنها صفة واحدة إذا جعلاً غير
 تمييز، كأنه قال: جاءني زيد وعمرو العاقل والعالم، وذلك جائز. فـ «أكرّ
 وأحمى» صفة لـ «حيا مصبّحا». و «أضرب منا» صفة لـ «فوارسا». و
 «القوانسا» منصوب بفعل مقدّر، كأنه سُئل عما يضربون، فقال: نضربُ
 القوانسا، لأن أفعل لا يعمل في الظاهر^(٣)، وهو موضع الاستشهاد، والمعنى:
 أنه وصف الحيّ الذين صبّحهم بأنهم على قوة وشدة وكرّ وحماية. وإذا وصف
 من أخذوهم بالقوة دلّ ذلك على قوة الأخذين، بخلاف ما إذا كانوا ضعفاء.

[إملاء ١١٦]

[جمع «من» في الوصل للضرورة]

وقال مملياً على قول الشاعر في المفصل^(٤):

= وجهها مسفرة، أو كبعضه نحو ﴿مئة إبراهيم حنيفاً﴾، أو عاملاً في الحال نحو: هذا
 شارب السويق ملتوتاً. انظر أوضح المسالك ٢/٢٢٩.

(٢) المائة: ٩٥.

(٣) إلا في مسألة الكحل مثل قولك: ما رأيت عيناً أحسن فيها الكحل منه في عين زيد.

(٤) ص ١٤٧. ولم يذكر الزمخشري إلا صدره.

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ: مَنْونَ أَنْتُمْ فَقَالُوا: الْجِنَّ قُلْتُ: عَمُوا ظَلَامًا^(١)

وقبله:

ونارٍ قد حَضَّتْ لها بليلاً
سوى تحليلٍ راحلةٍ وعينٍ
بدارٍ لا أريدُ بها مُقاماً
أكاليته مَخَافَةً أَنْ تَنَاماً

وبعد قوله: أتوا ناري:

فقلتُ: إلى الطعام فقالَ منهمُ زعيمٌ: نحسدُ الإنسَ الطَّعاماً

«ظلاماً» منصوبٌ على التمييز، أي: نَعِمَ ظلامكم، كما تقول: أحسنَ اللهُ صباحك. ولا يحسنُ أَنْ يكونَ ظرفاً، إذ ليس المرادُ أَنهم نَعِمُوا في ظلام وفي صباح، وإنما المرادُ أَنه نَعِمَ صباحهم، وإذا حَسَنَ صباحهم كان به المعنى.

وقوله: نحسدُ الإنسَ الطَّعاماً. «الطعام»: مفعولٌ ثانٍ، إمَّا على تقدير حذفِ حرفِ خفض، أي: نحسدُ الإنسَ على الطعام، وإمَّا على أَنه متعديٌ بنفسه من أصله، كقولك: استغفرتُ اللهُ الذنْبَ ومن الذنْبِ.

ويقالُ: إنسٌ وأنسٌ بمعنى واحد. وموضعُ الاستشهاد منه ظاهر. وما قبله كذلك في الظهور. و«حَضَّتْ» أي: أشعلتُ وأوقدتُ، يقال: حَضَّتْ النارُ أَحضُّوها حَضًّا.

وقوله: سوى تحليلٍ راحلة، أرادَ سوى راحلةٍ أقمْتُ بها فيها بقدرِ تَحِلَّةٍ

اليمين.

(١) هذا البيت وما بعده من الوافر. وقد اختلف في قائله. وهو من شواهد سيبويه ٤١١/٢، والمقتضب ٣٠٧/٢، والخصائص ١٢٩/١، والدرر ٢١٨/٢. ونسبه الشنقيطي لشمر بن الحرث الضبي. ونسبه ابن السيرافي لسмир الضبي ١٧٤/٢. ونسبه ابن يعيش ١٦/٤ لشمر بن الحرث الطائي. والشاهد فيه قوله (منون) حيث جمعه بالوصل ضرورة. وهو جمع (مَن).

[معنى شعر لعوف بن الأحوص]

ومن أبيات المفصل^(١) قول عوف بن الأحوص. من كلام الخطيب التبريزي^(٢) عرضته عليه فاستجوده :

وكنْتُ إذا مُنيتُ بخِصمِ سَوءٍ دَلَفْتُ له فأكويهِ وَقاعِ^(٣)
بعده :

فُتْبي عن فَقارِ الصُّلبِ طَوراً وطوراً قد تجوبُ عن النُخاعِ

مُنيتُ: بُليت، ودلفتُ له: قصدته فكَوَّيته، فتبدي الكيَّة عن فقارِ صُلبه، وهي العظامُ التي في وسطه، الواحدة: فقارة. والنُخاع: الذي كهيئة الخط الأبيض يكون في وسط فقارِ الصُّلب. وتجوب: تخرق في الجلد واللحم والعظم حتى تصل إلى النخاع، وهذا على طريق التمثيل، وليس يريد الكيَّ في التحقيق. إنَّما يريد أنه يعمل به عملاً يبلغ به غايةً المكروه، فيكون بمنزلة من كُوي هذا الكيَّ.

قال: وهي الدائرةُ على الجناعرتين^(٤) وحيث ما كانت، ولا تكون إلا دارة .

(١) ص ١٥٩ .

(٢) هو يحيى بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن الخطيب التبريزي . أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب . أخذ عن أبي العلاء المعري وعبد القاهر الجرجاني . من تصانيفه : شرحُ القصائد العشر ، شرح شعر المتنبي ، شرح شعر أبي تمام ، تهذيب الإصلاح لابن السكيت . توفي سنة ٥٠٢ هـ . انظر بغية الوعاة ٢/٣٣٨ .

(٣) البيت من بحر الوافر . انظر اللسان (وقع) . ونوادير أبي زيد ١٥١ . وابن يعيش ٤/٦٢ . والشاهد فيه قوله: (وقاع)، حيث استعملها علماً على تلك الكية المخصوصة . وقد أوضح المؤلف معناه .

(٤) الجاعرتان : حرفا الوركين المشرفان على الفخذين . وقيل : هما رؤوس أعالي الفخذين . =

[إملاء ١١٨]

[إبدال الصاد تاء]

وقال أيضاً على قول الشاعر في المفصل (١):

وَبَنِي كِنَانَةَ كَاللُّصُوتِ الْمُرْدِ (٢)

وصدره:

فَتَرَكَنَ نَهْدًا عَمِيلاً أَبْنَاؤُهَا

معناه: أن هؤلاء تركوا هذه القبيلة أبناءها فقراء لأنهم قتلوا آباءهم وبني كنانة كذلك. وانضم إلى ذلك أنهم بقوا من شدة الفقر لصوصاً مردّة. وموضع الاستشهاد ظاهر. ويقال: لَصٌّ وَلَصٌّ بَيْنَ اللَّصُوصِيَّةِ، والجمع لصوص. قال أبو بكر (٣): قال الأصمعي: والفتح أعلى. وقال صاحب الصحاح (٤): لَصٌّ بضم اللام.

* * *

= اللسان (جعر). وكلام ابن الحاجب هنا في معنى: وقاع.

(١) ص ٣٦٨. ولم يذكر الزمخشري إلا قوله: كاللصوت المراد.

(٢) البيت من الكامل وهو لعبد الأسود بن عامر بن جوين الطائي. وهو من شواهد شرح الشافية للرضي ٢٢٢/٣ (تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد). ولسان العرب (عيل، لصت). والمذكر والمؤنث للأنباري ص ٣١٦ (تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي). نهد: اسم قبيلة. وعيل: فقراء. والشاهد فيه قوله (كاللصوت) حيث أبدل الشاعر الصاد تاء.

(٣) هو محمد بن الحسن بن دريد. ولد بالبصرة سنة ٢٢٣ هـ. روى عن عبد الرحمن ابن أخي الأصمعي وأبي حاتم. وروى عنه السيرافي وأبو الفرج الأصبهاني. من تصانيفه: الجمهرة في اللغة، الأمالي، المقصور والمدود، المقصورة، الأنواء. مات في عمان سنة ٣٢١ هـ. انظر بغية الوعاة ٧٦/١.

(٤) هو الجوهري. انظر الصحاح (لصص). والجوهري هو اسماعيل بن حماد. صنف مقدمة في النحو، والصحاح في اللغة. توفي ٣٩٨ هـ. انظر إنباه الرواة ١٩٤/١.

[إملاء ١١٩]

[معنى رجز ينسب للعجاج]

وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في المفصل^(١):

جاءوا بِمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذئبَ قَطَّ^(٢)

وقبله:

ما زلتُ أسعى معهم وأختبِطُ حتى إذا جنَّ الظلامُ المختلطُ

جاءوا: معناه أنه يصفهم بالبخل واللؤم في ترك إكرام من نزل بهم. وبالغ

في أنهم لم يأتوا بما أتوا^(٣) به مع ما فيه من اللؤم إلا بعد سعي واختباط ومضي

جانب من الليل. ثم بعد ذلك لم يأتوا إلا بلبن قد شيبَ بالماء حتى صار كلون

الذئب لزرقتة^(٤) لأنه سَمَارٌ، أي: مشوبٌ بالماء.

[إملاء ١٢٠]

[فائدة عَمْرُكُ الله وَقَعْدُك]

وقال مملياً بدمشق في رجب سنة أربع وعشرين وستمائة على قول

صاحب المفصل^(٥): «عَمْرُكُ الله وَقَعْدُك»: فيهما فائدة. لأنه إذا ثبت أن الواضع

(١) ص ١٥.

(٢) قيل: إن هذا الرجز للعجاج انظر ديوانه - الملحقات ٣٠٤/٢. والرواية فيه: حتى إذا كاد

الظلامُ يَخْلُطُ. وانظر الكامل ١١٣/٢ والإنصاف ١١٥/١ والمقرب ٢٢٠/٢ والخزانة

٤٨٢/٢. والشاهد فيه قوله: هل رأيت، حيث وقع صفة (مذق) بتقدير القول، لأنها

جملة إنشائية لا تصلح أن تكون صفة. والمذق: اللبن المخلوط بالماء.

(٣) بما أتوا: سقطت من د.

(٤) في ب: لورقتة. وهو تحريف.

(٥) ص ٣٣.

اللَّهُ تعالى وثبت أن من لغة العرب لفظاً يطلقونه على الباري لم يحتج إلى إذن من الشرع لثبوت أن الله هو الواضع . وإن قلنا: إن الواضع العرب، واحد أو جماعة، لم يكفنا إطلاق اللفظ لجواز أن يطلقوا على الباري ما يمنع الشرع بعد وروده إطلاقه .

[إملاء ١٢١]

[مسألة في توابع المنادى المضموم]

وقال أيضاً في قوله: ﴿يا جبال أوبي معه والطير﴾^(١): الأولى أن يكون من هذا الباب^(٢)، لأن باب المفعول معه قليل حتى أن بعضهم لم يجوزه إلا سماعاً لا قياساً^(٣)، وهذا الباب جارٍ قياساً كثيراً فحمله على الأكثر أولى .

[إملاء ١٢٢]

[توضيح كلام للزمخشري في باب المثنى]

وقال مملياً بدمشق سنة خمس وعشرين وستمائة في قول صاحب المفصل^(٤): «فاستعمل هذا والأصل معاً»: ولم يقل: فاستعمل الأصل وهذا معاً، لأن مقصوده أن الأصل عنده مُطرح وهو قوله: ظَهرَاهُما^(٤): ولما كان

(١) سبأ: ١٠ .

(٢) أي: باب توابع المنادى المضموم . انظر المفصل ص ٣٧ .

(٣) قال أبو علي الفارسي: «قال أبو الحسن: قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء، وقوم يقصرونه على ما سمع منه . وقوى-هذا القول الثاني» . الإيضاح العسدي ص ١٩٥ .

(٤) ص ١٨٨ .

(٥) الرجز بتمامه: ظهراهما مثل ظهور الترسين . وهو لخطام المجاشعي . وقبلة: ومهمين قذفين مرتين . انظر سيبويه ٤٨/٢ والخزانة ٣/٣٧٤ .

ظهورُ الترسيين هو الأصل عنده خصّه بالذكر بالإشارة ، بخلاف الأصل المرفوض عنده ، فلهذا قال : فاستعمل هذا ، يعني : ظهورَ ، والأصل ، يعني : ظهراًهما .

[إملاء ١٢٣]

[السبب في عدم حذف الزمخشري خبر إن وأخواتها]

وقال أيضاً على المفصل^(١) في قوله: «خبر إن وأخواتها هو المرفوع»: إنما لم يحده لأنه معلوم. وذلك أنه خبرُ المبتدأ في المعنى ، ولما تقدم ذكره استغنى عن حده هنا بما تقدم.

[إملاء ١٢٤]

[تكرير الزمخشري الكلام في حذف خبر إن]

وقال أيضاً في قوله^(٢): «وقد حُذف في قولهم: إن مالا وإن ولداً» إلى آخره. لا حاجة إلى ذكر هذا لأنه قد ذكر ما يدل عليه وهو قوله: «وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه». فإن كون الخبر محذوفاً تارة ومثبتاً أخرى حال من أحواله، فهو داخل في قوله: وأحواله، فهذا يقع تكراراً. وإنما ألجأه إلى ذكر التنبيه على ما وقع في كلامهم من هذا الباب.

[إملاء ١٢٥]

[حذف خبر إن]

وقال أيضاً في قول صاحب المفصل^(٣): «إن مالا وإن عدداً»: ينبغي أن

(١) ص ٢٧ .

(٢) ص ٢٨ .

(٣) ص ٢٨ . وعبارة الزمخشري : إن مالا وإن ولداً وإن عدداً .

يكون التقدير: إن لنا مالاً^(١)، فيقدّر الخبرُ متقدماً، ولو قدره متأخراً لم يسغ، لأن الاسم يبقى نكرة من غير شرط، بخلاف قولهم: إن زيداً وإن عمراً، فإنه لو قدر متقدماً أو متأخراً لكان سائغاً. وأمثله في الأول تدل على ذلك.

[إملاء ١٢٦]

[تسمية «لا» التي لنفي الجنس]

وقال أيضاً على قوله^(٢): «خبر لا لنفي الجنس»: «لا» التي لنفي الجنس، و«لا» التي بمعنى ليس، كلاهما لنفي الجنس. وإنما خصوا الأولى بهذا الاسم لأن هذه هي الموضوعة لذلك فصيحاً، فأضافوها الى المعنى الذي وضعت لأجله. واستعمالها بمعنى ليس غير فصيح. ألا ترى أن العربي الفصيح في سعة الكلام لا يقول: لا رجل في الدار، وإنما يقول: لا رجل في الدار، فلذلك سموها بمعناها الذي هو نفي الجنس. وأيضاً فإن «لا» التي بمعنى ليس لها شبهة بـ «ليس» وهو شبه قوي، وليس كذلك «لا» التي لنفي الجنس، فإنها وإن شُبّهت بـ «إن» إلا أنه شبه باشتراكهما في النقيض.

[إملاء ١٢٧]

[الكلام في قولهم: فاهاً لفيك]

وقال أيضاً في المصدر^(٣): «فاهاً لفيك»: هذا أصله أن يكون: فوهاً

(١) قال ابن يعيش: «اعلم أن أخبار هذه الحروف إذا كانت ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه قد يجوز حذفها والسكوت على أسمائها دونها، وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها، ودلالة قرائن الأحوال عليها، وذلك قولهم: إن مالاً وإن ولداً وإن عدداً؛ أي: إن لهم مالاً وإن لهم ولداً وإن لهم عدداً، ولم يحتج لإظهاره لتقدم السؤال عنه». شرح المفصل ١/١٠٣.

(٢) ص ٢٩. وعبارة الزمخشري: خبر لا التي لنفي الجنس. والظاهر أن (التي) سقطت من النسخ سهواً.

(٣) ص ٣٣.

لفيك، جملةً من مبتدأ وخبر، فكان القياس أن تأتي على ما كانت عليه. إذ الجمل هذا سبيلها. إذا كانت في الأصل لشيء ثم نُقلت عن ذلك الأصل تُنقل على ما كانت عليه. وكذلك قولهم: كلمته فاهُ إلى فيي. أصله: فوهُ إلى فيي. إلا أنهم^(١) لما كثر استعمالهم له بمعنى: مُشافها، وغلب ذلك فيه حتى صار يُفهم منه: مُشافها، مع قطع النظر عن مفردات الجملة باعتبار الاسناد أجروه مجرى المفرد في إعرابه باعرابه لما قبل ذلك. وكذلك: فاهاً لفيه، لما علموا استعماله في معنى الخيبة والدَّهْي حتى يصير التركيب فيه نسباً منسياً أجروه مجرى المفرد الذي صار بالأخرة كمعناه في إعرابهم الاسم الأول باعرابه، وصار الثاني كأنه^(٢) جار ومجرور من تتمته، كقولهم: بايعته يداً بيد، وبعثُ الشاء شاةً ودرهماً، وكذلك ما أشبهه. وهذا مما لم يتكلم عليه النحويون لغموضه وإشكاله^(٣).

[إملاء ١٢٨]

[إمالة «دعا» وعدم إمالة «قال»]

وقال أيضاً مملياً على المفصل في الإمالة في المشترك^(٤): إن قيل لِمَ أمالوا «دعا» ولم يميلوا «قال» والعلة المقتضية للإمالة في «دعا» موجودة فيه وأمثاله. وذلك أن العلة للإمالة هي صيرورة الألف الى الياء إذا بُني الفعل لِمَا

(١) في س: أنه.

(٢) كأنه: سقطت من د.

(٣) قول ابن الحاجب: «وهذا مما لم يتكلم عليه النحويون لغموضه وإشكاله» فيه نظر. فقد

تكلم سيويه عن هذه المسألة. انظر الكتاب ١/٣١٥، ٣٩١.

(٤) ص ٣٣٥.

لم يسم فاعله في قولك: دُعي، فليكن كذلك في قولهم: قال ولام من اللوم، وما شاكل ذلك. فإنك تقول فيه: قِيلَ وليم، فتنقلب الألف ياء، فليكن مثل: دعا؟.

وأجاب عنه من وجهين: أحدهما: أن الياء في «دُعي» يجب قلبها متحركة فصارت كالأصلية لقوتها، والياء في «ليم» و«قيل» لا تتحرك بل ميتة ساكنة، فجعل للمتحرك على الساكن مزية. الثاني: أن قلبها في «دُعي» واجب لا ينتقل فيه إلى غيره والكسرة قبلها لازمة لا تقبل غير ذلك بخلاف: ليم وقيل، فإنه قد يُقال فيه: لوم وقول^(١). وقد يُشَمُّ^(٢) الحرف المكسور الضم على لغة فصيحة، فجعل لما قبلها فيه واجب، والكسرة لازمة على ما ليس كذلك مزية.

[إملاء ١٢٩]

[اعتراض على الزمخشري في إعلال الواو]

وقال مملياً: وسياقه الولدة مع وعد^(٣)، ليس بمستقيم لأنه يقال: لِدَّةٌ وولِدَةٌ ووجهٌ ووجهة. فهذا مما يجوز فيه ثبوت الواو وإسقاطها فكيف يستقيم سياقها مع ما هو واجب الثبوت؟ وإنما أتى به على أحد الأمرين في الثبوت، ولم يعتبر الأمر الآخر.

(١) وتنسب هذه اللغة لفقعس ودبير وهما حيان من قبيلة بني أسد. انظر أوضح المسالك

١٥٧/٢

(٢) الأشمام: هو ضم الشفتين بعد الإسكان.

(٣) ص ٣٧٥. قال الزمخشري: «الواو تثبت صحيحة وتسقط وتقلب فباتها على الصحة في

نحو: وعد وولد والوعد والولدة».

[إملاء ١٣٠]

[حد اللقب]

وقال مملياً: حدُّ اللقب الذي أشار إليه الزمخشري في مفصله^(٥): كل اسم غير صفة صار علماً بالغلبة. والمراد بالغلبة ما لم يُوضع بوضع واضح خاص. وإنما قلنا: غير صفة، احتراز من الصفات التي غلبت حتى صارت أعلاماً، من نحو قولك: الكاتبُ والوزيرُ والصاحبُ. لأنها لو كانت منها لجاز إضافة الاسم إليها في مثل قولك: زيدُ الكاتبِ وعمروُ الصاحبِ، بل بقوِّها جاريةً صفاتٍ على ما كانت عليه. وهذه جوزوا فيها الاضافة إذ لم يكن لها مع الاسم حالٌ مخصوصة متقدمة فتبقى عليه، فلذلك قالوا: زيدٌ قفَّةً، والمراد مسمى هذا اللقب على ما بسط في غير موضع^(١). وإنما قلنا: صار علماً بالغلبة، احتراز من أن يسمَّى مسمى^(٢) باسمين بالأصالة، فإنه لا يقال: زيدٌ أبي عمرو، لأنهما عندهم سواء، بخلاف اللقب الغالب لأنه لم يغلب إلا لشهرته، فأضافوا الخفيَّ إلى المشهور ليوضحوه، ويحققه أنهم لا يقولون: قفَّةُ زيدٍ، ولا بطةٌ قيسٍ. ثم لا ننكر أن اللقب يصحُّ إطلاقه على كل ما ذكر، وإنما قصدنا تفسيره في هذا الموضع في قصدٍ مؤرِّده.

[إملاء ١٣١]

[إعتراض على الزمخشري في باب اسم «لا» التي لنفي الجنس]

وقال أيضاً مملياً على قوله^(٣): «واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه ربُّ حسن لك أن تعمل فيه لا»:

(١) ص ٩.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٨٠.

(٣) في الأصل وفي م، د: يسمَّى مسمً. وما أثبتناه هو الصحيح لأن المعنى يستقيم به.

(٤) ص ٧٦. وقد نقلها الزمخشري عن سيبويه. انظر الكتاب ٢/ ٢٨٦.

أورده على أن «لا» لا تعمل إلا في النكرة، مستشهداً بقول سيويوه .
وليس بمفيد مقصوده لكونه وقع خبراً، والخبر قد يكون أعم، ألا ترى أنه لو
كانت «لا» تعمل في النكرة والمعرفة لكان هذا الكلام صحيحاً، وإذا كان
كذلك لم يفد أنها لا تعمل إلا في النكرة.

[إملاء ١٣٢]

[جواب إيراد على الزمخشري في تعريف الأعلام المثناة أو المجموعة]

وقال مملياً إذ أورد على قول الزمخشري في مفصله^(١): «وكل مثنى أو
مجموع من الأعلام فتعريفه باللام» قولهم: يا زيدان ويا زيدون، فإنه معرف ولا
لام فيه.

فالجواب عنه من وجهين: أحدهما: أن يقال: إن «يا زيدان» هنا تثنية
زيد في قولك: جاءني زيد من الزيود، على اللغة القليلة. فيكون قولك: يا
زيدان، مثل قولك: يا رجلان^(٢)، ويا زيدون، مثل قولك: يا ضاربون. الثاني:
أن «يازيدان» الأصل فيه: يا أيها الزيدان ويا أيها الزيود، كما أن أصل قولك:
يا رجل، يا أيها الرجل. ولكن لما كان باب قولك: يا أيها الرجل، لك أن
تحذف اللام وتستغني بحرف النداء لافادتها المعنى الذي يفيد اللام أجري
قولك: يا أيها الزيدان، مجراه لأنه من بابه. والذي يدل على أنه منه امتناع:
زيدان، كامتناع: رجل، كراهية أن يكثر الحذف.

(١) ص ١٤.

(٢) قال ابن يعيش في الفرق بينهما ما معناه: إن الزيدين مشتركان في التسمية بزيد والرجلين
مشتركان في الحقيقة وهي الذكورية والأدمية. شرح المفصل ٤٦/١.

[إملاء ١٣٣]

[حد اسم الجنس]

وقال مملياً: كره الزمخشري أن يقول في حد اسم الجنس ما ذكره المنطقيون من قولهم: ما وُضع لمسَمَى لا تمنع الشِركَةُ فيه، وهو يسمَى متواطئاً. وكره أن يقول: ما دل على كثرة باعتبار معنى واحد، لئلا يُوهِم أن الكثرة مستفادة من إطلاقه، ولا يستفاد منه إلا المفردُ، فعدل إلى قوله: (١): «ما دل على شيء وعلى كل ما أشبهه» (٢). ولم يمكنه أن يحده بما ذكرَ أولاً لأنه أمر ذهني، والمعنى الذهني متحدٌ لا شِركَة فيه. ثم ليس هو في الحقيقة موضوعاً له، فإننا نقطع بأن وضع رجلٍ لِمَا في الخارج، وما في الذهن يستحيل أن يكون في الخارج.

[إملاء ١٣٤]

[توضيح كلام للزمخشري في باب التمييز]

وقال رحمه الله: قوله في التمييز (٣): «ومناديةً على أن الأصل». استعار

(١) ص ٦. وعبارة الزمخشري: ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه.
(٢) قال ابن يعيش موضعاً قول الزمخشري: «وتحقيق ذلك أن الاسم المفرد إذا دل على أشياء كثيرة ودل مع ذلك على الأمر الذي وقع به تشابه تلك الأشياء تشابهاً تاماً حتى يكون ذلك الاسم اسماً لذلك الأمر الذي وقع به التشابه فإن ذلك الاسم يسمى اسم الجنس وهو المتواطئ كالحَيوان الواقع على الإنسان والفرس والثور والأسد. فالتشابه بين هذه الأشياء وقع بالحياة الموجودة في الجميع، وكذلك إذا قلت: إنسان، وقع على كل إنسان باعتبار الأدمية، وكذلك إذا قلت: رجل، وقع على كل رجل باعتبار الرجولية وهي الذكورة والأدمية». شرح المفصل ١/٢٦.
(٣) ص ٦٦.

لها النداء وكأن فيها شيئاً يُنادي بأن أصلها كذا، كما يُقال: فعل فلان يُنادي عليه بكذا^(١).

وقوله في المفصل^(٢): «التمييز رفع الإبهام». قال مملياً: ليس التمييز في الحقيقة رفعاً لأنه اللفظ الذي حصل عنه هذا الرفع المراد. وإنما يغتفر النحويون مثل ذلك لكونه معلوماً إما على معنى لفظ رفع الإبهام أو رفع الإبهام أو ما أشبه ذلك، أو لأن الغرض ذكر ما يتميز به باعتبار المدلولات، إذ كان هو المقصود في التحقيق.

[إملاء ١٣٥]

[معنى بيت لذي الرمة وإعراب بعض كلماته]

وقال مملياً على قول الشاعر في المفصل^(٣):

ألا أيهذا الباخع الوجدُ نفسه لشيءٍ نَحْتُهُ عن يَدَيْهِ المقادِرُ^(٤)
«الوجدُ» إما فاعل «الباخع» فلا ضمير في «الباخع»، والتقدير: الذي
بخع الوجدُ نفسه، أي: أهلك، من قولك: ﴿فَلَعَلَّكَ باخِعٌ نَفْسَكَ﴾^(٥) وإما
مفعول من أجله. فيكون في «الباخع» ضميرٌ يرجع إلى الموصول الذي بخع هو

(١) قال ابن يعيش: «وقوله: ومنادية على أن الأصل كذا، يريد أنه مفهوم منها معنى الوصفية، وإن لم يكن اللفظ على ذلك». شرح المفصل ٧٥/٢.

(٢) ص ٦٥.

(٣) ص ٣٩.

(٤) هذا البيت من البحر الطويل، وقائله ذو الرمة. انظر ديوانه ص ٣٣٨. وهو من شواهد المقتضب ٢٥٩/٤، واللسان (بخع)، وابن يعيش ٧/٢. والشاهد فيه قوله: أي، وهو منادى مبهم قد وصف باسم الإشارة (هذا).

(٥) الكهف: ٦.

نفسه، أي: أهلكتها من أجل الوجد. فـ «الوجد» بالنصب تعليلٌ لقوله: بَخَعَ نفسه، المعنى: أهلكتها من أجل الوجد. و«لشيء» فع صفتة تعليلٌ لإهلاك النفس المعلل بالوجد، فهو تعليلُ الفعل المعلل، كما تقول: ضربت زيداً تأديباً لأنه قرابتي. فالتأديب تعليلٌ للضرب، ولأنه قرابتي تعليلٌ للضرب المعلل بالتأديب.

ومعنى البيت: التسلية، كأنه قال: يا من أهلكت نفسك الوجد أو أهلكتها من أجل الوجد لأمر أزالته عن يديهِ المقاديرُ. والله أعلم بالصواب^(١).

[إملأ ١٣٦]

[حد اللقب]^(٢)

وقال أيضاً مملياً على قوله في المفصل في حد اللقب: هو كل اسم غلب على مسماه حتى صار أشهر من اسمه. يعني: من غير وضع واضح. ويدل على ذلك قولُ صاحب المفصل^(٣): «وقد يغلب بعضُ الاسماء الشائعة على أحد المسمين به فيصير علماً له بالغلبة»، إشارة إلى هذا، إذ قولهم: ابنُ عمر لعبد الله، ليس وضعاً. والله أعلم.

* * *

(١) بعدها في نسخة الأصل: فرغ عبد الرحمن بن يحيى المذهبي التبريزي أصلح الله حاله منه نسخاً ظهيرة يوم الجمعة ٢٥ من ذي الحجة سنة ٨٢ في مدينة دمشق المحروسة حامداً مصلياً مسلماً.

(٢) هذا الإملاء موجود في الأصل وفي س. وغير موجود في بقية النسخ.

(٣) ص ١١.